

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريش -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة دكتوراه مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث
ميدان: علوم اقتصادية، والتسيير وعلوم تجارية
شعبة: علوم اقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

الموضوع:

استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم أداء البنوك التجارية
دراسة عينة من البنوك التجارية

إشراف الأستاذ الدكتور:

◉ خميسي قايدي

إعداد الطالبة:

◉ مروى بلدي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب العائلي	الرتبة العلمية	مؤسسة الانتماء	الصفة
موسى بن منصور	أستاذ	جامعة برج بوعريش	رئيساً
خميسي قايدي	أستاذ	جامعة برج بوعريش	مشرفاً ومقرراً
ميلود زكري	أستاذ	جامعة برج بوعريش	ممتحناً
محمد رزقي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة برج بوعريش	ممتحناً
عبد الرؤوف عزالدين	أستاذ	جامعة المسيلة	ممتحناً
زهير بن دعاس	أستاذ	جامعة سطيف 1	ممتحناً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنار طريقي بالعلم وأرشدني إلى طريق الخير والمعرفة ووفقني لإنجاز هذا العمل. أتقدم بالشكر إلى كل من أعانني في إنجاز هذه الدراسة سواء من قريب أو من بعيد، وأخص بالذكر أستاذي المشرف البروفيسور خميسي قايدي الذي كان له الفضل الكبير في إنجاز هذا العمل من خلال توجيهاته ونصائحه القيمة.

كما أتوجه بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة الموقرة الذين سألنا شرف مناقشتهم لأطروحتي. كل الشكر والتقدير لأساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية بجامعة محمد البشير الإبراهيمي وفي الأخير، أتوجه بالشكر إلى أمي وأبي وأخوتي الذين شجعوني معنويا وماديا طيلة المشوار.

إهداء

إلى الذي رباني على الفضيلة والأخلاق وكان لي درع الأمان الذي احتمي به، إلى من كلفه الله
بالهبة والوقار، إلى من علمني العطاء بدون انتظار والذي وفر لي متطلبات النجاح والتفوق
ووجهني إلى طريق الخير أبي العزيز أطال الله في عمره
إلى من ألبأ إليها في صعابي إلى قدوتي في الحياة، إلى من كان دعاؤها سر نجاحي أمي الحبيبة
أطال الله في عمرها وحفظها لنا
إلى إخوتي الأعمام ندى وادم
إلى صديقتي العزيزتين ورفيقتي درب العلم فرح وأمانة
إلى الأرواح الطاهرة التي غادرتني رحمكم الله وأسكنكم فسيح جناته
إلى كل من سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم أطروحتي،
إليكم جميعاً أهدي ثمرة جهدي...

مروى

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أداء مجموعة من البنوك التجارية التي تنشط في بعض دول شمال إفريقيا ودول الشرق الأوسط خلال الفترة (2015-2021)، حيث تم قياس المتغير التابع المتعلق بالأداء باستخدام كل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، في حين تم التعبير عن المتغيرات المستقلة بمجموعة من مؤشرات التحليل المالي هي: حجم البنك، نسبة السيولة، نسبة التوظيف، نسبة الخطر، نسبة المديونية ونسبة الملاءة، ومن خلال الاستعانة بنماذج البائل الساكن قمنا بنمذجة أداء البنوك التجارية محل الدراسة.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها؛ للبنوك التجارية محل الدراسة مستوى أداء جيد وفق مؤشرات التحليل المالي، كما توصلت إلى وجود تأثير إيجابي لنسبة الملاءة على أداء البنوك التجارية وتأثير سلبي لنسبة المديونية على أداء البنوك التجارية ممثلاً بمعدل العائد على الأصول. وأيضاً وجود تأثير إيجابي لنسبة السيولة على أداء البنوك التجارية و تأثير سلبي لنسبة الملاءة على أداء البنوك التجارية ممثلاً بمعدل العائد على حقوق الملكية.

الكلمات المفتاحية: أداء مالي، تقييم الأداء المالي، مؤشرات التحليل المالي، بنوك تجارية.

Abstract

This study aims to evaluate the performance of a group of commercial banks that are active in some North African and Middle Eastern countries during the period (2015-2021), where the dependent variable related to performance was measured using both the rate of return on assets and the rate of return on equity, while The independent variables were expressed by a set of financial analysis indicators: bank size, liquidity ratio, employment ratio, risk ratio, debt ratio and solvency ratio. Using static panel models, we modeled the performance of the commercial banks under study.

The study reached a set of results, the most important of which are: The commercial banks in the study sample have a good level of performance according to financial analysis indicators. It also found that there is a positive effect of the solvency ratio on the performance of commercial banks and a negative effect of the debt ratio on the performance of commercial banks represented by the rate of return on assets. And also; There is a positive effect of the liquidity ratio on the performance of commercial banks and a negative effect of the solvency ratio on the performance of commercial banks, represented by the rate of return on equity.

Keywords: Financial performance, financial performance evaluation, financial analysis indicators, commercial banks.

Résumé

Cette étude vise à évaluer la performance d'un groupe de banques commerciales actives dans certains pays d'Afrique du Nord et du Moyen-Orient au cours de la période (2015-2021), où la variable dépendante liée à la performance a été mesurée en utilisant à la fois le taux de rendement des actifs et le taux de rendement des capitaux propres, tandis que les variables indépendantes étaient exprimées par un ensemble d'indicateurs d'analyse financière : taille des banques, ratio de liquidité, taux d'emploi, ratio de risque, ratio d'endettement et ratio de solvabilité. À l'aide de modèles de panel statiques, nous avons modélisé la performance des banques commerciales étudiées.

L'étude a abouti à un ensemble de résultats dont les plus importants sont : Les banques commerciales de l'échantillon étudié ont un bon niveau de performance selon les indicateurs d'analyse financière. Il a également été constaté qu'il existe un effet positif du ratio de solvabilité sur la performance des banques commerciales et un effet négatif du taux d'endettement sur la performance des banques commerciales. Les banques représentées par le taux de rendement des actifs. Et aussi; Il existe un effet positif du ratio de liquidité sur la performance des banques commerciales et un effet négatif du ratio de solvabilité sur la performance des banques commerciales, représenté par le taux de rendement des capitaux propres.

Mots clés : Performance financière, évaluation de la performance financière, indicateurs d'analyse financière, banques commerciales.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
-	شكر وتقدير
-	إهداء
-	ملخص
a-c	قائمة الجداول والأشكال والملاحق
أ - ط	مقدمة
	الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي
1	تمهيد
2	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التحليل المالي
2	المطلب الأول: ماهية التحليل المالي
8	المطلب الثاني: أهمية، أهداف ووظائف التحليل المالي
13	المطلب الثالث: شروط التحليل المالي والجهات المستفيدة منه
18	المطلب الرابع: أنواع، مقومات ومحددات التحليل المالي
23	المبحث الثاني: إجراءات التحليل المالي
23	المطلب الأول: المصادر والقوائم المالية للتحليل المالي
34	المطلب الثاني: معايير التحليل المالي واستعمالاته
38	المطلب الثالث: اتجاهات التحليل المالي وخطواته
41	المبحث الثالث: أساليب ومناهج التحليل المالي
41	المطلب الأول: الأساليب التقليدية للتحليل المالي
47	المطلب الثاني: الأساليب الحديثة للتحليل المالي
50	المطلب الثالث: مناهج التحليل المالي
54	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: الإطار النظري لتقييم أداء البنوك التجارية
55	تمهيد
56	المبحث الأول: الجانب النظري لتقييم أداء البنوك التجارية
56	المطلب الأول: ماهية الأداء وتقييم الأداء
65	المطلب الثاني: مفاهيم حول تقييم أداء البنوك التجارية
70	المطلب الثالث: إجراءات تقييم أداء البنوك التجارية
74	المبحث الثاني: مؤشرات تقييم الأداء في البنوك التجارية
74	المطلب الأول: نسب السيولة
76	المطلب الثاني: نسب الربحية
80	المطلب الثالث: نسب التوظيف أو النشاط
84	المطلب الرابع: نسب المديونية

86	المطلب الخامس: نسب كفاية رأس المال أو الملاءة
90	المبحث الثالث: نماذج تقييم الأداء في البنوك التجارية
90	المطلب الأول: تحليل دوبيون
92	المطلب الثاني: تحليل القيمة المضافة
97	المطلب الثالث: نموذج CAMELS
101	المطلب الرابع: نموذج بطاقة الأداء المتوازن BSC
112	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لتقييم أداء البنوك التجارية محل الدراسة
113	تمهيد
114	المبحث الأول: تقديم البنوك التجارية محل الدراسة
114	المطلب الأول: البنوك التجارية محل الدراسة في الجزائر
119	المطلب الثاني: البنوك التجارية في تونس والمغرب والأردن
132	المطلب الثالث: البنوك التجارية في السعودية وقطر والإمارات وعمان
144	المبحث الثاني: تحليل مؤشرات الأداء للبنوك التجارية محل الدراسة خلال الفترة (2015-2021)
144	المطلب الأول: تحليل مؤشرات الأداء للبنوك الجزائرية محل الدراسة
149	المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الأداء للبنوك التجارية التونسية والمغربية والأردنية
154	المطلب الثالث: تحليل مؤشرات الأداء للبنوك التجارية القطرية والإماراتية والسعودية والعمانية
160	المبحث الثالث: الدراسة القياسية لتقييم أداء البنوك التجارية محل الدراسة خلال الفترة (2015-2021)
160	المطلب الأول: تقديم المنهج القياسي المتبع في الدراسة القياسية
176	المطلب الثاني: تحديد نموذج الدراسة القياسي الملائم لنسبة العائد على الأصول
186	المطلب الثالث: تحديد نموذج الدراسة القياسي الملائم للعائد على حقوق الملكية
196	المطلب الرابع: مناقشة النتائج
200	خلاصة الفصل
101	خاتمة
207	قائمة المراجع
224	قائمة الملاحق

قائمة الجداول والأشكال والملحق

أولاً: قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	عناصر الأصول في ميزانية البنك التجاري	27
2	عناصر الخصوم في ميزانية البنك التجاري	28
3	عناصر قائمة خارج الميزانية	30
4	عناصر قائمة الدخل	31
5	عناصر قائمة التدفقات النقدية	33
6	نسب تقييم السيولة في البنوك التجارية	76
7	نسب تقييم الربحية في البنوك التجارية	80
8	نسب تقييم النشاط في البنوك التجارية	83
9	نسب تقييم المديونية في البنوك التجارية	86
10	نسب تقييم كفاية رأس المال في البنوك التجارية	88
11	وصف النسب التي تمثل مكونات نموذج CAMELS	99
12	مستويات تصنيف البنوك حسب نموذج CAMELS	100
13	تقسيم نماذج الدراسة وفقاً لمؤشرات تقييم الأداء	175
14	الخصائص الإحصائية لنموذج الدراسة	175
15	التعريف بنموذج العائد على الأصول	177
16	نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي للمتغير التابع ROA	178
17	نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة للمتغير التابع ROA	179
18	تقدير نموذج التأثيرات الثابتة بطريقة المتغيرات الوهمية (LSDV)	180
19	نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية للمتغير التابع ROA	182
20	نتائج اختبار فيشر	183
21	نتائج اختبار Breusch-Pagan	183
22	نتائج اختبار هوسمان	184
23	نتائج اختبار عدم ثبات التباين Modified Wald	185
24	نتائج اختبار الارتباط الذاتي	185
25	نموذج البائل المصحح	186
26	التعريف بنموذج العائد على حقوق الملكية	187
27	نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي للمتغير التابع ROE	188
28	نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة للمتغير التابع ROE	189

191	تقدير نموذج التأثيرات الثابتة بطريقة المتغيرات الوهمية (LSDV)	29
192	نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية للمتغير التابع ROE	30
193	نتائج اختبار فيشر	31
193	نتائج اختبار Breusch-Pagan	32
194	نتائج اختبار هوسمان	33
194	نتائج اختبار عدم ثبات التباين	34
195	نتائج اختبار الارتباط الذاتي	35
196	نموذج البانل المصحح	36

ثانياً: قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
د	متغيرات الدراسة	01
61	مكونات الأداء	02
63	أنواع الأداء	03
92	تحليل دوبرون	04
108	أبعاد بطاقة الأداء المتوازن	05
144	متوسط معدل العائد على الأصول في مجموعة من البنوك النشطة في الجزائر	06
145	متوسط معدل العائد على حقوق الملكية في مجموعة من البنوك التجارية النشطة في الجزائر	07
146	متوسط حجم البنك في مجموعة من البنوك التجارية النشطة في الجزائر	08
146	متوسط نسبة السيولة في مجموعة من البنوك التجارية النشطة في الجزائر	09
147	متوسط نسبة التوظيف في مجموعة من البنوك التجارية النشطة في الجزائر	10
148	متوسط نسبة الخطر في مجموعة من البنوك التجارية النشطة في الجزائر	11
148	متوسط نسبة المديونية في مجموعة من البنوك التجارية النشطة في الجزائر	12
149	متوسط نسبة الملاءة في مجموعة من البنوك التجارية النشطة في الجزائر	13
150	متوسط العائد على الأصول في مجموعة البنوك التجارية التونسية والمغربية والأردنية	14
150	متوسط معدل العائد على حقوق الملكية في مجموعة من البنوك التجارية التونسية والمغربية والأردنية	15
151	متوسط حجم البنك في مجموعة من البنوك التجارية التونسية والمغربية والأردنية	16
152	متوسط نسبة السيولة في مجموعة من البنوك التجارية التونسية والمغربية والأردنية	17

قائمة الجداول والأشكال والملاحق

152	متوسط نسبة التوظيف في مجموعة من البنوك التجارية التونسية والمغربية والأردنية	18
153	متوسطة نسبة الخطر في مجموعة من البنوك التجارية التونسية والمغربية والأردنية	19
153	متوسط نسبة المديونية في مجموعة من البنوك التجارية التونسية والمغربية والأردنية	20
154	متوسط نسبة الملاءة في مجموعة من البنوك التجارية التونسية والمغربية والأردنية	21
155	متوسط معدل العائد على الأصول في مجموعة من البنوك التجارية القطرية والإماراتية والسعودية والعمانية	22
155	متوسط معدل العائد على حقوق الملكية في مجموعة من البنوك التجارية القطرية والإماراتية والسعودية والعمانية	23
156	متوسط حجم البنك في مجموعة من البنوك التجارية القطرية والإماراتية والسعودية والعمانية	24
157	متوسط نسبة السيولة في مجموعة من البنوك التجارية القطرية والإماراتية والسعودية والعمانية	25
157	متوسط نسبة التوظيف في مجموعة من البنوك التجارية القطرية والإماراتية والسعودية والعمانية	26
158	متوسط نسبة الخطر في مجموعة من البنوك التجارية القطرية والإماراتية والسعودية والعمانية	27
159	متوسط نسبة المديونية في مجموعة من البنوك التجارية القطرية والإماراتية والسعودية والعمانية	28
159	متوسط نسبة الملاءة في مجموعة من البنوك التجارية القطرية والإماراتية والسعودية والعمانية	29

ثالثاً: قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
224	نتائج اختبار فيشر لنموذج العائد على الأصول	01
224	اختبار breush-pagan لنموذج العائد على الأصول	02
224	اختبار هوسمان لنموذج العائد على الأصول	03
225	نتائج اختبار فيشر لنموذج العائد على حقوق الملكية	04
225	اختبار breusch-pagan لنموذج العائد على حقوق الملكية	05
225	اختبار هوسمان لنموذج العائد على حقوق الملكية	06

مقدمة

تعتبر البنوك مؤشراً على حيوية ونشاط اقتصاد أي دولة؛ حيث تعتبر الأساس في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي من خلال توفير التمويل اللازم لمختلف الأنشطة تعمل على زيادة الإنتاج، إذ أنها تغيرت من كونها مجرد مكان يقوم بالوساطة المالية أي جمع أموال المودعين ومن ثم إقراضها، إلى كونها مؤسسة مالية تقدم إضافة للمجتمع من خلال خدماتها البنكية والمالية المتنوعة والتي أفرزتها التطورات الحاصلة في الصناعة المصرفية وتوسع المعاملات البنكية التي فرضها التطور العلمي التكنولوجي وتحرير سوق الأموال.

إن عمل البنوك التجارية في بيئة تنافسية ألزمها بتحقيق الكفاءة والفعالية في أدائها على اعتبار أنه السبيل الوحيد الذي يضمن بقاء البنوك واستمرارها في القطاع المصرفي، فتحقيق أداء جيد هو الهدف التي تقوم عليه البنوك التجارية، إذ يعمل كمؤشر قوي لسلوك البنك مساراً صحيحاً، وإتباعه سياسات استثمارية وتشغيلية وتمويلية كفؤة.

ولزيادة أهمية أداء البنوك التجارية زادت أهمية إجراء عملية تقييم هذا الأداء، وذلك بناء على مجموعة من أدوات التحليل المالي التي تسمح بدراسة الوضع المالي للبنك وتحديد نقاط القوة والضعف ومراقبة الانحرافات والعمل على تصحيحها، وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات المالية التي يتم حسابها انطلاقاً من القوائم المالية للبنك التجاري والتي تسمح بإجراء المقارنة داخلياً وخارجياً خلال فترة زمنية معينة، حيث أن الأرقام بصورتها المطلقة لم تعد كافية لعكس الوضعية المالية الصحيحة للبنك. إن تقييم أداء البنوك التجارية يكون عبر مجموعة من المؤشرات المالية التي تعطي صورة عن وضعية البنك التجاري سواء من حيث ربحيته؛ سيولته؛ مديونيته؛ نشاطه وملاءته، حيث يتم الاعتماد عليها في عملية القياس والتحليل وبناء الخطط المستقبلية، ويتم ذلك عبر نماذج تقييم الأداء التي تضم مجموعة متنوعة من النسب المالية التي تكمن فائدتها في تسهيل عملية تقييم أداء البنوك التجارية ومن ثم اختصار الجهد والوقت.

1. الإشكالية:

تسعى مختلف البنوك التجارية جاهدة إلى تحقيق أداء جيد، لأنها تنشط في بيئة تنافسية، حيث تقوم على هذا الأساس باستخدام مؤشرات التحليل المالي في عملية التقييم، وعلى ضوء ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو الآتي:

– ما مستوى أداء البنوك التجارية محل الدراسة وفق مؤشرات التحليل المالي

2. فرضيات الدراسة:

انطلاقاً من إشكالية الدراسة يمكن صياغة وتحديد فرضيات الدراسة كما يلي:

- للبنوك التجارية محل الدراسة مستوى أداء جيد وفق مؤشرات التحليل المالي؛
- لمتغير الحجم أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية على أداء البنوك التجارية محل الدراسة معبرا عنه بمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية؛
- لنسبة السيولة أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية على أداء البنوك التجارية محل الدراسة معبرا عنه بمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية؛
- لنسبة التوظيف أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية على أداء البنوك التجارية محل الدراسة معبرا عنه بمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية؛
- لنسبة الخطر أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية على أداء البنوك التجارية محل الدراسة معبرا عنه بمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية؛
- لنسبة المديونية أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية على أداء البنوك التجارية محل الدراسة معبرا عنه بمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية؛
- لنسبة الملاءة أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية على أداء البنوك التجارية محل الدراسة معبرا عنه بمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية؛

3. أهمية الدراسة:

ترجع أهمية هذه الدراسة إلى أهمية موضوع أداء البنوك التجارية باعتباره يعكس كفاءة أي بنك تجاري وفاعليته في أنشطته التمويلية والاستثمارية وقدرته على توليد الأرباح انطلاقا من الاستخدام الأمثل لأصوله، وذلك من خلال استخدام أدوات التحليل المالي والاعتماد على القوائم المالية والنسب المالية في عملية التقييم، كما تم تحديد توليفة من النسب المالية ومن ثم نمذجة أداء البنوك التجارية محل الدراسة قياسيا بالاستعانة بنماذج البائل الساكنة.

4. أهداف الدراسة:

يمكن تحديد أهداف الدراسة كما يلي:

- تحديد العلاقة بين الحجم، السيولة، التوظيف، المديونية، الخطر والملاءة مع أداء البنوك التجارية محل الدراسة معبرا عنه بمعدل العائد على الأصول؛
- تحديد العلاقة بين الحجم، السيولة، التوظيف، المديونية، الخطر والملاءة مع أداء البنوك التجارية محل الدراسة معبرا عنه بمعدل العائد على حقوق الملكية؛
- تقييم أداء البنوك التجارية محل الدراسة ممثلا بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

5. منهج الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية هذه الدراسة واختبار الفرضيات، سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي في عرض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالجانب النظري، وذلك بوصف متغيرات الدراسة والمتمثلة في التحليل المالي، القوائم المالية، النسب المالية، مناهج وأساليب التحليل المالي، الأداء وتقييم الأداء، مؤشرات تقييم الأداء، نماذج تقييم الأداء، وهذا بالرجوع إلى مجموعة من المراجع المتمثلة في كتب، أطروحات جامعية، مقالات وتقارير، باللغتين العربية والأجنبية والتي تناولت متغيرات الدراسة. أما في الجانب التطبيقي فسيتم الاعتماد على المنهج ال قياسي بهدف تحليل وقياس أداء البنوك التجارية محل الدراسة، وذلك من خلال تقدير النموذج القياسي الملائم خلال الفترة (2015-2021).

6. حدود ومتغيرات الدراسة:

من أجل تقييم أداء البنوك التجارية محل الدراسة، حددنا مجال دراستنا كالتالي:

1.6. الحدود المكانية:

شملت الحدود المكانية لهذه الدراسة عينة من 41 بنكا تجاريا تتوزع بين بعض دول شمال إفريقيا وبعض دول الشرق الأوسط.

أ - عينة دول شمال إفريقيا:

- الجزائر: المؤسسة العربية المصرفية، البنك الوطني الجزائري، بنك تراست، بنك سوسيتي جينيرال، بنك بي أن بي، بنك الجزائر الخليج، فرنسا بنك.
- تونس: المؤسسة العربية المصرفية، بنك التجاري، البنك العربي لتونس، بنك تونس العربي الدولي، البنك الوطني الفلاحي، المؤسسة التونسية للبنك.
- المغرب: البنك المركزي الشعبي، البنك المغربي للتجارة والصناعة، القرض الفلاحي المغربي، مصرف المغرب، سوسيتي جينيرال المغرب.

ب - عينة دول الشرق الأوسط:

- قطر: بنك قطر الوطني، بنك الدوحة، بنك قطر التجاري، بنك الأهلي القطري.
- الأردن: بنك الأردن، بنك كابيتال، بنك الاستثمار الأردني، البنك التجاري الأردني، البنك الأردني الكويتي، سوسيتي جينيرال الأردن.
- الإمارات: البنك التجاري أبو ظبي، بنك دبي التجاري، بنك الشارقة، بنك رأس الخيمة، البنك العربي المتحد.
- سلطنة عمان: بنك ظفار، بنك مسقط، البنك الوطني العماني، بنك عمان العربي، بنك صحار الدولي.

– المملكة العربية السعودية: بنك الأهلي السعودي، بنك الرياض، البنك العربي الوطني السعودي، مصرف الإنماء.

تجدر الإشارة إلى أن عينة البنوك التجارية المختارة تم اختيارها على أساس توفر البيانات لكافة متغيرات الدراسة في البنوك محل الدراسة، وذلك بهدف تفادي إشكالية القيم المفقودة في السلاسل الزمنية التي من شأنها التأثير على نتائج الدراسة التحليلية والقياسية.

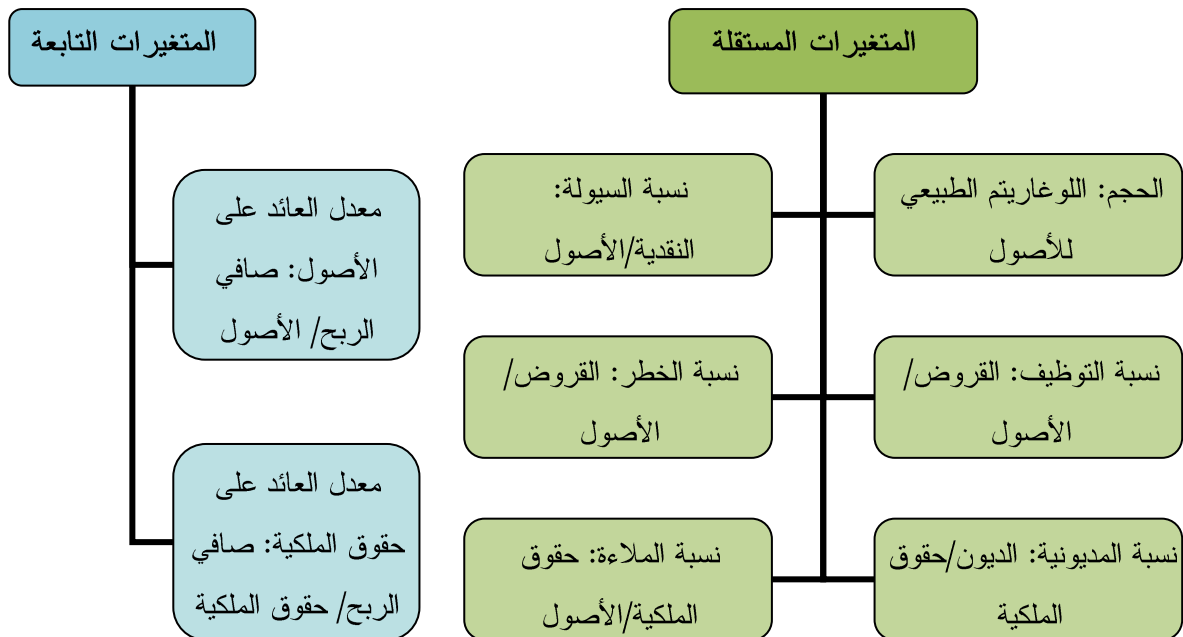
2.6. الحدود الزمانية:

في حين شملت الحدود الزمنية للدراسة الممتدة خلال 2015-2021 في الدراسة التحليلية لمتغيرات الدراسة، وكذلك في الدراسة القياسية.

3.6. متغيرات الدراسة:

بالنسبة لمتغيرات الدراسة، فقد تم الحصول عليها من خلال حسابها انطلاقاً من التقارير المالية السنوية المجمعة من المواقع الالكترونية لكل بنك تجاري من بنوك محل الدراسة، حيث تتمثل المتغيرات التابعة الخاصة بالأداء في كل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، وتم الاعتماد على هذين المؤشرين للدلالة على أداء البنوك التجارية محل الدراسة باعتبارهما من أهم النسب التي تعتمد عليها البنوك في قياس الربحية، أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة فتتمثل في كل من حجم البنك، نسبة السيولة، نسبة التوظيف، نسبة الخطر، نسبة المديونية، نسبة الملاءة.

شكل 1: متغيرات الدراسة



المصدر: من إعداد الطالبة

7. الدراسات السابقة:

1.7. الدراسات العربية:

أ-دراسة: إيناس عياد وعبد الناصر براني، كفاءة نظام التقييم المصرفي الأمريكي (camels) في تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية- دراسة تطبيقية على بنك البركة الجزائري- مقال في مجلة المعيار، المجلد 25، العدد 59، الجزائر، 2021.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء بنك البركة الجزائري، حيث تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال القيام بجمع البيانات المتعلقة بموضوع المشكلة وتنظيمها وتحليلها بما يتماشى ومتطلبات البحث، وتوصل الباحثان إلى النتائج التالية:

- يلتزم بنك البركة الجزائري بتحقيق نسبة ملاءة تفوق الحد الأدنى الجديد المحدد من قبل لجنة بازل أي أن رأسماله جيد؛
 - تتميز أصول بنك البركة الجزائري حسب نظام Camels بأنها جيدة بعض الشيء، أي تظهر نقاط ضعف فيها، مما يستدعي وجود إشراف رقابي قوي لتدارك الأمر؛
 - تعتبر إدارة السيولة لدى بنك البركة الجزائري جيدة، لكن مع وجود بعض نقاط الضعف فيها، والمتمثلة أساساً في منح المصرف لتمويلات أكبر من حجم ودائعه، وبالتالي وجب عليه اتخاذ قرارات بشأنها؛
 - يوجد قصور أو ضعف في إدارة مخاطر أسعار الفائدة لدى بنك البركة الجزائري، وذلك لأن حساسية خصومه اتجاه التغير في أسعار الفائدة كانت أكبر من حساسية أصوله للتغير في أسعار الفائدة.
- ب- دراسة نعمان محصول وسراح موصو، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية- دراسة حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية خلال الفترة 2013-2018-، مقال في مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 3، العدد 2، ديسمبر 2019.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي لبنك المؤسسة العربية المصرفية (بنك ABC الأردن) خلال الفترة الممتدة 2013-2018، من أجل الإجابة على الإشكالية المتمثلة في: ما هو دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لبنك المؤسسة العربية المصرفية؟ وذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية التي تهدف إلى الحكم على أداء البنك محل الدراسة، من خلال تسليط الضوء على الإطار النظري لتقييم أداء البنوك التجارية وأهميته، والاعتماد على البيانات المستخرجة من القوائم المالية للبنك.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من خلال تحليل قيم المؤشرات المالية المستعملة أهمها: أن البنك استطاع تحقيق معدلات ربحية جيدة تدل على كفاءته في استغلال الموارد المتاحة أمامه، كما أن

البنك يتمتع بسيولة كافية تجعله بعيدا عن المخاطر على الرغم من اعتماده على نسب مديونية مرتفعة وهذا بسبب تحقيقه أرباح صافية كبيرة، كما تشير أيضا نتائج الدراسة إلى أن البنك له قدرة كافية على رد الودائع لأصحابها في أي وقت، مما يجعله في مأمن عن مواجهة مختلف المخاطر، وعليه يمكن القول بأن أداء البنك محل الدراسة جيد.

ج- دراسة سليمان بن بوزيد، استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بتعثرها المصرفي (دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2001-2015)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة محمد بوضياف - المسيلة 2017.

هدفت هذه الدراسة للإجابة على إشكالية إمكانية استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية وبناء نموذج قياسي للتنبؤ بتعثرها المصرفي ، وللإجابة على هذه الإشكالية اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي أو الوصفي التحليلي من خلال وصف متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى اعتماده على منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي وهذا بمحاولة تشخيص أداء عينة من البنوك التجارية الجزائرية (البنك الوطني الجزائري، بنك التنمية المحلية، بنك الجزائر الخارجي، بنك السلام، بنك البركة وبنك سوسيتي جي.إي.ال)، انطلاقا من القوائم المالية الخاصة بنشاطها خلال الفترة 2001-2015، حيث تم قياس أداء هذه البنوك باستخدام معيار (CAMELS)، كما تم إعداد نموذج قياسي باستخدام أسلوب الانحدار اللوجستي للتنبؤ بالتعثر المصرفي.

توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أبرزها:

- التحليل المالي للأداء المصرفي هو سلسلة من الأساليب المالية التي يمكن استخدامها لتحديد نقاط قوة البنوك التجارية أو ضعفها، وتستخدم النسب المالية بصورة رئيسية في هذا التحليل من أجل مقارنة الأداء السابق بالأداء الحالي والمتوقع ومعرفة نواحي الاختلاف، للوصول إلى تشخيص إيجابيات وسلبيات أداء البنوك التجارية بغرض تعزيز الإيجابيات ومعالجة السلبيات؛
- بعد تنقيط معيار (CAMELS) بثمانية عشر نقطة وتبويبها إلى خمس فئات، صنف أداء كل من بنك البركة وبنك سوسيتي جينيرال كأداء قوي بحصولهما على مجموع نقاط ثمانية عشر وسبعة عشر على التوالي، ثم صنف أداء بنك السلام بحصوله على مجموع نقاط ثلاثة عشر كأداء مرضي.

2.7. الدراسات الأجنبية:

أ- **Pejman Ebrahimi and others; Financial Performance of Iranian Banks from 2013 to 2019: A Panel Data Approach, J. Risk Financial Manag, volume 14, Issue 257, 2021.**

حاولت هذه الورقة إظهار الأداء المالي للبنوك الإيرانية المدرجة في بورصة طهران (TSE) خلال الفترة 2013-2019، حيث شمل المجتمع الإحصائي 18 بنكاً مدرجاً في بورصة طهران من عام 2013 إلى عام 2019، حيث تم أخذ العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وصافي هامش الفائدة كمتغيرات تابعة تمثل الأداء، أما بالنسبة لبعض المتغيرات المستقلة فتم أخذ نسبة رأس المال، جودة الأصول، حجم البنك، التضخم، حيث تم استخدام نماذج البانل، وأشارت النتائج إلى ما يلي:

- علاقة إيجابية كبيرة بين نسبة رأس المال (TC/TA) والأداء المالي للبنوك (ROA، ROE، NIM)، مما يكشف أن البنوك ذات رأس المال الجيد تحقق أرباحاً أكبر لأنها ربما تستخدم تمويلًا خارجيًا أقل، وبالتالي، تكلفة التمويل منخفضة والأرباح مرتفعة؛
- ووفقاً لأحد نماذج الانحدار المقدر (ROA)، فقد كان هناك ارتباط سلبي بين حجم البنك ونسب الربحية؛
- علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم والأداء المالي للمصارف في جميع النماذج؛
- البنوك التي تتمتع بقوة أصول عالية هي أكثر ربحية من غيرها.

ب- **Mohamed Sayed Abou Elseoud , Mohamed Yassin & Mahmood Asad Moh'd Ali, Using a panel data approach to determining the key factors of Islamic banks' profitability in Bahrain, Cogent Business & Management, 7:1, 2020.**

تناولت هذه الدراسة تأثير المحددات الرئيسية الخاصة بالبنوك والاقتصاد الكلي على ربحية بنوك التجزئة الإسلامية في البحرين، واستخدمت بيانات جماعية لستة بنوك تجزئة إسلامية من عام 2013 إلى عام 2019. ويعتبر العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) من مقاييس الربحية الرئيسية المستخدمة في هذه الدراسة، النموذجان الإحصائيان المعتمدان في هذه الدراسة هما نموذج انحدار التأثير العشوائي ونموذج انحدار التأثير الثابت حيث يوضح نموذج الانحدار ذو التأثير العشوائي أن حجم البنك يرتبط بشكل إيجابي كبير بالعائد على أصول البنوك، في حين أن كفاءة التشغيل ونمو الناتج المحلي الإجمالي لهما علاقة كبيرة وسلبية مع العائد على أصول البنوك.

يوضح نموذج الانحدار ذو التأثير الثابت أن هناك تأثيرات سلبية هامة لمخاطر الائتمان وكفاءة التشغيل ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على العائد على حقوق الملكية للبنوك، وأخيراً، فإن معدل التضخم له تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

ج- Rawan Abuzarqa, EVALUATING BANKS FINANCIAL PERFORMANCE USING FINANCIAL RATIOS: A CASE STUDY OF KUWAIT LOCAL COMMERCIAL BANKS, Oradea Journal of Business and Economics, Volume 4, Issue2 September 2019.

هدفت هذه الدراسة إلى المساهمة في تحليل خمسة عوامل مالية لها تأثير على أداء البنك التجاري في الكويت لاستخدام موارد البنك بشكل أكثر كفاءة ، حيث تم دراسة تأثير المديونية، إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول، إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول ، الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول ونسب القيمة الدفترية الملموسة للسهم على الأداء المالي للبنوك الكويتية وذلك بالنسبة للعائد على الأصول (ROA) كمتغير تابع. وتم التوصل إلى النتائج من خلال تحليل النسب المالية لخمس بنوك تجارية في الكويت خلال خمس سنوات (2013-2017)، حيث تم جمع البيانات من التقارير المالية للبنوك وتم استخدام تحليل MANOVA و ANOVA لإظهار الفرق بين البنوك في وضعها المالي وأدائها المالي، ثم تم استخدام نموذج البائل لدراسة العلاقات بين المتغيرات.

توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

- نسبة الأرباح المحتجزة التي يمكن أن تزيد بشكل كبير من ربحية البنك وخاصة العائد على الأصول؛

- المديونية، إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول لهما تأثير أقل أهمية على الأداء المالي للبنوك؛
- القيمة الدفترية الملموسة للسهم لا تؤثر على ROA.

استنادا على الدراسات السابقة لموضوع تقييم الأداء في البنوك التجارية، نلاحظ أن كل الدراسات اشتملت على عينة من البنوك التجارية ولكن في دول مختلفة وكذلك خلال فترات زمنية مختلفة، بالإضافة إلى اختلاف الأساليب المستخدمة لكل دراسة ، هذا ما أدى إلى اختلاف النتائج المتوصل إليها، حيث اعتمدت الدراسات على أدوات التحليل المالي من خلال أسلوب النسب المالية لكن اختلفت هذه الأخيرة من دراسة إلى أخرى وهذا راجع لاختلاف أهداف كل دراسة.

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بكونها تدرس عينة بنوك تجارية تتكون من 41 بنكا تتوزع عبر مجموعة من دول شمال إفريقيا ودول الشرق الأوسط وذلك خلال الفترة 2015-2021، كما لم يتم الاعتماد على نماذج تقييم الأداء الجاهزة بل تم تحديد توليفة من النسب المالية ومن ثم نمذجة أداء البنوك التجارية محل الدراسة بالاستعانة بنماذج البائل الساكنة.

8. هيكل الدراسة:

سعيًا للإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول على النحو

الآتي:

سيتم تخصيص الفصل الأول من أجل الإلمام بالجوانب النظرية للتحليل المالي، من خلال التفصيل في نشأته، ماهيته، أنواعه، كما سيتم التطرق لمصادر التحليل المالي المتمثلة في القوائم المالية، وكذا التطرق لأساليب التحليل المالي ومناهجه، كما سيتم التطرق من خلال هذا الفصل إلى التحليل بالنسب المالية، أما الفصل الثاني سيخصص لدراسة الجانب النظري للأداء وتقييم الأداء وكذا مجموعة مؤشرات عملية تقييم الأداء في البنوك التجارية، والنماذج المستخدمة في تقييم الأداء في البنوك التجارية. وفي الأخير يتمحور الفصل الثالث حول الدراسة التطبيقية لتقييم أداء البنوك التجارية محل الدراسة، من خلال عرض وتقديم محل الدراسة في المبحث الأول، ومن ثم القيام بدراسة تحليلية وصفية لمتغيرات الدراسة في البنوك التجارية محل الدراسة خلال الفترة (2015-2021) في المبحث الثاني، في حين يخصص المبحث الثالث للدراسة القياسية لتقييم أداء البنوك التجارية محل الدراسة خلال الفترة (2015-2021).

الفصل الأول:

الإطار النظري للتحليل المالي

تمهيد:

يكتسي التحليل المالي أهمية كبيرة حيث يسمح بالتعرف على المركز المالي للمؤسسة المالية، وتعتبر المصارف التجارية واحدة من الجهات التي أولت التحليل المالي أهمية خاصة بعد أن ثبت لها جدوى هذه الوسيلة كأداة ذات مميزات جيدة تساعد في اتخاذ القرارات المختلفة، حيث يستطيع المحلل المالي الحصول على المعلومات والبيانات التي تساعد في القيام بالتحليل من القوائم المالية والتي تعتبر أكثر من مجرد كشف محاسبي كونها توفر معلومات يستخدمها كل الأطراف المستفيدة من عملية التحليل المالي في تحسين أداء المصرف ورسم الخطط المستقبلية للمصرف، فالتحليل المالي للبيانات في القوائم المالية يوفر مؤشرات تقييم وقياس في كل مرحلة من مراحل التخطيط والرقابة ويقدم معلومات ذات دلالة هامة في ترشيد القرارات الإدارية.

بناء على ما سبق تم تقسيم هذا الفصل للمحاور التالية:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التحليل المالي

المبحث الثاني: إجراءات التحليل المالي

المبحث الثالث: أساليب ومناهج التحليل المالي

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التحليل المالي

يعد التحليل المالي عملية ضرورية لكل الأطراف المرتبطة بنتائجه، إذ يسمح بدراسة بيانات الماضي والحاضر ومن ثم وضع الأهداف المستقبلية باستخدام مجموعة من القوائم المالية والتي يتم تفصيلها وربط بنودها بشكل يفيد المؤسسة المالية.

المطلب الأول: ماهية التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار المالي، سواءً في حالة استخدام الأموال، أو في حالة الحصول عليها، وسنتطرق من خلال هذا المطلب إلى نشأة التحليل المالي تعريفه والخصائص المتعلقة به.

أولاً: لمحة تاريخية عن التحليل المالي

بدأ الاهتمام بالتحليل المالي مع بداية القرن السابق وخاصة مع زيادة انتشار شركات المساهمة بما فرضته من فصل بين الإدارة والملكية، وفي البداية انصب الاهتمام على قائمة المركز المالي (الميزانية) باعتبارها القائمة الأهم وكان جل الاهتمام في التحليل ينصب على مصادر التمويل الطويل الأجل . ومع اتساع الدور المصرفي وخاصة في مجال تقديم التسهيلات الائتمانية أصبح للميزانية دور أساسي في الموافقة على تقديم التسهيلات الائتمانية المطلوبة من المؤسسات ويعود ذلك إلى تاريخ 1895/02/09 وذلك عندما أقر المجلس التنفيذي لجمعية مصرفي ولاية نيويورك التوصية إلى أعضاء هذه الجمعية بأن يطلبوا ممن يقترضون المال من المؤسسات التي يتبعون لها أن يزودهم ببيانات مكتوبة حول الأصول والالتزامات الخاصة بهم وذلك بالصيغة التي توصي بها لجنة البيانات الموحدة للمجموعات المختلفة.

ومنذ تلك الفترة تم بحث هذا الموضوع باستفاضة، وقد أوصى كبار المصرفيين المعروفين باستعمال البيانات لأغراض منح التسهيلات الائتمانية، ولقد تمت التوصية ولأول مرة على ضرورة تحليل هذه البيانات في عام 1906، وكان الرأي حينئذٍ بضرورة إجراء تحليل شامل للبيانات من قبل المسؤولين عن منح التسهيلات الائتمانية وذلك عن طريق الدراسة والمقارنة حيث يسمح ذلك بمعرفة نقاط الضعف والقوة في تلك البيانات، ولقد لاقت فكرة المقارنة قبولا جيدا وبدؤوا يفكرون في أي البيانات ينبغي مقارنتها، وفي عام 1908 تم اعتماد القياس الكمي بواسطة النسب¹.

¹ - منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرار امتداد وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان - الأردن، 2005،

ولقد فرضت أزمة الكساد العالمية (1929-1933) بما أفرزته من إفلاس شركات كثيرة في العالم إلى توجه الاهتمام في التحليل المالي إلى قضيتين أساسيتين في المؤسسات، الأولى هي دراسة سيولة المؤسسات وخاصة أن غالبية الشركات التي أعلنت إفلاسها كان بسبب وضع السيولة لديها، حيث أنها لم تستطع تسديد التزاماتها المالية عند استحقاقها. والقضية الثانية هي الربحية والمقدرة على المنافسة، وهكذا تنامي الاهتمام وبشكل متزايد بقائمة الدخل وفاقت في أهميتها قائمة المركز المالي (الميزانية).

والجدير بالذكر هنا أن عمليات الاستثمار كانت من عوامل تطور التحليل المالي أيضا، حيث أن التفكير بالاستثمار يتطلب بالضرورة تكوين رأي عن الوضع المالي للمؤسسة بناء على تحليل بياناتها المالية، ولقد استخدم لورنس تشمبير لين في كتابه "مبادئ الاستثمار في السندات" المنشور لأول مرة في عام 1911 عدة نسب منها نسبة مصاريف التشغيل إلى إجمالي الإيرادات وأطلق عليها اسم "نسبة التشغيل" ونسبة مصاريف النقل إلى إيرادات التشغيل وأطلق عليها اسم "نسبة النقل" ونسبة هامش الربح إلى صافي الدخل وأسماها "عامل السلامة" ولقد بين نسبة العناصر المختلفة لبنند ما إلى الكل، مثل نسبة الإيرادات المختلفة إلى إيرادات التشغيل الإجمالية ونسبة المصاريف المختلفة إلى مصاريف التشغيل الإجمالية وهذه الأداة أطلق عليها "بيان الحجم العادي" أو بيان النسبة المئوية الكاملة 100%¹.

وبعد الحرب العالمية الثانية وانتشار ظاهرة التضخم المالي وارتفاع الأسعار وتأثير ذلك على بنود قائمة المركز المالي بشكل ازداد الاهتمام ثانية بقائمة المركز المالي إلى جانب الاهتمام بقائمة الدخل. وينظر الآن إلى التحليل المالي نظرة شاملة، وخاصة مع استخدام الأساليب الكمية الحديثة واستخدام الحاسوب حيث أصبح التحليل المالي يتم بمستوى عال من الكفاءة ولم يعد هناك اهتماما بقائمة أكثر من قائمة، بل أصبح الهدف من التحليل والمعلومات المرغوب الحصول عليها هي التي تحدد القائمة التي يجب الاعتماد عليها من أجل الوصول إلى المطلوب من المعلومات، ولم يعد الأمر أيضا مقتصرًا على قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل بل تعدى ذلك إلى كل البيانات المحاسبية، كما يستخدم أيضا البيانات الخارجية التي تتعلق بالوحدة، فالتحليل المالي أصبح يساعد في تقييم الأداء ويساعد في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات.²

وتشير المراجع العلمية إلى أن نشأة التحليل المالي ترجع لعدة أسباب يمكن تلخيصها فيما يلي:

¹ - المرجع نفسه.

² - وائل رفعت خليل وإبراهيم جابر السيد، التحليل المالي وإدارة المخاطر المالية، التعليم الجامعي، الإسكندرية-مصر، ص 8-

1. الثورة الصناعية:

أظهرت الثورة الصناعية في أوروبا الحاجة إلى رأس مال ضخم لإنشاء المصانع وتجهيزها وتمويل العملية الإنتاجية سعياً وراء الأرباح و وفرات الإنتاج، وبذلك تطور حجم المؤسسات الاقتصادية من مؤسسات فردية صغيرة إلى شركات مساهمة كبيرة تجمع مدخرات آلاف من المساهمين لاستثمارها على نطاق واسع، ولقد اضطر هؤلاء المساهمين نظراً لنقص خبرتهم إلى تفويض سلطة إدارة الشركات إلى مجلس إدارة مستقل، وأصبحت القوائم المالية وسيلتهم الأساسية في متابعة وضعية المؤسسات ومدى نجاح الإدارة في أداء مهمتها، وبالتالي ظهرت الحاجة إلى تحليل هذه القوائم وتفسير النتائج لتحديد جوانب القوة والضعف في المركز المالي لها ونتيجة أعمالها.¹

2. أسواق الأوراق المالية:

تمثل شركات المساهمة في الدول الرأسمالية الشكل القانوني السائد لتكوين واستثمار الأموال على نطاق واسع، ولقد تدخلت الهيئات المسيطرة على أسواق الأوراق المالية في هذه الدول وخاصة في الولايات المتحدة بوضع اللوائح التي تهدف إلى ضمان نشر القوائم المالية للشركات بأسلوب واضح، وأمكنها أن تفرض هذه المستويات على الشركات التي ترغب في الحصول على ترخيص بتداول أسهمها في البورصة. يعتبر هذا التدخل اعترافاً من هذه الشركات في أحقية المستثمر في المفاضلة بين الشركات بشكل موضوعي من واقع قوائم مالية معبرة وقادرة على أن توضح له كفاءة أداء الشركات التي ترغب بالاستثمار فيها.²

3. التدخل الحكومي في طريقة عرض البيانات:

لما كان نجاح واستمرار وجود شركات المساهمة مرهوناً بثقة المساهمين، لذلك تدخلت الحكومات من خلال إصدار التشريعات الخاصة بضرورة مراجعة حسابات هذه المؤسسات بواسطة مراقب خارجي، لكي تضمن حماية جموع المستثمرين، كما نصت هذه التشريعات أيضاً بتحديد كيفية عرض البيانات بالقوائم المالية ومدى التفصيل المطلوب فيها لضمان إعطاء صورة للمساهمين عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها، مما ساعد ذلك في الحاجة إلى تحليل تلك القوائم المالية.³

¹ - اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قرارها، مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، فرع إدارة أعمال، جامعة الحاج لخضر، باتنة-الجزائر، 2008-2009، ص 6.

² - فضيل لحسن، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التحليل المالي، مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف-الجزائر، ص 58.

³ - حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2000، ص 23.

4. الائتمان:

الائتمان هو عصب الحياة الاقتصادية، فهو سلسلة من الحلقات المتصلة بشكل يؤدي فيه انقطاع أو تأخر أية حلقة إلى التأثير على بقية الحلقات فتأخر بعض المدينين عن السداد سيؤثر على الأطراف الأخرى ويؤدي إلى خلق مشكلة مالية¹.

فقد دفع انتشار أسلوب التمويل القصير الأجل البنوك التجارية إلى ضرورة تقييم سلامة المركز المالي والنقدي للمؤسسات الطالبة لهذا النوع من الائتمان، ولذلك ظهرت الحاجة إلى ضرورة تحليل القوائم المالية وعلى ضوء نتائجها تتوصل البنوك إلى قرار منح القرض أو عدم المنح. ومن أجل هذا فقد أنشأت الكثير من البنوك وحدات خاصة مهمتها القيام بتحليل القوائم المالية للمؤسسات التي تطلب القرض².

ثانياً: تعريف التحليل المالي

هناك العديد من التعاريف التي وضعت للإمام بمفهوم التحليل المالي ومن بين هذه التعاريف نذكر:

التحليل المالي: "هو عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما بهدف الحصول منها على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات وتقييم أداء المنشآت التجارية والصناعية في الماضي والحاضر، وتشخيص أية مشكلة موجودة (مالية و/أو تشغيلية)، وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل"³.

التحليل المالي: "هو علم له قواعد ومعايير وأسس يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة وإجراء التصنيف اللازم لها، ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الربط والعلاقة فيما بينها، فمثلاً العلاقة بين الأصول المتداولة التي تمثل السيولة في المؤسسة وبين الخصوم المتداولة التي تشكل التزامات قصيرة الأجل على المؤسسة والعلاقة بين أموال الملكية والالتزامات طويلة الأجل، بالإضافة إلى العلاقة بين الإيرادات والمصروفات ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها والبحث عن أسبابها وذلك لاكتشاف نقاط القوة والضعف في الخطط والسياسات المالية، بالإضافة إلى تقييم أنظمة الرقابة ووضع الحلول والتوصيات اللازمة لذلك في الوقت المناسب"⁴.

¹ - وائل رفعت خليل وإبراهيم جابر السيد، مرجع سابق ص 9.

² - اليمين سعادة، مرجع سابق ص 6-7.

³ - محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره الفكرة ناشرون وموزعون، عمان-الأردن، 2013، ص 143.

⁴ - عليان الشريف وآخرون، الإدارة والتحليل المالي دار البركة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2007، ص 151.

كما يمكن تعريف التحليل المالي على أنه: "فحص القوائم المالية والبيانات المنشورة لمؤسسة معينة عن فترة أو فترات ماضية بقصد تقديم معلومات تفيد عن مدى تقدم المؤسسة خلال فترة الدراسة والتنبؤ بنتيجة أعمال ونشاط المؤسسة عن فترات مقبلة ولا يسمح عادة للمحلل المالي بالحصول على البيانات الداخلية الغير منشورة".¹

ويمكننا تعريف التحليل المالي بأنه: "دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها، والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المؤسسة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أداء هذه المنشآت وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل إتخاذ القرارات الإدارية السليمة".²

التحليل المالي هو تشغيل البيانات التاريخية بالقوائم المالية للتعرف على المركز المالي للمنظمة بما يساعد على وضع أنسب الخطط المالية التي تحقق مصالح الملاك والإدارة والعاملين والمجتمع، ويتضمن هذا التعريف:

- أن التحليل المالي يتعلق بالأرصدة التاريخية للقوائم المالية؛

- أنه يسبق التخطيط المالي؛

- يهدف لتعظيم قيمة المنظمة أي تحقيق مصلحة الأطراف ذوي العلاقة بالمنظمة.³

التحليل المالي هو أداة وعملية منظمة لإخضاع محتويات القوائم المالية للدراسة بهدف بلورتها وتوضيح مدلولاتها وتركيز الاهتمام على الحقائق التي تكون متخفية وراء الأرقام بما يفيد في ترشيد قرارات مستخدمي القوائم المالية، حيث تمثل هذه الأخيرة مخرجات النظام المحاسبي ومدخلات عملية التحليل المالي، ويقوم التحليل المالي على الحكم النابع من الخبرة أكثر من كونه عملية آلية مبنية على أسس محددة، ونؤكد في هذا الصدد أن التحليل المالي إنما يعني دراسة الأداء الماضي للمنظمة، وتقييم ظروفها الحاضرة ثم التنبؤ بإمكانية تحقيق أهدافها المستقبلية، وذلك من خلال تقديم إجابات على ثلاثة

¹ - محمد ابراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية-مصر، 2008، ص133.

² منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق ص12.

³ - مجموعة خبراء، الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط وللإدارة، المؤسسة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة -مصر، 2013، ص11.

أسئلة محدد هي: ما مدى سلامة المركز المالي للمنظمة؟ ما مدى تميز المنظمة من استقرار مالي؟ ما موقف ربحية المنظمة؟¹

التحليل المالي عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى، وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المؤسسة بقصد اتخاذ القرارات.²

التحليل المالي هو دراسة القوائم المالية بعد تبويبها بصورة ملائمة مع استخدام بعض الأساليب الرياضية والإحصائية كالنسب والاتجاهات والمتوسطات بغرض معرفة علاقات الارتباط بين عناصر القوائم المالية ومدى التغيرات التي طرأت عليها في فترة زمنية معينة وحجم هذه التغيرات ومسبباتها.³ من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التحليل المالي هو عبارة عن عملية منظمة تهدف إلى بيان مواطن القوة والضعف وتصحيحها إن وجدت، وهذا يعنى أن للتحليل المالي علاقة وطيدة بأداء المؤسسة وصياغة القرارات الاستثمارية داخل المؤسسة، وهذا انطلاقاً من تبويب البيانات المالية المتعلقة بها بشكل واضح يسمح بربط بنودها بعلاقات ونسب ذات مدلول خلال فترات مختلفة ومن ثم تفسير نتائجها.

ثالثاً: خصائص التحليل المالي

تتمثل خصائص التحليل المالي فيما يلي:⁴

- يعتمد التحليل المالي على القوائم المالية والمصادر الأخرى كأساس للدراسة والتحليل وهي تتضمن بيانات متعلقة بالماضي؛
- يتضمن التحليل المالي إعادة تبويب بعض البنود في القوائم المالية بطريقة تسمح بعملية التحليل؛
- هنالك العديد من الأساليب التي يمكن الاعتماد عليها عند تحليل القوائم المالية؛

¹ - محمد إيفي، أساليب تدنيّة مخاطر التعثر المصرفي في الدول النامية مع دراسة حالة الجزائر أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف-الجزائر، 2014/2013، ص 92

² - معتصم أيمن محمود الحلو، مدة استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية الفلسطينية رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة-فلسطين، 2016، ص 36.

³ - أفراح حمد النيل الطيب، دور التحليل المالي في تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف التجارية مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2010، ص 20.

⁴ - محمد قاسم خصاونة، أساسيات الإدارة المالية الفكر، عمان-الأردن، 2011، ص 39.

- إن التحليل المالي لا يقتصر على حساب المؤشرات والنسب وإنما يسعى إلى البحث على ما وراء هذه المؤشرات والنسب من مدلولات تساعد في اتخاذ القرار، حيث لا يقتصر دور المحلل المالي على احتساب هذه النسب وإنما تكون الوظيفة الأهم والأساسية تفسير هذه النسب واستنباط العلاقة بين هذه النسب والمؤشرات.

المطلب الثاني: أهمية، أهداف ووظائف التحليل المالي

يعد التحليل المالي أداة لتفسير القوائم المالية وبيان العلاقات بين مضمونها، ومن هنا برزت أهميته حيث سنتطرق في هذا المطلب إلى أهمية وأهداف التحليل المالي.

أولاً: أهمية التحليل المالي

بشكل عام نستطيع أن نلخص أهمية التحليل المالي فيما يلي:¹

- توفير المعلومات اللازمة لتقييم البنك ومركزه المالي ومدى فعالية أنشطته وكفاءتها؛
- يساعد على تقييم أداء الإدارات المختلفة في البنك، ومدى كفاءتها في إنتاج عائد ملائم من الأموال المتاحة لديها؛
- يساعد في تحديد نقاط القوة في البنك، ومن ثم يستطيع البنك البناء عليها في خطته المستقبلية، وتحديد نقاط الضعف للعمل على تفاديها، أي يساعد البنك في ترشيد قراراته الإدارية.

يستمد التحليل المالي أهميته من قدرته على تحديد مدى سلامة العلاقة بين القرارات المالية والنتائج المالية المترتبة عليها، الأمر الذي يعني التأكد من أن المؤسسة موضع التحليل قد حققت أهدافها المالية المخططة من خلال مجموعة من القرارات المالية السليمة، ويمكن تلخيص أهمية التحليل المالي في النقاط التالية:

- المساهمة في إعداد الخطط المالية وزيادة فعاليتها؛
- التعرف على نقاط القوة والضعف في السياسات المالية للمؤسسة، بما يؤدي إلى إمكانية تعضيد نقاط القوة ومواجهة نقاط الضعف، ومن ثم زيادة القدرة على تحقيق النتائج والأهداف؛
- التعرف على مدى قوة المركز المالي والائتماني للمؤسسة والقدرة الاستثمارية لديها، ومن ثم قدرتها على الاستمرار في السوق وتحقيق النمو لعملياتها وأنشطتها.²

¹ - هشام جبر، إدارة المصارف المؤسسة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة-مصر، 2008، ص 301.

² - جمال الدين مرسي وأحمد عبد الله اللحج، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، 2006،

وتتمثل أهمية التحليل المالي أيضا في النقاط التالية:¹

- رسم الأهداف وإعداد الخطط السنوية اللازمة لمزاولة النشاط الاقتصادي؛
- تمكين الإدارة من ضبط وضعيتها المالية المالية وفق معايير اقتصادية وقانونية؛
- أداة فعالة لزيادة فعالية عملية التدقيق؛
- تشخيص الحالة المالية للمؤسسة؛
- تحديد قدرة المؤسسة على الاقتراض والوفاء بديونها؛
- الحكم على مدى كفاءة إدارة المؤسسة.

وتتعلق أهمية التحليل المالي في أنه يعتبر أداة ملائمة لدراسة القوائم المالية بشكل تحليلي مفصل يوضح العلاقات بين عناصر هذه القوائم، والتغيرات التي تطرأ على هذه العناصر في فترة زمنية محددة، أو فترات زمنية متعددة، إضافة إلى توضيح حجم هذا التغير على الهيكل المالي العام للمؤسسة، حيث أن عملية اتخاذ القرار تكون معتمدة في الأساس على نتائج التحليل المالي، لذلك فإن التحليل المالي قد يستخدم في مجالات منح التمويل والاستثمار وتقييم كفاءة الإدارة وغيرها.

لذلك فإن قرار المنح أو الرفض للتسهيلات الائتمانية المطلوبة يكون معتمدا على نتائج التحليل المالي لطالبي التمويل التي يقوم بإجرائها المحلل التمويلي لدى دوائر التمويل في المصارف، الذي يجب أن يتمتع بصفات عديدة تتعلق بالموضوعية والصدق والخبرة الجيدة.²

وتتمثل أهمية التحليل المالي في إبراز الحقائق التي تخفي وراء الأرقام كما يوضح جوانب القوة والضعف في اقتصاديات المشروع ومدى سلامة مركزه المالي، كما أن التحليل المالي لا يقتصر على استخدام البيانات المحاسبية لتقويم الأداء فقط وإنما يمتد ليشمل المساعدة في تخطيط أوجه النشاط في المستقبل والوقاية التي تؤدي إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة حتى يمكن الوقاية منها كما أصبح التحليل المالي وسيلة مهمة للتنبؤ بإعسار أو فشل المؤسسات.³

وهناك من يرى أن أهمية التحليل المالي تكمن في⁴:

¹ عبد القادر بحيج، الشامل لتقنيات أعمال البنوك، الخلدونية الطبعة الثانية، الجزائر، 2017، ص346.

² معتصم أيمن محمود الطلو، مرجع سابق، ص 36-37.

³ أفراح حمد النيل الطيب، مرجع سابق، ص22.

⁴ سليمان بن بوزيد، استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر الماطر في مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة- الجزائر، 2016-2017، ص83.

- يساعد التحليل المالي في تقييم الأداء التشغيلي من خلال تقييم نتائج قرارات الاستثمار وقرارات التمويل؛
- يضمن التحليل المالي مقارنة البيانات والمعلومات الفعلية مع البيانات والمعلومات المخططة (المعايير) وتحديد الانحرافات وبالتالي تحليلها ومعرفة أسبابها في استخدام بعض الأساليب الفنية وصياغة النماذج؛
- يساعد التحليل المالي في تمكين إدارة المؤسسة في رسم أهدافها وسياساتها التشغيلية وبالتالي يضمن لها الدقة في إعداد الخطط السنوية اللازمة لمزاولة النشاط الاقتصادي؛
- اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة سواء كان على مستوى المؤسسة ذاتها أو على المستوى القومي؛
- يوفر التحليل المالي مؤشرات كمية ونوعية، تساعد المخطط المالي والمخطط الاقتصادي في رسم الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية على مستوى مؤسسة الأعمال، وعلى المستوى القومي، وبالتالي إعداد الموازنات التخطيطية والخطط السنوية اللازمة؛
- يمكن التحليل المالي من خلال نتائجه في التنبؤ باحتمالات تعرض المؤسسة إلى ظاهرة الفشل وما تقود إليه من إفلاس وتصفية؛
- يساعد الإدارة في تحديد المشاكل التقنية والاقتصادية والمالية، والمساعدة في تقديم البيانات الخاصة بمعالجتها؛
- يشمل التحليل المالي مخرجات النظام المحاسبي للوحدات المحاسبية المختلفة، وبالتالي يمد مستخدمي القرارات في المجتمع بالمؤشرات التي ترشد سلوكياتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة؛
- يساعد التحليل المالي في توقع مستقبل مؤسسة الأعمال، من حيث تحديد مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها، وبالتالي معرفة الإجراءات المناسبة لتفادي إفلاسها وإنقاذ الملاك من خسائر مختلفة.

ثانياً: أهداف التحليل المالي

التحليل المالي في حد ذاته وسيلة فعالة لمعرفة طبيعة الارتباطات والعلاقات القائمة بين عناصر المشروع المختلفة ومفردات أصوله ومفردات خصومه وإيراداته ومصروفاته، والهدف من استعمال التحليل المالي هو إثارة الأسئلة وتوجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة لوضع الحلول التي غالباً ما تأتي على شكل سياسات مالية وإنتاجية وعامة تطبقها المؤسسة، وكما هو معلوم فوضع

السياسات للمؤسسة ليس من مسؤوليات المحلل المالي ولكن هذا لا يمنعه من تقديم الاقتراحات والتوصيات بما تدله خبرته عليه من حلول وإجابات تنطلق بالأسئلة التي يبرزها التحليل المالي، وإثارة هذه التساؤلات تفيد كثيرا في تمكين المدير الذي يطلع على نتائج التحليل من تحديد درجة الأداء في الماضي والحاضر للمؤسسة التي يعمل بها وبالتالي يمكن من عمل تخطيط للمستقبل في ضوء انجازات الماضي.¹

يهدف التحليل المالي إلى تحقيق الغايات التالية:²

- معرفة وضع المؤسسة في قطاعها؛
- معرفة حقيقة الوضع المالي للمؤسسة؛
- معرفة الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة؛
- تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة؛
- تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة؛
- تحديد قدرة المؤسسة على خدمة دينها وقدرتها على الاقتراض؛
- الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم؛
- الحكم على مدى كفاءة الإدارة.

تتمثل أهم أهداف التحليل المالي أيضا في:³

- تحديد الاحتياجات المالية للمشروع؛
- تحليل مسببات الأرباح والخسائر في المؤسسة،
- تقييم هيكل التمويل واتخاذ القرارات المتعلقة بتصحيحه؛
- ترشيد القرارات المالية وذلك من خلال قياس المخاطر التي تتعرض لها الاستثمارات بالمؤسسة؛
- التعرف على كفاءة الأنشطة الرئيسية للمنظمة مثل النشاط التسويقي والإنتاجي والمالي؛
- التعرف على كفاءة الأداء العام للمؤسسة والتعرف على نقاط القوة والضعف بما يعطي مؤشرا عن مواطن تحسين الأداء.

أما على صعيد أهداف البنك من التحليل المالي فإنه يستهدف عدة أغراض لذلك:⁴

¹- محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2015، ص 88.

²- أيمن الشنطي وآخرون، مقدمة في الإدارة والتحليل الماليار البداية ناشرون وموزعون، عمان-الأردن، 2010، ص129.

³- محمد الصيرفي، إدارة المال وتحليل هيكله، الفكر الجامعي، الاسكندرية-مصر، 2006، ص 285.

⁴- معتصم أيمن محمود الحلو، مرجع سابق ص38.

- مدى توافر الكفاءة المالية أو الإدارية أو الفنية لدى العميل طالب التمويل، أو التي بدورها تبرز مدى استعداد العميل على المحافظة على التمويل الممنوح له أو المقدرة على الاستغلال الأمثل لهذه الموارد المالية المتاحة له؛
- الوقوف على الظروف المحيطة بالمؤسسة، أو البيئة (الاقتصاد) التي تنشط فيها خاصة إذا ما تعلق الأمر بتمويل مؤسسة خارج المنطقة الكائن فيها مقر المصرف؛
- تحديد مصادر الأموال المستثمرة في المؤسسة (العميل)، بشقيها المصادر الداخلية أو المصادر الخارجية؛
- التحقق من أوجه استغلال الأموال المستثمرة في المؤسسة.
- ويمكن تلخيص أهداف التحليل المالي في النقاط التالية:
- تحديد المركز المالي للمؤسسة؛
- مقارنة الأهداف المسطرة بتلك المحققة فعليا؛
- تقييم أداء المؤسسة وتقويم الانحرافات.

ثالثا: وظائف التحليل المالي

يتجلى موضوع التحليل المالي في اختلاف الغايات والأهداف التي يتطلع إليها المحلل المالي عند قيامه بكل عملية تحليل على انفراد، فعندما يكون الغرض من التحليل معرفة نتيجة عمل المؤسسة في الحاضر وما ستكون عليه في المستقبل، فإن موضوع التحليل ينصب على معرفة ربحية المؤسسة والعوامل المؤثرة على زيادتها أو انخفاضها، لذلك يركز المحلل على دراسة المصروفات والإيرادات وبيان العناصر المؤثرة على حجم الربحية، سواء كانت هذه العوامل موجبة أو سالبة باعتبارها الأسباب الرئيسية في حجم معين من الربحية، وبالتالي مساعدة الإدارة على اتخاذ الإجراءات المستقبلية لتفعيل العناصر الإيجابية وتقليص السلبية منها. أما إذا كانت الغاية من التحليل المالي تقديم تسهيلات ائتمانية، فإن موضوع التحليل سوف ينصب على معرفة قابلية المؤسسة على تسديد التزاماتها بالمستقبل من خلال دراسة العلاقة بين الأصول والخصوم، ومقدرة أصول المؤسسة على تغطية الالتزامات خلال فترة معينة.¹

¹ - وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي لثراء للنظر والتوزيع، عمان- الأردن، 2009، ص 22.

إن وظيفة التحليل المالي تقوم بالأساس على إنارة طريق متخذي القرار لاتخاذ أحسن القرارات التي تعود على المؤسسة بالربح، والسير لتحقيق هدفها وبقائها في بيئة متغيرة باستمرار، ومن بين القرارات التي حددها التحليل المالي ما يلي:¹

1. قرار الاستثمار:

حيث أن التحليل المالي يعطي مؤشرات يمكن الاعتماد عليها في قرارات الاستثمار وجودته والمنافع المترتبة على هذا الاستثمار والعائد المتوقع منه لذا فإن أغلب المستثمرون يعتمدون بالأساس على التحليل المالي في قراراتهم.

2. قرار التمويل:

لضمان الحصول على العوائد المجزية للتمويل فإن البنوك وجهات التمويل تعتمد على التحليل المالي لإعطائهم مؤشرات عن قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها (أصل التمويل والفوائد المترتبة عليه)، والمزيج التمويلي والخطر الناتج عن هذا التمويل.

3. قرار التخطيط والرقابة المالية:

تعتمد إدارة المؤسسة على التحليل المالي لمعرفة مواطن القوة لتعزيزها ومواطن الضعف لوضع الإجراءات المناسبة للتغلب عليها، ووضع السياسات المالية المناسبة لمواجهة التحديات المستقبلية.

المطلب الثالث: شروط التحليل المالي والجهات المستفيدة منه

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى وظيفة المحلل المالي وشروط التحليل المالي التي ينبغي عليه مراعاتها، كما سنتطرق إلى الأطراف أو الجهات التي يخدمها التحليل المالي.

أولاً: شروط التحليل المالي

ينبغي أن تتوفر في التحليل المالي شروط معينة ليصبح نموذجياً ومن ثم الاعتماد عليه في عملية اتخاذ القرار، ومن هذه الشروط:²

- يجب أن تتوفر في التحليل المالي المرونة، أي قابليته للتغيير بين فترة وأخرى بحيث يتلاءم مع متطلبات التغيير الحاصلة خلال الفترة؛

¹ - حسن سليمان محمد أبو عودة، مدى قدرة النسب المالية على تحسين نوعية المعلومات لشركات الخدمية المدرجة في بورصة فلسطين، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة-فلسطين، 2017، ص 25.

² - عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثور لمذكرة لنيل شهادة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، قسم المحاسبة، الجامعة الإسلامية، غزة-فلسطين، 2008، ص 16-17.

- يجب أن يكون التحليل المالي شاملاً لأنشطة المؤسسة بحيث يظهر المؤشرات المختلفة عن نشاطات المؤسسة، ولا يمنع أن يكون التحليل المالي جزئياً إذا اقتضت الضرورة اتخاذ قرار معين في نشاط معين؛
- يجب أن يكون التحليل المالي اقتصادياً في التكاليف والجهد وكذلك في الوقت؛
- يجب أن يركز التحليل المالي على أساس التنبؤ في المستقبل وليس على أساس دراسة الظروف التاريخية للمؤسسة، ويكون التنبؤ إما قصير أو طويل الأجل مثل إعداد خطة تمويل للسنوات القادمة ودراساتها أو التوقعات للتدفقات النقدية خلال الفترة القادمة وهكذا بالنسبة للأرباح المتوقعة أيضاً؛
- يجب أن يمتاز التحليل المالي بالسرعة من ناحية الإنجاز لكي لا يجعل البيانات أو المعلومات متقادمة من ناحية الوقت؛
- يجب أن تكون الأداة المستخدمة في التحليل فعالة وموضوعية وحديثة لكي يتم التوصل إلى نتائج واقعية ودقيقة.

كما أن هناك من يرى إلزامية توفر الشروط التالية:¹

- على المحلل المالي أن يأخذ في اعتباره منذ البداية عدم كفاية القوائم المالية في إعطاء صورة كاملة عن حالة المشروع، وأن هناك بيانات مهمة لاستكمال الصورة عن حالة المشروع يمكن الحصول عليها من خارج القوائم المالية، فاقصر القوائم المالية في الغالب على العناصر التي يمكن التعبير عنها بوحدات نقدية قد لا يعطي الصورة كاملة، وقد تخفي بعض الحقائق المهمة التي لا يمكن التعبير عنها بوحدات نقدية، هذه المعلومات غير النقدية، رغم أهميتها سوف لن تجد سبيلها من خلال القوائم المالية للمحلل المالي ليتعرف عليها؛
- على المحلل المالي أن يدرك أن استخدام أداة واحدة من أدوات التحليل المالي لدراسة وتحليل القوائم المالية لمؤسسة ما، قد تكون غير كافية ومضللة في بعض الأحيان للنتائج، وبالتالي فإنه من الخطورة بمكان، الإقتصار على وسيلة واحدة في التحليل المالي للخروج باستنتاجات عامة؛
- من المفيد للمحلل أن تكون له معرفة مسبقة عن طبيعة ونوعية العلاقة بين المؤسسة والمجتمع الذي تعمل به المؤسسة، حيث أن العلاقة السلبية مع المجتمع نتيجة المضار التي تنتج من المؤسسة اتجاه البيئة المحيطة بها كالتلوث مثلاً، قد تحد بشكل مباشر أو غير مباشر من

¹ - فضيل لحسن، مرجع سابق ص65.

نشاطات المؤسسة وقدرتها على الاستمرار والتوسع نتيجة للموقف السلبي للسكان والمؤسسات الأخرى اتجاه المشروع، وعلى العكس من ذلك، فإن العلاقة الايجابية مع المجتمع، كقيام المؤسسة بتقديم بعض الخدمات العامة للمجتمع المحيط بها، قد تسهم بشكل أو بآخر في تحسين مقدرة المؤسسة على الاستمرار والتوسع؛

- أن تتوفر لدى المحلل المالي خلفية عامة عن الظروف البيئية المحيطة بالمؤسسة وانعكاسات هذه الظروف على أداء المؤسسة، وإلا فإن نتائج المقارنات والدراسات التي يقوم بها قد لا تكون بالدقة والموضوعية المطلوبة؛

- على المحلل المالي أن يأخذ في اعتباره الأطراف المعنية بتحليله المالي، ومدى توافر معلوماتهم المطلوبة بالقوائم المالية.

كما أن تبني أي طريقة في التحليل المالي يتطلب احترام بعض القواعد التي تسمح بتجانس

الدراسات المالية والتوصل لتحقيق الأهداف المسطرة:¹

- يجب أن لا يتوقف التحليل المالي على الدراسات المالية لوظيفة ما، لكن يجب تصوره على شكل تشخيص شامل لمختلف هياكل المؤسسة؛

- التحليل المالي غير محدد بالزمن، لكن يمتد على عدة دورات حتى توقف نشاط المؤسسة؛

- يستعمل التحليل المالي في إعداد الدراسات المقارنة بين مجموعة من المؤسسات تنتمي لنفس

قطاع النشاط، تسمح هذه المقارنة من تحديد مكانة المؤسسة بالنسبة للمعايير المهنة أو بالنسبة لواقع المساهمين؛

- أن تشعب متغيرات مجال تطبيق التحليل المالي تتطلب احترام نوعا من المنهجية مرحلة تلو الأخرى.

ثانيا: الجهات المستفيدة من التحليل المالي

يسعى كل طرف يستفيد من التحليل المالي إلى معلومات تختلف عن الطرف الآخر، وذلك

لاختلاف الغاية من المعلومات كما يتضح من التفصيل التالي:²

¹ - خميسي شبيحة، التسيير المالي للمؤسسة دار هومة، الجزائر، 2013، ص 48

² - مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2011، ص

1. المستثمرون:

يهتم المستثمرون في الوحدة الاقتصادية بالدرجة الأولى بسلامة استثماراتهم ومدى مناسبة عوائدها الحالية والمستقبلية للمخاطر التي قد تتعرض لها، لذا يقومون بعملية التحليل قبل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية للتوصل إلى معلومات عما يلي:

- أداء المؤسسة على المدى القصير والطويل، وكذلك قدرتها على الاستمرار في تحقيق العوائد المناسبة على الاستثمارات؛
- الاتجاه الذي اتخذته ربحية المؤسسة على مدى فترة معقولة من الزمن؛
- سياسة توزيع الأرباح المتبعة ومدى ثباتها؛
- سياسة الوضع المالي للوحدة الاقتصادية والعوامل التي قد تؤثر فيه مستقبلاً؛
- الهيكل المالي للمؤسسة ونقاط الضعف والقوة التركيبية التي اتخذها هذا الهيكل؛
- نتيجة مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات المشابهة في النشاط والحجم والعمر وكذلك أداء الصناعة التي تنتمي إليها؛
- إمكانيات تطور المؤسسة ونموها وتأثير ذلك على الأرباح والقيمة السوقية لأسهمها.

2. إدارة المؤسسة:

يستعمل التحليل من قبل مختلف المستويات الإدارية في المؤسسة لتحقيق واحدة من الغايات التالية أو كلها مجتمعة:

- تقييم ربحية المؤسسة والعوائد المحققة على الاستثمار؛
- التعرف على الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة؛
- مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات الأخرى المقاربة في الحجم والمثابهة في طبيعة النشاط، بالإضافة إلى مقارنتها مع أداء الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة؛
- تقييم فاعلية الرقابة؛
- كيفية توزيع الموارد المتاحة على أوجه الاستخدام؛
- تقييم كفاءة إدارة الموجودات؛
- تشخيص المشكلات الحالية؛
- التخطيط للمستقبل.

3. سمسرة الأوراق المالية:

ويهدف هؤلاء من التحليل المالي إلى التعرف على ما يلي:

- التغييرات التي يمكن أن تطرأ على أسعار الأسهم نتيجة للتطورات المالية في المؤسسة أو نتيجة للظروف الاقتصادية العامة، الأمر الذي يساعد على اتخاذ قرارات التسعير المناسبة لهذه الأسهم؛

- أسهم الشركات التي يمكن أن تشكل فرص استثمار جيدة يمكن استغلالها أو تقديم النصح بشأنها للملاء.¹

4. الدائنون:

- يقوم الدائنون بالتحليل لأجل تقييم المخاطر المتوقع أن تؤثر في قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها عندما تستحق هذه الالتزامات، ويتم ذلك من خلال تركيز التحليل المالي على العناصر التالية:
- سيولة المؤسسة باعتبارها من أفضل مؤشرات القدرة على الوفاء على المدى القصير؛
 - هيكل المؤسسة المالي والمصادر الرئيسية للأموال واستخداماتها والتوقعات الطويلة الأجل باعتبارها أفضل مؤشرات القدرة على الوفاء في المدى الطويل؛
 - معرفة قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح باعتبارها أحد الموارد للوفاء بالديون القصيرة الأجل والطويلة الأجل معاً؛
 - السياسات التي اتبعتها المؤسسة في الماضي لمواجهة احتياجاتها المالية؛
 - مدى سلامة المركز المالي للمؤسسة؛
 - التدفقات ومدى انتظامها وكفايتها لتلبية احتياجات المؤسسة.

5. العاملون في المؤسسة:

- ويهتم العاملون في المؤسسة بنتائجها على نحو رئيسي وذلك لسببين أساسيين هما:
- تعزيز شعور الانتماء والشعور بالإنجاز في حالة النجاح، الأمر الذي يؤثر في مستوى الإنتاجية؛
 - معرفتهم للنتائج الفعلية تمكنهم من التعرف على الحد المعقول لمطالبهم، لتبقى ضمن الظروف الاقتصادية الملائمة للمؤسسة.

6. المصالح الحكومية:

يعود اهتمام الجهات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى، ولأسباب ضريبية بالدرجة الثانية، بالإضافة إلى الأهداف التالية:

¹ - المرجع نفسه.

- التأكد من التقيد بالأنظمة والقوانين المعمول بها؛
- تقييم الأداء كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية؛
- مراقبة الأسعار؛
- غايات احصائية.

7. المؤسسات المتخصصة بالتحليل:

وتقوم هذه المؤسسات بعملية التحليل المالي، إما بمبادرة منها أو بناء على تكليف من إحدى المؤسسات المهتمة بأمر المؤسسة، وتقدم خدماتها في مثل هذه الحالات مقابل أجر معين. وقد تتولى الوحدة الاقتصادية نفسها الطلب إلى مؤسسات متخصصة القيام بتحليل أوضاعها المالية ونشر نتائجها وتصنيفها الائتماني في السوق.¹

المطلب الرابع: أنواع، مقومات ومحددات التحليل المالي

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى تقسيمات التحليل المالي حسب أنواعه ومن ثم المقومات والمحددات التي تقوم عليها عملية التحليل المالي.

أولاً: أنواع التحليل المالي

التحليل المالي متعدد الأنواع ويعتبر كل نوع منه مكملًا للنوع الآخر وتتبع هذه الأنواع عن تيويب البيانات المالية بناء على أسس مختلفة أهمها:²

1. من حيث الجهة القائمة بالتحليل

- التحليل الداخلي : هو التحليل الذي تقوم به الوحدات التنظيمية داخل المؤسسة كقسم الإدارة المالية أو المحاسبة وقد يقوم به موظف واحد أو قسم معين أو إحدى الإدارات، ويهدف إلى مساعدة إدارة المؤسسة بمستوياتها المختلفة.

- التحليل الخارجي : هو التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المؤسسة ويكون هدف التحليل المالي هو خدمة هذه الجهات في تحقيق أهدافها ومن أمثلة هذه الجهات إدارات الائتمان والتسهيلات المصرفية في البنوك التجاري ومراجعي الحسابات.

2. من حيث طبيعة البيانات والمعلومات: فمن حيث مصادر البيانات والمعلومات هناك بيانات يتم الحصول عليها من داخل المؤسسة ، وبيانات مدققة أو غير مدققة فالبيانات المالية قد تكون تم

¹ - المرجع نفسه.

² - أسامة خالد أبو الرب، أثر التحليل الائتماني في قرار منح التسهيلات المصرفية للبنوك الكويتية مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المالية والتمويل، كلية الإدارة والاقتصاد الدراسات العليا، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2016، ص 46-47.

تدقيقها أو لم تدقق بعد أو من حيث نشر البيانات من عدمه، وتنقسم البيانات إلى بيانات منشورة وبيانات لم تنشر بعد.

3. من حيث البعد الزمني للتحليل: فهناك عدة أساليب وأدوات يتم استخدامها في تحليل وتقييم القوائم المالية وتتمثل في التحليل الرأسي العمودي والتحليل الأفقي.

4. من حيث الأسلوب المتبع في التحليل المالي: هناك عدة أساليب متبعة في التحليل المالي نذكر منها، التحليل بالنسب المالية والتحليل بأسلوب المقارنات أسلوب التحليل بالأرقام القياسية، واستخدام الطرق الرياضية و الإحصائية

5. من حيث الفترة التي يغطيها التحليل المالي:

- التحليل المالي قصير الأجل: يغطي فترة زمنية قصيرة الأجل ويستفاد منه بقياس قدرة المؤسسة وانجازاتها ويعتبر أداة تخطيط مالي قصير الأجل، كما يركز هذا التحليل على التدفقات النقدية والسيولة ونسب التداول ورأس المال العامل ومكوناته والربحية ويهتم بهذا النوع من التحليل البنوك والموردون.

- التحليل المالي طويل الأجل : ويختلف عن التحليل المالي قصير الأجل في الفترة التي يغطيها حيث أنه يغطي فترة مالية طويلة ويستفاد منه بقياس قدرة المؤسسة وانجازاتها بالأجل الطويل، ويركز هذا التحليل على تحليل هيكل رأس المال والأصول الثابتة والربحية بالمدى الطويل إضافة إلى تغطية التزامات المؤسسة من ديون كالقروض وفوائدها عند استحقاقها ومدى انتظام المؤسسة في توزيع الأرباح ويهتم بهذا النوع من التحليل المستثمرين والمقرضين.

6. من حيث الهدف من التحليل: يقسم التحليل المالي تبعاً للهدف منه إلى التحليل بغرض تقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة وطويلة الأجل، ولغرض تقييم ربحية المؤسسة، وتحليل التدفقات النقدية وتقييم كفاءة إدارة المؤسسة.

7. من حيث المدى الذي يغطيه التحليل المالي:

- التحليل الشامل: وهو يقيم نشاط المؤسسة ومركزها المالي ككل خلال فترة زمنية.
- التحليل المالي الجزئي: وهو تحليل وتقييم نشاط المؤسسة خلال فترة زمنية معينة كتحليل رأس المال الثابت، وتحليل مصادر التمويل طويلة الأجل.

ثانياً: مقومات التحليل المالي

يستند التحليل المالي إلى مجموعة من المبادئ والمقومات، يعتمد عليها من أجل تحقيق الأهداف المرجوة، حيث تتلخص في:¹

- تحديد أهداف التحليل المالي بشكل واضح؛
- تحديد الفترة التي يشملها التحليل المالي، مع توفير البيانات المالية التي يمكن الاعتماد عليها؛
- تحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أحسن النتائج وبأقل تكلفة وبأسرع وقت؛
- التفسير السليم لنتائج التحليل المالي، حتى يتم استخدامها بطرق سليمة، بمعنى أن يؤدي التحليل المالي إلى نتيجة غير قابلة للتأويل أو إعطاء تفسيرات متباينة؛
- تمتع المحلل المالي بالمعرفة والدراسة الكاملة بالبيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالمؤسسة، بالإضافة إلى ذلك لا بد أن يكون المحلل المالي مؤهلاً من الناحية العلمية والعملية، وقادراً على تفسير النتائج المتحصل عليها، إضافة إلى تمكنه من التنبؤ بالمستقبل.

كما يمكن الإشارة إلى مقومات التحليل المالي في النقاط التالية:²

- إن أهم أهداف التحليل المالي هو المساعدة الفعالة في ترشيد القرارات المتعلقة بالمستقبل؛
- إن التحليل المالي هو عملية لاحقة لعملية "القياس والتوصيل" وبالتالي فإن فعالية التحليل المالي تتوقف إلى حد كبير على فعالية وسلامة الخطوتين السابقتين؛
- إن مصادر المعلومات للتحليل المالي ينبغي أن لا تكون القوائم المالية المنشورة فقط وإنما لا بد من الاستفادة القصوى من معلومات أخرى محاسبية منشورة وغير منشورة من داخل المؤسسة وخارجها؛
- إن أدوات التحليل المالي ودرجة تعقيدها تختلف من حالة على أخرى وبالتالي لا بد من استخدام الأداة أو الأدوات المناسبة للهدف الأساسي والأهداف الفرعية.

ثالثاً: محددات التحليل المالي

أهم محددات التحليل المالي هي:³

¹ - فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي Financial inc، رام الله- فلسكين، 2008، ص9.

² - حسن سمير عشيش، التحليل الإئتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في، البكتلة المجتمع العربي، عمان-الأردن، 2010، ص27.

³ - عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان-الأردن، 2006، ص 189-191.

- كلما كانت المعلومات المالية وافية ودقيقة كلما كانت نتائج التحليل المالي أفضل؛
- التحليل المالي لا يصل إلى نتائج أكيدة وهو ما عادة يطرح أسئلة أكثر مما يعطي أجوبة؛
- قد يركز المحلل المالي على جانب واحد ويهمل الجوانب الأخرى فالمقرض يركز على السيولة والمستثمر يركز على الربحية؛
- تفاوت اهتمام المحلل المالي بالمؤسسة، فالتحليل المالي مثلا يكون أعمق عند تقدم مؤسسة للبنك للحصول على قرض من تجديد حساب جاري مدين للمؤسسة لدى البنك؛
- نوعية وكمية المعلومات المتوفرة للمحلل المالي فكلما كانت نوعية المعلومات جيدة ودقيقة كلما كان حكم المحلل أدق على المؤسسة؛
- عملية التقدير الشخصي لدى المحلل المالي وخاصة بما يتعلق بالاستهلاك أو تقدير مخصص الديون المشكوك فيها أو تقدير الشهرة، إن عملية التقدير الشخصي للمحلل تلقي ظلال من الشك على مدى تمثيلها للواقع؛
- الاستمرارية في استخدام القواعد المحاسبية من قبل المحلل المالي حيث أن تغير الأسلوب سيؤدي على نتائج عكسية؛
- محدودية مؤشرات الاتجاه، فإذا تدنت نسب السيولة في الماضي فليس من الضروري أن تستمر في المستقبل؛
- عملية الاختصار في المعلومات المالية في القوائم المالية لا تساعد المحلل الخارجي على الاستنتاج الدقيق؛
- عند الانتقال من أسلوب إلى آخر يجب أن يشار إلى ذلك في القوائم المالية كالانتقال في تقييم بضاعة آخر المدة من طريقة الوارد أولا الصادر أولا إلى طريقة الوارد أخيرا الصادر أولا؛
- تلجأ الكثير من المؤسسات إلى تجميل ميزانياتها وهذا ما يعيق عمل المحلل المالي ويحد من قدرته على الحكم بكفاءة المؤسسة؛
- القوائم المالية لا تعطي معلومات عن خطط الغدارة في التوسع أو العلاقات مع الموردين.

كما أن هناك محددات أخرى تتمثل في:¹

¹ - عمار أكرم عمر الطويل، مرجع سابق، ص 27.

- موقع المؤسسة ونوعها والتكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج، فالمؤسسة في المناطق ذات العمالة الرخيصة تعتمد على هذا العنصر بشكل مكثف مما يرفع تكلفة الأجور وينقص قيمة الآليات ويخفض الاستهلاك؛
- لا تظهر القوائم المالية شيئاً عن الإدارة وخطط التوسع والعلاقات مع الموردين والمقرضين.

المبحث الثاني: إجراءات التحليل المالي

تتطلب عملية التحليل المالي إتباع المحلل المالي لمجموعة من الخطوات واستخدام مجموعة من الأساليب والمعايير المختلفة خلال فترة معينة، وهذا قصد الوصول إلى نتائج بغرض تفسيرها واستخدامها بأشكال متعددة.

المطلب الأول: المصادر والقوائم المالية للتحليل المالي

إن جودة التحليل المالي ترتبط بالفهم الدقيق للهدف من القيام بعملية التحليل المالي، حيث يمكن للمحلل المالي من تركيز جهوده على مجموعة من النقاط ويكون ذلك انطلاقاً من مجموعة بيانات توفرها مصادر التحليل المالي أين يتم استعمال مجموعة من الأساليب التي تصبو للوصول إلى الأهداف المرجوة.

أولاً: مصادر التحليل المالي

يحصل المحلل المالي على المعلومات اللازمة للتحليل المالي من نوعين من المصادر الرئيسية هما: مصادر معلومات داخلية، ومصادر معلومات خارجية. ويتوقف مدى اعتماده على أي منهما حسب طبيعة وأغراض عملية التحليل المالي وأغراضها، وكذلك حسب طبيعة المؤشرات المطلوبة، أي هل هي مؤشرات كمية أم مؤشرات وصفية، ويمكن تقسيم مصادر بيانات التحليل المالي إلى مصدرين هما:¹

1. مصادر داخلية:

وهي مصادر من داخل المؤسسة والتي تتمثل بالمعلومات المحاسبية والإحصائية والإدارية والاقتصادية.

2. مصادر خارجية:

وتتمثل بجميع المصادر التي تكون خارج المؤسسة ولعل أبرزها أسواق المال ومكاتب السماسرة وهيئات البورصة والصحف المتخصصة والمجلات ودوائر الدولة المختلفة التي لها علاقة كوزارة التخطيط ووزارة الاقتصاد ووزارة المالية وأجهزة الإحصاء. بالإضافة على ذلك ينبغي التعرف على مستويات الربحية والأداء في القطاعات المختلفة، كذلك القطاع الذي تعمل فيه المؤسسة المراد إجراء تحليل لها، بالإضافة إلى بعض التشريعات التي تتعلق بالضرائب والرسوم الجمركية وسواها، كذلك ينبغي معرفة الظروف الاقتصادية من كساد وتضخم ورواج وغيرها.

ولكي يتم الحصول على تحليل مالي جيد يفى بالأهداف المنشودة منه، وكذلك يفى بمتطلبات

¹ - وائل رفعت خليل، أساسيات الإدارة المالية، التعليم الجامعي، الإسكندرية-مصر، 2017، ص 191.

الأطراف المستفيدة فلا بد من توافر بيانات عدة حسب التالي:¹

- دراسة ميزانية المؤسسة لعدد من السنوات (ثلاث سنوات على الأقل) وكذلك قائمة الأرباح والخسائر؛
- معرفة السياسات المحاسبية التي تتبعها المؤسسة (الإهلاك، المخصصات، المخزون...)
- الاطلاع على التحليل الخاص بكل بند من بنود الميزانية وقائمة الدخل؛
- الاطلاع على تقرير الإدارة وتقرير المحاسب القانوني.

بيانات أخرى مكملة:

- دراسة والتعرف على القيادات الإدارية للمؤسسة لفهم نشاط المؤسسة وحالتها المالية؛
- بيانات عن حالة المؤسسة المالية وعلاقتها بالمؤسسات المالية والبنوك؛
- بيانات عن العوامل الخارجية المؤثرة على نشاط المؤسسة مثل التضخم والكساد؛
- دراسة الوقائع التي حدثت بعد إعداد الحسابات الختامية.

ولكي تكون البيانات والمعلومات صالحة للاستخدام في أغراض التحليل المالي يجب أن تتوافر

فيها مجموعة من الخصائص المعينة وإلا فقدت أهميتها وفائدتها لعملية التحليل وأهمها:²

1. **الملائمة:** ويقصد بذلك أن تكون المعلومات ملائمة لاحتياجات مستخدميها وقابلة للتأثير على قراراتهم، وبالتالي فإن أي معلومات لا تكون لها صلة أو تأثير على اتخاذ القرار تعتبر معلومات غير ملائمة، ولكي تكون المعلومات ملائمة يجب أن تتوفر فيها الخصائص الفرعية التالية:
 - (أ) **التوقيت:** إذا أردنا أن تكون المعلومات مفيدة وملائمة لاتخاذ القرار فلا بد من أن تقدم في الوقت المناسب، في حين أنها تفقد الكثير من فائدتها إذا ما وصلت متأخرة، وتضعف قدرتها على التأثير في قرارات المستخدمين المحتملين لهذه المعلومات.
 - (ب) **القدرة التنبؤية:** يجب أن تسهم المعلومات في تحسين قدرة المستخدم على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل، وغالبا ما يكون ذلك ممكنا عندما يتم الإفصاح الملائم عن المعلومات.
 - (ت) **المقدرة على التغذية العكسية للتغذية العكسية:** أو التغذية الراجعة تعني أن المعلومات يجب أن

¹ - حليلة خليل الجراوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار، لأكاديمية لنيل شهادة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة-فلسطين، 2008، ص30.

² - صافي فلوخ وآخرون، تحليل القوائم المالية منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2008-2009، ص 26-28.

تسهم في تحسين قدرة المستخدم على تقويم صحة توقعاته السابقة والاستفادة من ذلك من أجل تحسين توقعاته المستقبلية.

2. **الموثوقية (الاعتمادية):** أي أن يكون من الممكن الاعتماد على المعلومات واتصافها بالمصدقية وغالبا ما يكون من الممكن الوثوق بالمعلومات والاعتماد عليها إذا توافرت فيها الخصائص التالية:

أ) **حيادية لمعلومات:** وتتصف المعلومات بالحيادية عندما تكون غير منحازة ومعبرة بصدق وأمانة عن الوقائع والأحداث.

ب) **الموضوعية:** ويقصد بالموضوع تمثيل المضمون والجوهر بشكل يجعل المعلومات تتصف بالصدق في التعبير عن الظواهر الاقتصادية.

ت) **إمكانية التحقق من المعلومات:** ويتحقق ذلك عندما تؤدي المعلومة إلى نتائج متماثلة عند استخدامها من قبل طرفان يستخدمان الأساليب نفسها من الإفصاح والقياس.

3. **القابلية للمقارنة:** تعتمد عملية تقويم الأداء في كثير من الأحيان على إجراءات المقارنات بين المؤشرات المستخرجة من بيانات المؤسسة لعدد من السنوات أو مع مؤشرات مماثلة لمؤسسات أخرى في قطاع النشاط الاقتصادي نفسه مما يستدعي أن تتوافر في المعلومات المستخدمة في هذا المجال خاصية القابلية للمقارنة.

4. **القابلية للفهم:** أي أن تكون المعلومات الواردة في التقارير المالية مبسطة وواضحة ومفهومة للقارئ وتستخدم مصطلحات وتعابير متعارف عليها.

5. **الثبات:** أي أنه يجب على المؤسسة تطبيق القواعد والسياسات المحاسبية نفسها من فترة إلى أخرى، علما بأنه يمكن تغيير هذه السياسات إذا اقتضت الضرورة ذلك على أن يتم الإفصاح عن هذا التغيير بشكل واضح. وتبرز أهمية خاصية الثبات عند إجراء المقارنات مع مؤسسات أخرى أو بين فترات زمنية متتالية لمؤسسة معينة.¹

ثانياً: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي

القوائم المالية هي سجلات مكتوبة توضح الأنشطة التجارية والأداء المالي للمؤسسة، حيث يتم تدقيقها لأغراض الضرائب والتمويل والاستثمار.²

¹ - المرجع نفسه.

² pwc, **Basic understanding of a company's financial statements**, 2020, pp 04, on the site <https://www.pwc.com/jm/en/research-publications/pdf/basic-understanding-of-a-companys-financials.pdf> 25/12/2022

القوائم المالية هي التقارير السنوية الأساسية والرسمية التي من خلالها تقوم إدارة المؤسسة بإبلاغ المعلومات المالية لمالكيها ومختلف الأطراف الخارجية الأخرى التي تشمل المستثمرين، السلطات الضريبية، الحكومة، الموظفين.¹ ويعد تحليل القوائم المالية تحليلاً شاملاً لكل من:²

- الاستراتيجية؛
- المنافسة والتنظيم والضرائب؛
- الأداء المالي السابق والحالي والمتوقع؛
- التقييم الأساسي فيما يتعلق بسعر السهم؛
- التخطيط للمستقبل؛
- العمليات والاستثمارات والتمويل.

يهدف تحليل القوائم المالية إلى ما يلي:³

- تقييم الربحية الحالية والكفاءة التشغيلية للمؤسسة ككل بالإضافة إلى أقسامها المختلفة من أجل الحكم على صحتها المالية؛
- التأكد من الأهمية النسبية للمكونات المختلفة للمركز المالي للمؤسسة؛
- لتحديد أسباب التغيير في الربحية أو المركز المالي للمؤسسة؛
- الحكم على قدرة المؤسسة على سداد ديونها وتقييم وضع السيولة على المدى القصير وكذلك على المدى الطويل للمؤسسة.

على الرغم من أن تحليل البيانات المالية مفيد للغاية في تحديد نقاط القوة والضعف المالية للمؤسسة، إلا أنه يعتمد فقط على المعلومات المتاحة في البيانات المالية، وبسبب القيود على القوائم المالية يجب أن يكون المحلل مدركاً لتأثير التغيرات في مستوى الأسعار، وتزيين بنود القوائم المالية، والتغيرات في السياسات المحاسبية للمؤسسة، والمفاهيم والاتفاقيات المحاسبية، كما يمكن التطرق إلى بعض القيود الأخرى لتحليل القوائم المالية هي:⁴

- قد يكون تحليل القوائم المالية مضللاً دون معرفة التغييرات في الإجراءات المحاسبية التي تتبعها المؤسسة؛
- تحليل القوائم المالية هو مجرد دراسة لتقارير المؤسسة؛

¹ - NCERT, **Financial Statements of a Company**, 2021, INDIA, pp 144.

² - SP Kothari, **Financial Statement Analysis**, MITSloan Management, USA, 2004 ; pp 03.

³ - Anojan Vickneswaran, **Interpretation on Financial Statements**, chapter, 2020, pp 03-04.

⁴ - **ibid**, pp 04-05.

- ينظر إلى المعلومات النقدية وحدها في تحليل ال قوائم المالية بينما يتم تجاهل الجوانب غير النقدية؛

- يتم إعداد القوائم المالية على أساس مفهوم التوجه المحاسبي، وعلى هذا النحو فهي لا يعكس الموقف الحالي.

ويعتمد المحللون الماليون على مجموعة مهمة من القوائم المالية التي تشكل أرضية العمل الرئيسية للقيام بعملية التحليل المالي لنشاط البنوك التجارية، وتتمثل القوائم الرئيسية فيما يلي:

1. الميزانية العمومية للبنك التجاري

توفر الميزانية العمومية، التي تسمى أيضاً ببيان المركز المالي، ثروة من المعلومات القيمة حول المؤسسة، لاسيما عند فحصها على مدى عدة سنوات وتقييمها فيما يتعلق بالقوائم المالية الأخرى. وتظهر الميزانية العمومية الحالة المالية أو المركز المالي لل مؤسسة في تاريخ معين ، فهي ملخص لما تمتلكه المؤسسة (الأصول) وما تدين به المؤسسة (الخصوم) وللملاك الداخليين (حقوق المساهمين).

حسب التعريف، يجب موازنة أرصدة الحسابات في الميزانية العمومية؛ أي أن إجمالي جميع

الأصول يجب أن يساوي مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين. يتم التعبير عن معادلة التوازن على النحو التالي:¹

$$\text{الأصول} = \text{الخصوم} + \text{حقوق المساهمين}$$

الميزانية العمومية للبنك هي أيضاً قائمة بمصادر أموال البنك (الخصوم) والاستخدامات التي يتم

توظيف الأموال فيها (الأصول). تحصل البنوك على الأموال عن طريق الاقتراض وإصدار التزامات أخرى مثل الودائع؛ ثم يستخدمون هذه الأموال للحصول على أصول مثل الأوراق المالية والقروض حيث تحقق البنوك أرباحاً من خلال كسب معدل فائدة من حيازاتها الأوراق المالية والقروض أعلى من تكاليف التزاماتها.²

جدول 1: عناصر الأصول في ميزانية البنك التجاري

الرقم	الأصول	المبالغ
01	الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	
02	أصول مالية مقبوضة لأغراض إجراء الصفقات	
03	أصول مالية جاهزة للبيع	

¹ - Lyn M. Fraser, Aileen Ormiston, UNDERSTANDING FINANCIAL STATEMENTS, Pearson Education, Tenth edition, USA, 2013, pp 47.

² - FREDERIC S. MISHKIN, APOSTOLOS SERLETIS, Economics of Money, Banking, and Financial Markets, Pearson Education, FOURTH EDITION, Canada, 2011, pp 315.

04	سلفيات وحقوق على الهيئات المالية
05	سلفيات وحقوق على الزبائن
06	أصول مالية مموكة إلى غاية الاستحقاق
07	الضرائب الجارية - أصول
08	الضرائب المؤجلة - أصول
09	أصول أخرى
10	حسابات التسوية
11	المساهمة فيال فروع المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة
12	العقارات الموظفة
13	الأصول الثابتة المادية
14	الأصول الثابتة غير المادية
15	فارق الحيابة
مجموع الأصول	

المصدر: التعليلة 05-09 الصادرة بتاريخ 18 أكتوبر 2009 والتي تتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات

المالية ونشرها

جدول 2: عناصر الخصوم في ميزانية البنك التجاري

الرقم	الأصول	المبالغ
01	البنك المركزي	
02	ديون تجاه الهيئات المالية	
03	ديون تجاه الزبائن	
04	ديون ممثلة بورقة مالية	
05	الضرائب الجارية - خصوم	
06	الضرائب المؤجلة - خصوم	
07	خصوم أخرى	
08	حسابات التسوية	
09	مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء	
10	إعانات التجهيز - إعانات أخرى للاستثمارات	
11	أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	
12	ديون تابعة	
13	رأس المال	

14	علاوات مرتبطة برأس المال
15	احتياطات
16	فارق التقييم
17	فارق إعادة التقييم
18	ترحيل من جديد (-/+)
19	نتيجة السنة المالية (-/+)
مجموع الفصول	

المصدر: التعليمية 05-09 الصادرة بتاريخ 18 أكتوبر 2009 والتي تتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها

تتعدد أهداف قراءة وتحليل ميزانية البنك وذلك على النحو التالي:¹

- التعرف على كفاءة الأداء العام للبنك والتعرف على نقاط القوة والضعف بما يعطي مؤشرا عن موطن تحسن الأداء؛
- التعرف على كفاءة الأنشطة الرئيسية للبنك مثل نشاط منح الائتمان وجذب القروض والخدمات المصرفية الأخرى؛
- قياس المخاطر التي تتعرض لها استثمارات البنك وترشيد القرار المالي بصفة عامة عند المفاضلة بين قرارات الاستثمار وقرارات مصادر تمويلها؛
- تحليل مسببات الأرباح أو الخسائر بالبنك؛
- تقييم ملائمة رأسمال البنك واتخاذ القرارات المتعلقة بتصحيحه؛
- تحديد الاحتياجات المالية للبنك.

2. قائمة خارج الميزانية للبنك التجاري:

يقصد بالبنود خارج الميزانية بأنها تلك النشاطات التي تضمن اليوائم احتمالية قد تحدث في وقت لاحق لكن لا يمكن تصنيفها كموجودات أو مطلوبات، كما تعرف على أنها تتضمن جميع الالتزامات والعقود التي تولد دخل للمصرف لكنها لا تظهر ضمن ميزانية المصرف.²

¹ - محمد الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، الإسكندرية- مصر، 2007، ص50.

² - رواء أحمد يوسف، تأنيق البنود خارج الميزانية على كفاية رأس المال دراسة تطبيقية المصرف الأهلي العراقي للفترة 2008-2017، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 03، العدد 03، 2019، ص193.

جدول 3: عناصر قائمة خارج الميزانية للبنك التجاري

الرقم	الإلتزامات	المبلغ
أ	الإلتزامات الممنوحة	
01	التزامات التمويل لفائدة المؤسسات المالية	
02	التزامات التمويل لفائدة الزبائن	
03	التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية	
04	التزامات الضمان بأمر الزبائن	
05	الإلتزامات الممنوحة الأخرى	
ب	التزامات محصل عليها	
06	التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية	
07	التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية	
08	التزامات أخرى محصل عليها	

المصدر: التعلية 09-05 الصادرة بتاريخ 18 أكتوبر 2009 والتي تتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها

محتوى بنود هذه القائمة وفق النظام هي كالتالي:¹

- البند 01: التزامات التمويل لفائدة المؤسسات المالية: يشتمل هذا البند على اتفاقيات إعادة التمويل وقبول الدفع أو الإلتزامات بالدفع وتأكيد فتح الاعتمادات المستندية للهيئات المالية؛
- البند 02: التزامات التمويل لفائدة الزبائن: يشتمل هذا البند على فتح الاعتمادات المؤكدة وخطوط استبدال أوراق الخزينة والإلتزامات على تسهيلات إصدار الأوراق المالية للزبائن؛
- البند 03: التزامات ضمان بأمر الهيئات المالية: يشتمل هذا البند خصوصا على الكفالات والضمانات الاحتياطية وضمانات أمر أخرى للهيئات المالية؛
- البند 04: التزامات ضمان بأمر الزبائن: يشتمل هذا البند خصوصا على الكفالات والضمانات الاحتياطية وضمانات أمر أخرى للأعوان الاقتصاديين من غير الهيئات المالية؛
- البند 05: التزامات أخرى ممنوحة: يشتمل هذا البند على الأوراق المالية والعملات الصعبة للتسليم من قبل البنك؛

¹ - التعلية 09-05، مرجع سابق ص 23.

البند 06: التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية: يشتمل هذا البند على اتفاقيات إعادة التمويل والالتزامات المحصل عليها من طرف الهيئات المالية؛

البند 07: التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية: يشتمل هذا البند على الكفالات والضمانات الاحتياطية وضمانات أخرى محصل عليها من الهيئات المالية؛

البند 08: التزامات أخرى محصل عليها: يشتمل هذا البند خصوصا على الأوراق المالية والعملات الصعبة للاستلام من طرف البنك.

3. قائمة الدخل أو حساب النتائج للبنك التجاري:

تقيس قائمة الدخل الأداء المالي للمؤسسة بين تواريخ الميزانية العمومية ، إنه تقديم للأنشطة التشغيلية للمؤسسة حيث توفر قائمة الدخل تفاصيل الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر للمؤسسة لفترة زمنية، تشير المحصلة النهائية وتسمى أيضاً صافي الدخل إلى ربحية المؤسسة حيث تعكس الأرباح العائد إلى حملة الأسهم للفترة قيد النظر، بينما توضح البنود الواردة في ال قائمة كيفية تحديد الأرباح، وتقارب الأرباح الزيادة (أو النقصان) في حقوق الملكية قبل النظر في التوزيعات والمساهمات من المساهمين¹.

جدول 4: عناصر قائمة الدخل للبنك التجاري

الرقم	حسابات الدخل	المبلغ
01	+ فوئد ونواتج مماثلة	
02	- فوائد وأعباء مماثلة	
03	+ عمولات (نواتج)	
04	- عمولات (أعباء)	
05	+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة	
06	+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع	
07	+ نواتج النشاطات الأخرى	
08	- أعباء النشاطات الأخرى	
09	النتائج البنكي الصافي	
10	- أعباء استغلال عامة	
11	- مخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير	

¹ - K. R.SUBRAMANYAM, JOHN J. WILD, FINANCIAL STATEMENT ANALYSIS, The McGraw-Hill Companies, 10th ed, USA, 2009, pp 20.

	المادية	
12	الناتج الإجمالي للاستغلال	
31	- مخصصات المؤونات وخسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد	
14	+ استرجاعات المؤونات وخسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	
15	ناتج الإستغلال	
16	+/- أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى	
17	+ العناصر غير العادية (نواتج)	
18	- العناصر غير العادية (أعباء)	
19	ناتج قبل الضريبة	
20	- ضرائب على النتائج وما يماثلها	
21	الناتج الصافي للسنة المالية	

المصدر: التعلية 09-05 الصادرة بتاريخ 18 أكتوبر 2009 والتي تتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها

4. قائمة التدفق النقدي للبنك التجاري:

يوفر بيان التدفق النقدي معلومات حول المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية لل مؤسسة خلال فترة محاسبية، ويوضح كيف تربط هذه التدفقات النقدية الرصيد النقدي النهائي برصيد البداية الموضح في الميزانية العمومية للمؤسسة. تتناقض المعلومات القائمة على النقد التي يوفرها قائمة التدفقات النقدية مع المعلومات القائمة على الاستحقاق من قائمة الدخل. على سبيل المثال، تنعكس قائمة الدخل الإيرادات عند اكتسابها وليس عند تحصيل النقد؛ في المقابل تنعكس قائمة التدفق النقدي المقبوضات النقدية عند تحصيلها على عكس وقت تحقيق الإيرادات. وتوفر التسوية بين الدخل المبلغ عنه والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية معلومات مفيدة حول متى، وكيف وهل ستكون المؤسسة قادرة على توليد النقد من أنشطتها التشغيلية. على الرغم من أن الدخل مقياس مهم لنتائج أنشطة المؤسسة، فإن التدفق النقدي ضروري أيضاً.

بالإضافة إلى المعلومات حول النقد المتولد (أو بدلاً من ذلك النقد المستخدم) في الأنشطة

التشغيلية، توفر قائمة التدفق النقدي معلومات حول النقد المقدم (أو المستخدم) في أنشطة الاستثمار

والتمول الخاصة بالمؤسسة حيث تسمح هذه المعلومات للمحلل بالإجابة على أسئلة مثل:

- هل تدر المؤسسة سيولة نقدية كافية من عملياتها لسداد استثماراتها الجديدة، أم أنها تعتمد على

إصدار ديون جديدة لتمويلها؟

- هل تدفع المؤسسة توزيعات أرباحها لحملة الأسهم العادية باستخدام النقد المتولد من العمليات، أو من بيع الأصول، أو من إصدار الديون؟¹

جدول 5: عناصر قائمة التدفقات النقدية للبنك التجاري

الرقم	التدفقات النقدية	المبلغ
01	ناتج قبل الضريبة	
02	-/+ مخصصات صافية للاهتلاكات على الأصول الثابتة المادية وغير المادية	
03	-/+ مخصصات صافية لخسائر القيمة على فوارق الحيازة والأصول الثابتة الأخرى	
04	-/+ مخصصات صافية للمؤونات ولخسائر القيمة الأخرى	
05	-/+ خسارة صافية أو ربح صافي من أنشطة الاستثمار	
06	-/+ نواتج أو أعباء من أنشطة التمويل	
07	-/+ حركات أخرى	
08	= إجمالي العناصر غير النقدية التي تدرج ضمن الناتج الصافي قبل الضريبة والتصحيحات الأخرى	
09	-/+ التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الهيئات المالية	
10	-/+ التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الزبائن	
11	-/+ التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول والخصوم المالية	
12	-/+ التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول والخصوم غير المالية	
13	- الضرائب المدفوعة	
14	= انخفاض أو ارتفاع صافي الأصول والخصوم المتأتبة من الأنشطة العملية	
15	إجمالي التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن النشاط العملي	
16	-/+ التدفقات المالية المرتبطة بالأصول المالية بما فيها المساهمات	
17	-/+ التدفقات المالية المرتبطة بالعقارات الموظفة	
18	-/+ التدفقات المالية المرتبطة بالأصول الثابتة المادية وغير المادية	
19	إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار (ب)	
20	-/+ التدفقات المالية المتأتبة أو الموجهة للمساهمين	
21	-/+ التدفقات الصافية الأخرى للأموال المتأتبة من أنشطة التمويل	
22	إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل (ج)	
23	تأثير التغيير من سعر الصرف على أموال الخزينة ومعادلاتها (د)	

¹ - Thomas R. Robinson and others, **International financial statement analysis**, John Wiley & Sons, USA, 2009, pp 216.08

24	ارتفاع أو انخفاض صافي أموال الخزينة ومعادلاتها (أ+ب+ج+د)
	التدفقات الصافية للأموال المتأتية من النشاط العملياتي (أ)
	التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار (ب)
	التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
	تأثير التغيير في سعر الصرف على أموال الخزينة ومعادلاتها (د)
	أموال الخزينة ومعادلاتها
25	أموال الخزينة ومعادلاتها عند الافتتاح
26	صندوق، بنك مركزي، حساب جاري بريدي (أصل وخصم)
27	حسابات (أصل وخصم) وقروض أو اقتراضات عند الاطلاع لدى المؤسسات المالية
28	أموال الخزينة ومعادلاتها عند الإقفال
29	صندوق، بنك مركزي، حساب جاري بريدي (أصل وخصم)
30	حسابات (أصل وخصم) وقروض أو اقتراضات عند الاطلاع لدى المؤسسات المالية
31	صافي تغيير أموال الخزينة

المصدر: التعلية 09-05 الصادرة بتاريخ 18 أكتوبر 2009 والتي تتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها

المطلب الثاني: معايير التحليل المالي واستعمالاته

سنطرق من خلال هذا المطلب إلى المعايير التي يقوم عليها التحليل المالي وكذا مجمل استخداماته داخل المؤسسة.

أولاً: معايير التحليل المالي

تتمثل خصائص معايير التحليل المالي واستخداماتها فيما يلي:¹

1. الخصائص:

- الواقعية أي إمكانية تنفيذ المعيار فلا يتصف بالمثالية ولا بالتواضع؛
- الاستقرار إلى حد ما وإن كان هذا لا يمنع إدخال تعديلات عليه إذا دعت الظروف إلى ذلك وبعد القيام بالدراسات اللازمة؛
- البساطة والوضوح وسهولة التركيب وعدم وجود احتمال لأكثر من معنى.

¹ - وهيب حسن يس قدور، المشكلات المرتبطة باستخدام وتطبيق أدوات التحليل المالي في المصارف السواظليزية مقدمة لنيل درجة الدكتوراه الفلسفة في المحاسبة والتمويل، كلية الاقتصاد والتنمية الريفية، قسم المحاسبة والتمويل، جامعة الجزيرة، السودان، 2014، ص 21.

2. الاستخدامات:

- إعطاء نتيجة التحليل من نسب وأرقام مطلقة معان يمكن تفسيرها في ضوء المعيار الموضوع؛
- استعماله كأداة للمقارنة بالنسب الفعلية لإبراز الانحرافات وبالتالي البحث عن الأسباب المؤدية لها.

3. أنواع المعايير:

هناك عدد من المعايير التي تستخدم في هذا المجال منها ما يلي:

- (أ) **المعايير المطلقة:** وهي تلك النسب أو المعدلات التي أصبح استعمالها في حقل التحليل المالي متعارفا في جميع المجالات رغم اختلاف نوع المؤسسة وعمرها ووقت التحليل وأغراض المحلل. ويؤخذ على هذا المعيار على هذا المعيار أنه مؤشر مالي ضعيف المدلول لكونه يعتمد على إيجاد صفات مشتركة بين مؤسسات متعددة وبين قطاعات مختلفة في طبيعة عملها. ومن أمثلة المعايير المطلقة نسبة التداول المتعارف عليها 1:2 والسيولة السريعة 1:1.¹
- (ب) **معيار الصناعة:** وهو متوسط نسب مأخوذة لمجموعة كبيرة من الشركات والمؤسسات التي تنتمي إلى صناعة واحدة عن فترة زمنية محددة، ويفيد هذا المعيار أو المعدل عند مقارنة النسبة الخاصة بالمؤسسة موضع الدراسة به لمعرفة المركز النسبي للمؤسسة ومدى تحديد التطابق مع معدل الصناعة حيث يتم تحديد أداء المؤسسة فهي إما أن تكون ضمن المعدل السائد أو أعلى من المعدل أو أقل من المعدل، ويؤخذ على هذا المعيار ما يلي:
- صعوبة تحديد وتصنيف الصناعات بسبب تنوع أنشطتها؛
 - صعوبة تحديد المقصود بالصناعة الواحدة، وحتى الصناعات الممكن أن تصنف ضمن الفئة نفسها يصعب مقارنتها؛
 - اختلاف الظروف التاريخية والحجم ونمط الإنتاج؛
 - اختلاف شروط الإلتزام الذي تحصل عليه المؤسسة وتمنحه لعملائها؛
 - اختلاف الأساليب المحاسبية بين المؤسسات المختلفة قد يؤدي إلى اختلافات في النتائج؛
 - مدى تنوع المنتجات وتركيبه هذا التنوع النسبية؛
 - الموقع الجغرافي؛
 - أهداف المؤسسات المختلفة.²

¹ - خليل الشماخ وخالد أمين عبد الله، التحليل المالي للمصارف اتحاد المصارف العربية، عمان-الأردن، 1990، ص 15.

² - المرجع نفسه، ص 15-16.

(ت) **المعايير التاريخية** وهي المعايير المستقاة من فعاليات المؤسسة ذاتها للسنوات السابقة، ولذلك فهي تساعد في قياس مدى التطور أو التراجع الذي حدث في نشاط المؤسسة، وهي في الوقت الذي تأخذ واقع حال المؤسسة وطبيعة الخصائص التي تميزها عن غيرها، إلا أنها تفشل في مواجهة متطلبات الواقع المتجدد والمتطور باستمرار والذي يشير إلى وضع الصناعات المماثلة.¹

(ث) **معايير التخطيط:** وهي المعايير المصممة من قبل الإدارة والمبنية على الموازنات التقديرية المسبقة للأنشطة، وهذه المعايير تصمم بناء على الخبرات الفنية والخبرات السابقة للإدارة والتي تمثل مؤشرا للأداء والتقييم وتحديد الإنحرافات، إلا أن هذه المعايير قد تخفق عند مقارنتها بالأداء العام للقطاع العام الذي تعمل ضمنه المؤسسة أو المنشآت المماثلة في الخارج.²

ثانياً: استعمالات التحليل المالي

يمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة أهمها:³

1. التحليل الائتماني:

يقوم المقرض بهذا التحليل وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقترض، وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استناداً إلى نتيجة هذا التقييم. وتقدم أدوات التحليل المالي المختلفة للمحلل، الإطار الملائم والفعال الذي يمكنه من اتخاذ القرار المناسب، وذلك لما لهذه الأدوات من قدرة على التعرف على المخاطر المالية إذا ما جرى التحليل المناسب للقوائم المالية للمقترض وتمت القراءة المناسبة للنتائج المستخرجة من التحليل، ويتم هذا النوع من التحليل بقصد الحصول على المعلومات التالية:⁴

- مقدرة المؤسسة على الوفاء بأصل الدين وتسديد الفوائد عند الاستحقاق؛
- سياسات التمويل المتبعة وآثارها على هيكل رأسمال المؤسسة؛
- مدى المخاطرة التي تحيط بديونهم على المؤسسة والمرتبطة بأولوية المقرض في الحصول على حقوقه فيها لو تعرضت المؤسسة لتصفية أو إفلاس.
- مدى الموضوعية في السياسات التي تتبعها المؤسسة في تقييم أصولها.

¹- محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سابق ص135.

²- محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سابق ص135.

³-مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي ودار أجنادين للنشر والتوزيع، عمان-

الأردن، 2006، ص233-235.

⁴- أفراح حمد النبل الطيب، مرجع سابق ص24.

2. التحليل الاستثماري:

إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم الشركات، وإسناد القرض، ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها. ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات وحسب، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلّى بها والاستثمارات في مختلف المجالات.

3. تحليل الاندماج والشراء:

ينتج عن الاندماج والشراء تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر معاً، وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لإحدهما، وفي حالة رغبة مؤسسة شراء مؤسسة أخرى، تتولى الإدارة المالية للمشتري عملية التقييم فتقدر القيمة الحالية للمؤسسة المنوي شراؤها، كما تقدر الأداء المستقبلي لها. وفي نفس الوقت تتولى الإدارة المالية للبايع القيام بنفس عملية التحليل لأجل تقييم العرض المقدم والحكم على مدى مناسبته.

4. تحليل تقييم الأداء:

تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية، لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة، وكفاءتها في إدارة موجوداتها، وتوازنها المالي، وسيولتها، والاتجاهات التي تتخذها في النمو، وكذلك مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في نفس المجال أو في مجالات أخرى. ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة، المستثمرين والمقترضين.¹

5. التخطيط:

تعتبر عملية التخطيط للمستقبل أمراً ضرورياً لكل مؤسسة وذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات. وتتمثل عملية التخطيط بوضع تصور لأداء المؤسسة المتوقع بالإسترشاد بالأداء السابق لها، وهنا تلعب أدوات التحليل المالي دوراً مهماً في هذه العملية بشقيها من حيث تقييم الأداء السابق وتقدير الأداء المتوقع، وقد تعرض هذا المفهوم لمشاكل بعض منها:²

- صعوبة تحديد وتصنيف الصناعات لتنوع أنشطتها؛

¹ - المرجع نفسه.

² - أفراح حمد النيل الطيب، مرجع سابق ص25.

- إختلاف الظروف التاريخية والحجم ونمط الإنتاج لأن هذه العوامل تؤثر في تركيبة المؤسسة المالية؛

- إختلاف الأساليب المحاسبية بين المؤسسات المختلفة تؤدي إلى إختلاف في النتائج؛

- مدى تنوع المنتجات وتركيبه هذا التنوع بالإضافة إلى الموقع الجغرافي وأهداف المؤسسة.

المطلب الثالث: اتجاهات التحليل المالي وخطواته

إن التحليل المالي الجيد يكون من خلال إتباع منهجية محددة وكذا مجموعة من الخطوات المسطرة من قبل المحللين الماليين.

أولاً: اتجاهات التحليل المالي

- تقييم وتحليل البناء المالي للمؤسسة من أصول ومصادر التمويل؛

- تقييم وتحليل عمليات المؤسسة المالية؛

- تقييم وتحليل مرونة المؤسسة في التعامل مع العمليات الطارئة والوحدات غير المتوقعة

كالانحرافات في التدفقات المالية؛

- تقييم وتحليل اتجاهات المؤسسة التي تتبعها.

كما أن هناك ثلاثة اتجاهات رئيسية للتحليل المالي:

- المقارنة بين الأداء الفعلي والمخطط والتعرف على أوجه الإختلاف وأسبابها لاتخاذ القرارات

التصحيحية المناسبة؛

- المقارنة بين الأداء الفعلي والأداء التاريخي للمؤسسة والتعرف على نقاط الضعف والقوة؛

- المقارنة بين الأداء الفعلي وأداء المؤسسات الأخرى المنافسة للتعرف على نقاط القوة والضعف.

ثانياً: خطوات التحليل المالي

هناك خطوات محددة يجب أن يستخدمها المحلل المالي في عملية تحليله بغية تحقيق الأهداف

المرجوة، ولعل أهمها ما يلي:²

- تحديد الغاية أو الهدف من التحليل وهذا يتعلق بقرار الإدارة حول ما هية العمل الذي تريده؛

¹- محمد الصيرفي، إدارة هيكل المال، مرجع سابق ص286.

²- وائل رفعت خليل، مرجع سابق ص 189-190.

- بعد ذلك يقوم المحلل بجمع المعلومات المطلوبة حسب نوع التحليل فإن كان هدف التحليل تقييم الأداء النهائي فإن المحلل يقوم بجمع بيانات عن المصروفات والإيرادات لفترة معينة وتحديد المؤشرات الرئيسية التي لها دور كبير في الأداء؛
- ثم ينتقل المحلل إلى تحديد أدواته التي سوف يطبقها في عملية التحليل وهذا يتعلق طبعاً بالمستوى العلمي والفني للمحلل ومدى تجربته في مجال التحليل؛
- يقوم المحلل باستخدام البيانات ذات العلاقة من أجل الوصول إلى مؤشرات معينة يستفيد منها في عملية التحليل؛
- بعد الوصول إلى مؤشرات معينة يقوم بتحليل هذه المؤشرات من أجل معرفة اتجاه هذه المؤشرات في المستقبل؛
- ينتهي المحلل بعد ذلك إلى كتابة استنتاجاته وتوصياته على شكل تقرير يقدم إلى الجهة التي طلبت التحليل.

بعد إجراء التشخيص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة، ومعالجتها باستعمال وسائل معينة يتم التوصل إلى نتائج تختلف حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة خارجي أو داخلي:¹

- نتائج التحليل الخارجي:

- يمكن للمحلل المالي الخارجي الوصول إلى عدة نتائج من أهمها:
- ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي؛
- تقييم النتائج المالية ومن خلالها يتم تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب؛
- تقييم الوضعية المالية للمؤسسة ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها؛
- الموافقة أو الرفض لعقد قرض عند تقديم المؤسسة طلباً للقرض من البنك؛
- اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية والاستقلالية للمؤسسة؛
- مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع.

- نتائج التحليل الداخلي:

- كما يمكن للمحلل الداخلي الوصول إلى النتائج التالية:
- الحكم على التسيير المالي للفترة تحت التحليل؛
- الإطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية والإنتاجية للفترة تحت التحليل؛

¹ - اليمين سعادة، مرجع سابق ص 12-13.

- التحقيق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية
مثلاً؛
- اتخاذ قرارات حول الاستثمار، أو التمويل، أو توزيع الأرباح، أو تغيير رأس المال؛
- وضع المعلومات المتوصل إليها للاستفادة منها في المراقبة العامة لنشاط المؤسسة كأساس
للتقديرات المستقبلية.

المبحث الثالث: أساليب ومناهج التحليل المالي

للتحليل المالي عدة أساليب وهذا راجع إلى الهدف الذي يسعى المحلل المالي تحقيقه من خلال عملية التحليل ودراسة الوضع المالي للمؤسسة، أين نجد أساليب تقليدية وأخرى حديثة حيث أن هذه الأخيرة استحدثت لتقادي القصور في الأساليب التقليدية.

المطلب الأول: الأساليب التقليدية للتحليل المالي

إن أهم أساليب التحليل المالي التقليدية ما يلي:

أولاً: التحليل الأفقي

وهو التحليل الذي يهتم بعملية تقييم الأداء خلال فترتين زمنيتين وذلك بإيجاد العلاقة الأفقية بين بنود أو فقرات قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) أو قائمة الدخل وذلك بهدف دراسة الاتجاهات والتغيرات الحاصلة في كل فقرة زيادة أو نقصاناً بمرور الزمن ولهذا فإن شكل التحليل هو ديناميكي لأنه يبين التغيرات التي حدثت فعلاً، مثل مقارنة التغير في صافي الربح، أو في قيم الموجودات المتداولة على مدار سنتين ولهذا يسمى بتحليل الاتجاهات، فمبلغ أي فقرة أو بند من الحسابات الختامية في سنة الأساس يساوي 100% وعلى أساسه تقاس تقلبات تلك الفقرة في الفترات التالية¹، ويتضمن التحليل الأفقي ثلاثة أنواع هي:²

1. التحليل النسبي الأفقي: يتضمن حساب نسبة أرقام معينة على أرقام مدة سابقة لها، ولذلك يطلق عليه التحليل التاريخي، والغرض من ذلك هو متابعة تطور فقرات كل من ميزانية السنة المالية وحساب النتائج، وتحسب المدة (السنة) المالية السابقة على أنها تساوي 100% ثم تحسب فقرات المدة اللاحقة على أساسها؛

2. التحليل المستند إلى الرقم القياسي: يتطلب في هذا النوع من التحليل اختيار سنة مالية معينة كسنة أساس، لأجل حساب أرقام فقرات السنوات اللاحقة قياساً بها، وعليه يمكن متابعة التطور النسبي للفقرات تلك انطلاقاً من أرقام سنة واحدة، والهدف من المقارنة معرفة أي الفقرات كان تطورها أسرع من غيرها، لتأتي بعدها عملية البحث عن الأسباب الكامنة وراء ذلك، وعلاقة كل تطور في فقرة معينة بالتطورات في أرقام الفقرات الأخرى، ويمكن ربط حركة التطورات في

¹ - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق ص 60-61.

² - محمد إيلفي، مرجع سابق ص 96.

القوائم المالية لتكوين صورة موحدة عن تطور الوضع المالي وحساب النتيجة بهدف اتخاذ الإجراءات التصحيحية المطلوبة من قبل إدارة المنظمة؛

3. **نسب التغيير عبر الزمن:** يمكن - سواء كان التحليل التاريخي نسبيا أو مستندا إلى الرقم القياسي- حساب نسب التغيير (الارتفاع أو الانخفاض) في فقرات الكشف (ميزانية السنة المالية أو حساب النتائج)، وذلك بطرح 100% منها، مع المحافظة على الإشارة الجبرية، بغرض الدلالة على توجه الحركة نحو الزيادة أو الانخفاض، وفي حالة تعدد المدد المشمولة بالتحليل لأكثر من سنتين، فإنه يمكن إضافة حساب آخر، يتضمن تقسيم نسب التغيير بعدد السنوات اللاحقة، لاستخراج متوسط نسبة الحركة عبر الزمن، مثلا لو كانت نسبة نمو الاحتياطات الأولية بين سنتي 2006 و2009 حوالي 18%، فإن عدد سنين التحليل هي ثلاثة وبالتالي تقسم نسبة 18% ليكون معدل النمو 6%.

وبشكل عام فإن التحليل الأفقي يساعد في:

- اكتشاف سلوك النسبة أو أي بند من بنود الحسابات الختامية موضوع الدراسة وعبر الزمن؛
- تقييم إنجازات ونشاط المؤسسة في ضوء هذا السلوك ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة بعد تتبع أسباب التغيير إلى جذورها.

ورغم المزايا العديدة التي يقدمها التحليل الأفقي، إلا أنه يؤخذ عليه ما يلي:

- احتمال بروز تغيرات أقل الفقرات أهمية نظرا لسرعة تبدلها، عادة قياسا بالفقرات الكبيرة المهمة؛
- اعتمادها على فترة الأساس التي ربما لا تمثل مدة اعتيادية من حياة المؤسسة كمقياس للتبدلات اللاحقة.¹

ثانيا: التحليل العمودي

يسمى بالتحليل الرأسي أيضا ويركز هذا النوع من التحليل على دراسة فقرات القوائم المالية باستخراج النسب التي تشكل كل فقرة مقاسة بإحدى الفقرات التي يتم اعتمادها كأساس لاستخلاص النسب الأخرى، أي أنه يهتم بدراسة هيكل القائمة المالية وبالتالي فإن هذا النوع من التحليل يمثل دراسة هيكلية لفقرات القوائم المالية بمعنى أن هذا التحليل يقوم على أساس دراسة العلاقات بين العوامل أو البنود المالية

¹ - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق ص 60-61.

المختلفة في المصرف كما تظهر في مجموعة واحدة من القوائم المالية عن فترة زمنية معينة، فتوجد دراسة التوزيع النسبي لمجموعة من العناصر مثل التوزيع النسبي لعناصر الأصول¹.

إن هذا الأسلوب يهتم بمقارنة الجزئيات بعضها ببعض وبمقارنة كل مجموعة جزئية بالكل، حيث تعتبر القائمة المالية الواحدة لسنة معينة هي الأساس في تحديد النسبة المئوية لعناصر القائمة المالية ذاتها، ويمكن من خلالها التوصل إلى النتائج التي ترشد المحلل المالي وتساعد في تكوين رأيه الخاص، إذا ما قورنت المؤسسة بمؤسسة مماثلة تعمل بنفس النشاط وبنفس التاريخ، أو إذا ما قورنت المؤسسة بنفسها في سنين أخرى، إن هذا الأسلوب ازدادت أهميته بعد أن أصبح وسيلة لقياس خسارة المعلومات المترتبة على دمج مفردات التقارير المالية المنشورة.

كذلك فإن أهمية هذا الأسلوب تزداد وتتضح عند وجود قوائم مالية لسنين متعددة، وبالتالي فإن التحليل المالي يعتبر- في هذه الحالة- وسيلة لتقييم الأهمية النسبية للعنصر أو المجموعة على مدار فترات محاسبية متتالية، وبالتالي تقييم الاتجاه العام لهذه الأهمية النسبية. فإذا ما قورنت قوائم مالية مقارنة لسنين متعددة فإن تحليلها وفق أسلوب التحليل الرأسي يعتبر كل قائمة مالية عن سنة معينة وحدة قائمة بذاتها، إن تحليلها المالي هذا يوضح اتجاه النسبة المالية للعنصر لعدد معين من السنين، بعبارة أخرى: ما يحدث لهذه النسبية من تطور من عام إلى آخر، ومن هذا المنطلق فإن سمة الجمود التي يتصف بها التحليل الرأسي تقل بتحليل قوائم مالية لسنين متعددة بالإضافة إلى اللجوء إلى الأسلوب الآخر وهو التحليل الأفقي جنباً إلى جنب مع التحليل الرأسي².

ويساعد التحليل المالي الرأسي على تقديم جملة مزايا للمحلل المالي ولإدارة المؤسسة منها:³

- تركيزه على المدة المالية موضع البحث؛
- دراسة التبدل في الأهمية النسبية لكل فقرة إلى المجموع المنسوب إليه؛
- في حالة التحليل الرأسي لعدة سنوات، يمكن ملاحظة تبدل الأهمية النسبية تلك عبر الزمن ودراسة مسببات وآثار هذا التبدل، مع بيان فيما إذا كانت التغيرات كبيرة أو صغيرة؛
- كما يمكن مقارنة نتائج التحليل الرأسي لمؤسسة ما، مع منشآت في الاختصاص أو لمعدل أداء القطاع الذي تعمل فيه المؤسسة.

¹ خالد وهيب الراوي، إدارة العمليات المصرفية: المناهج للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2001، ص 324.

² بهية مصباح محمود صباح، العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين دراسة تحليلية مقدمة لنيل ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة- فلسطين، 2008، ص 28.

³ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق ص 57.

ثالثاً: التحليل بالنسب المالية

على الرغم من كون النسب المالية أسلوباً تقليدياً في التحليل المالي إلا أن لها مكانة كبيرة فيما يخص تقييم الأداء والتنبؤ بوضع المؤسسة ومن ثم اتخاذ قرارات لتفادي تعثرها.

1. مفهوم التحليل بالنسب المالية:

يمكن تعريف التحليل المالي بالنسب بأنه: "علاقة بين رقمين وناتج هذه العلاقة لا قيمة له إلا إذا قورن بنسبة أخرى مماثلة، كما تسمى بالنسب المرجعية ويمكن تقييم الموقف على ضوء عملية المقارنة"¹. كما يمكن تعريفه بأنه: "التحليل الذي يعكس الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام نسب، وتمثل هذه النسب العلاقة بين قيمتين هامتين في الهيكل المالي للمؤسسة في الأجل القريب، وتكون المقارنة عادة في شكل مقارنة داخلية (نتائج المؤسسة أو تغيراتها خلال أزمنة الفترات السابقة)، أو خارجية مع عدة مؤسسات أخرى مشابهة، وهناك عدد كبير من النسب الممكنة الاستخدام لذلك يمكن الإقتصار على الأهم منها، ومقارنة النسبة مع نسبة نموذجية، ومن جهة أخرى لا يمكن الحكم على نسبة منفصلة عن النسب الأخرى"².

يمكن أن تعرف النسب المالية بأنها تعبير حسابي بين قيمة بند معين وقيمة بند آخر من البنود التي تشملها القوائم المالية، ويسمح التحليل باستخدام النسب المالية بقياس العلاقة بين مبلغين منفردين وتكون عملية التحليل مفيدة إذا توافرت علاقة منطقية بين العوامل المختارة في النسبة وهي تقوم على دراسة العلاقة بين عناصر القوائم المالية بعضها في شكل نسبة مئوية أو عدد من المرات (معدل الدوران)، ويمكن أن يتم التعبير عن النسبة في عدة صور فعلى سبيل المثال الأصول المتداولة 4000 دينار والخصوم المتداولة 2000 دينار فإن الربط بين العنصرين السابقين يمكن أن يتم عرضها بإحدى الصورتين التاليتين:

- الأصول المتداولة تعادل 200% من الخصوم المتداولة؛

- الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة 2:1³.

إن استخدام النسب المالية يمكن التحقق من مدى وجود تناسق بين الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات وبالتالي التحقق من مدى وجود مركز مالي سليم من عدمه. كما يمكن بمساعدة النسب

¹- أيمن الشنطي وآخرون، مرجع سابق ص 151.

²- سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الإنتماء وان المطبوعات الجامعية، 2015، ص 83.

³- محمد قاسم خصاونة، مرجع سابق ص 42.

وباستخدام بعض الأساليب الإحصائية التنبؤ بمدى استمرارية المؤسسة أو فشلها أو إفلاسها، لذلك تعتبر طريقة النسب من أكثر الطرق شيوعا واستخداما في التحليل المالي.¹

يمكن إبراز مزايا التحليل بواسطة النسب فيما يلي:²

- إمكانية حسابها ببساطة ويسر؛
- نتائجها تعرض بصورة كمية قابلة للفهم والتفسير والمقارنة؛
- تقدم وتكشف بيانات ومعلومات لا تقدمها القوائم المالية الأخرى؛
- القدرة التنبؤية للنسب بحيث يمكن استخدام قيمة النسبة كمؤشر مسبق على احتمال مرور المؤسسة بأحداث معينة مستقبلا بصورة تستوجب اتخاذ إجراءات وقائية؛
- تفسير وتقييم القوائم المالية لأغراض الاستثمار والاقتراض؛
- قدرة بعض النسب على الاحتفاظ بالحد الأقصى من المعلومات التي تتوفر في نسب أخرى، بحيث يمكن الاستعانة بنسبة واحدة والاستغناء على نسب عديدة عند تقييم مجال محدد من الأداء.

2. دور وأسس النسب المالية:

للنسب المالية عدة أدوار نذكر منها:³

- أداة لقياس فعالية المؤسسة؛
- تحديد وضعية المؤسسة بين عدة مؤسسات من القطاع الاقتصادي للسنة نفسها؛
- تساهم في متابعة تطوير التسيير داخل المؤسسة لعدة سنوات؛
- تستعمل للمقارنة بين النتائج التي تعطيها النسب المالية للسنة الحالية مع نتائج السنوات الماضية أو السنوات القادمة ونتائجها المقدمة.

وهناك عدد من الأسس التي يتوجب إتباعها في التحليل المالي باستعمال النسب والتي تتلخص في

ما يلي:

- **التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي** الهدف الرئيسي للتحليل المالي هو فهم البيانات الواردة في القوائم المالية والتقارير المالية لتكوين قاعدة من المعلومات تساعد متخذ القرارات في عمله،

¹ - عبد الرزاق بن حبيب وخديجة خالدي، أساسيات العمل المصرفي ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2015، ص 189.

² - اليمين سعادة، مرجع سابق ص 39.

³ - عبد القادر بحيح، مرجع سابق ص 361.

- ويساعد في تحقيق هذه الغاية التحليل المالي بالنسب الذي يتركز دوره في تقليص كمية البيانات المحاسبية إلى مجموعة قليلة معبرة عن المؤشرات ذات الدلالة.¹
- **القيام بتركيب النسبة بطريقة منطقية** يجب أن يكون للنسبة المالية معنى حيث هناك مجموعة من الأسس الواجب الارتكاز عليها عند استخراج النسب المالية وهي:²
 - تركيب النسب بطريقة تعكس علاقات اقتصادية معينة؛
 - يجب أن تعد النسب لتعكس العلاقات الوظيفية بين كل من البسط والمقام؛
 - يجب أن تفيد النسبة في دراسة وتحليل العلاقة مع بعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى.
 - **تفسير النسبة:** بعد المرحلتين السابقتين يتم حساب هذه النسب لتأتي بعد ذلك عملية تفسير هذه النسب، أي تفسير النتائج التي تنتوي عليها، ولعل هذا الجانب هو الأصعب والأكثر تعقيدا في عملية التحليل المالي. إن كون النسبة المالية كسرا بسطه ومقامه متغيران يجعلها تقع تحت عوامل عديدة، ويتداخل هذا الأثير ويتشابك فهناك عوامل تؤثر في البسط وأخرى تؤثر في المقام، وهناك منها ما يؤثر في البسط والمقام معا، وإذا اشتركت نسبة أو أكثر مع نسبة أخرى بمتغير أو أكثر، فإن العوامل المؤثرة في هذا المتغير يمتد تأثيرها ليشمل كل تلك النسب معا، لذلك فإن تفسير هذه النسبة المالية ما هو إلا لمعرفة نصيب كل متغير منها من جملة التغير الحاصل في النسبة، ومتابعة الأثر الذي أحدثه كل متغير منها.³

3. عيوب استعمال النسب المالية:

توجد بعض نقاط القصور في النسب المالية والتي يمكن أن تفقد هذه النسب قوتها في التحليل وهي كما يلي:⁴

- إن النسب المالية تعتمد على مدى سلامة الأرقام الواردة في القوائم المالية والتقارير المالية؛
- صعوبة تحديد الأسس التي يتم عليها مقارنة النسب المالية؛
- اختلاف التعريفات الخاصة ببنود الميزانية العمومية وقائمة الدخل من مؤسسة لأخرى مما يجعل تفسيرات النسب المالية في كثير من الحالات غير واضحة؛
- إن النسب المالية تحسب من بيانات مالية سابقة مما يجعلها ليست ذات دلالة في المستقبل؛

¹ - مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص 306.

² - عمار أكرم عمر الطويل، مرجع سابق، ص 25.

³ - جهاد حمدي إسماعيل مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين ذكره لنيل شهادة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة- فلسطين، 2010، ص 36-37.

⁴ - محمد محمود الخطيب، الأداء المالي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن 2010، ص 57.

- إن إعداد القوائم المالية يتم على أساس القيمة التاريخية للأصول وهذا الأساس يكون في التحليل مضللاً في كثير من الحالات؛
- تعبر قائمة المركز المالي عن الأرصدة النقدية في تاريخ معين بينما الحركة النقدية تتسم بالحركة لا السكون؛
- هناك عوامل أخرى غير ملموسة تؤثر على الحالة المالية مثل كفاءة الإدارة والمشاكل الفنية والتسويقية التي لا تظهرها القوائم المالية.

المطلب الثاني: الأساليب الحديثة للتحليل المالي

تعتبر الأساليب الكمية من الأساليب الحديثة في التحليل المالي والتي تكون أكثر دقة من الأساليب التقليدية كما تساهم في الوصول على النتائج بشكل أسرع، وتنقسم هذه الأساليب إلى قسمين هما:

1. الأساليب الإحصائية¹:

تستند الأساليب الإحصائية على الأرقام القياسية والسلاسل الزمنية لمجموعة بيانات ولعدد من السنوات، بهدف توضيح العلاقة بين مؤشرات معينة التي يعبر عنها بالمعدل قياسياً لمعدلات نفس المؤشرات لفترات زمنية سابقة، أو علاقة بالمؤشر باختيار سنة الأساس، التي يجب أن تخضع لمعايير دقيقة وموضوعية بعيداً عن التحيز الشخصي، بقصد إخفاء بعض الحقائق أو لإظهار بعض الوقائع بصورة مغايرة للواقع، كما يجب أن تكون سنة الأساس من السنوات الطبيعية البعيدة عن المؤثرات الشاذة.

ويظهر الرقم القياسي التغير في مؤشر معين مثل حجم الإنتاج لنوع معين من السلع أو لمجموع من السلع المتماثلة، أو التغير في أجور العمال في الصناعات المختلفة، والتي تتغير من مكان لآخر ومن وقت لآخر، ويمكن مقارنة بيانات قائمة مالية معينة لمشروع معين بنفس البيانات لقوائم مالية لذات المشروع لسنوات سابقة.

مما تقدم يمكن تعريف الرقم القياس بأنه: رقم أو مقياس إحصائي تم تصميمه بقصد إظهار التغير في متغير معين خلال فترة زمنية معينة. وعندما يتم التحليل المالي لعدد من السنوات بموجب الأرقام القياسية، يطلق عليه أسلوب المقارنات الأفقية باستخدام السلاسل الزمنية، تعبيراً عن المقارنات لعدد من السنوات إلا أنه يفضل عدم تجاوز السلسلة الزمنية عن خمس سنوات، لضمان الدقة ذلك لاعتبارات عدم تأثير التضخم الاقتصادي على قيمة المفردات المشمولة بعملية التحليل.

¹ - وليد ناجي الحياي، مرجع سابق ص129-131.

وتحتسب العلاقة بين المؤشرات وفقا لأسلوب الأرقام القياسية بواسطة نسبة قيمة العنصر في سنة المقارنة إلى قيمة العنصر في سنة الأساس مضروبا في 100 ويجري التعبير عن هذه العلاقة بموجب المعادلة التالية:

(قيمة العنصر في سنة المقارنة/ قيمة نفس العنصر في سنة الأساس) 100

وللقيام بعملية التحليل المالي وفق الأساليب الإحصائية هناك بعض الإجراءات الفنية التي لابد

للمحلل إتباعها لتحقيق الغاية في عملية التحليل، وهذه الإجراءات هي:

- لا يمكن اتباع هذا الأسلوب إلا في حالة توفر سلسلة زمنية من البيانات أو القوائم المالية إذ يقوم المحلل بالحصول على البيانات المطلوبة وفقا لموضوع التحليل؛
- ثم يقوم بإعداد جدول يتكون من حقلين الأول للعناصر والثاني للسنوات يتكون من عدة خانات حسب سنوات السلسلة الزمنية؛
- تعتبر قيمة سنة الأساس 100 ثم ينسب قيمة كل عنصر إلى مثيله من سنة الأساس مضروبا في 100؛
- بعد الإنتهاء من الجدول التحليلي السابق يحصل المحلل على التغيرات التي تحدث لكل عنصر الذي يسمى بتحليل الاتجاهات، ويمكن تحويل قيمة كل مؤشر أو عنصر إلى رسم بياني يوضح اتجاه التغيرات التي حدثت خلال السلسلة الزمنية.

2. الأساليب الرياضية:

لقد زادت أهمية هذه الأساليب بسبب زيادة المنتجات المالية والذي أوجب إيجاد طرق تحليل

سريعة وبأقل جهد، ومن هذه الأساليب نجد:

أ. طريقة الانحدار والارتباط:

يعتبر تحليل الارتباط تقريبا الأداة الأهم لدى الاقتصاديين القياسيين، والمحللين الماليين إذ من خلاله يتم وصف وتحديد التأثير بين متغير معين وواحد أو أكثر من المتغيرات الأخرى. ومن خلال تحليل ودراسة علاقة متغير ما مع متغير آخر أو مجموعة متغيرات، يمكننا تأكيد وجود علاقة وتحديد متانتها بين المتغيرات المدروسة وهذا الأسلوب يسمى بتحليل الارتباط إذ يقيس معامل الارتباط مدى قوة العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المدروسة ويتم عبر هذه الطريقة دراسة العلاقة بين المتغيرات من خلال الرسوم البيانية والمعادلات الانحدارية البسيطة والمتعددة.¹

¹ - محمد محمود الجشي، مرجع سابق، ص 50-51.

ب. طريقة البرامج الخطية:

تعرف بأنها العلم الذي يبحث في تحديد القيمة العظمى أو الصغرى لدالة محددة تسمى دالة الهدف والتي تعتمد على عدد لا نهائي من المتغيرات، قد تكون مستقلة أو مرتبطة فيما بينها وتدعى بالقيود، ومن الطبيعي أن تهتم البرمجة الخطية بدراسة طرائق الحل وكيفية بنائها، وتأخذ الصيغة العامة للبرمجة الرياضية الشكل أدناه:

$$\begin{cases} Z = f(X_1 , X_2 , X_3 , \dots, X_n) \dots\dots\dots (\text{دالة الهدف}) \\ \left(\begin{array}{l} g_1(X_1 , X_2 , X_3 , \dots, X_n) \\ g_2(X_1 , X_2 , X_3 , \dots, X_n) \\ g_3(X_1 , X_2 , X_3 , \dots, X_n) \\ \vdots \\ g_n(X_1 , X_2 , X_3 , \dots, X_n) \end{array} \right) \begin{array}{l} \geq \\ = \\ \leq \end{array} \left(\begin{array}{l} b_1 \\ b_2 \\ b_2 \\ \vdots \\ b_n \end{array} \right) \dots\dots\dots (\text{القيود}) \end{cases}$$

ومما تقدم نجد أن البرمجة الخطية هي طريقة لمعالجة النماذج الخطية في بحوث العمليات، حيث تكون دالة الهدف والقيود هي دوال خطية في متغيرات القرار، تتعامل بشكل خاص مع المسائل التي تتضمن إيجاد أفضل قيمة لدالة الهدف تحت عدد من القيود الناتجة عن محدودية الموارد في معظم الأحيان.¹

ت. المصفوفات الخطية والموجه:

تستخدم هذه الطريقة لحل المعادلات ذات المجاهيل المتعددة والمعقدة في المؤسسات الإنتاجية التي تتسم بالحجم الكبير، أو حل مشاكل تواجه قطاعا اقتصاديا معيناً.²

3. التحليل النوعي:

ينهج المحللون الماليون حالياً منهجا جديدا في دراسة الوضع المالي للشركات، يختلف من حيث المضمون عن المنهج التقليدي الذي طالما اعتادوا عليه في ذلك المجال. ويطلق على هذا المنهج مصطلح التحليل النوعي ويقوم هذا المنهج على ركيزة أساسية هي أن الأرقام التي تظهر في البيانات المالية

¹ - محمد إلفي، مرجع سابق ص 98-99.

² - علي خلف عبد الله، التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات رسالة لنيل شهادة ماجستير في التحليل المالي، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الإدارة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كوبنهاجن، 2008، ص 40.

المنشورة ليست في حقيقة الأمر سوى نتاجا لسياسات إدارية تحدد كل من نوع وطبيعة المبادئ والأساليب المحاسبية المتبعة في إعداد تلك البيانات. بناء عليه فإن الاعتماد فقط على تلك الأرقام في استخلاص المؤشرات المالية الملائمة لتقييم أداء المؤسسة، وذلك بمعزل عن تقييم نوعية السياسات والمبادئ والأساليب المحاسبية المتبعة في إعداد البيانات المالية إنما يسلب تلك الأرقام مقومات مصداقيتها وبالتالي يجعلها غير صالحة لاستخلاص المؤشرات التي يسعى إليها المحلل المالي.

وهكذا وفقا لمنهج التحليل النوعي لم يعد اهتمام المحلل المالي محصورا فقط بالمحتوى الكمي للأرقام الدفترية التي تظهر البيانات المالية المنشورة، وإنما يتعدى اهتمامه ذلك إلى البحث عما وراء تلك الأرقام من دلالات تتمثل في مجموعة من السمات الخاصة بكل من ربحية المؤسسة ومركزها المالي.

ضمن الإطار العام للتحليل النوعي يجد المحلل المالي نفسه أمام وضع جديد يتطلب منه ألا يعتبر الأرقام التي تفصح عنها البيانات المالية المنشورة كأنها حقائق مسلما بها، ويمكن الاعتماد عليها في اشتقاق النسب المالية أو الاتجاهات التي يسعى عادة للحصول عليها، بل أصبح لزاما عليه أن يقوم بمهام جديدة ربما لم تكن ضمن اهتماماته السابقة. نقصد بذلك أنه أصبح ملزما عند الضرورة بإجراء تعديلات جوهرية على تلك الأرقام تجعلها صالحة لاشتقاق مؤشرات موضوعية عن أداء المؤسسة ووضعها المالي.¹

بناء على ما تقدم يتبين أن الاهتمام في الوقت الحالي بموضوع التحليل المالي قد بدأ يتزايد بدرجة كبيرة، حيث ظهرت مجموعات متخصصة لأغراض التحليل المالي تقدم خدمات الاستشارات المالية للمتعاملين في الأسواق المالية، إذ لم يعد مقبولا في الوقت الحالي أن يتم التعامل في الأسواق المالية بطريقة المضاربة والحركة العشوائية والاعتماد على الشائعات بعد أن قدم الدليل على قدرة المتخصصين في هذه الأسواق على استخدام الأساليب العلمية المتطورة في هذا المجال.²

المطلب الثالث: مناهج التحليل المالي

هناك عدة مناهج تستخدم في التحليل المالي، لكل منها هدف، ولكل منها منظور وإطار تتم في نطاقه ويلتزم الباحث والمحلل المالي بضوابطها وأحكامها حتى يتحقق الهدف من استخدامها.

أولا: مناهج التحليل المالي التقليدية

تتمثل مناهج التحليل المالي فيها يلي:

¹ - وهيب حسن يس قدور، مرجع سابق، ص 41-42.

² - حليلة خليل الجرجاوي، مرجع سابق، ص 47.

1. منهج التتبع التاريخي:

هو منهج يقوم على رصد وتتبع الظاهرة والحدث المالي منذ نشأتها كفيد من القيود المحاسبية، ثم ما تم من حيث ترجمتها إلى رصيد أو تجمعها وتحولها إلى رصيدها وتطور هذا الرصيد زيادة أو نقصانا في الحسابات والقوائم المالية، ومعرفة ما هي الأسباب التي أدت إلى ذلك والعوامل التي ساعدت على نمو أو عدم نمو أو تراجع هذا الرصيد، ومن ثم يعد هذا المنهج من المناهج التي تقوم على تتبع الجذور التاريخية للفيد المحاسبي وللرصيد النقدي الظاهر بالقائمة المالية لمعرفة العوامل التاريخية التي ساعدت على نشأة هذا الرصيد وما أدى إلى وصوله إلى هذا الشكل وتلك الصورة التي ظهر عليها بالقائمة المالية.

2. منهج التحليل الوصفي:

هو منهج يهتم فقط بما وصلت إليه الظاهرة المالية أو الحدث المالي في الوقت الحاضر وشكلها وعناصرها الحاضرة وعلاقتها بالأحداث الأخرى وأجزائها ومكوناتها بالشكل الذي يعطي وصفا تفصيليا وتحليليا للظاهرة المحاسبية وهو منهج وصفي حاضر ذو طابع إيضاحي يقوم على شرح وتوضيح القوائم أو الاهتمام بالأسباب التي أدت إلى ما هو قائم فيها، وإن كان يتطرق بالطبع إلى العلاقات التحليلية للعناصر والبنود القائمة بالقائمة المالية.¹

3. منهج دراسة الحالة:

هو منهج شمولي ملتصق بحالة معينة يقوم بدراستها بتوسع وإسهاب وتفصيل كامل لا يغفل جزئيات أو مكونات، أو عناصر، بل أنه يقوم بتعريض الحالة إلى مجموعة مؤثرات خارجية وداخلية لمعرفة ردود الفعل، وقياس التأثير والأثر المتبادل بينها وبين الحالة موضع الدراسة. منهج دراسة الحالة يتناسب مع دراسة ظاهرة محددة تواجهها المؤسسة مثل ظاهرة نقص السيولة أو تعثر المؤسسة في سداد التزاماتها، أو رداءة المدينين، أو وجود فائض مستمر غير موظف، أو تراجع حجم المبيعات... وقد يتسع هذا المنهج لتصبح المؤسسة هي الحالة الدراسية، ويستخدم في ذلك كل الأدوات أو الطرق التي تساعد على تحقيق كل من التشخيص الجيد للمؤسسة ووضع الحلول والتصورات المناسبة للتعامل مع المشاكل والأوضاع ورسم السيناريوهات والخطط اللازمة للنهوض بالمؤسسة، أو بمعنى آخر إعطاء وصف دقيق وشامل و كامل للوضع والحالة التي عليه لكل مهتم بها.

¹ - بنية حيزية، دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تطوير عملية تقييم الأداء المالي دراسة حالة مجمع صيدال، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد التطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، المدينة - الجزائر، 2017، ص 23.

4. منهج النظم المتكاملة:

حيث ينظر هذا المنهج التحليلي إلى القوائم المالية على أنها نظام متكامل في ذاته، فالقائمة لها مدخلات، ولها مخرجات، وأن من المهم تحليل هذه المدخلات والمخرجات للوقوف على كفاءة النظام التشغيل ذاته فعناصر القائمة المالية لم توجد فجأة وإنما وجدت نتيجة عمليات محاسبية تمت في وقت سابق، ثم رصدها، ثم متابعة تطورها حتى تم قيدها في القائمة، وبعد هذا القيد يتم استخدام القائمة المالية في عمليات تحليلية أخرى، وبالتالي فإن هناك مدخلات وهناك نظام تشغيل، وهناك مخرجات¹.

5. منهج الدراسات المقارنة:

هو منهج يقوم على تحديد أوجه التماثل والتشابه وكذا أوجه التباين والاختلاف ما بين قوائم مالية معينة بذاته للآتي:

- شركات مختلفة تمارس نفس النشاط أو أنشطة مختلفة؛
- ذات الشركات لفترات زمنية مختلفة؛
- ما بين المؤسسة ذاتها وما بين الفروع والوحدات التابعة لها في أماكن مختلفة (مقارنة مكانية).

يحاول هذا المنهج الإجابة على عدة تساؤلات هي:

لماذا حدث؟ كيف حدث؟ وما هي العوامل المشتركة التي أدت إليه؟ وأين مواقع الاختلاف؟ أين مواقع التماثل أو التشابه؟

6. المنهج المتكامل للدراسات التطبيقية:

وهو أكثر المناهج الحيوية، وأكثرها استخداما في عمليات التحليل المالي لما يتصف به من شمول وتكامل وتوافق مع الاحتياجات والاعتبارات الخاصة بالمؤسسة التي سيتم تحليل قوائمها المالية. فالمنهج المتكامل يتفوق على المناهج الأخرى السابقة له، لكونه يشملها جميعا ويحولها من مناهج إلى أدوات بحثية ويوظفها جميعا لخدمته، بحيث يقوم باستخدام جميع أدوات البحث والتحليل والدراسة وفقا للحجة والهدف، فهو يرصد ويتتبع الظاهرة المالية منذ نشأتها تاريخيا، ويحللها إلى أجزائها وعناصرها وفقا لما بلغته ووصلت إليه في الوقت الواهن ويقارن بينها وبين تأثير الظواهر المماثلة في المؤسسات المنافسة، ويبحث أماكنها المختلفة لتحديد العوامل المشتركة والاختلافات القائمة بينها والتأثير والأثر المتبادل لكل منها، وفي الوقت ذاته لا يغفل عن مدخلاتها ومخرجاتها والعوامل التي أدت إليها أو ساعدت على وصولها لما هي عليه الآن.

¹ - المرجع نفسه.

ويهمنا هنا أن نؤكد أن مناهج البحث والتحليل يتم اختيارها وفقا للمنظور الذي ستنتم به الدراسة وفي ضوء اعتبارات كل من الوقت المتاح والجهد المتعين بذله والتكلفة المرصودة.

بالإضافة إلى عدة اعتبارات أخرى أهمها:

- الغرض من التحليل والدراسة؛

- مدى إلمام وإجادة القائم بعملية التحليل لأدوات وطرق بحثية وتفضيله لها من غيرها¹.

ثانيا: المناهج الحديثة للتحليل المالي

يستند المحلل المالي على منهجين أساسيين في التحليل وتقييم الأداء²:

1. **المنهج الأول:** يتضمن القيام بالتحليل الكلي ومن ثم الجزئي أو التحليل من الأعلى للأسفل ويقوم

على ثلاثة مراحل:

- تحليل الظروف الاقتصادية، لمعرفة التغيرات المحتملة التي قد تطرأ على الظروف الاقتصادية وتأثيراتها المحتملة؛

- تحليل ظروف الصناعة، لتحديد الصناعات التي تشهد نموا وتطورا أو تشهد انتكاسات ومشاكل وذلك بالنظر إلى الظروف الاقتصادية أو الاجتماعية أو بسبب التطور التكنولوجي أو نتيجة لأسباب أخرى؛

- تحليل ظروف المؤسسات، للوقوف على الظروف التي تمر بها المؤسسة أو المؤسسات ضمن الصناعة الواحدة أو القطاع الواحد.

2. **المنهج الثاني:** ويكون فيه الانتقال من التحليل الجزئي للتحليل الكلي، أي من الأسفل إلى الأعلى،

إذ يبدأ التحليل على مستوى المؤسسات ثم ظروف الصناعة ومن ثم تحلل الظروف الاقتصادية.

¹ - باصور رضوان، دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات حالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير تخصص: مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2018، ص 19-20.

² - محمد محمود الجشي، استخدام أدوات التحليل المالي لتقييم أداء المصارف الإسلامية والتقليدية في سوويتالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الأسواق المالية، كلية الاقتصاد، قسم المصارف والتأمين، جامعة دمشق، سوريا، 2015، ص 49.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى مفهوم التحليل المالي كونه أداة يستعملها العديد من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة حيث يسمح من خلال نتائجه إلى تحديد نقاط القوة والضعف في المؤسسة مما يسمح بتقييم سياساتها المتبعة وتصحيح الانحرافات إن وجدت.

كما تطرقنا إلى أنه على المحلل المالي أن يتصف بالحيادية وأن يستند إلى الهدف المراد تحقيقه من أجل تحديد مصادر البيانات التي سوف يستعين بها والقوائم المالية المتمثلة في الميزانية وجدول التدفقات النقدية وقائمة الدخل، وتحديد الفترة المالية الخاصة بعملية التحليل، وذلك من خلال مجموعة من الخطوات أو منهجية التحليل المالي أين يخلص إلى مجموعة من الاقتراحات والتوصيات التي تفيد في تحسين الوضعية المالية للمؤسسة وذلك باستخدام مجموعة من المناهج والأساليب القديمة والحديثة.

الفصل الثاني: الإطار النظري لتقييم أداء البنوك التجارية

تمهيد:

بالنسبة للمؤسسات المالية، ولاسيما البنوك، يعتبر تقييم الأداء المالي أمراً بالغ الأهمية حيث يساعد في تحديد ومعرفة نقاط القوة والضعف، ومن ثم إعداد هذه المؤسسات المالية للاستفادة من الفرص المتاحة ومعالجة أي عقبات قد تظهر حيث أن الهدف النهائي هو تحسين وضعهم المالي وضمان القدرة التنافسية. لتحقيق ذلك، يجب أن تخضع البنوك لعملية تقييم الأداء المالي هذه العملية ضرورية للكشف عن التقدم المالي للمؤسسة ومن ثم تحديد القرارات التي يجب إتباعها من أجل التحسين أو انتهاج مجموعة من التصحيحات التقويمية من أجل الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والذي يمكن أن يعود بتحقيق عوائد كبيرة على أنشطتها وعملياتها الاستثمارية والتمويلية.

بناء على ما سبق تم تقسيم هذا الفصل للمحاور التالية:

المبحث الأول: الجانب النظري لتقييم أداء البنوك التجارية

المبحث الثاني: مؤشرات تقييم الأداء في البنوك التجارية

المبحث الثالث: نماذج تقييم الأداء في البنوك التجارية

المبحث الأول: الجانب النظري لتقييم أداء البنوك التجارية

يعتبر تقييم الأداء المالي للبنك أحد العناصر الأساسية لا ستمراريتها، حيث أنه يزود صناع القرار داخل البنك بالمعلومات لمعرفة إلى أي مدى تم تحقيق أهداف البنك المسطرة وكذا تحدي مستوياته داخل بيئة يعرف عنها التنافسية. لذا سيتم التطرق في هذا المبحث إلى ماهية الأداء المالي وتقييمه، كما سيتم التطرق إلى مؤشرات ونماذج التقييم.

المطلب الأول: ماهية الأداء وتقييم الأداء

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى مفهوم وأهمية الأداء، بالإضافة إلى تحديد خصائصه، مستوياته، أبعاده وأنواعه.

أولاً: تعريف الأداء

يعتبر الأداء من أكثر المفاهيم شيوعاً داخل المؤسسات ويمكن تعريفه كما يلي:

يعرف الأداء بأنه: "دالة للمؤشرات وخصائص المؤسسة فضلاً عن خيارات قادة المؤسسة، وهناك من يرى أن الأداء يمثل النتائج المرغوبة التي تسعى الوحدة الاقتصادية إلى تحقيقها، فهو مفهوم واسع يشتمل في مضامينه على العديد من المفاهيم المتعلقة بالنجاح والفشل والكفاءة والفاعلية والمخطط والفعل والكمي والنوعي وغيرها من العوامل المتعلقة به، لذلك فإن الأداء يمثل النشاط الشمولي المستمر الذي يعكس نجاح الوحدة الاقتصادية واستمراريتها وقدرتها على التكيف مع البيئة أو فشلها وانكماشها وفق أسس ومعايير محددة تضعها الوحدة الاقتصادية وفقاً لمتطلبات نشاطها وعلى ضوء الأهداف طويلة الأمد".¹

يعرف الأداء حسب ميلر وبروملي بأنه: "انعكاس كيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية، واستغلالها بكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها".²

الأداء هو "عمل أو انجاز نشاط أو تنفيذ مهمة، أو بمعنى القيام بعمل يساعد على الوصول إلى

الأهداف المسطرة، ومنه فإنه يقصد بالأداء المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها".³

يعرف الأداء أيضاً على أنه: "الكيفية التي يؤدي بها العاملون مهامهم أثناء العمليات المرافقة له

باستخدام وسائل الإنتاج المتاحة لتوفير المستلزمات، ولإجراء عليها التحويلات الكمية والكيفية المناسبة

¹ - عمر علي كامل الدوري، تقييم الأداء المصرفي دار الدكتور للعلوم، بغداد- العراق، 2013، ص 12-13.

² - الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأهلية الباحث، عدد 07، 2010، ص 218.

³ - جلييلة بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات واتخاذ القرارات-دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات- مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2008-2009، ص 72.

لطبيعة العملية الإنتاجية، ولتخزينها وتسويقها طبقاً للبرنامج المسطر والأهداف المحددة للوحدة الإنتاجية خلال الفترة الزمنية المدروسة¹.

ويعرف الأداء أيضاً بأنه: "محاولة تحقيق المؤسسة الأهداف المنتظرة مع تخفيض الموارد المستخدمة لتحقيق تلك الأهداف ويشتمل مفهوم الفعالية وهي الوصول إلى الأهداف المرجوة والنجاعة وهي تخفيض الموارد المستخدمة"، ويعرف كذلك بأنه: "البحث عن الكفاءة من خلال إنتاج أكبر ما يمكن والبحث عن الفعالية من خلال القيام بأفضل عملية لتحقيق نمو دائم"².

وقد حاول البعض تعريف الأداء من خلال عدد من المداخل المرتبطة به وأول هذه المداخل يدعى بمدخل الهدف الذي يفترض أن المؤسسات تسعى لتحقيق أهداف أولية متماثلة، وهو انعكاس لبلوغ المؤسسة هدفها، أما المدخل الثاني فيدعى بمدخل الموارد الذي يؤكد على علاقة المؤسسات ببيئتها، ويعتبر الأداء بأنه قدرة المؤسسة في الحصول على الموارد الثمينة والعمل على إدامتها، في حين أن المدخل الثالث يدعى بمدخل العملية وه و يعتبر أن الأداء ما هو إلا انعكاس لسلوك المساهمين في المؤسسة³.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن الأداء هو انعكاس لقدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل

لمواردها من أجل تحقيق مخرجات ومستويات جيدة من خلال تفاعلات بين عناصرها لتأدية العمليات والأنشطة المختلفة وذلك بكفاءة وفعالية تؤدي لتحقيق الأهداف المرجوة.

إن أهمية الأداء تكمن في كونه يعبر عن قابلية الوحدة الاقتصادية في خلق النتائج المقبولة في تحقيق وتلبية طلبات المجموعات المهتمة بالوحدة الاقتصادية كونه ممثلاً للمدى الذي تستطيع فيه أن تنجز مهمة ما بنجاح أو تحقق هدفاً ما بتفوق، وبتعبير آخر أنه يمثل النتيجة النهائية التي تهدف الوحدة الاقتصادية للوصول إليها، لذا فإن الأداء محصلة لكافة العمليات التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية، وإن أي خلل في أي منها لا بد أن يؤشره الأداء⁴.

¹ - الطاهر جديري، أثر الإدخال البورصي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية مذكورة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، 2016-2017، ص 45.

² - عبد النور زاية، محاسبة التكاليف وتحسين الأداء المالي للمؤسسة مذكورة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة- الجزائر، 2017-2018، ص 74.

³ - فلاح حسن عداي الحسيني ومؤيد عبد الرحمان عبد الله الدوري، إدارة البنوك دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان-الأردن، 2006، ص 221-222.

⁴ - عمر علي كامل الدوري، مرجع سابق ص 13.

ثانياً: خصائص الأداء

- اقترحت Amick Bourgnin مجموعة من الخصائص المميزة للأداء هي:¹
- ليس للأداء معنى في لحظة زمنية معينة فهو لا يفهم الا بشكل ديناميكي وعلى المدى الطويل كما أنه لا يكون للأداء دلالة إلا إذا امتلكت المؤسسة القدرة على تجديد نتائجها الايجابية في المستقبل؛
 - ليس للأداء معنى إلا إذا استطعنا قياسه أي استطعنا وصفه من خلال الاعتماد على مجموعة من المؤشرات المتفاوتة التعقيد؛
 - لا يمكن التعبير عن الأداء إلا من خلال مجموعة متوازنة من المؤشرات المتكاملة والتي قد تكون متعارضة أحيانا وذلك لوصف نتيجة ما أو السيرورة التي أدت إلى تلك النتيجة؛
 - أن الأداء مرتبط بميدان نشاط وبأفق زمني.
- أما M. Lebas اقترح مجموعة من الخصائص المميزة و هي:²
- يعد الأداء مفهوم متعدد الأبعاد وذلك لتعدد أهداف المؤسسة؛
 - يرتبط الأداء دوماً بمرجع معين غالباً ما يكون الغاية أو الهدف المرجو تحقيقه؛
 - يعد الأداء مفهوماً ذاتياً وليس موضوعياً لأنه ناجم عن عملية بطبيعتها ذاتية تعتمد على مقارنة ما هو مستهدف مع ما هو منجز فعلاً.

ثالثاً: أبعاد الأداء

نتناول فيما يلي تحليل الأبعاد التي يتضمنها الأداء، حيث يركز البعض على الجانب الاقتصادي في الأداء، بينما يعتمد البعض الآخر إلى الأخذ في الحسبان الجانب التنظيمي والاجتماعي، وهذا من منطلق تتمثل هذه الأبعاد فيما يلي:³

- البعد التنظيمي للأداء : يقصد بالأداء التنظيمي الطرق والكيفيات التي تعتمد عليها المؤسسة في المجال التنظيمي بغية تحقيق أهدافها، ومن ثم يكون لدى مسيري المؤسسة معايير يتم على أساسها قياس فعالية الإجراءات التنظيمية المعتمدة وأثرها على الأداء؛ مع الإشارة إلى أن هذا القياس يتعلق مباشرة بالهيكل التنظيمية وليس بالنتائج المتوقعة ذات الطبيعة الاجتماعية الاقتصادية، وهذا يعني

¹ - محمد بوهالي، أثر القرارات المالية على الأداء المالي للمؤسسة أطروحة دكتوراه علوم، تخصص مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2017-2018، ص 104-105.

² - المرجع نفسه، ص 105.

³ - الشيخ الداوي، مرجع سابق ص 218-219.

أنه بإمكان المؤسسة أن تصل إلى مستوى فعالية آخر ناتج عن المعايير الاجتماعية والاقتصادية يختلف عن ذلك المتعلق بالفعالية التنظيمية، إذاً نستنتج مما سبق أن هذه المعايير المعتمدة في قياس الفعالية التنظيمية تلعب دوراً هاماً في تقويم الأداء، حيث تتيح للمؤسسة إدراك الصعوبات التنظيمية في الوقت الملائم من خلال مظاهرها الأولى، قبل أن يتم إدراكها من خلال تأثيراتها الاقتصادية.

- البعد الاجتماعي للأداء: يشير البعد الاجتماعي للأداء إلى مدى تحقيق الرضا عند أفراد المؤسسة على اختلاف مستوياتهم، لأن مستوى رضا العاملين يعتبر مؤشراً على وفاء الأفراد لمؤسستهم وتتجلى أهمية ودور هذا الجانب في كون أن الأداء الكلي للمؤسسة قد يتأثر سلباً على المدى البعيد إذا اقتصرَت المؤسسة على تحقيق الجانب الاقتصادي، وأهملت الجانب الاجتماعي لمواردها البشرية، فكما هو معروف في أدبيات التسيير أن جودة التسيير في المؤسسة ترتبط بمدى تلازم الفعالية الاقتصادية مع الفعالية الاجتماعية؛ لذا يُنصح بإعطاء أهمية معتبرة للمناخ الاجتماعي السائد داخل المؤسسة، أي لكل ما له صلة بطبيعة العلاقات الاجتماعية داخل المؤسسة.

رابعاً: مستويات الأداء

توجد مجموعة من المستويات للأداء يمكن للمؤسسة من خلالها التعرف على مستوى أدائها، وتمثل في:¹

- الأداء الاستثنائي: يبين التفوق في الأداء ضمن الصناعة على المدى البعيد، وكذا الالتزام الواضح من قبل الأفراد ووفرة السيولة وازدهار الوضع المالي للمؤسسة؛
- الأداء البارز: يكون فيه الحصول على عدد كبير من عقود العمل، امتلاك إطارات ذات كفاءة، امتلاك مركز ووضع مالي متميز؛
- الأداء الجيد جداً: يبين مدى صلابة الأداء، واتساح الرؤية المستقبلية، إلى جانب التمتع بالوضع المالي الجيد؛
- الأداء الجيد: يكون فيه تميز للأداء وفق المعدلات السائدة مع توازن نقاط القوة والضعف في المنتجات والخدمات وقاعدة الزبائن، مع امتلاك وضع مالي غير مستقر؛

¹ -نادية سعودي، مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية، دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص بنوك مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة- الجزائر، 2017-2018، ص9.

- الأداء المعتدل: يمثل سيرورة أداء دون المعدل، وتغلب نقاط الضعف على نقاط القوة في المنتجات والخدمات وقاعدة الزبائن، مع صعوبة في الحصول على الأموال اللازمة للبقاء والنمو؛

- الأداء الضعيف: والي يمثل الأداء دون المعدل بمستوى كبير، مع وضوح لنقاط الضعف في جميع المحاور تقريبا، فضلا عن وجود صعوبات خطيرة في استقطاب الإطارات المؤهلة مع مواجهة مشاكل خطيرة في الجوانب المالية.

خامسا: مكونات الأداء

يتكون الأداء يعني الكفاءة والفعالية والإنتاجية وهو ما يستوجب توضيح هذه المصطلحات المرتبطة بالأداء كما يلي:

1. الكفاءة:

تعبّر الكفاءة على العلاقة النسبية بين المدخلات والمخرجات والتي تفسر كيفية انجاز العمل بالشكل المطلوب بإتباع أفضل الوسائل والخيرات الموصلة للأهداف وعليه يمكن تعريف الكفاءة بأنها تمثل العلاقة بين المجهودات المبذولة في استغلال الموارد والوسائل المستخدمة في نشاط معين من جهة، والمنفعة الحقيقية التي تحصل عليها المؤسسة من جهة أخرى هذه العلاقة يمكن أن تأخذ صفة التوازن حيث أنه يتصل مفهوم الكفاءة بذلك التوازن بين كمية الموارد المستخدمة في المؤسسة كمدخلات وبين كمية النتائج المحققة في المخرجات أي أنه يرتبط باقتصاديات العمل، فكلما كانت المدخلات أقل وكانت المخرجات أكثر كان ذلك معبرا عن عنصر الكفاءة في الأداء والجانب الأهم هو تعظيم تلك العلاقة بين المدخلات والمخرجات، أي إنتاج حجم معطى من المخرجات باستعمال أقل للمدخلات أو استعمال حجم معطى من المدخلات لتحقيق حجم أقصى من المخرجات.¹

2. الفعالية:

ينفق الكثير من الباحثين على أن الفعالية معيار يعكس درجة تحقيق الأهداف المسطرة، حيث تعرف بأنها مؤشر يعكس مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها وتحسين عملياتها الداخلية في إطار البيئة التي تعمل فيها حيث يتبين أن الفعالية تهتم بمدى بلوغ المؤسسة لأهدافها، لذلك فهي تقاس بالعلاقة بين النتائج المحققة والأهداف المسطرة، فكلما كانت النتائج المحققة أقرب من النتائج المتوقعة كلما كانت المؤسسة أكثر فعالية والعكس صحيح. وقد تم اقتراح بعض المقاييس للتعبير عن بعض جوانب الفعالية

¹ - رضوان باصور، مرجع سابق ص 100-101.

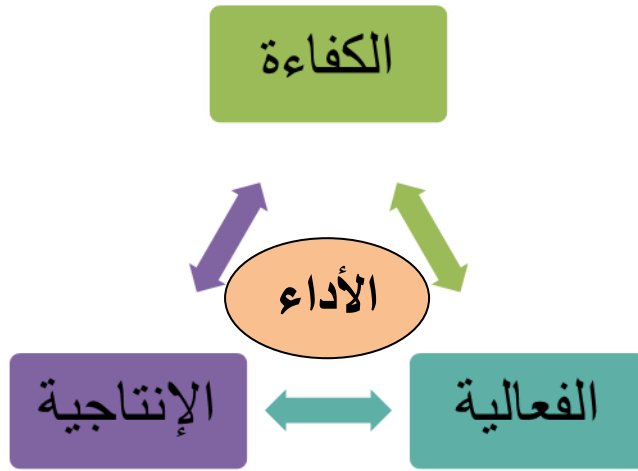
ونذكر منها: الدقة، التوقيت المناسب، درجة الثقة في المعلومات المتحصل عليها، درجة المرونة والتكيف مع الظروف المتغيرة ومواجهة الظروف الطارئة.¹

3. الإنتاجية:

تعرف الإنتاجية على أنها نسبة بين كمية أو قيمة السلع أو الخدمات المنتجة في فترة زمنية في مشروع ما وبين كمية أو قيمة عناصر الإنتاج الداخلية في إنتاج هذه السلع أو الخدمات لنفس الفترة الزمنية وهي بذلك نسبة المخرجات (السلع/الخدمات) إلى المدخلات (عناصر الإنتاج)، كما عرفت بأنها: المعيار الذي يمكن من خلال قياس حسن استغلال الموارد الإنتاجية .

يرى David Bain أنّ الإنتاجية تشمل الكفاءة والفعالية يعني ذلك أنّ الإنتاجية تعبر عن العلاقة بين الفعالية التي يتم بها تحصيل نتائج أو مخرجات معينة والكفاءة التي يتم بها تشغيل المواد المختلفة التي تساهم في تحقيق هذه النتائج، فالإنتاجية هي نتاج لكلا من الفعالية والكفاءة، فهي تشير إلى قدرة المؤسسة على تحقيق الأهداف باستخدام أقل موارد ممكنة².

شكل 2: مكونات الأداء



المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من المعلومات السابقة

¹ - محمد الصالح فروم، الحوكمة والأداء المالي للمؤسسات دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات العمومية الاقتصادية بولاية سكيكدة، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة- الجزائر، 2016-2017، ص 109.

² - مصطفى العثماني، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تفعيل الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2014-2015، ص 68.

سادسا: أنواع الأداء

يتم تصنيف الأداء حسب معايير الشمولية، المصدر والطبيعة كما يلي:

1. حسب معيار الشمولية: حسب هذا المعيار يمكن تقسيم الأداء إلى:¹

- (أ) **الأداء الكلي:** وهو الذي يتجسد بالإنجازات التي ساهمت جميع العناصر والوظائف والأنظمة الفرعية للمؤسسة في تحقيقها، ولا يمكن نسب إنجازها إلى أي عنصر دون مساهمة باقي العناصر، وفي إطار هذا النوع من الأداء يمكن الحديث عن مدى وكيفية بلوغ المؤسسة أهدافها الشاملة كالإستمرارية، الشمولية، الأرباح والنمو؛
- (ب) **الأداء الجزئي:** وهو الذي يتحقق على مستوى الأنظمة الفرعية للمؤسسة وينقسم بدوره إلى عدة أنواع باختلاف المعيار المعتمد لتقسيم عناصر المؤسسة، حيث يمكن أن ينقسم حسب المعيار الوظيفي إلى: أداء وظيفة المالية، أداء وظيفة الإنتاج، أداء وظيفة الأفراد، أداء وظيفة التموين، وأداء وظيفة التسويق.

2. حسب معيار المصدر: وفقا لهذا المعيار يتم تقسيم الأداء إلى أداء داخلي وأداء خارجي:²

- (أ) **الأداء الداخلي:** كذلك يطلق عليه اسم أداء الوحدة وبما أن الأداء دالة تابعة فإن الأداء الداخلي يشكل أساسا من التوليفة التالية: الأداء البشري أي أداء المورد البشري في المؤسسة، الأداء التقني والذي يتعلق بجانب الاستثمارات، الأداء المالي الخاص بالإمكانيات المالية المستعملة؛
- (ب) **الأداء الخارجي:** وفق هذا المعيار فالأداء الخارجي هو تلك الآثار الإيجابية التي تؤثر في المؤسسة كما يمكن تعريفه بأنه الأداء الناتج عن تغيرات البيئة المحيطة بالمؤسسة فهو ينتج عن تغير المحيط الخارجي للمؤسسة، وبالتالي فهو مجموعة التغيرات والقيود والمواقف الخارجة عن سيطرة المؤسسة وبالتالي فإن المؤسسة لا يمكن أن تتحكم بها، حيث يعتبر كل ما هو خارج المؤسسة وعلية فقد يأخذ الأداء الخارجي شكل فرص يسمح استغلالها بتحسين أداء المؤسسة بل يتعدى إلى خلق فرص من خلال وضع استراتيجيات التي بدورها تساهم في تحقيق الأهداف أو في شكل آثار سلبية تفرض على المؤسسة تجنبها أو التكيف معها لتخفيف آثارها.

¹ - حياة بوزقاري، دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية فكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة-الجزائر، 2010-2011، ص5-6.

² - حمزة عقبي، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق، الأطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة-الجزائر، 2016-2017، ص94-95.

3. حسب معيار الطبيعة: حيث يقسم هذا المعيار أنواع الأداء المختلفة للمؤسسة من خلال تقسيم

الأهداف المسطرة من طرف إدارتها وبالتالي تكون الأنواع كالتالي¹:

(أ) الأداء الاجتماعي: حيث يرتبط بالأهداف الاجتماعية التي سطرته المؤسسة والتي ترتبط بمجلس

إدارتها وأفرادها وكذا المحيط الخارجي المحيط بها من عملاء وموردين، حيث كل هذه العلاقات

تعتبر كفاءة تسييرها مؤشر على الأداء الاجتماعي الجيد؛

(ب) الأداء الاقتصادي: من أهم أنواع الأداء التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها نظرا إلى أنها تمثل

الهدف الرئيسي الذي تحاول أي مؤسسة اقتصادية بلوغه، هو الوصول إلى تعظيم عوائدها

المختلفة من رقم أعمال، أرباح ونتائج وغيرها بأقل التكاليف والموارد الممكنة؛

(ت) الأداء السياسي: رغم الأهمية القليلة التي تكون في الظاهر لهذا النوع من الأداء إلا أنه يكتسي

أهمية بالغة في الوصول إلى تحقيق مختلف الأداءات الأخرى للمؤسسة، فالوصول إلى تحقيق

الأهداف السياسية لها يمكنها من الحصول على العديد من المزايا التي يمكن أن تستفيد منها في

تحقيق مصالحها الخاصة المختلفة، مثل مساندة الحملات الانتخابية.

(ث) الأداء التكنولوجي: يعبر عن مدى كفاءة المؤسسة في الوصول إلى أهداف تكنولوجية تكون قد

حددت أثناء عملية التخطيط كالسيطرة على مجال تكنولوجي معين، تمثل في أغلب الأحيان أهدافا

إستراتيجية تحققها عن طريق التطور التكنولوجي أو استخدام الأداء التكنولوجي.

من خلال ما سبق يمكننا تلخيص أنواع الأداء في الشكل الموالي:

شكل 3: أنواع الأداء



المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من المعلومات السابقة

¹ - سيف الدين قبايرية، التمويل بالسندات وأثره على الأداء المالي للمؤسسة دراسة حالة سونلغاز - الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تنمية ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة- الجزائر، 2015-

سابعاً: المشاكل المؤثرة على الأداء

- هناك بعض المشاكل التي يمكن أن تؤثر على الأداء يمكن إيجازها فيما يلي:¹
- مشكلة تخطيط العمالة على مستوى الوحدة الاقتصادية: باعتبار الموارد البشرية هي أهم عناصر العملية الإنتاجية وأن تخطيطها وتوصيفها وتحليلها وتدريبها وحشد طاقتها بشكل هادف هو من أبرز عوامل الارتقاء بالأداء والإنتاجية؛
 - مشكلة تقييم الأداء الفردي: يتطلب التقييم السليم لأداء الأفراد في أي موقع عمل مقياسين أحدهما للأداء النمطي والآخر للأداء الفعلي إذ أن قياس وتقييم الأداء ليس هدفاً في حد ذاته وإنما وسيلة نحو اتخاذ العديد من القرارات المتعلقة بالنقل والترقية والعلاوات وتخطيط احتياجات التدريب؛
 - مشكلة الدافعية: إن بيئة العمل الداخلية أي التنظيم ذاته هو المكان الذي يستطيع العاملون من خلاله إشباع حاجاتهم المختلفة، كالأجور والمرتبات وحوافز الإنتاج والحوافز المعنوية؛
 - مشكلة تحديد المسؤولية هناك الكثير من الأخطاء والانحرافات تحصل خلال العمل عن عمد أو جهل، لذا لا بد من وجود نظام للمساءلة والمحاسبة، إلا أن هذا النظام لا يمكن وضعه إلا إذا تحدد مقدماً ما يجب أو يتوقع انجازه أي إي إذا كان الأداء نمطياً وتحدد إجراءاته العملية بوضوح لتصبح المسؤولية واضحة التحديد.

ثامناً: مفهوم تقييم الأداء

يعرف تقييم الأداء بأنه: " جميع العمليات والدراسات التي ترمي لتحديد مستوى العلاقة التي تربط بين الموارد المتاحة وكفاءة استخدامها في المؤسسة مع دراسة تطور هذه العلاقة خلال فترات زمنية متتابعة أو فترة زمنية محددة عن طريق إجراء المقارنات بين المستهدف والمحقق من الأهداف بالاستناد إلى مقاييس ومعايير معينة."²

إن تقييم الأداء هو: "تقييم أنشطة المؤسسة في ضوء ما توصلت من نتائج في نهاية فترة مالية معينة وذلك بهدف التعرف على العوامل المؤثرة في هذه النتائج وتحديد الصعوبات التي تعوق التنفيذ وتحديد المسؤوليات وتفاذي أسباب الخطأ في المستقبل."³

¹ - شيماء يونس كاظم، أثر السيولة النقدية في مستوى أداء المصارف وأطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم المحاسبية، جامعة سانت كليمنت العالمية، العراق، 2014، ص 82.

² - مجيد الكرخي، تقييم الأداء دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2014، ص 31.

³ - نهال فريد مصطفى، الإدارة المالية دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية- مصر، 2003، ص 29.

ويعرف أيضا بأنه: "مرحلة من مراحل الرقابة الفعالة تستخدم للمقارنة بين الأهداف المخطط لها وبين ما تم تحقيقه فعلا وبيان الانحرافات وأسبابها وطرائق معالجتها علميا وعمليا لتحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية وفق نظام معلومات متطور يخدم الغدارة والتخطيط ورفع كفاءة العاملين".¹

يشير تقييم الأداء إلى: "تحليل نتائج أعمال المؤسسات في ظل معايير وأسس مختلفة بغية تحقيق النتائج الفضلى لأهداف المؤسسات، كما يشير هذا التعريف إلى تقدير القيمة الحقيقية لأداء المؤسسات بعدها القيمة التي تعبر عنها الحقائق الاقتصادية والمالية".²

يمكن تعريف تقييم الأداء على أنه: "مجموعة من الإجراءات التي يتم فيها مقارنة النتائج المحققة بالأهداف المحددة من أجل الإشارة إلى مدى توافق هذه النتائج مع الأهداف من أجل تقييم مستوى فعالية الأداء كما يتم مقارنة مدخلات المؤسسة بمخرجاتها".³

كما يعرف بأنه: "العملية التي يتم من خلالها استكشاف واشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط أي مشروع اقتصادي يهتم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى".⁴

المطلب الثاني: مفاهيم حول تقييم أداء البنوك التجارية

يعتبر تقييم أداء البنك التجاري عملية إشراف ومراجعة لأنشطته، حيث سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى مفهوم تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية وكذا أهمية وأهداف هذه العملية.

أولاً: تعريف تقييم الأداء المالي

يمكن التعبير عن الأداء المالي بمدى قدرة المؤسسة على بلوغ هدفها أو أهدافها المالية باستخدام أقل الموارد و التكاليف الممكنة، حيث يتمثل الأداء المالي في مدى قدرة المؤسسة على ضبط و تحقيق التوازن

¹ - نصر حمود مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2009، ص 24-25.

² - مخلد حمزة جوع ومحمد عبد الواحد جياس، تقييم الأداء المالي باستخدام بعض مؤشرات الربحية والسوقية كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد 39، 2016، ص 307.

³ - Atawi, I. **The quality of banking services and its impact on the performance of banks: a field study.** *PhD thesis*. Faculty of Economics, Commercial and Management Sciences, Sidi Bel Abbas - Algeria: University of Jilali El Yabes. (2015).

⁴ - محمد خير شخاترة وإبراهيم عيادة، تقييم أداء المصارف الإسلامية الأردنية باستخدام النسب المالية مجلة جامعة الإسلامية الاقتصادية والإدارية، العدد 03، المجلد 28، 2020، ص 270.

المالي المنشود، فضلا عن محاولة توفير السيولة اللازمة لسداد الالتزامات، وأخيرا العمل على تحقيق معدلات مردودية بتكاليف منخفضة نسبيا.¹

تقييم الأداء المالي يعرف على أنه: "تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية متحدة، ومدى قدرة إدارة المؤسسة على إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة".²

يعرف تقييم الأداء المالي على مستوى البنك بأنه "الحكم على مدى فعالية القرارات المالية التي تم اتخاذها من حيث تأثيرها على المركز المالي للبنك وقدرته المالية، وتقييم مدى كفاءة وفعالية الأنشطة والسياسات المختلفة المستخدمة بالبنك (كسياسة السيولة والودائع،..... وغيرها) في التأثير على ربحية البنك ومركزه التنافسي، والاستفادة من كل ذلك في وضع خطط فاعلة للأداء المستقبلي في البنك".³

يمكن القول أن تقييم الأداء المالي للبنوك تعكس الوضعية المالية لهذه الأخيرة ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها، أي تحقيق أكبر عائد ممكن دون الوقوع في مخاطر السيولة أو مخاطر الإفلاس، حيث تبين لنا عملية تقييم الأداء المالي مستوى أداء أول عمل هذه البنوك، ويتم التقييم عن طريق مجموعة من المؤشرات التي تقيس مدى نجاح البنوك وتطورها، بحيث تصبح هذه المؤشرات بمثابة معايير يمكن بواسطتها تقدير مدى قيامها بتحقيق أهدافها.⁴

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن تقييم الأداء المالي هو عملية منظمة ومستمر تدخل ضمن العملية الرقابية أين يتم المقارنة بين الأهداف المسطرة وما تم تحقيقه فعلا من خلال مجموعة من المؤشرات التي توضح نقاط الضعف والقوة في المؤسسة وتحديد مستويات أدائها خلال فترة زمنية معينة.

ثانيا: أهمية تقييم أداء البنوك التجارية

تحظى عملية تقييم الأداء في البنوك التجارية بأهمية بارزة وكبيرة وفي جوانب ومستويات عدة ومختلفة يمكن إبرازها في الآتي:⁵

¹ - محمد محمود مرسي وآخرون، الأداء المالي للبنوك التجارية المصرية في ظل معايير لجنة بازل دراسة تحليلية مجلة البحوث الإدارية والمالية والكمية، المجلد 02، العدد 03، سبتمبر 2022، ص 6-7.

² - نبيل قبلي، دور مبادئ الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين وحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص محاسبة مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف- الجزائر، 2017، ص 66.

³ - نعمان محصول وسراح موصو، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 03، العدد 02، ديسمبر 2019، ص 123.

⁴ - أماني عزوزة، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية خلال الفترة 2008-2013، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 01، العدد 04، جوان 2017، ص 84-85.

⁵ - سلطان جاسم النصراوي ومرضى جابر حمادي، تقييم الأداء المالي لمصرف التنمية والتمويل العراقي، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 33، المجلد 09، 2020، ص 249-250.

- يبين تقييم الأداء في المصارف التجارية قدرة المصرف على تنفيذ ما مخطط له من أهداف من خلال مقارنة النتائج المتحققة مع المستهدف منها والكشف عن الانحرافات واقتراح المعالجات اللازمة لها، مما يعزز أداء المصرف التجاري بمواصلة البقاء والاستمرار في العمل؛
- يساعد تقييم الأداء في الكشف عن التطور الذي حققه المصرف التجاري في مسيرته نحو الأفضل أو نحو الأسوأ، وذلك عن طريق نتائج الأداء الفعلي زمانيا في المصرف من مدة إلى أخرى، ومكانيا بالمصارف المماثلة الأخرى؛
- يقدم تقييم الأداء صورة شاملة لمختلف المستويات الإدارية عن أداء المصرف التجاري وتحديد دوره في الاقتصاد الوطني وآليات تعزيزه؛
- يوضح تقييم الأداء كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المتاحة للمصرف التجاري؛
- يساعد تقييم الأداء على تحقيق الأهداف المحددة في الخطط والعمل على إيجاد نظام سليم وفعال للاتصالات والحوافز؛
- يقدم تقييم الأداء إيضاحات للعاملين في كيفية أداء مهامهم الوظيفية، ويعمل على توجيه الجهود لتحقيق الأداء الناجح الذي يمكن قياسه والحكم عليه.

ثالثا: أهداف تقييم أداء البنوك التجارية

- ولعملية تقييم الأداء في البنوك التجارية أهداف عدة ومتنوعة يمكن عرض أبرزها بالآتي:¹
- متابعة تنفيذ أهداف البنك المحددة مسبقا، الأمر الذي يتطلب متابعة تنفيذ الأهداف كما ونوعا وضمن الخطة المرسومة والمدة المحددة لها، ويتم ذلك بالاستناد إلى البيانات والمعلومات المتوافرة عن سير الأداء؛
- الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط البنك وإجراء تحليل شامل لها مع بيان مسبباتها، وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها، والعمل على تجنب الأخطاء مستقبلا؛
- بيان مدى كفاءة استخدام البنك التجاري للموارد المتاحة بالصورة المثلى وتحقيق أقصى عائد ممكن وبأقل تكلفة ممكنة في ضوء الموارد المتاحة؛

¹ - سامية جديني وجمال الدين سحنون، تقييم وتحليل الأداء المالي للبنوك الإسلامية مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 16،

- تحديد مسؤولية الأقسام والفروع المختلفة في البنك من مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يمارسه البنك من خلال قياس انجازات كل قسم أو فرع وهذا بدوره سيعمل حتما على رفع مستوى الأداء في البنك؛
- توفير البيانات والمعلومات الإحصائية عن نتائج تقييم الأداء في البنوك إلى الأجهزة الرقابية مما يسهل عملها ويمكنها من إجراء المتابعة الشاملة والمستمرة لنشاط البنك لضمان تحقيق الأداء الأفضل والمنتاسق.

رابعا: أنواع تقييم الأداء في البنوك التجارية

يمكن أن يتم تحديد الأنواع التالية لعملية تقييم الأداء بالمؤسسة الاقتصادية كالاتي:¹

1. تقييم الأداء المخطط:

ياد به تقييم أداء البنوك في مدى تحقيقها للأهداف المخططة وذلك عن طريق مقارنة المؤشرات الواردة بالمخطط والسياسات الموضوعية مع المؤشرات الفعلية ووفق فترات زمنية دورية يمكن أن تكون قصيرة أو متوسطة المدى، حيث تظهر هذه المقارنات مدى التطور الحاصل في الأداء لمختلف أنشطة البنك وتوضح الانحرافات والأخطاء التي حدثت مع تقديم تفسير لأسباب حدوثها وكيفية معالجتها. كما يتطلب هذا النوع من التقييم الأخذ بعين الاعتبار الظروف المختلفة التي كانت تحيط بالبنك في الفترة المعنية بهذه العملية من ظروف غير متوقعة، كل هذه الظروف سواء كان ما يدخل ضمن مسؤولية إدارة البنوك أو ما يخرج عن إرادتها يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار من أجل التدقيق والتعمق في عملية التقييم.

2. تقييم الأداء الفعلي:

يقصد به تقييم كفاءة الموارد المتاحة المادية منها والبشرية وذلك بمقارنة الأرقام الفعلية ببعضها البعض لأجل التعرف على الاختلالات التي حدثت وتأشير درجة ومستوى الأداء في توظيف هذه الموارد في العمليات، هذا يتطلب تحليل المؤشرات الفعلية للسنة المالية المعنية ودراسة تطورها عبر فترات محددة خلال السنة كأن تكون عبر فصول السنة المذكورة وفي ضوء ما تكشفه المعايير والنسب التحليلية المعتمدة، كما تتطلب مقارنة المؤشرات مع الأرقام الفعلية للسنوات السابقة في نفس البنك إضافة إلى مقارنتها مع ما حققته البنوك المماثلة في القطاع المصرفي.

¹- سيف الدين قحايرية، مرجع سابق ص 154-155.

3. تقييم الأداء المعياري:

هو مقارنة النتائج الفعلية مع القيم المعيارية ويأخذ ذلك نوعين من المقارنة إما عن طريق مقارنة النتائج التي حققها البنك لمختلف فعاليتها مع نتائج معيارية كانت قد وضعت لتكون مقياساً للحكم فيما إذا كانت النتائج الفعلية مرضية أم لا، عادة ما توضع الأرقام المعيارية المذكورة في ضوء مجموعة من الاعتبارات، أما المستوى الآخر للمقارنة فيتم عن طريق مقارنة النسب والمعدلات الفعلية مع النسب والمعدلات المعيارية أو القياسية كنسب السيولة والربحية وغيرها.

4. تقييم الأداء العام:

يقضي هذا النوع بالقيام بتقييم الأداء من كل جوانب النشاط الخاص بالبنك واستخدام جميع المؤشرات المخططة والفعلية والمعيارية في عملية القياس والتقييم والتمييز بين أهمية نشاط وآخر وذلك عن طريق إعطاء أوزان لأنشطة الوحدة، حيث أن كل وزن يشير إلى مستوى الأرجحية الذي تنوّه الإدارة لكل نوع من أنواع النشاط كأن يعطى حجم الربحية أرجحية على بقية الأنشطة، باستخدام هذه الأولويات ومؤشرات النتائج المخططة والفعلية والمعيارية يتم التوصل والحصول على درجة التقييم الشامل لأداء البنك التجاري والتي ترغب فيها الإدارة العليا.

خامساً: مستويات تقييم أداء البنوك التجارية

يمكن تلخيص مستويات تقييم الأداء في البنوك التجارية خاصة على النحو الآتي:¹

- **المستوى الوطني:** والذي يضم البنوك ودورها في توفير الموارد التمويلية اللازمة لقطاعات الاقتصاد الوطني، باعتبارها عصب الحياة الاقتصادية في المجتمع.
- **المستوى القطاعي:** أي على مستوى الجهاز المصرفي، وعلى رأسه البنك المركزي، ويسرتههدف قياس الكفاءة من ناحية اتساق قرارات القائمين على أمور البنك التجاري مع السياسة النقدية والائتمانية المستهدفة لتحقيق الاستقرار النقدي.
- **على مستوى البنك التجاري نفسه:** وذلك بوضع مجموعة من المؤشرات المالية تكون صالحة لتقييم أداء البنوك التجارية من وجهة نظر واحدة، رغم صعوبة تحقيق ذلك وتمكن في نفس الوقت من التعبير إلى حد كبير عن وجهات النظر السابقة.

¹ - أحلام بو عبدلي، سياسات إدارة البنوك التجارية ومؤشراتهمال الجنان للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2015، ص 18.

المطلب الثالث: إجراءات تقييم الأداء في البنوك التجارية

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى الأركان والقواعد الأساسية لعملية تقييم الأداء ومن ثم مقوماتها ومتطلبات النجاح وكذا خطوات ومراحل القيام به.

أولاً: الأركان الأساسية لتقييم أداء البنوك التجارية

إن عملية تقييم أداء البنوك التجارية تتركز على عدة أركان أساسية تتمثل في:¹

1. وجود معايير محددة:

ترتبط عملية تقييم الأداء ارتباطاً وثيقاً بمعايير محددة، تستخدم كأساس للمقارنة مع نتائج الأداء الفعلي، وذلك للحكم على مدى ملائمة هذه النتائج أو عدم ملائمتها، حيث أن المعايير هي التي توضح ما إذا كانت قيمة هذه النتيجة مرتفعة أو منخفضة أو ضمن المعدل.

2. قياس الأداء الفعلي:

يتم قياس أو تقدير الأداء الفعلي عادةً بالاعتماد على ما توفره النظم المحاسبية من بيانات ومعلومات من خلال القوائم المالية، وباستخدام الأساليب الإحصائية ومجموعة من أدوات القياس كالمؤشرات المالية والتحليل الراسي والأفقي.

3. مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير:

يتم مقارنة الأداء المحقق بالمعايير لتحديد الانحرافات سواء أكانت ايجابية أم سلبية، ولتمكين الإدارة من التنبؤ بالنتائج المستقبلية، وجعلها قادرة على التعرف على طبيعة الأخطاء التي يمكن الوقوع بها، من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفاديها.

4. اتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات:

إن اتخاذ القرار لتصحيح انحراف ما يتوقف على البيانات والمعلومات المتاحة عن الأهداف المحددة مسبقاً أو المعايير المحددة وقياس الأداء الفعلي، ومقارنة الأداء المحقق بالهدف المخطط أو بمعيار معين، لذلك فإن تحليل الانحراف وبيان أسبابه يساعدان على تقدير الموقف واتخاذ القرار المناسب الذي يجب أن يكون في الوقت المناسب، وفقاً للظروف المحيطة بالقرار.

¹ - زاهر صبحي بشناق، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية التقليدية باستخدام المؤشرات المالية رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة- فلسطين، 2011، ص20.

ثانياً: المقومات الأساسية لتقييم أداء البنوك التجارية

كي يتسنى لنظام عملية تقييم أداء البنوك التجارية وتحقيق الأهداف المرجوة وبكفاءة لا بد أن تتوفر في عدة مقومات أهمها:¹

- أن يكون نظام تقييم الأداء شاملاً ويغطي كل جوانب الأداء في البنك التجاري، ويعطي في نفس الوقت انطبعا ورؤية واضحة عن موقف البنك في كافة جوانب الأداء؛
- أن يعكس الوضوح في تبيان النواحي الكيفية للأداء بجانب النواحي الكمية، وكذلك يجب أن يعكس الترابط بين الوظائف الإدارية المختلفة في البنك؛
- أن يحقق الترابط بين أهداف البنك التجاري محل التقييم، مع ضرورة تعرف العاملين بالبنك على مؤشرات وأهداف النظام بما يكفل توافر الرغبة في تقبل نتائج؛
- أن يحقق التكامل بين الإجراءات الرقابية مع مراعاة السهولة والبساطة، وارتكازه على عدد قليل من النماذج والمؤشرات التفصيلية؛
- الاستمرار في تطبيق نظام تقييم الأداء أي عدم الاقتصار على مدة زمنية معينة، بل يجب أن يتسم هذا بالدورية والانتظام في فترات زمنية قصيرة، لمواجهة الانحرافات قبل استفحال أثارها في الاتجاهات غير المرغوبة وتوجيهها نحو مسارات السير المرغوبة؛
- أن يتمكن من الوصول إلى نتائج ايجابية في تحسين الأداء ورفع الكفاءة، من خلال توضيح لمسارات الأداء السليمة فيما بعد، وأن لا يكون قاصراً على الكشف عن أوجه الخلل والانحراف فقط؛
- أن يشتمل على نظام للكفاءات والحوافز المادية بما يشجع العاملين على تحقيق الأداء السليم والناجح من خلال وضع تقييم معياري لأداء العاملين وحجم الحوافز التي يستحقونها.

خامساً: مراحل تقييم أداء البنوك التجارية

تمر عملية التقييم المالي بمجموعة من المراحل كما يلي:²

1. المرحلة الأولى: جمع المعلومات الضرورية لعملية التقييم

في هذه المرحلة يتم جمع البيانات والمعلومات الإحصائية والتقارير والمؤشرات اللازمة لحساب النسب والمعايير أو المؤشرات المطلوبة المستخدمة في التقييم خلال فترة ما، ويتم الحصول على هذه

¹ - مصطفى العثماني، مرجع سابق ص 84-85.

² - سعدية حمو وآخرون، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية في الجزائر، دراسة حالة بنك البركة الإسلامي الجزائري، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، 2019، ص 502.

المعلومات من القوائم المالية للمصرف المتمثلة في الميزانية العمومية، حساب الأرباح والخسائر وغيرها من القوائم المالية، وقد تكون هذه المعلومات خاصة بسنة معينة تخدم عملية التقييم خلال السنة المعنية، وقد تكون إضافة لذلك معلومات متعلقة بالسنوات السابقة أو بيانات عن أنشطة المصارف الأخرى العاملة في نفس القطاع المصرفي، لأهميتها في المقارنة والتقييم.

2. المرحلة الثانية: تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية

تمكن هذه المرحلة من الوقوف على مدى دقة وصلاحيّة المعلومات والبيانات الإحصائية لحساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء، إذ يتعين توفير مستوى من الثقة والاعتمادية في هذه البيانات.

3. المرحلة الثالثة: إجراء عملية التقييم

تتم عملية التقييم في هذه المرحلة باستخدام النسب والمؤشرات الملائمة، بالاعتماد على البيانات المتاحة لمختلف الأنشطة والعمليات التي يشتمل عليها أداء المصرف، للوصول لحكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه.

4. المرحلة الرابعة: اتخاذ القرار المناسب حول نتائج التقييم

في هذه المرحلة يتم اتخاذ القرارات المناسبة حول ما إذا كان نشاط المصرف المنفذ والأعمال المنجزة

ضمن ما كان مخططاً من الأهداف، وحصر جميع الانحرافات وأسبابها، ووضع الحلول اللازمة لمعالجة الانحرافات وتوجيه المصرف نحو الأداء الأفضل مستقبلاً.

5. المرحلة الخامسة: تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات

خلال هذه المرحلة تتم متابعة العمليات التصحيحية للانحرافات التي حدثت في نشاط المصرف، وتوفير الشروط اللازمة والمشجعة لتحقيق الأداء المطلوب والاستفادة من النتائج التي أسفر عنها التقييم.

سادساً: صعوبات تقييم أداء البنوك التجارية

تواجه عملية تقييم أداء البنوك التجارية العديد من الصعوبات التي قد تحول دون نجاحها، أهمها:¹
- صعوبة تحديد نموذج نظري متكامل واضح وعلى درجة من الدقة والموضوعية بسبب اختلاف البيئات التنظيمية وطبيعة أهدافها؛

¹ - حمزة عقي، مرجع سابق ص 106.

- عدم فعالية مقاييس الأداء الحالية في كشف حالات التعثر والإفلاس التي قد تتعرض لها المؤسسة، لاعتمادها بصفة أساسية على المعلومات المحاسبية المعدة على أساس الاستحقاق والقيم التاريخية والطرق المحاسبية التي قد تصبح قديمة وغير ذات قيمة في حالة التضخم؛
- تفاعل العوامل والظواهر المتجانسة، مما ينجر عنه صعوبة الفصل بينها لتقييم أداء كل منها على حدة بالإضافة إلى تداخل وتعارض الأهداف؛
- صعوبة تحديد الأولويات والجوانب والمتغيرات الأكثر أهمية وارتباطا بالأداء، فغالبا ما يكون التركيز على قياس العناصر السهلة بدلا من التركيز على قياس القضايا الهامة التي تؤثر على مستقبل المؤسسة؛
- سيطرة المقاييس الكمية في عملية القياس نظرا لسهولة قياسها؛
- صعوبة التعبير عن بعض العوامل بوحدة كمية؛
- غالبا ما يتم تحديد المقاييس طبقا لسلوك المديرين وتحيزهم الشخصي اتجاه الأهداف قصيرة الأجل والمحدودة على حساب الأهداف الاستراتيجية؛
- غياب النظرة الشاملة للمخرجات والنتائج؛
- النقص في الكوادر البشرية المدربة للقيام بتقييم الأداء.

المبحث الثاني: مؤشرات تقييم الأداء في البنوك التجارية

يتم تقييم أداء البنوك من خلال مجموعة مؤشرات مالية تتمثل في مجموعة نسب التحليل المالي حيث يتم استعمالها لتشخيص الوضعية المالية للبنك وذلك بتحليل مؤشرات السيولة، الربحية، التوظيف، كفاية رأس المال والمديونية.

المطلب الأول: نسب السيولة

تعرض لنا نسب السيولة قدرة البنك على توفير السيولة للإيفاء بالالتزامات المتنوعة تجاه العملاء، وأهمها تلبية طلبات سحب الودائع ومنح القروض بمختلف أنواعها، وتبين لنا قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل مما لديه من نقدية أو أصول أخرى سريعة التحويل إلى نقدية والتي من أبرزها الودائع لدى البنوك الأخرى وفائض الاحتياطي القانوني المودع لدى البنك المركزي والاحتياطي الثانوي¹، وتقاس نسب السيولة في البنك من خلال مجموعة من المؤشرات أهمها ما يلي:

1. نسبة الأصول السائلة: تقيس مجموع الأصول السائلة والتي تتكون من الأصول السائلة النقدية وشبه النقدية والأرصدة لدى البنك المركزي إلى إجمالي الأصول، إن زيادة هذه النسبة تعني أن البنك جيد في إدارة أصوله السائلة، وانخفاضها يؤدي إلى تقييد سيولته².

$$\frac{\text{النقدية} + \text{شبه النقدية} + \text{الأرصدة لدى البنك المركزي}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

2. نسبة النقدية إلى الودائع: تقيس هذه النسبة نقدية البنك أرصدة نقدية وشبه نقدية إلى إجمالي الودائع (ودائع تحت الطلب، وودائع لأجل وبإخطار، حسابات التوفير، شهادات الإيداع والودائع الأخرى)، ونهتم بهذه النسبة لأنها تربط بين النقد المتاح وبين إجمالي الودائع المتوقع سحبها قبل موعدها، فكلما زادت هذه النسبة يعني أن للبنك القدرة على مواجهة هذه السحوبات³.

$$\frac{\text{النقدية} + \text{شبه النقدية}}{\text{إجمالي الودائع}} = \text{النقدية إلى الودائع}$$

3. نسبة الودائع الجارية إلى الودائع الادخارية والآجلة: تسمح هذه النسبة بتحديد احتياجات البنك من النقدية الجارية وذلك انطلاقاً من الودائع الجارية التي تملكها والتي تعتبر كثيرة السحب مما يوجب

¹ - دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، الطبعة الثانية، دار المسيرة، عمان - الأردن، 2018، ص 104-105.

² - خالد أمين عبد الله، إدارة المخاطر الائتمانية، وائل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2016، ص 227.

³ - دريد كامل آل شبيب، إدارة العمليات المصرفية، دار المسيرة، عمان - الأردن، 2015، ص 92.

على البنك أن يقابل هذه السحوبات، وكلما زادت نسبة الودائع الجارية إلى الودائع الآجلة والادخارية كان من الضروري زيادة سيولة البنك، والعكس صحيح.¹

$$\frac{\text{الودائع الجارية}}{\text{الودائع الادخارية والآجلة}} = \text{النسبة}$$

4. نسبة الاحتياطي القانوني وتمثل نسبة رصيد نقدية البنك لدى البنك المركزي إلى مجموع ودائعه وتقرن مع التي يفرضها البنك المركزي على البنوك والمتعلقة بوجود احتفاظ البنوك برصيد نقدي سائل يوازي هذه النسبة من ودائعها، كلما زادت نسبة الاحتياطي القانوني زادت مقدرة البنك التجاري على الوفاء بالتزاماته.²

$$\frac{\text{الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي}}{\text{إجمالي الودائع}} = \text{الاحتياطي القانوني}$$

5. نسبة النقدية: وتقيس هذه النسبة قدرة البنك على مواجهة التزاماته من النقدية المتوفرة في الخزينة، وتمثل مجموع النقد وشبه النقد إلى إجمالي التزامات البنك.³

$$\frac{\text{النقدية + شبه النقدية}}{\text{إجمالي الالتزامات}} = \text{نسبة النقدية}$$

6. نسبة القروض للودائع: تشير هذه النسبة إلى النسبة المئوية لإجمالي الودائع المحجوزة في الأصول غير السائلة، كلما زادت هذه النسبة دل ذلك على نقص سيولة البنك.⁴

$$\frac{\text{القروض}}{\text{إجمالي الودائع}} = \text{نسبة القروض للودائع}$$

7. نسبة النقدية إلى الودائع الجارية: وتعكس هذه النسبة قدرة النقدية على مواجهة طلبات السحوبات التي يقوم بها أصحاب الودائع الجارية،⁵ ويتم حسابها كما يلي:

¹ - محمود عزت اللحام ومصطفى يوسف كافي، إدارة المصارف دار الإعصار العلمي، عمان- الأردن، 2017، ص 158.

² - عبد السلام لفته سعيد، إدارة المصارف الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2013، ص 111-112.

³ - منير إبراهيم هندي إدارة البنوك التجارية المكتب العربي الحديث، الطبعة الثالثة، الاسكندرية-مصر، 1996، ص 415.

⁴ - Muhabie Mekonnen Mengistu, **Evaluation of Financial Performance of the Banking Sectors in Ethiopia: The Case of Zemen Bank**, European Journal of Business and Management, vol 7, No 25, 2015, pp 90.

⁵ - زياد رمضان و محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك للطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2006، ص 273.

$$\frac{\text{النقدية} + \text{شبه النقدية}}{\text{النقدية إلى الودائع الجارية}} = \text{الودائع الجارية}$$

جدول 6: نسب تقييم السيولة في البنوك التجارية

النسبة	معادلة حسابها
1- نسبة الأصول السائلة	(النقدية وشبه النقدية / إجمالي الأصول)
2- نسبة النقدية إلى الودائع	(النقدية وشبه النقدية / إجمالي الودائع)
3- نسبة الودائع الجارية إلى الودائع الادخارية والأجلة	(إجمالي الودائع الجارية / إجمالي الودائع الادخارية والأجلة)
4- نسبة الاحتياطي القانوني	(الأرصدة لدى البنك المركزي / إجمالي الودائع)
5- نسبة النقدية	(النقدية وشبه النقدية / إجمالي الالتزامات)
6- نسبة القروض للودائع	(إجمالي القروض / إجمالي الودائع)

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقاً من المعلومات السابقة

المطلب الثاني: نسب الربحية

يتم استخدام نسب الربحية لقياس مدى جودة أداء البنك من حيث الربح، ويمكن أيضاً تعريف نسب الربحية على أنها القياس المالي الذي يقيم قدرة المؤسسة على إنتاج عوائد مقابل نفقات وتكاليف العمل خلال فترة زمنية معينة.¹ يستخدم هذا المؤشر في تقييم الأداء المالي للمصرف وتمثل الربحية المقياس الكلي للأداء المالي، ولغرض تحقيق هدف الربحية في المصرف عليه أن يوظف ما لديه من موارد في مختلف العمليات الاستثمارية فضلاً عن تقليل نفقاته وبهذا فأن مؤشرات الربحية تشير إلى نجاح الإدارة في استخدام مواردها المتاحة لتوليد العوائد من الأموال المستثمرة بطرق مختلفة.²

كما تعمل البنوك التجارية على تحقيق هدفها المتمثل في الربحية من خلال قراراتين هما:³

- قرار الاستثمار: هو مجموع القرارات المتعلقة بكيفية استخدام البنوك التجارية للموارد المتاحة لها لاقتناء مختلف أنواع موجوداتها، ويظهر أثر قرار الاستثمار في الربحية من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة على مختلف أنواع الأصول بطريقة توازن بين الاستثمار المناسب في

¹ - D. K. Malhotra, Raymond Poteau, & Rahul Sing , EVALUATING THE PERFORMANCE OF COMMERCIAL BANKS IN INDIA, Asia Pacific Journal of Finance and Banking Research, Vol 5, No 5, 2011, PP 18.

² - سميرة فوزي شهاب، تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية دراسة تطبيقية على مصرف إيلاف الإسلامي في العراق، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 15، العدد 45، 2019، ص 7

³ - مورا تيهان وزين الدين شروقي، العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 01، 2014، ص 33-34.

كل بند من بنود الموجودات دون زيادة تؤدي إلى تعطيل الموارد، ودون نقص يؤدي إلى فوات الفرص لأجل تمكين البنوك التجارية من تحقيق أفضل عائد ممكن دون التضحية بالسيولة.

- **قرار التمويل:** هو القرار المتعلق بكيفية إظهار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للبنوك التجارية، لتمويل الاستثمار في موجوداتها، وينعكس أثر القرار التمويلي على الربحية من خلال ترتيب مصادر الأموال من ودائع وحقوق المساهمين والديون بشكل يمكن أصحاب المشروع من الحصول على أكبر عائد ممكن. وتتمثل نسب الربحية فيما يلي:

1. **نسبة العائد على الأصول* ROA:** هو نوع من نسبة الربحية التي تقيس ربحية المؤسسة فيما يتعلق بإجمالي أصولها أي الربح المحقق من كل دينار من الأصول، تشير هذه النسبة إلى مدى جودة أداء المؤسسة من خلال مقارنة الربح (صافي الدخل) الذي تولده بإجمالي رأس المال الذي استثمرته في الأصول. كلما ارتفع العائد، زادت إنتاجية وكفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة.¹ وتقاس هذه النسبة كما يلي:

$$ROA = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأصول}}$$

وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع معدل العائد على إجمالي الأصول يدل على جملة من المؤشرات التالية:²

- استخدام المزيد من الأصول في قروض واستثمارات عالية الدخل؛
- إعادة بناء محفظة الاستثمارات بأصول أكثر ربحية؛
- زيادة معدلات الفائدة على القروض والاستثمارات؛
- زيادة العمولات ورسوم الخدمة على موجودات أخرى.

2. **نسبة العائد على حقوق الملكية* ROE:** العائد على حقوق الملكية هو مقياس أداء داخلي لقيمة المساهم أي الربح المحقق من كل دينار مستثمر من قبل المساهمين، وهو إلى حد بعيد المقياس الأكثر شيوعاً للأداء، حيث: يقترح تقييماً مباشراً للعائد المالي لاستثمار المساهم وهو نسبة متاحة

¹ -corporate finance institute, **Financial Ratios** eBook, 2022, PP 6, on the site

<https://corporatefinanceinstitute.com/assets/CFI-Financial-Ratios-Cheat-Sheet-eBook.pdf> 23/04/2022

² -موراد تهتان وزين الدين شروقي، مرجع سابق ص 35.

*Return On Assets

*Return On Equity

بسهولة للمحللين من خلال الاعتماد فقط على المعلومات العامة ، كما أنه يسمح للمقارنة بين المؤسسات المختلفة أو قطاعات الاقتصاد المختلفة¹، وتقاس كما يلي:

$$ROE = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{حقوق الملكية}}$$

3. معدل العائد على الودائع: يقيس نسبة الأرباح المولدة من الودائع المتحصل عليها، ويعاب على هذه النسبة أن الودائع لا تعتبر كل الأموال المتاحة للتوظيف². وتقاس كما يلي:

$$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الودائع}} = \text{العائد على الودائع}$$

4. نسبة معدل العائد على الأموال المتاحة: يستخدم هذا المؤشر لقياس مدى كفاءة المصرف في توليد الأرباح من الأموال المتاحة المتمثلة بالودائع وحقوق الملكية³، ويمكن حساب هذه النسبة كالآتي:

$$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الودائع} + \text{حقوق الملكية}} = \text{العائد على الأموال المتاحة}$$

5. نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات: تعتبر هذه النسبة عن كل دينار من صافي الربح محقق من الإيرادات، وتمثل مقدرة البنك على السيطرة والتحكم في مصاريفه وتخفيض ضرائبه، أي أن ارتفاع هذه النسبة يعبر على مقدرة البنك في على تقليص مصاريفه⁴، ويتم حسابها كالآتي:

$$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{إجمالي الإيرادات}} = \text{النسبة}$$

6. هامش الفوائد الصافي NIM: إن البنك يدفع فوائد على الودائع، ويأخذ فوائد أعلى على القروض، فتقيس هذه النسبة الفارق بين ما حققه البنك من فوائد على استثماراته وما دفعه من فوائد على مصادر أمواله، كما تقيس هذه النسبة مدى قدرة البنك على توليد أرباح من عمليات الإقراض⁵،

¹ European Central Bank, **BEYOND ROE – HOW TO MEASURE BANK PERFORMANCE**, Appendix to the report on EU banking structures, Frankfurt - Germany, 2010, PP 8.

² محمود عزت اللحام ومصطفى يوسف كافي، مرجع سابق ص 170.

³ سميرة فوزي شهاب، مرجع سابق ص 8.

⁴ هشام حريز وآخرون، دور البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد وتقييم أدائها من حيث العائد والمخاطبة الوفاء القانونية، الإسكندرية- مصر، 2014، ص 100.

⁵ هشام جبر، مرجع سابق ص 316.

وفقاً للدراسات الاستقصائية حول القطاع المصرفي لمؤسسة ستاندرد آند بورز لعام 2009 ، تعتبر NIM التي تقل عن 3% منخفضة بشكل عام بالنسبة للبنك التجاري، وإذا كانت أكثر من 5% فهي عالية جداً¹، ويتم حسابها كما يلي:

$$\frac{\text{الفوائد المكتسبة} - \text{الفوائد المدفوعة}}{\text{الأصول}} = NIM$$

7. مؤشر القوة الإيرادية: ويستند هذا المعيار في قياس الربحية إلى العلاقة بين ربح العمليات والأصول التي ساهمت في تحقيقه. وتعرف القوة الإيرادية بأنها قدرة الاستثمار المعين على تحقيق عائد نتيجة استخدامه، أو هي قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح نتيجة لاستخدام موجوداتها في نشاطها الأساسي². ويحسب كالتالي:

$$\frac{\text{إجمالي الإيرادات}}{\text{إجمالي الأصول}} = \text{القوة الإيرادية}$$

8. معدل العائد على السهم: يشير هذا المؤشر إلى نصيب السهم من الأرباح، حيث يشير إلى مقدار الأرباح المحققة من السهم الواحد، بالإضافة إلى أنه يشير إلى النمو المحتمل في حقوق الملكية، والذي ينعكس بدوره على أسعار الأسهم في السوق لهدف تحقيق الأرباح الرأسمالية، لذلك تسعى إدارة البنك إلى تعظيم ربحية السهم الواحد نظراً لمساهمته الإيجابية في تعظيم ثروة الملاك في الأجل الطويل، وبالتالي فإن زيادة نصيب السهم من صافي الربح، تعكس تحسن في الأداء المالي البنكي وكفاءة البنك في توظيف موارده في استخدامات تزيد من أرباحه³ ويتم قياسه بالطريقة التالية:

$$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{عدد الأسهم العادية}} = \text{العائد على السهم}$$

¹ - D. K. Malhotra, Raymond Poteau, & Rahul Sing, **Previous reference**, pp 20.

² - عائشة بوقليمينة، العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية والبنوك الإسلامية وحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثلجي، الأغواط- الجزائر، 2017-2018، ص 95.

³ - فرح بن سالم، أثر كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل على ربحية البنوك التجارية وحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريبيج- الجزائر، 2021-2022، ص 34.

جدول 7: نسب تقييم الربحية في البنوك التجارية

النسبة	معادلة حسابها
1- نسبة العائد على الأصول	(النتيجة الصافية / إجمالي الأصول)
2- نسبة العائد على حقوق الملكية	(النتيجة الصافية / إجمالي حقوق الملكية)
3- معدل العائد على الودائع	(/النتيجة الصافية إجمالي الودائع)
4- نسبة العائد على الأموال المتاحة	النتيجة الصافية / (إجمالي حقوق الملكية + إجمالي الودائع)
5- نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات	(النتيجة الصافية / إجمالي الإيرادات)
6- نسبة هامش الربح	(الفوائد المكتسبة - الفوائد المدفوعة) / (إجمالي الأصول)
7- القوة الإيرادية	(إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول)
8- معدل العائد على السهم	(النتيجة الصافية / عدد الأسهم العادية)

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقاً من المعلومات السابقة

المطلب الثالث: نسب التوظيف أو النشاط

تستخدم هذه المؤشرات لتقييم مدى كفاءة الأداء في البنك وقدرته على استغلال الموارد المتاحة لديه، ومدى تلبيته لاحتياجات المتعاملين، لذلك من الضروري أن يتم توظيف الموارد المتاحة لديه في مجالات استثمارية مختلفة بغية تحقيق الأرباح¹، ومن أهم المؤشرات ما يلي:

1. معدل دوران الأصول: وتقيس هذه النسبة مدى استغلال الأصول بأنواعها في توليد الإيرادات، ويمكن القول بأنه إذا كان هذا المعدل مرتفعاً فذلك يشير إلى نقص الاستثمار في الأصول أو الاستغلال الكبير لهذه الأصول. وإذا كان هذا المعدل منخفضاً يعتبر دليل على عدم استغلال الأصول أي أن هناك زيادة في الأصول لا ضرورة لها²، وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{معدل دوران الأصول} = \frac{\text{صافي الإيرادات}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

2. إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع يشير إلى مقدار الأموال الأساسية للبنك التي تم استخدامها للإقراض وهو النشاط المصرفي الرئيسي، هذه النسبة هي المؤشر الأول للبنك السليم، وتشير النسبة المنخفضة جداً إلى أن البنوك لا تستخدم مواردها بكفاءة إذا كانت النسبة أعلى من مستوى

¹ - سامر محمد حسن، مقارنة الأداء المالي للمصارف التقليدية والإسلامية باستخدام أدوات التحليل المالي، رسالة ماجستير إدارة الأعمال التخصصي، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2019، ص 31.

² - محمد أمين سالم ثابت، أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة - فلسطين، 2017، ص 87.

معين، فهذا يشير إلى وجود ضغط على الموارد¹، حيث تشير نسبة القروض إلى الودائع المرتفعة جداً إلى أن سيولة البنك لا تكفي لتغطية المتطلبات المالية غير المتوقعة في حين أن النسبة المنخفضة جداً تعني ربحية أقل من البنك²، يشير معدل توظيف الودائع في القروض تعزيز الشمول المالي وزيادة قاعدة المتعاملين مع البنوك خاصة المقترضين، التي تعكس على صعيد آخر نجاح القطاع البنكي في ضخ المزيد من السيولة في السوق المحلية سواء لتمويل المشروعات أو لمنتجات التجزئة البنكية³، ويتم حساب هذه النسبة كما يلي:

$$\frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{إجمالي الودائع}} = \text{النسبة}$$

3. نسبة الاستخدامات إلى مجموع مصدر الأموال توضح هذه النسبة درجة تكثيف البنك في استغلال الموارد المالية الداخلة والخارجية المتاحة لديه، وتحويلها إلى استثمارات متنوعة مدرة للأرباح⁴، ويتم حسابها كما يلي:

$$\frac{\text{مجموع القروض والاستثمارات}}{(\text{حقوق الملكية} + \text{الودائع})} = \text{النسبة}$$

4. الإيرادات إلى إجمالي التمويل والاستثمار: يقيس هذا المؤشر مدى مقدرة البنوك على توليد الإيرادات من خلال نشاط التمويل والاستثمار، وبالتالي كلما كانت هذه النسبة كبيرة كلما دل ذلك على مقدرة إدارة المصرف على توليد الإيرادات من خلال نشاط التمويل والاستثمار⁵، ويتم حسابها كما يلي:

$$\frac{\text{الإيرادات}}{\text{إجمالي القروض والاستثمارات}} = \text{النسبة}$$

¹ - Yesim Helhel, **Evaluating The Performance of the Commercial Banks In Georgia**, Research Journal of Finance and Accounting, vol 05, No 22, 2014, pp 151.

² - Hawaldar, I. T., Loksha, Abhaya Kumar, K., Pinto, P., & M. Sison, S, **Performance Analysis of Commercial Banks in the Kingdom of Bahrain (2001-2015)**. *International Journal of Economics and Financial Issues*, VOL0 7, No 03, 2017, pp 734.

³ - لارا برهان صابر وزاكي حسين قادر ، تقييم الأداء المالي لعينة من البنوك العاملة في كردستان خلال الفترة 2011-2020، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 59، 2022، ص 474.

⁴ - يحيى سعدي وتوفيق غفصي، تقييم أداء البنوك العمومية الجزائرية باستخدام النسب المالية مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 09، 2013، ص 156.

⁵ - وسام شالور وحكيم ملياني، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية المطبقة لمعايير المحاسبة الإسلامية مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 01، 2019، ص 107.

5. معدل دوران الأصول المتداولة: تدل هذه النسبة على مدى كفاءة البنك في استغلال أصوله المتداولة لتوليد الإيرادات وبالتالي تحقيق الربح والتقليل من الاعتماد على القروض¹، ويتم حسابها كما يلي:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{الإيرادات}}{\text{الأصول المتداولة}}$$

6. نسبة إجمالي الاستثمارات إلى الودائع حيث تحسب هذه النسبة بقسمة الاستثمارات على مجموع الودائع وهي نسبة تعكس كفاءة البنك وقدرته على توظيف الودائع لديه، حيث كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على الكفاءة في توظيف الودائع وتحقيق الأرباح، وتكمن أهمية هذه النسبة في العائد المتحقق الذي يتم دفعه في شكل فوائد وأرباح²، وتحسب النسبة كما يلي:

$$\frac{\text{إجمالي الاستثمارات}}{\text{إجمالي الودائع}} = \text{الاستثمارات إلى الودائع}$$

7. نسبة التكاليف إلى إجمالي الاستثمارات تقيس هذه النسبة كلفة إدارة الموجودات الاستثمارية لدى البنك، فهو يعبر عن عدد الوحدات النقدية التي يتحملها البنك كتكلفة مقابل كل مئة وحدة نقدية مستثمرة، وبالتالي فإن المنحنى التنازلي لهذا المؤشر يعبر عن كفاءة البنك في إدارة التكاليف لديه³، ويتم حساب هذه النسبة كما يلي:

$$\frac{\text{إجمالي التكاليف}}{\text{إجمالي الاستثمارات}} = \text{التكاليف إلى إجمالي الاستثمارات}$$

8. نسبة التكاليف إلى إجمالي الإيرادات تقيس هذه النسبة مصاريف أو تكاليف العمليات التي يتحملها البنك متضمنة المصاريف الإدارية وأجور الموظفين والرسوم والمصاريف الأخرى، كنسبة مئوية من الدخل المحقق، ويعتبر استخدام هذا المؤشر مثالاً للدلالة على مقدرة الإدارة في مراقبة التكاليف، فالتكاليف العالية عادة ما تؤدي إلى تخفيض الأرباح والعكس⁴، ويتم حسابها كما يلي:

¹ زينب رمضاني، إمكانية تحسين الأداء المالي للبنوك العمومية الجزائرية، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2018-2019، ص 48.

² أمينة بن جدو ومسعود ميهوب، تقييم كفاءة وفعالية الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 08، العدد 02، 2021، ص 581.

³ عمر بوجميلة، تقييم الأداء المالي وتحليل محددات الربحية في البنوك الإسلامية رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، 2013-2014، ص 125.

⁴ الطيب بولحية وعمر بوجميلة، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد 14، 2016، ص 16.

$$\frac{\text{إجمالي التكاليف}}{\text{إجمالي الإيرادات}} = \text{التكاليف إلى إجمالي الإيرادات}$$

9. معدل إقراض الموارد: يبين هذا المعدل نسبة ما يوظفه البنك من قروض وسلفيات من مصادر التمويل الداخلية والخارجية، وبالتالي فإن هذا المعدل يشير إلى نمط السياسة الإقراضية للبنك،¹ ويتم حسابه كما يلي:

$$\text{معدل إقراض الموارد} = \frac{\text{مجموع القروض والسلفيات}}{\text{(حقوق الملكية + الودائع)}}$$

10. معدل دوران الأصول المتداولة: تدل هذه النسبة على مدى كفاءة البنك في استغلال أصوله المتداولة لتوليد الإيرادات وبالتالي تحقيق ربح وتقليل الاعتماد على القروض،² ويتم حسابه كما يلي:

$$\text{دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{الإيرادات}}{\text{الأصول المتداولة}}$$

جدول 8: نسب تقييم النشاط في البنوك التجارية

النسبة	معادلة حسابها
1- معدل دوران الأصول	(إجمالي الإيرادات/ إجمالي الأصول)
2- نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع	(إجمالي القروض/ إجمالي الودائع)
3- نسبة الاستخدامات إلى مجموع مصدر الأموال	إجمالي القروض والاستثمارات / الودائع + إجمالي حق الملكية)
4- نسبة الإيرادات إلى إجمالي التمويل والاستثمار	(إجمالي الإيرادات/ إجمالي القروض والاستثمارات)
5- معدل دوران الأصول المتداولة	(إجمالي الإيرادات/ إجمالي الأصول المتداولة)
6- نسبة إجمالي الاستثمارات إلى الودائع	(إجمالي الاستثمارات/ إجمالي الودائع)
7- نسبة التكاليف إلى إجمالي الاستثمارات	(إجمالي التكاليف/ إجمالي الاستثمارات)
8- نسبة التكاليف إلى إجمالي الإيرادات	(إجمالي التكاليف/ إجمالي الإيرادات)
9- معدل إقراض الموارد	(إجمالي القروض والسلفيات) / (الودائع + حق الملكية)
10- معدل دوران الأصول المتداولة	(الإيرادات) / (الأصول المتداولة)

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقاً من المعلومات السابق

¹ - نصر حمود مزنان فهد، مرجع سابق، ص 68.

² - شوقي بورقية، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية النشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2013، ص 107.

المطلب الرابع: نسب المديونية

تقيس نسب إدارة المديونية مدى استخدام المؤسسة للرافعة المالية، وذلك عند تمويلها لجزء من موجوداتها عن طريق أي نوع من مصادر التمويل ذات التكاليف، ويهتم الدائنون سواء تعلق الأمر بالديون طويلة الأجل أو قصيرة الأجل بمقدار الرافعة المالية للمؤسسة كونها نتيجة المخاطر المرافقة لها، والتي يمكن أن تواجه المؤسسة في الوفاء بتكاليف الدين (الفائدة وأقساط الدين)، فالمؤسسة التي تعتمد بشكل كبير على المديونية في تمويل موجوداتها تقدم للمقرضين مستوى منخفض من الحماية في حال الإفلاس.¹

1. نسبة الديون إلى إجمالي الأصول: وتقيس هذه النسبة درجة مساهمة الديون في تمويل أصول المؤسسة، وكلما زادت هذه النسبة كلما دل ذلك على اعتماد المؤسسة أكثر على الديون والاقتراض في تمويل أصولها²، ويتم حسابها كالتالي:

$$\frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي الأصول}} = \text{نسبة الديون إلى إجمالي الأصول}$$

2. نسبة الديون إلى حقوق الملكية: تقيس هذه النسبة حجم التغطية الذي توفره حقوق الملكية للدائنين وبشكل عام كلما زادت نسبة الديون لحقوق الملكية، أي ازداد حجم التغطية الذي يوفره المالكون للدائنين، كلما ارتفع عامل الأمان بالنسبة للدائنين، وهي بهذا تعتبر مقياساً بديلاً للمخاطرة التمويلية³، ويتم حسابها كما يلي:

$$\frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}} = \text{نسبة الديون إلى حقوق الملكية}$$

3. نسبة تغطية الفوائد: توضح هذه النسبة المدى الذي ينخفض فيه الربح دون أن تصبح المؤسسة غير قادرة على مواجهة أعباء الفائدة السنوية وكلما زادت هذه النسبة ارتفع مستوى الأمان في البنك⁴، ويتم حسابها كما يلي:

¹ - أمينة حمادة، أثر هيكل رأس المال على الأداء المالي للمؤسسة أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2017-2018، ص 57.

² - وسام رمضان الشنطي، دور محاسبة الموارد البشرية في رفع كفاءة الأداء المالي، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة- فلسطين، 2015-2016، ص 83.

³ - وسام رمضان الشنطي، مرجع سابق، ص 83.

⁴ - وجدي حامد حجازي، تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية للتعليم الجامعي، الاسكندرية- مصر، 2011، ص

$$\text{نسبة تغطية الفوائد} = \frac{\text{صافي الربح قبل الضرائب}}{\text{إجمالي أعباء الفوائد}}$$

4. نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة تقيس هذه النسبة مدى مساهمة أموال الملكية في تمويل الأصول الثابتة، حيث تساعد في تحديد نوع التمويل المطلوب، فإذا كانت منخفضة يجب اللجوء إلى أموال الملكية في تمويل أصول ثابتة جديدة، أما إذا كانت مرتفعة فهذا يعتبر مؤشرا على ارتفاع مساهمة أموال الملكية في تمويل الأصول الثابتة لذلك يجب التوجع للاقتراض لتمويل أي أصول ثابتة إضافية¹، ويتم حسابها كما يلي:

$$\text{نسبة الملكية} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

5. نسبة الملكية: تستخدم نسبة الملكية لمعرفة ما تملكه المؤسسة من الأصول، وتقيس مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الداخلي لأنشطتها، كما تستخدم هذه النسبة في تحديد النسبة المئوية التي سيحصل عليها حملة الأسهم العادية من مجموع الأصول في حالة التصفية، كلما كانت النسبة مرتفعة، فإنها تدل على الاعتماد الذاتي، وبالتالي تعتبر مؤشرا على قوة المؤسسة²، ويتم حسابها كما يلي:

$$\text{نسبة الملكية} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

6. نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية: تساوي هذه النسبة حاصل قسمة الديون قصيرة الأجل على حقوق الملكية، إن ارتفاع هذه النسبة يعتبر أمر سلبي بالنسبة للبنك، حيث يؤدي هذا الارتفاع إلى عدم الثقة من قبل الدائنين في منح ديون طويلة الأجل لأن هذه النسبة عالية³، ويتم حسابها كالتالي:

¹ - محمد رمزي جودي، أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الأداء المالي في المؤسسات الجبوتروية دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة - الجزائر، 2014-2015، ص 119.

² - وسام رمضان الشنطي، مرجع سابق ص 84.

³ - شريفة جعدي ومحمد الخطيب نمر، تقييم أداء البنوك التجارية المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 01، العدد 06، 2019، ص 69.

$$\frac{\text{الديون قصيرة الأجل}}{\text{حقوق الملكية}} = \text{الديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية}$$

جدول 9: نسب تقييم المديونية في البنوك التجارية

النسبة	معادلة حسابها
1- نسبة الديون إلى الأصول	(إجمالي الديون / إجمالي الأصول)
2- نسبة إجمالي الديون إلى حقوق الملكية	(إجمالي الديون / إجمالي حقوق الملكية)
3- نسبة تغطية الفوائد	(صافي الربح قبل الضرائب / إجمالي أعباء الفوائد)
4- نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة	(إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول الثابتة)
5- نسبة الملكية	(حقوق الملكية / إجمالي الأصول)
6- نسبة الديون قصيرة الأجل على حق الملكية	(الديون قصيرة الأجل / إجمالي حق الملكية)

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقاً من المعلومات السابقة

المطلب الخامس: نسب كفاية رأس المال أو الملاءة

يلعب رأس مال المالكين المستثمر في البنك دوراً هاماً في تحقيق الأمان لأموال المودعين، وتهتم نسب كفاية رأس المال بمعرفة مدى اعتماد البنك على حقوق الملكية كمصدر من مصادر التمويل، والقدرة على إعادة قيمة الودائع لدى البنك حين طلبها من أموال المالكين،¹ وتتمثل أهم نسب كفاية رأس المال في ما يلي:

1. نسبة قدرة رد الودائع من حقوق الملكية تقيس هذه النسبة قدرة البنك على رد الودائع من رأس المال، وتفيد في معرفة الأهمية النسبية لكل من حقوق الملكية والودائع كمصدر للتمويل، وإبعاد المخاطر التي قد يتعرض لها كل من المساهمين والمودعين، وتعد كهامش أمان للمودعين، ويجب على البنك الاحتفاظ بنسبة معينة من الأموال لمواجهة هذه المخاطر، والمعدل المقبول عالمياً هو 10%²، ويتم حساب هذه النسبة كما يلي:

$$\frac{\text{حق الملكية}}{\text{إجمالي الودائع}} = \text{نسبة قدرة رد الودائع من حقوق الملكية}$$

2. نسبة حق الملكية إلى إجمالي الأصول تعكس هذه النسبة قدرة البنك على تمويل إجمالي الأصول عن طريق رأس المال وارتفاعها يحقق ما يصبو إليه البنك المركزي من حماية أموال الودائع

¹ - دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، مرجع سابق ص 113.

² - عزوزة أماني، مرجع سابق، ص 89.

$$\frac{\text{حق الملكية}}{\text{الاستثمارات في الأوراق المالية}} = \text{النسبة}$$

7. نسبة رأس المال الحر إلى الأصول ذات المخاطر تبين هذه النسبة مدى ما يمكن أن يقابله رأس المال الحر من مخاطر عدم الوفاء بصفة عامة دون التعرض للالتزامات البنك قبل الغير والناشئة عن الودائع¹، ويتم حسابها كما يلي:

$$\frac{\text{رأس المال الحر}}{\text{الأصول ذات المخاطر}} = \text{النسبة}$$

8. نسبة حقوق الملكية إلى القروض: تعتبر هذه النسبة هامش أمان في مواجهة مخاطر الفشل في استرداد جزء من الأموال المستثمرة في القروض²، ويتم حسابها كما يلي:

$$\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{القروض}} = \text{النسبة}$$

9. هامش الأمان في مقابلة مخاطر التسهيلات الائتمانية والاستثمارات هذه النسبة مقدار ما يمكن أن تتحملة أموال البنك من مخاطر الإقراض والاستثمارات، ويدل ارتفاع هذه النسبة على هامش أمان أكبر³، ويتم حسابها كما يلي:

$$\frac{\text{حق الملكية}}{\text{الاستثمارات والتسهيلات الائتمانية}} = \text{النسبة}$$

جدول 10: نسب تقييم كفاية رأس المال في البنوك التجارية

معادلة حسابها	النسبة
(إجمالي حق الملكية/ إجمالي الودائع)	1- معدل قدرة رد الودائع من حق الملكية
(إجمالي حق الملكية/ إجمالي الأصول)	2- نسبة حق الملكية للأصول
(إجمالي حق الملكية/ إجمالي الاستثمارات)	2- نسبة حق الملكية للاستثمارات
(إجمالي حق الملكية/ إجمالي الأصول الخطرة)	2- نسبة الأصول الخطرة
(رأس المال الحر/ إجمالي الاستثمارات)	7- نسبة رأس المال الحر إلى الاستثمارات
(إجمالي حق الملكية/ الاستثمارات في الأوراق المالية)	3- هامش الأمان في مقابلة مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية

¹ عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية- مصر، 2002، ص 323.

² منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص 421.

³ هشام جبر، مرجع سابق، ص 320.

7- نسبة رأس المال الحر إلى الأصول ذات المخاطر	(رأس المال الحر / الأصول ذات المخاطر)
5- نسبة حق الملكية إلى إجمالي القروض	(إجمالي حق الملكية / إجمالي القروض)
هامش الأمان في مقابلة مخاطر التسهيلات الائتمانية والاستثمار	(إ حق الملكية/ الاستثمارات والتسهيلات الائتمانية)

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقاً من المعلومات السابقة

المبحث الثالث: نماذج تقييم الأداء في البنوك التجارية

يعتبر تقييم الأداء في البنوك عملية مهمة حيث أنها تسمح بتحديد نقاط القوة والعمل على تحسينها وتحديد نقاط الضعف والعمل على تجاوزها، وهناك العديد من نماذج التقييم كل حسب طريقته وأهدافه حيث سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى نموذج دوبون، نموذج القيمة المضافة، نموذج CAMELS ونموذج بطاقة الأداء المتوازن.

المطلب الأول: تحليل دوبون

يتم تحليل دوبون لربحية البنوك باستخدام مجموعة من النسب المالية وذلك انطلاقاً بتحليل البيانات المالية للبنك المتمثلة في قائمة الدخل والميزانية العمومية.

أولاً: تطور تحليل دوبون

تم إنشاء نموذج دوبون في أوائل القرن العشرين لتقييم ربحية ال مؤسسات، وقد تم تعديله مرتان بعد تصوره الأولي، لقد تم تطوير طريقة دوبون الأصلية لتحليل النسب المالية في عام 1918 من قبل دونالدسون براون، وهو مهندس في دوبون مسؤول عن فهم الشؤون المالية للمؤسسة التي كانت مؤسسة دوبون تستحوذ عليها، أين أدرك وجود علاقة رياضية بين الربحية والعائد على حقوق الملكية (ROE) التي تم تحديدها من خلال العائد على الأصول (ROA)¹، حيث تمت تسمية صيغة DuPont على اسم المؤسسة أين تم تطوير معادلة عائد الاستثمار والتي تفكك نسبة الربحية "عائد الاستثمار" إلى عدة أقسام فرعية.²

نظراً لأن العائد على الأصول يؤثر على كل من الربحية والكفاءة، فإن قرارات تشغيل المؤسسة من حيث التخطيط والتحكم ستركز على زيادة العائد على الأصول، لكن التعديل الأول لنموذج دوبون حول التركيز من العائد على الأصول إلى العائد على حقوق الم لكية، بدمج الدين أو "الرافعة المالية" كمجال ثالث للاهتمام، جعل هذا التعديل نموذج دوبون أداة قوية لاتخاذ القرارات الإستراتيجية داخل المؤسسة لزيادة العائد على حقوق الملكية.

ويتضمن التعديل الأخير للنموذج مجموعة من خمس نسب لتحديد العائد على حقوق الملكية، مع تركيز البيانات السنوية من منظور إداري على تقييم الأداء المالي لل مؤسسة لا تزال قرارات التشغيل

¹ - Mishelle Doorasamy, Using DuPont analysis to assess the financial performance of the top 3 JSE listed companies in the food industry, Investment Management and Financial Innovations,13(2), 2016, pp 29.

² - Manuel Gruber and Stefan Kavan, DuPont reloaded: the profitability of the Austrian banking sector and the impact of the COVID-19 pandemic, FINANCIAL STABILITY REPORT, No 44,2022, PP 80.

(الربحية والكفاءة) وقرارات التمويل (الرافعة المالية) على العائد على حقوق الملكية مهمة، وقد أظهرت الأدلة الحديثة أن نهج دوبون المعدل هذا يمكن استخدامه لتحديد أسباب المشاكل المالية داخل المؤسسات.¹

ثانياً: تحليل دوبون

الوضع المالي للمؤسسة هو نظام كامل، والعوامل الداخلية المختلفة مترابطة وتتفاعل مع بعضها البعض، وسيؤدي تغيير أي عامل إلى تغيير الوضع المالي العام للمؤسسة، تحليل دوبون هو طريقة تحليل مالي نموذجية لتقييم وضع العملية المالية من العلاقات الداخلية للمؤسسات ، تتمثل فكرتها الأساسية في تحليل العائد على حقوق الملكية للمؤسسة خطوة بخطوة وذلك لتحليل ومقارنة أداء المؤسسة بشكل أعمق وأشمل، من خلال الربط بين مختلف النسب المالية حيث يكشف بشكل شامل عن الوضع المالي العام للمؤسسة، مما يوفر إطاراً للتنبؤ بالربحية المستقبلية.

تحليل دوبون هو نموذج التحليل الأساسي للوضع المالي للمؤسسات. يقوم بتقييم الوضع المالي للمؤسسات بشكل شامل من أربعة جوانب: الربحية والملاءة والقدرة على التشغيل والقدرة على التطوير ، وذلك لتقييم ربحية المؤسسة ومستوى العائد على حقوق الملكية ومن ثم إجراء تحليل ومقارنة أعمق وأكثر شمولاً للمؤسسة،² أي هو طريقة مباشرة إلى حد ما لتقييم العوامل التي تؤثر على الأداء المالي للمؤسسة.³ وفقاً للنموذج، يمكن للمؤسسة زيادة العائد على حقوق الملكية في حالة:⁴

- توليد هامش ربح صافي مرتفع؛

- استخدام أصولها بشكل فعال لتوليد المزيد من الإيرادات؛

- لديها رافعة مالية عالية.

يُفصل نموذج العائد على حقوق الملكية الأداء إلى ثلاثة مكونات تحدد العائد على حقوق الملكية وهي: صافي هامش الربح، وإجمالي معدل دوران الأصول، ومضاعف حقوق الملكية، حيث يسمح هامش الربح للمحلل المالي بتقييم بيان الدخل ومكوناته، و يسمح إجمالي دوران الأصول للمحلل المالي بتقييم الجانب الأيسر من الميزانية العمومية الذي يتكون من حسابات الأصول. يسمح مضاعف حقوق الملكية للمحلل المالي بتقييم الجانب الأيمن من الميزانية العمومية الذي يتكون من المطلوبات وحقوق الملكية.⁵

¹ - Mishelle Doorasamy, **Previous reference**, pp 29-30.

² - Qiaopeng Ma and Xi Wang, **Performance Evaluation of Industrial and Commercial bank of China based on DuPont Analysis**, Mathematical Sciences and Computing, vol 09, No 1, 2023, pp 39.

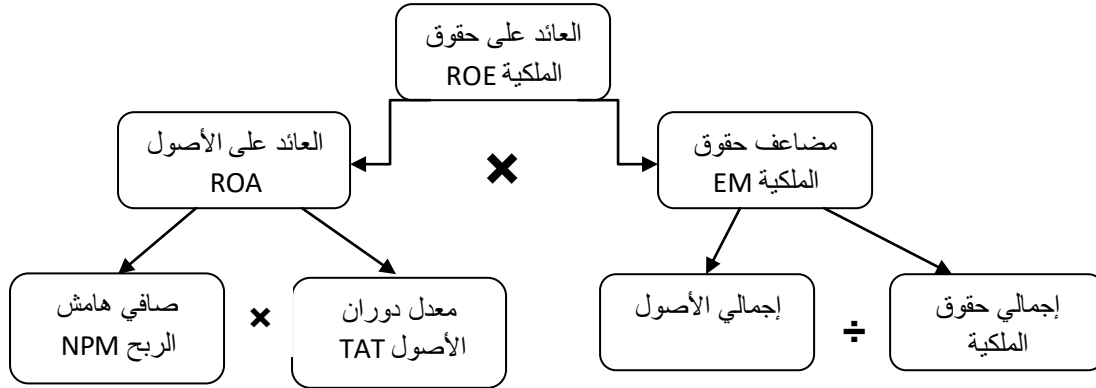
³ - Sapto Jumono and others, **Profit Structure of Indonesian Banking Industry (An Empirical Study Based on Du Pont Model)**, Journal of Emerging Issues in Economics, Finance and Banking, Vol 5, Issue 2, 2016, pp 1950.

⁴ - Naveen S, Kwadwo Boateng, Y. Nagaraju, **ASSESSING FINANCIAL PERFORMANCE OF MERGED BANKS IN INDIA USING THE DUPONT MODEL "CONTEMPORARY TRENDS IN MANAGEMENT RESEARCH**, shodh sanchar bulletin, vol 10, issue 38, 2020, pp 158.

⁵ - Kyriazopoulos Georgios and others, **DU PONT ANALYSIS OF THE WORLD SYSTEMIC BANKS**, International Conference ABSRC, Rome- Italy, October 2-4, 2013, pp 6.

ويوضح الشكل الموالي نموذج تحليل دوبون:

شكل 4: تحليل دوبون



Source : Junyi He and others, Analysis of the Investment Value of Chinese Digital Banking—on DuPont Analysis , CSIEDE, ACSR 103, 2022, PP 620.

يعني أن:

$$ROE = ROA \times EM$$

أو:

$$ROE = NPM \times TAT \times EM$$

حيث أن: - مضاعف حقوق الملكية = إجمالي الأصول / إجمالي حقوق الملكية

- صافي هامش الربح = الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات

- معدل دوران الأصول = إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول

المطلب الثاني: تحليل القيمة المضافة

بدأ الاهتمام بالمقاييس الحديثة للأداء المالي والتي تقيس القيمة بدلا من أساليب التقييم التقليدية، من خلال تقييم القرارات المتخذة والمساعدة في اتخاذ قرارات مستقبلية.

أولا: القيمة الاقتصادية المضافة EVA

تم تقديم مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة من قبل مؤسسة استشارية مقرها نيويورك M/s Stern Stewart & Co في أوائل الثمانينيات،¹ حيث يرجع الفضل في ظهورها إلى الباحثين جول سترن وزميله جي بنيت ستوارت اللذان كانا يعملان لحساب تلك المؤسسة،² ويمكن القول أنها تقدير للأرباح

¹ - Ritesh Patel and Dharmesh Shah, MERGERS AND ACQUISITIONS-THE GAME OF PROFIT AND LOSS: A STUDY OF INDIAN BANKING SECTOR, Journal of Arts, Science & Commerce, vol , issue 03, 2016, PP 96.

² - منير إبراهيم هندي، حوكمة الشركات: مدخل في التحليل المالي وتقييم الأداء المعرفة الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2015، ص 346.

الاقتصادية الحقيقية للمؤسسة في سنة معينة، وباستخدام مفهومها من الممكن رؤية بعض القيمة المضافة التي يمكن للمؤسسة توليدها بعد خصم جميع مكونات التكلفة، حيث عندما تتجح المؤسسة في خلق القيمة، فهذا يشير إلى أن أدائها المالي جيد.¹

يمكن أن تكون EVA مفيدة كأداة لتوجيه الأداء، وليس مجرد أداة قياس، بشرط أن تكون مرتبطة بمؤشرات الأنشطة التي تخلق أو تدمر القيمة في المؤسسة.²

ويمكن حساب القيمة الاقتصادية المضافة من خلال الخطوات التالية:³

1. تحديد تكلفة رأس المال يستخدم هذا الحساب صيغة تكلفة الدين قبل الضريبة (مصروفات الفائدة / إجمالي الدين طويل الأجل) مضروبة في 1.
2. تحديد تكلفة رأس المال المشتركة والتي يمكن حسابها من تكلفة حقوق الملكية كسعر السهم في السنة مقسوماً على ربحية السهم في السنة.
3. حساب هيكل رأس المال يتم حساب هيكل رأس المال عن طريق إضافة إجمالي الدين طويل الأجل ورأس المال.
4. تحديد المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال (WACC): يستند الحساب إلى صيغة كل عنصر، مثل تكلفة الدين وتكلفة رأس المال ونسبة حقوق الملكية، كل إلى هيكل رأس مال المؤسسة.
5. حساب EVA: هناك عدة صيغ لتحديد EVA،

$$\text{EVA} = \text{NOPAT} - \text{رسوم رأس المال}$$

القيمة الاقتصادية المضافة = الربح التشغيلي × (1 - معدل الضريبة) - (متوسط التكلفة المرجح لرأس المال × (إجمالي الأصول - المطلوبات المتداولة)

$$\text{EVA} = \text{NOPAT} - (\text{WACC} \times \text{رأس المال})$$

وفقاً لبعض الأفكار الموضحة أعلاه، يمكن استنتاج أن صيغة الحساب هي:

$$\text{EVA} = \text{NOPAT} - (\text{WACC} \times \text{هيكل رأس المال})$$

حيث:

EVA: القيمة الاقتصادية المضافة

¹ - Dwi Wahyu Saputra and others, **Determination Analysis of Conventional Commercial Banks on Stock Returns with EVA as a Moderating Variable**, JBTI, Vol 13, No 3, 2022, pp 230.

² -Ende, **Financial Performance Analysis Using Economic Value Added (EVA)**, IOP Conference Series: Materials Science and Engineering, 2017, pp 2

³ - Khalid Fauzi Aziz, **Eva-Based Analysis of the Experience of Pt. Bank Pan Indonesia Tbk and Pt. Bank Bukopin Tbk for the Period of 2017-2021 in Indonesia**, IJMRA, Volume 5 Issue 11, 2022, PP 3199.

NOPAT: صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة

WACC: المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال

6. التفسير القائم على المؤشرات

- $EVA > 0$ (إيجابي): هناك عملية تنظيمية في إنتاج قيمة إضافية للمساهمين، والتي يمكن اعتبارها أيضاً أداءً تجاريًا قويًا للمؤسسة.
- $EVA = 0$ (نقطة التعادل): يتم استخدام الأرباح لسداد ديون المؤسسة.
- $EVA < 0$ (سلبي): إذا كانت القيمة سالبة، فإن أداء المؤسسة ضعيف، والربح التشغيلي بعد الضريبة الناتج أو الذي تم إنشاؤه أقل من التكلفة الكاملة لرأس المال في المؤسسة. وتتمثل أهمية القيمة المضافة الاقتصادية مقارنة بالمقاييس التقليدية فيما يلي:¹
- لاستخدام القسمة الاقتصادية المضافة أولاً، يتعين علينا النظر في ميزات الأنشطة المصرفية. بينما يحتاج البنك إلى رأس مال لتحقيق أهداف النمو، في نفس الوقت للوفاء بالمتطلبات التنظيمية، يجب أن يستجيب لمتطلبات السوق على أساس ما يعكس مخاطر ضمان رأس المال المالي للمساهمين؛
- يمكن أن تكون بمثابة مقياس مهم في تحليل الأداء المالي وتحسينه من منظور المصرفي، ونظرًا لأنها تأخذ في الاعتبار مصلحة المساهمين، يمكن أن يؤدي استخدامها إلى اتخاذ قرارات مختلفة من المديرين مقارنة بالحالة عند استخدام التدابير التقليدية؛
- تختلف طبيعة الأعمال المصرفية بشكل أساسي على أنشطة المؤسسات الأخرى، ويمكننا أن نذكر الديون أولاً، فبالنسبة لأشكال المؤسسات الأخرى يعمل الدين كمصدر مالي ولا يتم تضمين مصروفات الفوائد في NOPAT لذلك لا يعكس هذا الرقم المخاطر عند استخدامه في تقديرات العائد وفقاً لرأس المال أو الأصول أو رأس المال المستثمر؛
- تعتمد أدوات قياس الأداء المالي مثل ROE و ROA على البيانات المحاسبية المسجلة في دفاتر الحسابات حيث تكون مقيدة ب الربح المحاسبي الذي يستخدمونه، بالنسبة لمقاييس الأصول، يتم استخدام البيانات المحاسبية التاريخية، بينما يتم التعبير عن مقاييس بيان الدخل بقيمتها الحالية هذا هو السبب في أن معدلات العائد المحاسبي لا تعكس المعدل الحقيقي للعائد من الاستثمار.

كما تشمل مزايا طريقة EVA ما يلي:¹

¹- B.Sudha & T.Priyanka, **ECONOMIC VALUE ADDED ANALYSIS: AN OVERVIEW**, International Journal of Research in Engineering, IT and Social Sciences, 2018, PP 169-170.

- تستطيع EVA التوفيق بين أهداف الإدارة ومصالح المساهمين، حيث يتم استخدام EVA كمقياس تشغيلي للإدارة يعكس نجاح المؤسسة في خلق قيمة مضافة للمساهمين أو المستثمرين؛
 - تقدم EVA إرشادات للإدارة لزيادة الربح التشغيلي بدون أموال إضافية أو رأس مال إضافي، وتوضيح الإقراض (المستحقات) واستثمار الأموال التي توفر مكافآت عالية؛
 - EVA هو نظام إدارة مالية يمكنه حل جميع مشاكل المؤسسة بدءاً من الإستراتيجية والخطة إلى القرارات التشغيلية اليومية؛
 - توفير تفاصيل عن الأداء المالي للمؤسسة.
- ولرفع القيمة الاقتصادية المضافة يجب إتباع الاستراتيجيات المولدة:²
- زيادة العائد على المشاريع القائمة؛
 - الاستثمار في مشاريع جديدة ذات عائد أكبر من تكلفة رأس المال؛
 - استخدام رأس مال أقل لتحقيق نفس العائد؛
 - تقليل تكلفة رأس المال؛
 - تسهيل رأس المال أو الحد من الاستثمار الإضافي في العمليات دون المستوى المطلوب أين يتم جني عوائد غير كافية.
- ومثل مقاييس الأداء المالي الأخرى لعائد الاستثمار (ROI) فإن EVA بمفردها غير كافية لتقييم تقدم المؤسسة في تحقيق أهدافها الإستراتيجية وفي قياس أداء الأقسام، لذا يجب تضمين التدابير الأخرى الأكثر تطلعاً للأمام، والتي غالباً ما تكون غير مالية بطبيعتها، وذلك في تقارير الأداء العادية لتوفير علامات الإنذار المبكر لمجالات المشاكل.
- في بعض الصناعات، تعد EVA وحدها مقياساً غير مناسب للأداء المالي، بالنسبة للشركات الجديدة ذات النمو المرتفع، مثل تلك الموجودة في الصناعات الجديدة كثيفة الاستخدام للتكنولوجيا فإن

¹ - Lia Ira Sahara, **THE ANALYSIS OF FINANCIAL PERFORMANCE USING ECONOMIC VALUE ADDED (EVA) AND MARKET VALUE ADDED (MVA) METHODS AND ITS INFLUENCE ON STOCK RETURN OF TRANSPORTATION COMPANY LISTED IN INDONESIA STOCK EXCHANGE**, Scientific Journal of Reflection: Economic, Accounting, Management and Bussines, Vol 1, No 3, 2018, pp 303.

² -Romalin Nagan, **A COMPARATIVE ANALYSIS OF ECONOMIC VALUE ADDED (EVA®) BY SOUTH AFRICAN BANKING AND RETAIL COMPANIES LISTED ON THE JOHANNESBURG SECURITIES EXCHANGE**, A research project submitted to the Gordon Institute of Business Science, University of Pretoria, in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Business Administration, University of Pretoria, South Africa, 2008, pp 8.

التغييرات السنوية في EVA والتي قد تكون سلبية في بعض الأحيان، من غير المرجح أن تفسر التغييرات في قيمة المؤسسة، نظراً لأن القيمة تعتمد على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.¹ كما أن لهذه الطريقة عيوباً تتمثل في:²

- عناصر التعديل ليست ثابتة، وبالتالي تميل إلى أن تكون عشوائية
- يميل حساب تكلفة رأس المال إلى أن يكون عشوائياً.

ثانياً: القيمة السوقية المضافة (MVA)

القيمة السوقية المضافة (MVA) هي الفرق بين القيمة السوقية الإجمالية ورأس المال المستثمر³، تم إيجادها من قبل ستيرن ستيوارت لأجل قياس مقدار الثروة التي حققتها المؤسسة في وقت معين، يمكن حسابها على النحو التالي:

$$\text{القيمة السوقية المضافة} = \text{قيمة المؤسسة} - \text{رأس المال المستثمر}$$

المقصود بقيمة المؤسسة هو القيمة السوقية لديون المؤسسة وحقوق الملكية ، أما رأس المال المستثمر للمؤسسة فهو مجموع الأموال التي تم استثمارها فيه ، حيث أن القيمة السوقية المضافة هي انعكاس لتوقعات المستثمرين للقيمة الإجمالية ال متوقعة من المؤسسة لخلق قيمة مستقبلية برأس مال مستثمر إجمالي أقل في المؤسسة.⁴

على عكس القيمة الاقتصادية المضافة EVA، التي تقيس الأداء الداخلي، فإن القيمة السوقية المضافة MVA هي مقياس للأداء الخارجي الذي يشير إلى كيفية تقييم السوق لأداء المؤسسة من حيث القيمة السوقية للأسهم مقارنة بالقيمة الدفترية للأسهم ؛ وتشير القيمة السوقية المضافة الإيجابية والمرتفعة إلى أن البنك قد خلق ثروة كبيرة لمساهميها، وأن السوق واثق من نمو الأرباح والتدفقات النقدية المستدامة والمتقدمة للبنك، ومن ناحية أخرى، تشير القيمة السوقية المضافة السالبة إلى أن ثروة البنك أقل من رأس المال الذي يساهم به المستثمرون.⁵

¹ - M Geyser & IE Liebenberg, **CREATING A NEW VALUATION TOOL FOR SOUTH AFRICAN AGRICULTURAL CO-OPERATIVES**, Agrekon, Vol 42, No 2 , 2003, pp 109.

² -Kazushi Kan and Taro Ohno, **Merger of Major Banks from the EVA Standpoint**, Public Policy Review, Policy Research Institute, Ministry of Finance, Vol.8, No5, Japan, 2012, pp 741.

³ - Chitra Gunshekhar Gounder & M.Venkateshwarlu, **Shareholder Value Creation: An Empirical Analysis of Indian Banking Sector**, Accounting and Finance Research, vol 6, No 1, 2017, PP 150.

⁴ - Satria Adhitama and Muhammad Abdul Muis, **ANALYSIS OF FINANCIAL PERFORMANCE USING ECONOMIC VALUE ADDED (EVA) AND MARKET VALUE ADDED (MVA) APPROACH OF STATE-OWNED BANKS (BUMN) LISTED ON INDONESIA STOCK EXCHANGE**, DIJMS, Volume 3, Issue 1, 2021, pp 51.

⁵ - Mohammad Mizanur Rahman, **Financial Performance Analysis of Scheduled Commercial Banks in Bangladesh**, Universal Journal of Accounting and Finance, vol 4, No 5, 2016, PP 169.

- وهناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في القيمة السوقية المضافة تتمثل في التالي:¹
- معدلات النمو في الإيرادات وصافي الربح التشغيلي ورأس المال المستثمر، فإذا كانت معدلات النمو تفوق تكلفة رأس المال تكون القيمة السوقية المضافة موجبة؛
 - الحد الأدنى من هامش الربح المطلوب لخلق ثروة إضافية للمساهمين؛
 - إنتاجية وحدة النقد المستثمرة، فكلما زادت هذه الإنتاجية في ظل ثبات رأس المال أو انخفاضه كلما زادت القيمة السوقية المضافة.

المطلب الثالث: نموذج CAMELS

سنطرق من خلال هذا المطلب لنموذج CAMELS لتقييم الأداء البنكي، مستويات تصنيفه وكذا مميزات وعيوب هذا النموذج.

أولاً: مفهوم نموذج CAMELS

يعد نظام CAMELS من أهم أنظمة التصنيف التي تستخدمها الهيئات الرقابية في العالم لتقييم سلامة البنوك، يعود تاريخ هذا النظام إلى نوفمبر 1979 عندما تم استخدامه لأول مرة من قبل مجلس الاتحاد الأمريكي لفحص المؤسسات المالية، وبعد ذلك تم اعتماد هذا النظام من قبل إدارة الاتحاد الائتماني الوطني (NCUA) في الولايات المتحدة الأمريكية في أكتوبر من عام 1987.²

يُنظر إلى تصنيفات CAMELS عمومًا على أنها مقاييس موجزة للمعلومات الإشرافية الخاصة التي تم جمعها من قبل الفاحصين فيما يتعلق بالظروف المالية العامة للبنوك، على الرغم من أنها تعكس أيضًا المعلومات العامة المتاحة، إنه نظام إنذار مبكر (EWS) يعتمد على النسب المالية التي يمكن أن تشير إلى الأسباب الرئيسية لضائقة البنك أو فشل البنك، ويمكن استخدامه لتقسيم البنوك إلى فئات مختلفة من أجل إجراء إشرافي فعال.³

CAMELS هو اختصار يحتوي على الكلمات الست التالية: كفاية رأس المال (C)، جودة الأصول (A)، والإدارة (M)، والأرباح (E)، والسيولة (L)، والحساسية لمخاطر السوق (S)، والتي يمكن توضيحها كما يلي:

¹ - مجدي الجعبري، التحليل المالي المتقدمدار الحكمة للنشر والطباعة والتوزيع، مصر، 2014، ص 249.

² - SENAN AMER, The Role of Using CAMELS Model in Analyzing the Factors Affecting the Performance of The Jordanian Commercial Banks (2014-2019), Review of Business & Management, vol 17, No 2, 2021, pp 5.

³ - SOGUNRO A. B, MANAGING BANK RISKS IN NIGERIA: ANALYSIS OF PERFORMANCE OF DOMESTIC SYSTEMICALLY IMPORTANT BANKS (D-SIB) USING THE CAMELS MODEL, UNILAG JOURNAL OF BUSINESS, vol 7, No 1, 2021, pp 153.

1. كفاية رأس المال (C):

تتمتع البنوك ذات رأس المال الكافي ب القوة اللازمة لتحمل الأوقات الاقتصادية الصعبة وتشير كفاية رأس المال لديها متى ستحتاج هذه البنوك إلى تمويل خارجي من المؤسسات المالية. وبالتالي، فإن البنوك التي تتمتع بقوة رأس مال كافية ستبتعد عن التمويل الخارجي الذي سيؤدي في النهاية إلى خفض تكلفة رأس المال مما يؤدي إلى أرباح أعلى.¹

2. جودة الأصول (A) :

تعتبر جودة الأصول جانباً مهماً لتقييم أداء البنوك، حيث أن رداءة الأصول وانخفاض السيولة هما من أسباب فشل البنوك. إن أعلى المخاطر التي تواجه البنوك بشكل عام هي الخسائر الناتجة عن تذبذب القروض، لذلك تحاول البنوك دائماً إبقاء القروض المتعثرة عند مستوى أدنى.²

3. جودة الإدارة (M):

تعتمد مراقبة المخاطر والتحكم فيها على مستوى معين على مجلس الإدارة والمهارات الإدارية لكبار المديرين؛ وترتبط الإدارة أيضاً بالكفاءة المهنية لمديري البنك، الذين يستخدمون خبراتهم لإصدار أحكام ذاتية، إنشاء مهام إستراتيجية واتخاذ قرارات اقتصادية.³

4. الأرباح (E):

الأرباح هي قدرة البنك على توليد الإيرادات والأرباح باستمرار بطريقة متوازنة، وكذلك تنفيذ السياسات التي تقلل الإنفاق العام وتتبع الديون المشكوك في تحصيلها حتى لا يتعثر. كما يوضح العوامل المؤثرة على الأرباح ومخاطر الإقراض التي تدفع البنك إلى تكوين مخصصات ومخاطر السوق المالية التي تتسبب في تغير أرباح البنك نتيجة لتأثيرها على أسعار الفائدة، يعتبر تحقيق الأرباح من أهم أهداف ومحددات أداء البنك، حيث أن الأرباح هي المصدر الرئيسي لتحقيق عوائد مناسبة لمساهمي البنك حيث تعتبر إدارة البنك الأرباح عنصراً مهماً لضمان استمرار أداء البنك.⁴

¹ - Magoma A and others, **FINANCIAL PERFORMANCE OF LISTED COMMERCIAL BANKS IN TANZANIA: A CAMEL MODEL APPROACH**, African Journal of Applied Research, Vol 8, No 1, 2022, pp 230.

² - Ammar Daher Bashatweh and Emad Yousif Ahmedpp, **Financial Performance Evaluation of the commercial banks in Jordan: Based on the CAMELS Framework**, International Journal of Advanced Science and Technology, vol 29, No 05, 2020, pp 986.

³ - Nguyen Kim Quoc Trung, **Determinants of bank performance in Vietnamese commercial banks: an application of the camels model**, Cogent Business & Management, vol 8, No 1, 2021, pp 6.

⁴ - Ali Abdulhassan Abbas and others, **Use of CAMELS Standard in the Assessment of Iraqi Commercial Banks**, International Journal of Multicultural and Multireligious Understanding, vol 6, No 3, 2019, pp28.

5. السيولة (L):

السيولة هي عامل أساسي يعكس قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية ، فالسيولة الكافية تعني أن لدى البنوك أموال لتغطية الالتزامات قصيرة الأجل. في حالة البنوك، تعتبر ال محافظة على السيولة ذات أهمية قصوى حيث أن نقصها يمكن أن يؤدي إلى فقدان ثقة العملاء. ومن خلال ودائع العملاء وتحويل الأصول إلى نقد، يمكن للبنوك الوفاء بالتزاماتها ؛ كما أن السيولة تتزامن مع الربحية، وبالتالي فإن النقص في تلبية الالتزامات المالية للبنوك يمكن أن يؤثر أيضاً على ربحية البنك وأدائه¹.

6. الحساسية (S):

يوضح هذا المقياس كيف يمكن أن يتسبب التعرض لمخاطر معينة في إحداث فوضى في ربحية البنك، حيث أنها بالإضافة الجديدة لمعايير التصنيف التي تعكس الدرجة التي يمكن أن تؤثر بها التغيرات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار السلع وسعر الأسهم على الأرباح وبالتالي على رأس مال البنك.²

جدول 11: وصف النسب التي تمثل مكونات نموذج CAMEL

التقدير	النسبة المعبرة	العنصر
كلما ارتفعت النسبة بشكل أفضل، كان الوضع المالي للبنوك أفضل	CAR	كفاية رأس المال
كلما انخفضت النسبة كان أفضل	الأصول غير العاملة/ الأصول	جودة الأصول
كلما ارتفعت النسبة كان ذلك أفضل	العائد على صافي الثروة	جودة الإدارة
كلما ارتفعت النسبة كان ذلك أفضل	إيرادات الفوائد/ الأصول	الأرباح
كلما ارتفعت النسبة كان ذلك أفضل	الأصول السائلة/ الأصول	السيولة
نسبة سالبة أو أقل من الواحد يعني تجاوز الخصوم الحساسية لسعر الفائدة والعكس	الأصول الحساسية لسعر الفائدة/الخصوم الحساسية لسعر الفائدة	الحساسية

المصدر:

Sarit Biswas and Mousumi Bhattacharya, **FINANCIAL PERFORMANCE ANALYSIS OF “NEW GENERATION PRIVATE SECTOR BANKS”:** A CAMEL MODEL APPROACH IN INDIAN CONTEXT, Journal of Commerce & Accounting Research, vol 9, No 4, 2020, pp 40.

¹ - Rawan Abuzarqa and Tibor Tarnóczy, **Performance evaluation using the CAMELS model: A comparative study of local commercial banks in Qatar and Kuwait**, Banks and Bank Systems, vol 16, No 3, 2021, pp 160.

² - Kwadwo Boateng, **Credit Risk Management and Performance of Banks in Ghana: the ‘Camels’ Rating Model Approach**, International Journal of Business and Management Invention, vol 8, No 2, 2019, pp 45.

ثانياً: مستويات تصنيف نموذج CAMELS

وفقاً لهذا النموذج، يخضع البنك لتصنيف عددي لكل عنصر من العناصر الستة، حيث يتم إعطاء درجة تقييم لكل عنصر تتراوح بين واحد وخمسة، وتكون الدرجة واحدة للأفضل وخمسة للأسوأ. ثم هناك تقييم شامل يعتمد على التقييم الفردي يسمى التقييم المركب حيث يدمج نتائج التقييم الفردي حتى يتم الحصول على نتائج التقييم العام للبنك. إذا حصل البنك على التصنيف رقم (1) هذا يعني أن البنك قوي وموقفه سليم بشكل أساسي وفقاً لجميع الاعتبارات، إذا كان التصنيف رقم (2) فهو مرضي وسليم ومستقر ومتوافق بشكل أساسي مع القوانين واللوائح التشريعية، أما إذا كان التصنيف رقم (3) فهو متوسط ويواجه بعض نقاط الضعف ويحتاج إلى التركيز والإشراف في واحد أو أكثر من العناصر الستة، حيث يتم فرض أنشطة محددة، وإذا حصل البنك على التصنيف رقم (4) فهذا يعني أن البنك ضعيف وممارساته غير سليمة وأدائه هامشي. وإذا حصل البنك على التصنيف رقم (5)، فإن البنك في حالة حرجة وأدائه غير مرضٍ، وممارساته غير آمنة، وهنا يكون فشل البنك محتملاً للغاية.¹

جدول 12: مستويات تصنيف البنوك حسب نموذج CAMELS

التقدير	وزن التصنيف	الوصف
التصنيف 1	1.0-1.4	قوي (ممتاز)
التصنيف 2	1.5-2.4	مرضٍ (جيد جداً)
التصنيف 3	2.5-3.4	معقول (جيد)
التصنيف 4	3.5-4.4	هامشي (محدود)
التصنيف 5	4.5-5	غير مرضٍ (ضعيف)

المصدر: Osama Abdulsalam Jothr and others, Previous reference, PP 538

ثالثاً: مميزات وعيوب نموذج CAMELS

يتميز هذا النموذج بما يلي:²

- يعتمد على الأسلوب الكمي الرقمي في عمليات الرقابة والإشراف مع تقييم وتصنيف جميع المصارف وفق معيار واحد؛
- بناء نموذج للتنبؤ استناداً إلى بيانات المصارف المالية ومؤشراتها الرقابية؛

¹ - Osama Abdulsalam Jothr and others, CAMELS Model and its Impact on the Evaluation of Banking Performance A LITERATURE REVIEW, Administration and Economics Journal, No 129, 2021, PP 537-538.

² - هنادي صكر مكطوف، تقييم الأداء المصرفي على وفق نموذج CAMELS، مجلة علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 26، العدد 117، 2020، ص 183.

- يساعد متخذي القرار في تحقيق مناعة ضد مخاطر الصدمات المالية المرتبطة بالتطورات السالبة واتخاذ إجراءات وقائية مانعة لحدوث تلك المخاطر أو الحد من الآثار المترتبة عنها وتقليل الخسائر الناجمة لأدنى حد ممكن مع الاستفادة في تجنب مثل هذه المخاطر لاحقاً؛
- يعتمد عليه في اتخاذ القرارات الرقابية والإجراءات التصحيحية التي تعقب التفتيش؛
- يحدد درجة الشفافية ومدى مصداقية المراجع؛
- اختصار زمن التفتيش بالتركيز على ستة بنود رئيسية وعدم تشتيت الجهود في تفتيش بنود غير ضرورية؛

- عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد.

ويمكن تلخيص عيوب هذا النموذج في النقاط التالية:¹

- أعطى المعيار أوزاناً ثلثية للعناصر المكونة للمعيار بغض النظر عن الأهمية النسبية لكل عنصر، وهذا يقلل من كفاءة المعيار ودقته في التحليل والاعتماد على النتائج التي يتم الوصول إليها، وحتى لو تم التوصل لأوزان مناسبة لكل عنصر فإنه من الصعوبة بمكان تثبيتها طوال فترات التقييم دون إعطاء اعتبار للمتغيرات وهذا أيضاً قد يقلل من دقة المعيار وأهمية نتائجه؛
- يعتمد المعيار على تقسيم البنوك لمجموعات متشابهة حسب حجم الموجودات باعتبار أن متوسط قيم النسب المستخدمة يعبر عن المجموعة ككل، هذا بالرغم من أن المتوسط يختلف اختلافاً ملحوظاً من بنك لآخر داخل المجموعة نفسها، وبالتالي فهو لا يعبر عن حقيقة أوضاع المجموعة؛
- يعتمد المعيار على قياس الأداء استناداً على المصارف الأخرى المكونة للمجموعة الشبيهة، وعليه في حالة حدوث أي تغيير هيكلي يطرأ على أداء تلك المجموعة أو على أداء النظام المصرفي ككل فإنه عادة لا يتم تغيير مؤشرات التقييم وفقاً لذلك عند احتساب درجات التصنيف النهائي.

المطلب الرابع: نموذج بطاقة الأداء المتوازن BSC

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى مفهوم بطاقة الأداء المتوازن وكذا أهميتها، أهدافها، خصائصها، وأبعادها وكذا خطوات تصميمها ومتطلبات نجاح تطبيقها.

¹ - عصام محمد الطويل وعبد الرحمن محمد رشوان، أثر تقييم الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين مجلة العلوم التجارية والبيئية المجلد 1، العدد 1، 2022، ص 74.

أولاً: مفهوم وخصائص بطاقة الأداء المتوازن

نشأت بطاقة الأداء المتوازن (BSC) من كابلان ونورتون (1992) كأسلوب لقياس الأداء التنظيمي وتوفير النتائج المالية وغير المالية للمؤسسة،¹ وهي إطار عمل حيوي يتم تنفيذه لتحديد وتعزيز العمليات الداخلية ووظيفة المؤسسة، ويتم استخدامها من قبل المنظمات لتقديم التقييم والمراقبة والتغذية الراجعة للأعمال، كما أنها منهجية متعددة الأبعاد لقياس الموازنة بين الاستراتيجيات التنظيمية والأداء التشغيلي للمؤسسة.²

بطاقة الأداء المتوازن هي أداة إدارية تساعد المؤسسة على وضع إستراتيجيتها ورؤيتها موضع التنفيذ، فهي تترجم رؤية المؤسسة وإستراتيجيتها إلى مجموعة واسعة من مؤشرات الأداء التي تعمل بمثابة العمود الفقري لنظام القياس والإدارة الإستراتيجي ؛ نظراً لأنها تحتوي على مزيج من المتغيرات المالية وغير المالية فهي ذات طبيعة متوازنة ؛ هذه الإستراتيجية تعزز التحسين التنظيمي نحو أهداف محددة مسبقاً، باستخدام مقاييس مختارة بعناية لتتبع التقدم كما تساعد بطاقة الأداء المتوازن الإدارة من خلال موازنة أنشطة تجارية محددة مع رؤية المنظمة وإستراتيجيتها.³

لقد ظهر مفهوم بطاقة الأداء المتوازن كأداة إدارية تتحكم في تنفيذ الاستراتيجيات المتوسطة والطويلة الأجل للمؤسسة من قبل الموظفين وتراقب التقدم خلال هذه العملية. تهدف بطاقة الأداء المتوازن إلى تحويل استراتيجيات المؤسسة إلى أرقام ملموسة يمكن قياسها وتصنيف هذه المعلمات بطريقة أكثر فائدة، وبفضل نهجها يجب أن تكون الأهداف طويلة المدى للمؤسسة تحت دائرة الضوء باستمرار. كما أن الغرض منها هو تمكين المديرين والموظفين من التركيز على استراتيجيات العمل والقضايا الرئيسية المهمة للمؤسسة.⁴

وعبارة بطاقة الأداء المتوازن يقصد بها أن التقييم يجب أن يعكس توازناً بين عدد من العناصر العامة المشتركة للأداء المؤسسي فإنه يعتمد على الموازنة بين المؤشرات المالية وغير المالية، والأهداف البعيدة

¹ - Oluwatoyin Esther Akinbowale and others, **The use of the Balanced Scorecard as a strategic management tool to mitigate cyberfraud in the South African banking industry**, Heliyon, No 8, 2022, PP 3.

² - Abdul-Naser I. Nour, **The Effect of Applying Balanced Scorecard on Earnings Quality among Banks Listed on the Palestine Exchange**, Cihan University-Erbil Journal of Humanities and Social Sciences, vol 6, No 1, 2022, pp 103.

³ - Funda Gazi and others, **The Assessment of Internal Indicators on The Balanced Scorecard Measures of Sustainability**, Sustainability, No 14, 2022, pp5.

⁴ - Sevgi SÜMERLİ SARIGÜL and Ahmet COŞKUN, **BALANCED SCORECARD (BSC) AS A STRATEGIC PERFORMANCE MANAGEMENT TOOL: APPLICATION IN A MULTINATIONAL BANK**, Research Studies Anatolia Journal, vol 4, No 2, 2021, pp 117.

والأهداف القصيرة، والبيانات الكمية والبيانات الوصفية ويعتمد هذا على " علاقة السبب والنتيجة"، الأمر الذي يوفر المعلومات (الأسباب) الحالية والمؤدية إلى (نتائج) مستقبلية¹.

يمكن تجميع الخصائص الأساسية التي تميز بطاقة الأداء المتوازن في مجموعة الملامح الأساسية التالية:²

- تعد بطاقة الأداء المتوازن نموذجاً رباعياً الأبعاد انطلاقاً من الأبعاد الأربعة التي يقوم عليها وهي بعد الأداء المالي وبعد العلاقات مع العملاء وبعد عمليات التشغيل الداخلية وبعد عمليات التعلم والنمو؛
- تقسم بطاقة الأداء المتوازن كل بعد إلى خمس مكونات رئيسية هي: الهدف الاستراتيجي الفرعي، المؤشرات، القيم المستهدفة، الخطوات الإجرائية و المبادرات، القيم الفعلية؛
- تقوم بطاقة الأداء المتوازن على أساس مزج المؤشرات المالية بالمؤشرات غير المالية بهدف التعرف على مدى التقدم نحو تحقيق الأهداف الإستراتيجية كمياً ومالياً؛
- يربط بطاقة الأداء المتوازن مؤشرات الأداء الأساسية المالية وغير المالية الخاصة بكل بعد مع الأهداف الإستراتيجية الفرعية المستمدة أساساً من إستراتيجية تنظيم الأعمال؛
- تتسم بطاقة الأداء المتوازن بمحدودية عدد مؤشرات الأداء الأساسية، انطلاقاً من خاصية الرشد المحدود، وخاصية عدم إتاحة معلومات أكثر من الطاقة التحليلية لمتخذ القرار؛
- تقوم بطاقة الأداء المتوازن على أساس مجموعة من الروابط الرئيسية السببية بين الأهداف الإستراتيجية الفرعية وبعضها البعض وبين مؤشرات الأداء الأساسية وبعضها البعض، وذلك من خلال ما يعرف بعلاقات السبب والنتيجة التي تتضمنها الخريطة الإستراتيجية؛
- يتطلب بطاقة الأداء المتوازن توافر نظام معلومات راق و بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات، تتيح استخدام نظم التقرير البرمجية، لتدفق المعلومات راسياً وأفقياً في الوقت المحدد؛
- يتطلب بطاقة الأداء المتوازن وجود وحدة إدارية مستقلة في الهيكل التنظيمي، تتبع مباشرة مجلس الإدارة، وتتولى الإشراف على إدارة الأداء الاستراتيجي وربطه مع الأداء التشغيلي.

ثانياً: أهمية وأهداف بطاقة الأداء المتوازن

تتمثل أهمية تطبيق نموذج بطاقة الأداء المتوازن في النقاط التالية:¹

¹ - محمود عبد الفتاح رضوان، تقييم أداء المؤسسات في ظل معايير الأداء المتوازن، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة - مصر، 2013، ص 70-71.

² - معتصم فضل عبد الرحيم عبد الحميد و فتح الرحمن الحسن منصور، بطاقة الأداء المتوازن ودورها في تقييم الأداء بالصندوق القومي للمعاشات، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 16، العدد 2، 2015، ص 67.

- تزويد المديرين بمعطيات الأسباب والنتائج لمؤسساتهم؛
- يعد تحديد المعايير في هذا النموذج هو الدافع الأساسي للأهداف الإستراتيجية للمنظمة والمتطلبات التنافسية؛
- من خلال أبعاد هذا النهج، ستكون المنظمات قادرة على مراقبة النتائج المالية مع مراقبة التقدم المحرز في بناء القدرات والحصول على الأصول غير الملموسة؛
- العمل على خلق ارتباط بين الأهداف ومقاييس الأداء؛
- يوفر نهج بطاقة الأداء المتوازن صورة شاملة لطبيعة العمليات المختلفة التي تحدث داخل المؤسسة.
- كما تتمثل أيضا أهمية بطاقة الأداء المتوازن فيما يلي:²
- تمثل وسيلة لتتبع التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإستراتيجية؛
- تمثل وسيلة لتنفيذ الإستراتيجية من خلال لفت انتباه المديرين لعوامل النجاح الحاسمة ذات الصلة من الناحية الإستراتيجية ومكافأتهم على تحقيق هذه العوامل؛
- يمكن للمنظمات استخدامها كإطار لتحقيق التغيير التنظيمي المطلوب في الإستراتيجية، من خلال لفت الانتباه إلى إنجاز العوامل الحاسمة التي تشكل جزءا من إستراتيجية جديدة. وأسلوب البطاقة يجعل طبيعة واتجاه التغيير المنشود واضحا للجميع؛
- تمثل أساسا عادلا وموضوعيا للوحدات لاستخدامها والنهوض بها؛
- إطار ينسق الجهود داخل الوحدة الاقتصادية لتحقيق عوامل النجاح الحاسمة؛
- تمكن المديرين من معرفة كيف يسهم نشاطهم بنجاح الآخرين وكذا تحفيز العمل الجماعي.
- بطاقة الأداء المتوازن تهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف أساسية، وهي:³
- إيصال الإستراتيجية: ويعني ذلك نشر ثقافة الإستراتيجية الموضوعة من قبل الإدارة العليا إلى جميع وحدات البنك، والسماح بوضع عوامل النجاح الرئيسة للبنك، ومن ثم بطاقة الأداء المتوازن تُعد لغة عملياتية واضحة، تقلص من مشكلات التفسير الخاطئ للإستراتيجية؛

¹ - Raed Abueid, **The Reality of Applying BSC Approach and the Obstacles to Its Application in Islamic Banks in Palestine**, International Journal of Islamic Banking and Finance Research, Vol 4, No 1, 2020, PP 16.

² - هدى مؤيد حاتم السعدون، استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقييم الأداء الاستراتيجي في جامعة القادسية رسالة ماجستير في علوم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، 2017، ص 31.

³ - عمار أمين أحمد سعيد، دور أبعاد بطاقة الأداء المتوازن في كفاءة وفعالية الأداء الاستراتيجي للبنوك التجاري في اليمن، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية الدراسات العليا، جامعة الجزيرة، الجمهورية اليمنية، 2019، ص 31.

- التوفيق بين الأنشطة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية: بطاقة الأداء المتوازن هي المسؤولة عن مختلف العوامل الخاصة بالبنك، فهي تعمل على التنسيق فيما بينهم على مختلف المستويات بغرض تحقيق الأهداف الإستراتيجية؛
- قياس الأداء: يعد قياس الأداء من أبرز الأهداف التي يسعى البنك إلى تحقيقها؛ لأن قياس الأداء يمكن البنك من معرفة حالته ووضعيته، ومن ثم اتخاذ القرارات ويعني كذلك تقييم الإستراتيجية والتحقق من تحقيقها لأهدافها؛ لأن الأهداف الإستراتيجية هي عبارة من مؤشرات للأداء، ومن ثم بطاقة الأداء المتوازن تُعد أداة ونظاماً للتقييم، وكذلك أداة مفتاحية للقيادة والرقابة على الأداء.

ثالثاً: مكونات بطاقة الأداء المتوازن

- تضم بطاقة الأداء ثمانية عناصر أساسية تتبلور من خلالها آلية عمل هذه البطاقة وهي¹:
- **الرؤية المستقبلية** التي تبين إلى أين تتجه المنظمة وما هي الهيئة المستقبلية التي ستكون عليها؛
- **الإستراتيجية** والتي تتألف من مجمل الأفعال والإجراءات المهمة لتحقيق الأهداف أو خطط تحقيق الأهداف التي قامت منظمة الأعمال بتحديدتها؛
- **البعد**: مكون يدفع باتجاه تبني إستراتيجية معينة وفق تحليل لمؤشرات مهمة في هذا البعد أو المكون ومن ثم العمل على تنفيذ هذه الإستراتيجية للوصول إلى المؤشرات الواردة في البعد. وهناك أربعة أبعاد أساسية في بطاقة الأداء المتوازن وهي: البعد المالي، وبعد العملاء، وبعد العمليات الداخلية، وبعد التعلم والنمو. والبعد هو عنصر رئيس في الإستراتيجية غالباً يمثل فئة حملة الأسهم أو وجهة نظر المستخدمين؛
- **الأهداف**: إن الهدف بيان عرض (معنى) الإستراتيجية وهو بيان كيفية القيام بتنفيذ الإستراتيجية المعتمدة، ويعبر عنها بالمستويات المحددة والقابلة لمقياس لتحقيق الإستراتيجية؛
- **المقاييس**: تعكس قياس أداء التقدم باتجاه الأهداف، ويفترض أن يكون المقياس ذو طابع كمي وتوصل القياسات إلى الأعمال المطلوبة لتحقيق الهدف ويصبح الكشف الممكن وضعه على شكل فعل لكيفية تحقيق الأهداف الإستراتيجية، فالمقاييس ما هي إلا تنبؤات عن الأداء المستقبلي وهذه المقاييس هي التي تدعم تحقيق الأهداف؛
- **المستهدفات** والتي تمثل البيانات والتصورات الكمية لمقاييس الأداء في وقت ما في المستقبل؛

¹ - معاوية عوض الغزوي، البعد المالي لبطاقة الأداء المتوازن ومعوقات تطبيقه في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد والأعمال، جامعة جدارا، الأردن، 2015، ص 38-39.

- ارتباطات السبب والنتيجة والتي تعبر عن علاقات الأهداف أحدهما بالآخر وتكون مشابهة لعبارات (إذا-إذن).

رابعاً: أبعاد بطاقة الأداء المتوازن

تتمثل أبعاد أو محاور بطاقة الأداء المتوازن فيما يلي:

1. البعد المالي:

يعتبر البعد المالي البعد الأول في بطاقة قياس الأداء المتوازن لقياس الأداء الإستراتيجي وأحد أهم أبعاد قياس وتقييم الأداء، ويمثل هذا البعد مقاييس موجهة لتحقيق الأهداف، والوقوف على مستوى الأرباح المتحققة لإستراتيجية المؤسسة، ويركز على مستوى الدخل التشغيلي، والعائد على رأس المال المستثمر الناتج من تخفيض التكاليف، والعائد على حقوق المالكين، والعائد على إجمالي الأصول. ويتضمن عدداً من المعايير الإستراتيجية منها: معيار تحقيق الربح العادل والذي يشكل هدفاً إستراتيجياً تسعى معظم المنظمات للوصول إليه، ومعيار النمو المتوازن لمزيج الإيرادات من النشاطات الاستثمارية، ومعيار تخفيض التكاليف إلى أقصى حد ممكن وذلك لتحقيق أقصى فاعلية ممكنة، ومعيار تعظيم الثروة للمساهمين والمودعين من خلال تحقيق عوائد حقيقية على الاستثمار، ومعيار تحقيق قيمة اقتصادية مضافة ويتم تقييم الأداء المالي من خلال استخدام النسب المالية والتحليل المالي المستند إلى القوائم المالية، ويستنتج منها الربح المتحقق وحجم الإيرادات، ويجب هذا البعد عن التساؤل في إيجاد آلية تعمل على خلق قيمة للمالكي المؤسسات.¹

2. بعد العملاء:

يركز هذا المنظور على قطاعات العملاء المستهدفة، ويقاس نجاح المؤسسات في خدمة مختلف العملاء في هذه القطاعات، حيث ينعكس هذا المنظور على جميع الأنشطة والإجراءات الإدارية التي تلبي حاجات ورغبات العملاء وفقاً لخطة البرنامج للمؤسسة، حيث أن نجاح أي مؤسسة يعتمد على وضع متطلبات وحاجات العملاء ضمن أهم أولويات المؤسسة، لما يحمله هذا البعد من أهمية كبرى تنعكس على نجاح المؤسسة وقدرتها على مواجهة منافسيها وبقائها، وتستخدم المؤسسات منظورات عديدة لتقييم تطورها ونموها مثل حصة السوق، عدد العملاء الجدد، مستوى رضا العملاء.²

¹ - ثورة عزات أبو مارية، تكاملية بطاقة الأداء المتوازن وإدارة الجودة الشاملة وأثرها في تحقيق الميزة التنافسية رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليل، فلسطين، 2017-2018، ص 25-26.

² - نعمة عباس الخفاجي وإحسان محمد ضمير ياغي، استخدام بطاقة الأداء المتوازن في قياس أداء المصارف التجارية للطبقة العربية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2014، ص 47.

3. بعد العمليات الداخلية:

ويقصد بهذا المحور جميع الأنشطة الداخلية التي يتميز فيها البنك عن غيره، ويتم قياسه بدرجة النجاح ومدى قدرة البنك في تحقيق متطلبات العملاء، وقياس درجة مهارة الموظف وطريقة تقديم الخدمة ونظم المعلومات التي أثرت على مساعدة البنك في تحقيق الدقة والسرعة المطلوبة، كما أن أنشطة العمليات الداخلية تعطي قيمة للعملاء بالإبداع بما تعنيه من إيجاد منتج أو خدمة تلبي حاجات ورغبات العملاء، ثم العمليات التي تعمل على ترجمة ما وضع في عملية الإبداع إلى فعل منتج مادي ثم وضع ضمانة للعميل. ويشمل محور العمليات الداخلية أهدافاً عدة مثل: العلاقة مع الموردين، تطور أنظمة العمل، استخدام تكنولوجيا المعلومات، التعاون والتنسيق بين الإدارات المختلفة¹.

4. بعد التعلم والنمو:

يتعلق هذا البعد بقدرة المؤسسة على تطوير منتجات جديدة وتعلم أو ابتكار تكنولوجيا متقدمة وتطبيق سياسات إدارية حديثة، فقد يشمل هذا البعد أهدافاً مثل تطبيق أسلوب إداري جديد، تعلم تكنولوجيا جديدة، تقديم عدد من المنتجات الجديدة، والاقتراحات المقدمة والمنفذة من العاملين، لذلك بدون التعلم والابتكار لا يمكن للمؤسسة الاستمرار نظراً لشدة المنافسة². إن بعد التعلم والنمو يضمن للمؤسسة القدرة على التجديد حيث يعتبر الشرط الأساسي للاستمرار والبقاء على المدى الطويل، ويهدف هذا البعد إلى توجيه الأفراد نحو التطوير والتحسين المستمر والضروري للبقاء، ويعد هذا البعد ذو أهداف إستراتيجية للمؤسسة ونظرتها المستقبلية، إذ يركز على تطوير قدرات العاملين داخل المؤسسة كونهم البنية التحتية لها والتي تعمل على بناء المنظمة وتطويرها لأجل طويل، أي تحدد كيف يمكن أن يستمر البنك في التطور والإبداع وخلق قيمة أعلى لها، كما يعد بعد التعلم والنمو حجر الأساس في بناء بطاقة الأداء المتوازن، حيث تعد مقاييس هذا البعد حجر الزاوية في تحقيق نتائج طموحة لكل من بعد العمليات الداخلية، العملاء والمالية، ويمكن أن يتمثل هذا البعد في قيام البنوك بمواكبة المستجدات في العمل المصرفي من حيث توفير فرص التدريب المناسبة للموظفين وعقد ورش عمل متخصصة وكذلك إرسال المدراء لحضور الدورات التدريبية المتخصصة³.

¹ عوني عبد الفتاح أبو نواس، مدى تطبيق المقاييس المالية غير المالية المستخدمة في بطاقة قياس الأداء المتوازن لدى البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة، الأردن، 2011، ص 23.

² حسابو أحمد حسابو وعلى عبد الله دومة، مدى استخدام بطاقة الأداء المتوازن في الأداء التنظيمي للبنوك التجارية مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 8، العدد 2، 2021، ص 150.

³ ماهر موسى درغام ونهلة محمد الفراء، العلاقة بين تطبيق أبعاد بطاقة الأداء المتوازن وتعزيز الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية الجامعية الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 26، العدد 2، 2018، ص 42.

شكل 5: أبعاد بطاقة الأداء المتوازن



المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من المعلومات السابقة

خامسا: خطوات تصميم بطاقة الأداء المتوازن في البنك

هناك مجموعة من الخطوات التي يجب إتباعها عند تطبيق بطاقة الأداء المتوازن في البنوك، ويجب مراعاة الترتيب عند التطبيق، والوقت المخصص لكل خطوة يتم القيام بها، وذلك حسب ظروف وطبيعة عمل كل بنك، وتتمثل هذه الخطوات في:¹

1. **تحديد الرؤية والرسالة للبنك:** إن تحديد رؤية ورسالة البنك تعد الخطوة الأولى لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن، حيث تعكس الرؤية لما سيكون عليه البنك في الأجل الطويل، أما الرسالة فهي تعتبر الهدف الأساسي الذي وجد من أجله أو مبرر وجوده واستمراريته؛

2. **تحديد الاستراتيجيات والأهداف العامة:** يتم التعبير عن رؤية ورسالة البنك من خلال تحديد الاستراتيجيات التي تعمل على تحقيق الأهداف، وأن إستراتيجية البنك يتم تحديدها من قبل الإدارة العليا في ضوء دورة حياة البنك، ومنتجاته، ومستوى المنافسة التي تعرض لها، وإمكانياته، وموارده الداخلية؛

3. **تحديد عوامل النجاح الحاكمة:** يتم تحديد العوامل الأكثر أهمية في نجاح البنك، حيث يتم تحليل الإستراتيجيات وترجمتها بشكل أهداف إستراتيجية لمحركات الأداء، وهذا من شأنه يحقق الترابط الرأسي لنظام تقييم الأداء، بالإضافة إلى الترابط الأفقي من خلال اشتقاق الأهداف من الإستراتيجية الموضوعية ووجود تعاون بين الأهداف مع بعضها البعض، من أجل تحقيق الإستراتيجيات؛

¹ - أمينة بن جدو، بناء نموذج لتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة بنكية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج- الجزائر، 2021-2022، ص

4. امتداد الأبعاد التي يتم تحديدها والتي تعبر عن النجاح للبنك، وهذه الأبعاد ليست إلزامية، حيث يمكن إجراء التعديلات عليها من خلال بعد آخر بما يتناسب مع عمل البنك في تلك البيئة؛
5. تحديد وتطوير خطط العمل: إذ يتم من خلال هذه الخطوة وضع هدف أو مجموعة من الأهداف لكل مؤشر مستخدم، وأن الهدف يعطي معنى النتائج عند القياس من خلال توفير مرجع للمقارنة، وأن البنك يحتاج لهذه الأهداف قصيرة وطويلة الأجل من أجل تتبع المسار الخاص به، ومن الضروري تحديد الأفراد المسؤولين من خلال خطة العمل ووضع جدولاً زمنياً لإعداد التقارير النهائية.
6. تحديد الأفعال التنفيذية: تتطلب هذه الخطوة بيان الأنشطة والأفعال الواجب البدء بها، أي في تنفيذها، للانتقال بالخطة إلى الواقع العملي وبلوغ الأهداف المرسومة، وهذا يتطلب تحديد وتخصيص الموارد، وتوزيع المسؤوليات، وتدعيم البرامج، إذ يقوم فريق يتم تحديده من أجل تنفيذ بطاقة الأداء المتوازن من خلال ربط المقاييس بقواعد البيانات وأنظمة المعلومات.
7. متابعة وتنفيذ بطاقة الأداء المتوازن: من أجل سلامة تحقيق بطاقة الأداء المتوازن بشكل سليم يتطلب الأمر متابعة تنفيذها، فيجب أن تبنى على أساس برنامج يومي يربط البطاقة مع العمليات اليومية للبنك، وتتم الرقابة عن هذه العمليات عن طريق التقارير الجارية.

سادساً: متطلبات نجاح بطاقة الأداء المتوازن

- من أجل التنفيذ الناجح للنموذج، يجب استيفاء المتطلبات الأساسية التالية:¹
- التعريف الواضح للأهداف الإستراتيجية: لأن تعريف الأهداف الإستراتيجية هو المحور الرئيسي لاستخدام النموذج؛
 - إتباع نظام النموذج: يعتمد الاستخدام الناجح لنموذج BSC على استخدام مدخلات النظام، أي التكامل القائم للجوانب الأربعة للنموذج في نظام متكامل؛
 - وجود دافع لاختيار مقاييس أداء متوازنة ضرورية للاستجابة للتغيرات البيئية والضغوط التي تواجهها المؤسسات مثل شدة المنافسة والتركيز على العميل.
- وهناك عدد من القواعد الذهبية لتنفيذ نموذج بطاقة الأداء المتوازن، وهي كالتالي:²
- الحاجة إلى تعزيز الإدارة العليا في تطبيق معايير النموذج وإبلاغ متطلباتها بوضوح لجميع الموظفين؛

¹ -Mohammad Nader Turshan & Naser Abdel Karim, **The Effect of Adopting Balanced Scorecard (BSC) as Strategic Planning Tool on Financial Performance of Banks Operating in Palestine**, Asian Social Science, Vol 16, No 1, 2020, pp 97-98.

² - Ibid, pp 98.

- يجب الاعتراف بعدم وجود نموذج (حل) موحد لجميع المؤسسات، بالنظر إلى العوامل البيئية (الداخلية والخارجية) المختلفة التي تؤثر على المؤسسات؛
- يجب الاعتراف بأن تحديد وفهم إستراتيجية الم مؤسسة هو نقطة البداية لتطوير نموذج بطاقة أداء متوازن مخصص، بمجرد تحديد المتطلبات الإستراتيجية لنجاح المنظمة، يتم تعيين مجموعة من التدخلات التي تتوافق مع الإستراتيجية؛
- يجب فهم تأثير مؤشرات الأداء على سلوك الموظفين؛
- من المهم إدراك صعوبة قياس جميع مؤشرات الأداء حيث أن هناك مؤشرات كمية ونوعية؛
- يجب تحديد عدد محدود من الأهداف والتدخلات التي تتوافق مع السمات الفريدة لكل مؤسسة؛
- ضرورة التعرف على دقة وبساطة أنظمة نقل المعلومات منذ البداية، حتى لا يتم نقل المعلومات الخاطئة إلى المستخدمين النهائيين للنظام.

سابعاً: معيقات بطاقة الأداء المتوازن

- تتمثل مشكلات تطبيق بطاقة الأداء المتوازن في النقاط التالية:¹
- ارتفاع تكلفة تطبيق النظام كقياس للأداء؛
- عدم توافر الكوادر القادرة التي تساعد على تدريب العاملين على استخدام البطاقة؛
- طول الفترة الزمنية المطلوبة لتطبيق النظام بشكل كامل؛
- عدم توافر الخبرات الفنية اللازمة لتصميم البطاقة وتطبيقها على الحاسوب، وربطها مع الأنظمة الإلكترونية كافة للمنظمة؛
- افتقار البطاقة إلى أسس سليمة ومناسبة لتطبيقها؛
- ضعف البطاقة في معالجة المشاكل المتعلقة بالموظفين؛
- ضعف البطاقة في إظهار دور المجتمع، وانحيازها للمتعاملين مع المنظمة؛
- لا تقوم بالبحث عن التحسينات من خلال كل المقاييس وفي كل وقت؛
- لا تعتمد على المقاييس الموضوعية فقط، حيث تحتوي بطاقة قياس الأداء المتوازن على مقاييس موضوعية وغير موضوعية، حيث إنه يجب على الإدارة أن تتحرى الدقة عند استخدام المقاييس غير الموضوعية؛
- يجب على الإدارة ألا تركز على المقاييس التي لم تنتج عنها منافع مالية كلية طويلة الأجل؛

¹ - إسراء نايف محمد نور، استخدام بطاقة قياس الأداء المتوازن لتحسين أداء دوائر ضريبة الدخل في محافظات شمال الضفة الغربية رسالة ماجستير في المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين، 2017، ص 43-44.

- بطاقة قياس الأداء المتوازن تهتم بالمقاييس غير المالية عند تقييم المديرين والموظفين فتعطي أهمية لتلك المقاييس وقد تقلل من أهمية المقاييس المالية بالنسبة للمديرين.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل لمفاهيم أساسية للأداء وتقييم الأداء في البنوك حيث أن هذا الأخير يسمح بتحديد الوضعية المالية للبنك وتحديد نقاط القوة والضعف ، وكما تطرقنا لمؤشرات تقييم الأداء في البنوك المتمثلة في نسب السيولة، الربحية، المديونية، النشاط ونسب كفاية رأس المال والتي يسمح تحليل كل منها بمعرفة وتحديد كفاءة البنك في القطاع المصرفي، حيث أن البنك الذي يدير موارده واستثماراته بكفاءة وفاعلية يحقق أهدافه ويرفع من ربحية البنك بأقل التكاليف.

وتناولنا أيضا بعض نماذج تقييم الأداء في البنوك المتمثلة في نموذج Du Pont، ونموذج CAMELS، ونماذج خلق القيمة EVA و MVA وأخيرا نموذج بطاقة الأداء المتوازن BSC، حيث يتم استعمال هذه النماذج في البنوك انطلاقا من الهدف المراد تحقيقه وذلك باستعمال مؤشرات مالية وغير مالية.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لتقييم أداء البنوك التجارية محل الدراسة

تمهيد:

سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى الدراسة التطبيقية التي سنحاول من خلالها تقييم أداء البنوك التجارية انطلاقاً من حساب النسب المالية لمجموعة من البنوك التجارية محل الدراسة النشطة في دول الشرق الأوسط ودول شمال إفريقيا خلال الفترة (2015-2021)، حيث سيتم في المبحث الأول من هذا الفصل عرض نشأة وتطور البنوك التجارية محل الدراسة التي تنشط في كل من: الجزائر، تونس، المغرب، الأردن، المملكة العربية السعودية، قطر، الإمارات وعمان، بالإضافة إلى ذلك سيتم تحليل تطور متغيرات الدراسة المتمثلة في النسب المالية على طول الفترة (2015-2021) في المبحث الثاني، وذلك للبنوك التجارية محل الدراسة حيث تم الحصول على هذه النسب بحسابها بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لكل بنك تجاري، وأخيراً تم تخصيص المبحث الثالث لاختبار فرضيات الدراسة وذلك من خلال تطبيق نموذج قياسي من نماذج البيانات المقطعية الزمنية على البنوك التجارية محل الدراسة. ومن خلال ما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث على النحو الآتي:

المبحث الأول: تقديم البنوك التجارية محل الدراسة

المبحث الثاني: تحليل مؤشرات الأداء للبنوك محل الدراسة خلال الفترة (2015-2021)

المبحث الثالث: الدراسة القياسية لتقييم أداء البنوك التجارية محل الدراسة خلال الفترة (2015-2021)

المبحث الأول: تقديم البنوك التجارية محل الدراسة

من خلال هذا المبحث سيتم التعرف على البنوك التجارية التي تم اختيارها كعينة للدراسة، من خلال تقديمها بشكل موجز وتحديد الوسط الذي ينشط فيه كل بنك، بغية الوقوف على أهم النقاط ذات الصلة بتقييم أداء هذه البنوك التجارية باستخدام بعض النسب المالية، وقد تم اختيار محل الدراسة المتكونة من 41 بنك تجاري انطلاقاً من توفر البيانات لكل بنك خلال الفترة الزمنية المحددة 2015-2021، كم تم الحرص على تنوع البنوك التجارية بين دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط من أجل الحصول على نتائج مقبولة ومن الممكن تعميمها على باقي البنوك.

وعلى هذا الأساس سيتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، المطلب الأول تم تخصيصه للبنوك المتواجدة في الجزائر، في حين تم تخصيص المطلب الثاني للبنوك المتواجدة في تونس المغرب والأردن، أما المطلب الثالث فتناول البنوك المتواجدة في الإمارات، قطر، السعودية وعمان.

المطلب الأول: البنوك التجارية محل الدراسة في الجزائر

من خلال هذا المطلب سنقوم بتقديم البنوك التجارية محل الدراسة المتواجدة في الجزائر.

1. المؤسسة العربية المصرفية (ABC Algeria)

تأسست المؤسسة العربية المصرفية في البحرين سنة 1980، حيث ينشط في أكثر من 25 سوقاً عالمية عبر تواجده في 15 دولة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأوروبا والأمريكيتين وآسيا، حيث بلغ في النصف الأول من 2032 إجمالي أصول البنك 41 مليار دولار أمريكي، كما حقق أيضاً في النصف الأول من 2032 صافي ربح بمقدار 121 مليون دولار أمريكي، و 4095 مليون دولار أمريكي رصيد المساهمين في نهاية 2022.

وقد تجسدت رغبة المجموعة في الاستجابة لمختلف احتياجات السوق الجزائرية من خلال إنشاء مكتب تمثيلي في عام 1995، وهو ما سمح لبنك ABC (المؤسسة العربية المصرفية ش.م.ب) بتطوير وتعزيز روابط التعاون مع المؤسسات المالية الجزائرية. ونظراً للاهتمام المتزايد الذي حظيت به مجموعة بنك ABC بالسوق الجزائرية، فقد تم تحويل مكتب التمثيل في ديسمبر 1998 إلى بنك متكامل، بموجب قرار صادر عن مجلس النقد والمالية بتاريخ 24 سبتمبر 1998.

وهكذا ولدت المؤسسة العربية المصرفية - الجزائر، والتي تحمل الاسم التجاري Bank ABC Algérie، والتي أصبحت في الواقع أول بنك دولي خاص ينشأ في الجزائر حيث بدأت نشاطها في 2 ديسمبر 1998 بافتتاح وكالتها الرئيسية ببئر مراد رابيس.

يقدم بنك ABC الجزائر كافة الأعمال المصرفية من خلال مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية والتجارية وذلك عبر 24 فرعاً موزعة على أكثر من 15 مدينة، حيث في سنة 2021 حقق ربح صافي بقيمة 1598 مليون دينار جزائري، كما بلغ إجمالي أصول بنك ABC الجزائر مع نهاية السنة 90,220 مليون دج.

2. البنك الوطني الجزائري: (BNA)

أنشئ البنك الوطني الجزائري بتاريخ 13 جوان 1966، حيث مارس كافة النشاطات الشاملة من بينها تمويل القطاع الزراعي. وفي سنة 1982 تم إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وهذا بإنشاء بنك جديد متخصص "بنك الفلاحة والتنمية الريفية" مهمته الأولى والأساسية هي التكفل بالتمويل وتطوير القطاع الفلاحي.

القانون رقم 88-01 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988، والمتضمن توجيه المؤسسات الاقتصادية نحو التسيير الذاتي، حيث كان له تأثيرات أكيدة على تنظيم ومهام البنك الوطني الجزائري منها: خروج الخزينة من التداولات المالية وعدم تمركز توزيع الموارد من قبلها، حرية المؤسسات في التوطين لدى البنوك، حرية البنك في أخذ قرارات تمويل المؤسسات.

القانون رقم 90-10 الصادر بتاريخ 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، سمح بتغيير جذري للنظام البنكي بالتوافق مع الاتجاهات الجديدة للبلاد، و على غرار البنوك الأخرى يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي يؤدي كمنهنة اعتيادية، كافة العمليات المتعلقة باستقطاب الموارد، عمليات القروض وأيضاً وضع وسائل الدفع وتسييرها تحت تصرف الزبائن.

البنك الوطني الجزائري هو أول بنك حاز على اعتماده بعد مداولة مجلس النقد والقرض بتاريخ 05 سبتمبر 1995، في شهر جوان 2009 تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 14 600 مليار دينار جزائري إلى 41 600 مليار دينار جزائري.

في شهر جوان 2018، تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 41600 مليار دينار جزائري إلى 150000 مليار دينار جزائري، وفي 2020 تم رسمياً إطلاق نشاط الصيرفة الإسلامية. منذ إنشائه سنة 1966، رافق البنك الوطني الجزائري زبائنه، سواء كانوا أفراداً، مهنيين ومؤسسات، وهذه مهمته الأساسية. ما يجعله اليوم، أحد أكثر البنوك الفاعلة في الساحة المصرفية، مع أكثر من 2.5 مليون زبون، حيث بفضل هندسته المصرفية الاستباقية، يُحصي البنك الوطني الجزائري مجموعة غنية ومتنوعة من المنتجات والخدمات، كما يقدم أيضاً منتجات للتأمين البنكي، تهدف أساساً إلى تغطية العديد من المخاطر.

يَبنُزُ البنك الوطني الجزائري كبنكٍ جوارِي بامتياز بـ 227 وكالة، تشرف عليها 21 مديرية جهوية للاستغلال، منتشرة عبر كافة التراب الوطني ليس هذا فقط فنظراً لكونه استثمر بالكامل في رقمنة منتجاته وخدماته وكذا في توسيع نطاق وسائل الدفع الرقمية، تصدر البنك الوطني الجزائري من حيث عدد البطاقات البيبنكية الممنوحة مجاناً على زبائنه، وبُغية تسهيل عملياتهم المصرفية اليومية تمّ وضع 100 شبك أوتوماتيكي للبنك و171 موزع أوتوماتيكي للأوراق النقدية.

حقق البنك الوطني الجزائري سنة 2021 صافي ربح بمقدار 46690 مليون دينار جزائري، وإجمالي أصول مقدراه 4481253 مليون دينار جزائري.

3. بنك الخليج الجزائر (AGB)

بنك الخليج الجزائر هو بنك تجاري جزائري، ذو طابع عالمي تابع لمجموعة بنك برقان وعضو في إحدى أبرز مجموعات الأعمال في الشرق الأوسط مؤسسة مشاريع الكويت (مؤسسة المشاريع الكويتية) وهو أحد البنوك الخاصة الثلاثة الرئيسية في الجزائر.

بدأ بنك الخليج الجزائر، برأس مال قدره 20 مليار دج، نشاطه في مارس 2004 وتتمثل مهمته الرئيسية في المساهمة في التنمية الاقتصادية والمالية للجزائر، من خلال تقديم مجموعة واسعة ومتغيرة باستمرار للشركات والمهنيين والأفراد والخدمات، حيث يقوم AGB ببناء العمليات وفقاً لأفضل معايير السوق ووضع حلول مصممة خصيصاً لدعم عملائها في نجاح مشاريعهم.

وأيضاً، لتلبية توقعات عملائه، يقدم بنك الخليج الجزائر منتجات مصرفية تقليدية بالإضافة إلى تلك المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

يمتلك بنك الخليج الجزائر اليوم شبكة مكونة من 61 وكالة منتشرة عبر التراب الوطني، من أجل الاقتراب قدر الإمكان من عملائه في جميع أنحاء التراب الوطني، ويعد بنك الخليج الجزائر واحداً من الشركات الرائدة في سوق الخدمات الإلكترونية، وهو أول بنك يقدم البطاقات الدولية (Visa و MasterCard) في السوق.

حقق بنك الخليج الجزائر سنة 2021 صافي ربح بمقدار 4 911 مليون دينار جزائري، وإجمالي أصول مقدراه 310 518 مليون دينار جزائري.

4. بنك بي أن بي باريبا الجزائر: (BNP-Algeria)

يعد بنك BNP Paribas أحد البنوك الرائدة في أوروبا وله انتشار عالمي يتواجد في 74 دولة، ولديه أكثر من 192000 موظف، بما في ذلك أكثر من 146000 في أوروبا، وتحتل المجموعة مناصب

رئيسية في مجالات نشاطها الرئيسية: الأسواق المحلية والدولية في الخدمات المصرفية للأفراد، والخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات.

بنك بي إن بي باريبا الجزائر هو مؤسسة تابعة 100% لبنك بي إن بي باريبا الذي تم إنشاؤه عام 2002. وتتمثل مهمته في أن يكون بنكا عالميا يقدم خدمات عالية الجودة لجميع عملائه، وقد أصبح البنك من أوائل البنوك الخاصة على الأراضي الجزائرية.

منذ مايو 2014، أصبح بنك بي إن بي باريبا الجزائر أول بنك في الجزائر يحصل على شهادة

ISO 9001 لنشاطه المصرفي الإلكتروني المرتبط بإدارة البطاقات المصرفية وآلات الصرف الآلي وإدارة الشكاوى.

حقق بنك بي إن بي الجزائر سنة 2021 صافي ربح بمقدار 3 186 045 ألف دينار جزائري، وإجمالي أصول مقدراه 283 665 356 ألف دينار جزائري.

5. فرنسا بنك- الجزائر: (FBA)

فرنسل بنك هو الوريث المباشر لأحد البنوك الأولى التي تأسست في لبنان: بنك كريدي فونسييه الجزائر وتونس الذي افتتح فرعاً في بيروت عام 1921، على مدى عقود، تحول البنك إلى مجموعة مصرفية ومالية تضم حوالي عشر شركات تابعة متخصصة في الخدمات المصرفية للأفراد، ودراسات المشاريع، وهيكله التمويل، والخدمات المصرفية الاستثمارية، والتأجير، والتأمين المصرفي والعقارات، وتتواجد مجموعة فرنسل بنك في لبنان وفرنسا والسودان وساحل العاج والجزائر.

على مدى عقود، تحول البنك إلى مجموعة مصرفية ومالية تضم حوالي عشر شركات تابعة

متخصصة في الخدمات المصرفية للأفراد، ودراسات المشاريع، وهيكله التمويل، والخدمات المصرفية الاستثمارية، والتأجير، والتأمين المصرفي والعقارات.

فرنسل بنك الجزائر هي مؤسسة مساهمة ذات رؤوس أموال مختلطة معظمها لبنانية، بدأت

أنشطتها في الجزائر في 1 أكتوبر 2006، يقدم لعملائه المكونين من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى المجموعات الوطنية والدولية الكبيرة جميع المنتجات والخدمات التي يقدمها بنك تجاري ذو طابع عالمي، حيث أن النزاهة والولاء والمسؤولية المالية والشفافية هي القيم الإدارية الرئيسية للبنك والتي تضمن تقديم خدمة مصرفية ومالية من الدرجة الأولى لعملائه، كما يطمح اليوم إلى تعزيز حضوره على المستوى الوطني من خلال تنفيذ خطة تطوير لشبكتته في أكبر المدن الجزائرية.

حقق فرنسا بنك الجزائر سنة 2021 صافي ربح بمقدار 1 116 849 ألف دينار جزائري،

وإجمالي أصول مقدراه 86 585 359 ألف دينار جزائري.

6. ترست بنك الجزائر (TBA)

ترست بنك الجزائر هو عضو في مجموعة NEST INVESTMENTS HOLDING, LTD ومقرها في قبرص والتي يملك أفراد عائلة "أبو نحل" أغلبية رأسمالها، استثمرت Nest Investments Holding, Ltd في مختلف قطاعات الأعمال، بما في ذلك الخدمات المصرفية و/أو المالية والتأمين وإعادة التأمين والتطوير العقاري والصناعة والسياحة.

وتتواجد المجموعة من خلال شركاتها التابعة في اثنين وعشرين (22) دولة من بينها: الجزائر، الولايات المتحدة الأمريكية، إسبانيا، إنجلترا، قطر، قبرص، البحرين، الأردن، لبنان، فلسطين، المملكة العربية السعودية، وغيرها.

ترست بنك الجزائر (TBA) هو بنك يخضع للقانون الجزائري برأس مال خاص ، وقد بدأ نشاطه في أبريل 2003 برأسمال أولي قدره 750 مليون دينار والذي ارتفع من السنة التاسعة للتشغيل، أي في عام 2012، إلى 13 مليار دينار.

يحرص البنك من خلال الخدمات والمنتجات المبتكرة، على تلبية احتياجات عملائه، من خلال الخدمات المصرفية عن بعد والقروض المصرفية والاستثمارات وصيغ التمويل الأخرى ، و بفروعه الـ 35، يغطي البنك المدن الرئيسية للبلاد في مختلف المناطق (الوسط والشرق والغرب) ويعتزم فتح فروع أخرى بمعدل خمسة (05) فروع سنويا ليصل إلى 40 فرعا في عام 2021.

تمت زيادة رأس المال الاجتماعي سنة 2021 ليلعب 20 مليار دج أي ما يعادل 145 مليون دولار أمريكي، كما حقق بنك ترست في نفس السنة صافي ربح بمقدار 5 018 366 ألف دينار جزائري، وإجمالي أصول بمقدار 138 414 525 ألف دينار جزائري.

7. بنك سوسيتي جينيرال الجزائر (SGA)

تعتبر مجموعة "سوسيتي جينيرال"، التي تأسست في عام 1864 لدعم التنمية التجارية والصناعية، إحدى مجموعات الخدمات المالية الريادية في أوروبا، القائمة على نموذج مصرفي عالمي يتسم بالتنوع والصلابة المالية. وتنتهج المجموعة إستراتيجية لتحقيق النمو المستدام، كما أنها تهدف إلى أن تمثل المرجعية في العلاقات المصرفية وأن تكون مميزة في أسواقها وقريبة من عملائها الذين يختارونها لجودتها والتزام فرق العمل لديها.

يعتبر بنك سوسيتي جينيرال الجزائر، المملوك بنسبة 100% لمجموعة سوسيتي جينيرال، من أوائل البنوك الخاصة التي تم تأسيسها في الجزائر، منذ عام 2000، شبكتها التي تتوسع باستمرار تضم 104 وكالة منتشرة في 33 ولاية بما في ذلك 12 مركز أعمال مخصص لنشاط عملاء الشركات.

يقدم البنك مجموعة متنوعة ومبتكرة من الخدمات المصرفية إلى 263.000 عميل من الأفراد والمهنيين والشركات كما يبلغ عدد العاملين في البنك أكثر من 1500 موظف.

ولقد حقق سوسيتي جينيرال الجزائر سنة 2021 صافي ربح بمقدار 8 223 230 ألف دينار جزائري، وإجمالي أصول مقدراه 423 104 650 ألف دينار جزائري.

المطلب الثاني: البنوك التجارية في تونس والمغرب والأردن

من خلال هذا المطلب سنقوم بتقديم البنوك التجارية محل الدراسة المتواجدة في تونس، المغرب والأردن.

أولاً: البنوك التجارية التونسية محل الدراسة

1. المؤسسة العربية المصرفية تونس (ABC TUNISIA)

تأسس بنك ABC فرع تونس Bank ABC Tunisie عام 2000، ويقدم لعملائه كافة الأعمال المصرفية من خلال مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية والتجارية خصيصاً لتلبية احتياجاتهم الفردية من خلال استقبال الودائع، منح القروض، الخدمات البنكية اليومية والتأمين البنكي، كما يقدم البنك مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة.

تسعى الخدمات البنكية الموجهة للشركات في تونس أن تكون شريكا مثاليا لحرفائها من خلال مجموعة كاملة من العروض التجارية وعروض التمويل المناسبة، ويعتمد على وسائل بيع متقاطعة لتقديم حلول تنافسية لدعم التوسع المحلي والعالمي لنشاط الحرفاء وللإستجابة لكل حاجياتهم ومتطلباتهم الخاصة انطلاقاً من الخدمات الممولة إلى الخدمات غير الممولة.

أصبح بنك ABC تونس بنكاً قوياً ومرناً ومبتكراً ومربحاً، وهو قريب من عملائه من الأفراد والمهنيين والشركات والمؤسسات، حيث يركز على خطوط الأعمال الأساسية، وهي التمويل التجاري ومنتجات الخزانة وصرف العملات الأجنبية وتمويل الدينار التونسي ورقمنة الخدمات لتعزيز ودعم الاقتصاد بشكل أفضل.

2. التجاري بنك (Attijari bank)

التجاري بنك هو مصرف تونسي تأسس عام 1968، وهو فرع من المجموعة المالية التجاري وفا بنك المغربية المجموعة المصرفية والمالية الرائدة في منطقة المغرب العربي والمتواجدة في 25 دولة: في أفريقيا وأوروبا وآسيا ولديها 10.6 مليون عميل و5548 وكالة.

يمتلك شبكة مصرفية مكونة من 195 فرعا ومركزا تجاريا منتشرة في جميع أنحاء الأراضي التونسية،

وقد تم اختيار البنك لمدة خمس سنوات متتالية، لجائزة "بنك العام - تونس" من قبل مجلة The Banker المرموقة.

يتواجد التجاري بنك بقوة في جميع قطاعات الأسواق الفردية والمهنية والشركات ويعمل، من خلال شركات تابعة متخصصة، في جميع مجالات التمويل: التأجير، وإدارة الأصول، والوساطة في سوق الأوراق المالية، ورأس المال الاستثماري، والاستشارات، والتأمين.

ومن خلال تنفيذ مشروعه التنموي، يساهم التجاري بنك بشكل فعال في أداء النظام البنكي التونسي وتنمية البلاد، كما يدعم التجاري بنك تونس عملائه في تطورهم الدولي، خاصة في إفريقيا.

اتخذ التجاري بنك إجراءات لتحسين شبكة فروعه وبذلك تم تخفيض العدد إلى 200 وكالة في نهاية عام 2021 مقابل 204 وكالة في 2020، وفي نهاية سنة 2021 حقق البنك صافي ربح بمقدار 160045 ألف دينار تونسي، وإجمالي أصول بمقدار 10 252 049 ألف دينار تونسي.

3. البنك العربي التونسي (ATB)

البنك العربي لتونس هو بنك تجاري يعمل وفقا للقانون التونسي، تأسس في 30 جوان 1982 بإدماج فرع تونس من البنك العربي وبمساهمة الأشخاص الطبيعيين التونسيين، رأس ماله 128 مليون دينار تونسي.

تتمثل مهمة البنك العربي لتونس في الإسهام في دفع التنمية المالية والاقتصادية للبلاد من خلال تقديم خدمات بنكية متميزة ومتنوعة. قام البنك العربي لتونس منذ تأسيسه بوضع سياسة نشيطة للتنظيم والهيكلية وتطوير الأصل التجاري الذي قدّمه البنك العربي، ولذلك أصبح يحظى بموقع متميز في محيط تنافسي يتسم بالحراك المستمر.

وللاستفادة من الفرص الجديدة المتاحة بالمجال، قام البنك العربي لتونس بتطوير إستراتيجية للترفع والتي ترجمت في الوقت الراهن بخلق مؤسسات مختصة حيث يضمّ البنك العربي لتونس أكثر من 130 فرع ويشغل أكثر من 1300 موظف في كامل أنحاء الجمهورية، وفي نهاية سنة 2021 حقق البنك إجمالي أصول بمقدار 7 660 712 ألف دينار تونسي.

4. البنك العربي الدولي التونسي (BIAT)

تم إنشاء بنك BIAT البنك العربي التونسي الدولي في عام 1976، وهو اليوم البنك الرائد في البلاد ويحتل المرتبة الأولى في العديد من المؤشرات ، حيث قام البنك بتطوير جميع الأنشطة المصرفية ويشكل مجموعة مصرفية مع شركاتها التابعة في مجالات التأمين وإدارة الأصول ورأس المال الاستثماري والوساطة في سوق الأوراق المالية.

يقدم البنك مجموعة كاملة من الخدمات لجميع أنواع العملاء من الأفراد والتونسيين المقيمين في الخارج والمهنيين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة ، ومن خلال دعم تطوره على أساس القرب والالتزام المجتمعي، يضع البنك خبرته وصلابته لصالح عملائه والاقتصاد التونسي. مع 1935 موظفًا لدى البنك أكثر من 960000 عميل وشبكة من المراسلين الدوليين من حوالي 1,500 بنك، ويحتج بوحدة من أكثر الشبكات كثافة في تونس حيث يضم 205 وكالة منتشرة في جميع أنحاء البلاد، ولقد حقق البنك سنة 2021 صافي ربح بمقدار 266 840 ألف دينار تونسي، وإجمالي أصول مقدراه 19 229 873 ألف دينار تونسي.

5. البنك الوطني الفلاحي التونسي (BNA TUNISIA)

منذ إنشائه عام 1959، كان البنك الوطني الفلاحي في طليعة المشهد الاقتصادي والمالي، وواصل ترسيخ مكانته في القطاع المالي ليس فقط كبنك تمويل زراعي، ولكن أيضًا كبنك عالمي للتونسيين. لقد تمكن البنك الوطني الفلاحي خلال نصف قرن من تأسيسه، من التكيف مع مختلف التغيرات وعمليات إعادة الهيكلة التي شهدتها الاقتصاد التونسي ومع متطلبات تحديث وتحريك القطاع المصرفي مما سهل له الالتزام بمختلف البرامج والخطط المعتمدة في هذا الاتجاه من قبل السلطات المالية والاقتصادية ، كما تم ترسيخ أساسيات النمو المتوازن مع ضمان سمعة البنك الوطني الفلاحي وقدرته التنافسية، وبالتالي ضمان موقع استراتيجي يجعله أقرب إلى المعايير الدولية ، حيث يظل لاعبًا رئيسيًا في النجاح الشخصي والمهني والفردية والوطني.

يبلغ رأس مال البنك 320 مليون دينار تونسي، ولقد حقق البنك سنة 2021 صافي ربح بمقدار 163 145 ألف دينار تونسي، وإجمالي أصول مقدراه 16 909 196 ألف دينار تونسي.

6. المؤسسة التونسية للبنك (STB)

تأسست المؤسسة البنكية التونسية في 26 مارس 1958، وهو أول مؤسسة مصرفية تونسية مخصصة للمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة المستقلة الفتية، في سياق عدم الاستثمار وفوضى سوق الائتمان والنزيف الحقيقي لرأس المال في الخارج. وأصبح إنشاء مؤسسة مصرفية تونسية خاصة، مصممة لتلبية متطلبات الوضع، أمرا حيويا وهكذا تم إنشاء المؤسسة البنكية التونسية في شكل مؤسسة اقتصادية مختلطة برأسمال قدره 10 آلاف دينار وساهمت فيها الدولة بنسبة تصل إلى 52%.

طوال تاريخها، شهدت المؤسسة البنكية التونسية تطور رأسمالها بوتيرة مستدامة، لاسيما من خلال استكمال أربعة عشر زيادة في رأسمالها، بما في ذلك ثمانية زيادة نقدية حيث بلغ في سنة 2021 لـ 776875 ألف دينار تونسي.

نجحت المؤسسة البنكية التونسية في ترسيخ مكانتها في سوق الائتمان من خلال تقديم أكثر من 30% من المساعدة للاقتصاد، وبالتالي تعزيز تنوعها كبنك للودائع والأعمال والتنمية في آن واحد. وعلى هذا النحو، عهدت إليها الدولة التونسية بإدارة الصناديق الخاصة ذات المنشأ الأجنبي أو العمومي، وبفضل شبكتها الدولية الواسعة من المراسلين التي تؤثر على أكبر البنوك، سعى البنك دائما إلى البحث عن أنسب مصادر التمويل لاحتياجاته، وكانت المؤسسة البنكية التونسية هي صاحبة المبادرة في أكبر المشاريع في قطاعات الصناعة والسياحة والزراعة والتجارة، وكانت أيضا من المساهمين في التحريض على إنشاء بورصة تونس للأوراق المالية، علاوة على ذلك، كانت المؤسسة البنكية التونسية أول بنك يشجع الاستثمارات في المشاريع الموجهة أساسا نحو الصادرات وتوسيع القطاعات الاقتصادية، ولقد حقق البنك سنة 2021 صافي ربح بمقدار 115468 ألف دينار تونسي، وإجمالي أصول مقدراه 13505756 ألف دينار تونسي.

ثانيا: البنوك التجارية المغربية محل الدراسة

1. البنك المركزي الشعبي (BCP)

بعد الحصول على الاستقلال، قامت السلطات العمومية في إطار وضع اللبنات الأولى للنظام البنكي والمالي المغربي بتغيير نظام القرض الشعبي للمغرب، وذلك بتاريخ 28 فبراير 1961، عبر توجيهه للصناعة التقليدية بالمغرب والصناعات والمقاولات الصغيرة والمتوسطة. كما عزز هذا القانون الجديد النموذج التنظيمي للقرض الشعبي للمغرب الذي بات يركز على وجود البنوك الشعبية الجهوية

وهيئة مركزية هي البنك الشعبي المركزي، علاوة على الهيئة العليا التي توحد بين مختلف المكونات وهي اللجنة المديرية للقرض الشعبي للمغرب، تعمل مجموعة BCP حاليًا في 18 دولة بإفريقيا و 32 دولة حول العالم، وبفضل مواقعها فإنها تحتل المركز الثامن في أفريقيا من حيث رأس المال من المستوى الأول وفقاً للتصنيف السنوي لعام 2021 الذي نشرته The Banker.

مجموعة البنك الشعبي المركزي هي مجموعة مالية متبادلة وعالمية، تستمد قوتها من تفرد قيم التضامن والتبادلية التي تتميز بها في تنظيمها وعملها الفريد بالمغرب، وتتكون من البنوك الشعبية الجهوية (BPR) ذات طابع تعاوني، والبنك الشعبي المركزي - هيئة مركزية في شكل مؤسسة عمومية محدودة مدرجة في البورصة - وفروع متخصصة ومؤسسات وبنوك وممثلين في الخارج.

بدأ تدويل أنشطة مجموعة البنك الشعبي المركزي في عام 1972 مع إطلاق عملية MRE (المغاربة المقيمين بالخارج)، والتي تهدف إلى تعبئة مدخرات الجالية المغربية في المهجر، واليوم تظل المجموعة الرائدة في الودائع لهذه الفئة من العملاء بحصة سوقية تتجاوز 53%.

يعمل البنك الشعبي المركزي (BCP)، المدرج في البورصة منذ 8 جويلية 2004، بصفة خاصة كمصرف مركزي للمجموعة، ويدير الفوائض النقدية للبنوك الشعبية الجهوية ويضمن إعادة التمويل، وكذلك إدارة الخدمات ذات الاهتمام المشترك نيابة عن مؤسسات البنك، ولقد حقق البنك سنة 2021 صافي ربح بمقدار 2309745 ألف درهم مغربي، وإجمالي أصول مقدراه 281114203 ألف درهم مغربي.

2. البنك المغربي للتجارة والصناعة (BMC)

منذ عام 1906، لعب بنك باريس وهولندا (باريبا) دوراً هاماً بوصفه بنكا استثمارياً في تمويل الاقتصاد المغربي خلال النصف الأول من القرن العشرين، وخاصة من حيث تمويل الدين، بفضل شركاتها القابضة على غرار جيناروك (Génaroc) وكذلك الأمنيوم الشمال أفريقي (l'Omnium Nord-Africain)، ساهم البنك مساهمة نشطة وفعالة في تمويل البنية التحتية للمملكة (سكك حديدية، كهرباء، نقل بري، مناجم، وغيرها).

ثم في عام 1950، افتتح بنك باريبا فرعاً له في مدينة الدار البيضاء انصهر مع بنك Worms سنة 1974 لتكوين المؤسسة المغربية للإيداع والقرض (Société Marocaine de dépôt et de crédit) من جهته، واصل بنك باريبا تنمية وتطوير أنشطته في المغرب منذ عام 1940، من خلال فرعه في المغرب، بنك BNCIA البنك الوطني للتجارة والصناعة في أفريقيا.

أنشأ البنك المغربي للتجارة والصناعة عام 1943، وقد التزم البنك المغربي للتجارة والصناعة بين عامي 1994 و1997 في إطار عملية إعادة الهيكلة التي أدت إلى بنك جديد متمركز في الواقع الاقتصادي والاجتماعي، مجهز بالتكنولوجيا الحديثة، ويقدم مجموعة كاملة ومتنوعة من المنتجات.

سنة 2001، حازت مؤسسة Cetelem، وهي مؤسسة تابعة لمجموعة بي إن بي باريبا، 51% من رأسمال مؤسسة BMCI سلف، وهي مؤسسة تابعة بنسبة 99.5% للبنك المغربي للتجارة والصناعة، هذه الاتفاقية، والتي تمت المصادقة عليها يوم 14 مايو 2001 في مدينة باريس، مكنت مؤسسة Cetelem التي كانت تنشط في المغرب عبر مؤسسة Attijari Cetelem، من حيازة أغلبية أسهم (51%) مؤسسة BMCI سلف، التي كانت سابقا مؤسسة تابعة بنسبة 99.5% لبنك BMCI، إحدى أهم البنوك المغربية، وهو نفسه بنك تابع لبنك بي إن بي باريبا الذي يملك 51.5% من أسهمه.

احتياز مؤسسة Cetelem السيطرة على مؤسسة BMCI سلف هو أحد الأمثلة الأولى المنفذة في المغرب على تجميع الطاقات في إطار انصهار شركتي بي إن بي وباريبا، ثم في سنة 2012، انصهرت شركتا البنك المغربي للتجارة والصناعة و Cetelem بهدف بلوغ كفاءة تجارية أكبر وأحسن، بتوحيد مواردها وكفاءاتها، تسعى المجموعة لضمان أفضل وأجود خدمة. تتم حور استراتيجية التنمية الجديدة هذه حول ثلاثة محاور رئيسية: تعزيز التوزيع، تنمية البيع المترابط والاشتراك في خدمات الدعم والمرافقة. بالنسبة للزبون، تترجم هذه الإستراتيجية في مزيد من القرب ومجموعة أوسع من الخدمات والمنتجات تستجيب لاحتياجاته وبالنسبة لبنك BMCI، يمكن هذا الاشتراك في الموارد من الاستفادة من خبرة مجموعة بي إن بي باريبا في خدمات البنك والقروض.

ولقد حقق البنك سنة 2021 صافي ربح بمقدار 521260 ألف درهم مغربي، وإجمالي أصول مقدراه 64849716 ألف درهم مغربي.

3. القرض الفلاحي المغربي (CAM)

تم إنشاء الصندوق الوطني للقرض الفلاحي (CNCA) بموجب الظهير رقم 1-60-106 الصادر في 4 ديسمبر 1961، وهو عبارة عن منظمة عمومية مكرسة لتمويل العالم القروي، وخاصة الزراعة، وبالإضافة إلى خبرته الزراعية، يشارك أيضا في العديد من مشاريع التمويل، وفي 11 نوفمبر 2003 بإصدار القانون رقم 15-99، تأخذ CNCA اسم القرض الفلاحي المغربي (CAM)، يعد CAM، الرائد في مجال التمويل في المناطق الريفية، البنك العالمي للمجموعة الذي يمول الزراعة ويشارك في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للعالم الريفي، بالتوازي مع أنشطة السوق

والاستثمار. تتيح لها شبكتها المكونة من 543 وكالة في جميع أنحاء المملكة أن تكون أقرب إلى عملائها من خلال تقديم منتجات وخدمات تتكيف مع احتياجاتهم.

ولقد حقق البنك سنة 2021 صافي ربح بمقدار 340942 ألف درهم مغربي، وإجمالي أصول مقدراه 127718793 ألف درهم مغربي.

4. مصرف المغرب (CM)

يعتبر مصرف المغرب بنك تجاري تأسس سنة 1929 مملوك لمجموعة هولماركوم، وهو بنك عام وعالمي يستهدف جميع شرائح العملاء: الأفراد والمهنيين والمزارعين والشركات، كما تعتمد سياسة النمو الخاصة به، من خلال شبكته التجارية الواسعة في جميع أنحاء المملكة 267 نقطة وتعبئة القوى العاملة لديه (حوالي 2400 موظف) على قوة كبيرة من الابتكار الموجه نحو رضا عملائها.

باعتباره لاعبا اقتصاديا وماليا حقيقيا وشريكا دائما للاقتصاد المغربي، ظل البنك راسخا في تاريخ المملكة لأكثر من 90 عاما، يقدم بنك المغرب عروضاً مصممة خصيصاً تلبي كافة احتياجات العملاء، من الخدمات المصرفية اليومية إلى الخدمات المصرفية للشركات والاستثمار، بما في ذلك التمويل والادخار والتأمين البنكي وإدارة الأصول، والتأجير والخصم أو حتى الخدمات المصرفية الخاصة. ولقد حقق البنك سنة 2021 صافي ربح بمقدار 687411 ألف درهم مغربي، وإجمالي أصول مقدراه 58170036 ألف درهم مغربي.

5. سوسيتي جينيرال المغرب (SGM)

في عام 1913، افتتحت أول وكالة لسوسيتي جينيرال أبوابها في المغرب ومنذ ذلك الحين أصبح بنك Société Générale Maroc مجموعة مالية رائدة، تعتمد على نموذج مثبت للخدمات المصرفية الشاملة والتعاون مع العديد من فروعها المتخصصة.

طوال القرن الماضي، تمكنت مؤسسة Société Générale Maroc من تكييف تنظيمها ونظامها تدريجياً من أجل تلبية توقعات جميع عملائها على أفضل وجه: الشركات الكبرى، والمستثمرون المؤسسون، والشركات الصغيرة والمتوسطة/المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والأفراد والمهنيون، حيث لاعب رئيسي في تمويل الاقتصاد الوطني.

وقد تمكنت المجموعة من الاستفادة من رسوخها في الاقتصاد المغربي من خلال عضويتها في مجموعة مصرفية دولية كبيرة، حيث في عام 2012، تم اختيار Société Générale كأفضل بنك في المغرب من قبل يوروموني.

يمتد البنك عبر 400 وكالة و 400 موظف كما يملك 1.4 مليون زبون، ولقد حقق البنك سنة 2021 صافي ربح بمقدار 857103 ألف درهم مغربي، وإجمالي أصول مقدراه 96733104 ألف درهم مغربي.

ثالثاً: البنوك التجارية الأردنية محل الدراسة

1. بنك الأردن (BOJ)

بنك الأردن هو مؤسسة مصرفية مالية وطنية ذات إرث عريق؛ فهو من أوائل البنوك التي تأسست في الأردن في العام 1960 وحملت اسمه، ومنذ تأسيسه، تبنى بنك الأردن نهج التطوير والتحسين المستمر لكافة أنشطته ومجالات عمله المالية والمصرفية وواكب التطورات المتسارعة التي شهدتها الصناعة المصرفية على الصعيدين المحلي والدولي. هذا وساهم في دعم حركة الاستثمار والتطور الاقتصادي في الأردن والدول التي يتواجد بها من خلال تقديم منتجات وخدمات مصرفية شاملة تلبي متطلبات واحتياجات العملاء والمتعاملين من مختلف الفئات والشرائح من الأفراد إلى الشركات والمؤسسات. كما ساهم بفعالية في مشاريع تنموية وطنية وأخرى من القطاع الخاص. واليوم أصبح بنك الأردن واحداً من أكبر البنوك العاملة في السوق الأردني برأس مال مقداره 200 مليون دينار. كما ويملك منافذ توزيع متنوعة في الأردن وفلسطين تشمل شبكة الفروع والمكاتب، وشبكة أجهزة الصراف الآلي، إلى جانب قنوات التوزيع الإلكترونية والرقمية التي تضم البنك الناطق وبنك الإنترنت والبنك الخليوي BOJ Mobile وخدمة الرسائل القصيرة SMS، ومركز الخدمة الهاتفية (Contact Center).

أما مجموعة بنك الأردن فتضم اليوم كلاً من بنك الأردن - الأردن إضافةً إلى فروعه العاملة في فلسطين، فرع wholesale البحرين، فرع بنك الاردن - العراق ، بنك الأردن - سورية، ومؤسسة تفوق للاستثمارات المالية ومؤسسة الأردن للتأجير التمويلي.

إن سجلّ البنك الراسخ والقوي والإنجازات النوعية التي يحققها جاءت محصلةً للفكر الإداري السليم، والنهج الاستراتيجي المتكامل، والرؤية الثاقبة التي تحاكي المستقبل بكافة أبعاده وتواكب التغيرات المتسارعة في الصناعة المصرفية، فعمل البنك على تنفيذ مجموعة من مشاريع التطوير الاستراتيجي وتعزيز بنيته التحتية الخدمية والمعلوماتية والتكنولوجية، مركزاً على تحسين مكانته التنافسية وريادته المصرفية وتوفير أفضل الخدمات والحلول المالية لجمهور العملاء والمتعاملين وتوجيه موارد البنك وإمكاناته بما يضمن مواصلة تحقيق مستويات أعلى من التقدم عاماً بعد عام. إضافةً إلى ذلك، قام البنك بتنفيذ وقيادة عدد من

قروض التجمع البنكي وتوقيع عدد من الاتفاقيات مع الجهات المحلية والدولية لجعل منتجاته وخدماته أكثر ملاءمةً لاحتياجات ومتطلبات العملاء الحاليين وأكثر جاذبية لاستقطاب المزيد من العملاء والمتعاملين الجدد يتطلع بنك الأردن نحو المستقبل ويسعى عبر مقارنته الاستراتيجية إلى تحسين علاقاته وشركائه مع مختلف الأطراف في مختلف القطاعات، مستمراً في الوقت عينه بتقديم خدمات عالية الجودة. ويدرك البنك جيداً أن الطريق الأمثل لتحقيق ذلك يمر عبر تعزيز موارده البشرية وتأهيلها بأحدث الأساليب والوسائل التكنولوجية للارتقاء بقدرات فريق العمل. كما يحرص بنك الأردن على تعزيز دوره في خدمة المجتمع المحلي ودعم جميع الجهود الرامية إلى ذلك عبر المشاركة في عدة مشاريع دعم ورعاية تستفيد منها الأنشطة الاقتصادية والخيرية والعلمية والاجتماعية.

ولقد حقق البنك سنة 2021 صافي ربح بمقدار 36307233 دينار أردني، وإجمالي أصول مقدراه 2740204448 دينار أردني.

2. بنك كابيتال الأردن (CBOJ)

تعد مجموعة كابيتال بنك، واحدة من أكبر المؤسسات المصرفية العاملة في السوقين الأردني والإقليمي، وتصل قيمة أصولها الى ما يقارب 7.5 مليار دينار أردني، فيما يبلغ مجموع حقوق مساهميها 670 مليون دينار أردني.

تضم مجموعة كابيتال بنك، كل من كابيتال بنك الذي تأسس في عام 1995، ومنذ ذلك الوقت نمت أعماله ليصبح اليوم واحداً من أبرز البنوك الأردنية المتخصصة في تقديم حزم متكاملة من الحلول والخدمات المصرفية الاستثمارية والتجارية المصممة لتلبية متطلبات العملاء من الشركات والأفراد على حد سواء.

وفي عام 2005، قام كابيتال بنك (الأردن) بشراء أغلبية أسهم المصرف الأهلي العراقي (61.85%)، الأمر الذي مكن المصرف من تطوير منتجاته وخدماته، وتعزيز موطئ قدمه وتعزيز الشمول المالي على مستوى العراق ودعم النشاطات التصديرية وتقديم كافة الخدمات للشركات الأردنية العاملة بالعراق. وقام المصرف الأهلي العراقي في العام 2021، وضمن استراتيجيته التوسعية على الصعيد الإقليمي، بإنشاء موقع له في المملكة العربية السعودية لتقديم الخدمات المصرفية والتجارية لعملائه من قطاع الشركات.

أما بالنسبة لمؤسسة كابيتال للاستثمارات المملوكة بالكامل لكابيتال بنك، والتي تأسست في عام 2006، فهي مؤسسة إقليمية رائدة في مجال تقديم الخدمات المصرفية الاستثمارية الشاملة التي تضم

إدارة الأصول والوساطة والاستشارات المالية للشركات. تقدم المؤسسة خدماتها لمجموعة متنوعة من العملاء المحليين والإقليميين والعالميين، بما في ذلك الشركات الكبرى والهيئات الحكومية والأفراد ذوي الأرصدة المالية الضخمة من خلال مكاتبها في الأردن وفي الإمارات /مركز دبي المالي العالمي (DIFC).

وترجمة لخططها التوسعية استحوذت مجموعة كابيتال بنك في العام 2021 على أعمال وفروع بنك عوده اللبناني في الأردن والعراق. وفي بداية العام 2022، قام كابيتال بنك بإطلاق البنك الرقمي Blink ليقدم خدماته من خلال منصته الرقمية الذكية التي تستهدف الشباب عموماً. وفي جوان من العام 2022، قامت مجموعة كابيتال بنك بزيادة رأسمالها وإدخال صندوق الاستثمارات العامة السعودي - أحد أكبر الصناديق السيادية في العالم - كشريك استراتيجي بحصة تبلغ 23.97%، مما سيمكن المجموعة من تنفيذ إستراتيجيتها التوسعية وطرح منتجات وخدمات جديدة تلبي احتياجات العملاء وتعود بالنفع على المساهمين.

ولقد حقق البنك سنة 2021 صافي ربح بمقدار 61,006,824 دينار أردني، وإجمالي أصول مقدراه 4,311,305,415 دينار أردني.

3. بنك الاستثمار الأردني (IBJ)

في 28 من شهر نوفمبر من العام 1982 بدأ البنك الأردني للاستثمار والتمويل (البنك الاستثماري) نشاطه كمؤسسة مالية تحمل اسم مؤسسة الأردن للاستثمار والتمويل، برأسمال مصرح به مقداره ستة ملايين دينار يدفع نصفها عند الاكتتاب فيما يسدد النصف الثاني خلال سنة من تاريخ منح الترخيص النهائي، فهو صرح مصرفي يساهم في تطوير الصناعة المصرفية الأردنية، ويوفر التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية من أجل إثراء المسيرة وزيادة فرص التقدم الاقتصادي والاجتماعي في الأردن.

وكان هدف المؤسسين من إقامة تلك المؤسسة المساهمة في النشاطات الائتمانية ودعم المدخرات الوطنية واستعمال الموارد بما يكفل دعم النشاطات التمويلية المتوافقة مع متطلبات النمو الاقتصادي مع تحقيق مردود مناسب للمساهمين.

بلغ عدد هؤلاء المؤسسين 185 مؤسساً، كان من بينهم مؤسسات مختلفة نذكر منها بنك الإسكان، والبنك الأردني الكويتي، وبنك الإنماء الصناعي، ومؤسسة الضمان الاجتماعي، ومستودع الأدوية الأردني، إضافة إلى بعض شركات التامين وشركات صرافه وصناديق ادخار وإسكان وشركات تجاريه، وأفراد عديدون.

واجه البنك في مراحل نشاطه الأولى كشركه جملة تحديات ،حيث كان يعمل بموجب شروط صعبه منها عدم السماح له قبول الودائع الجارية أو فتح حسابات جاريه وعدم جواز تقديمه تسهيلات ائتمانية من طراز الجاري مدين ، وأن لا تقل مدة الأشكال الأخرى من التسهيلات كخصم الكمبيالات والسلف والقروض عن ستة أشهر، وضرورة بقاء حجمها ضمن إطار النسب المحددة من البنك المركزي، وعدم منحها لتمويل عمليات التجارة الخارجية وعدم السماح بفتح اعتمادات مستنديه أو إصدار كفالات إلا لصالح جهات سبق لها الحصول على تسهيلات ائتمانية من المؤسسة، ورغم ذلك فان نتائج أعماله أظهرت قدرته على مواجهة تلك المعوقات وتحقيق نجاح لافت.

في هذه الأثناء وعلى وقع الصعوبات المشار إليها كانت الرغبة بالتحول إلى بنك استثماري بموجب تعليمات جديدة للبنك المركزي قد بدأت تنضج، الأمر الذي خرج إلى حيز الوجود في الأول من شهر سبتمبر من العام 1989، وبذلك انتقل البنك إلى مرحلة جديدة من مسيرته المصرفية.

سمح هذا الانتقال من شركه إلى بنك بتخطي الصعوبات السابقة التي واجهتها المؤسسة ما أتاح له توسيع وزيادة الخدمات والمنتجات والعمليات المالية والمصرفية التي يقدمها وبالذات في مجال استقطاب الودائع الجارية تحديداً، مما منحه وللمرة الأولى فرصة تزويد عملائه بدفاتر شيكات صادرة عنه كانت ممنوعة عليه سابقاً، وهذا يعني انه كبنك استثماري قد أصبح يماثل إلى حد ما البنوك التجارية في نشاطاته المصرفية، لكن مع عدم السماح له بتقديم تسهيلات على شكل جاري مدين أو تقديم التسهيلات للأنشطة التجارية التقليدية وغيرها، وهذا ما دفع نحو اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحويله إلى بنك تجاري في مرحلة لاحقه ليدخل البنك منعطفاً جديداً في مسيرته المستمرة.

ولقد حقق البنك سنة 2021 صافي ربح بمقدار 18,003,333 دينار أردني، وإجمالي أصول مقدراه 1,281,036,829 دينار أردني.

4. البنك التجاري الأردني (JCB)

تأسس البنك التجاري الأردني عام 1977 تحت اسم بنك الأردن والخليج، خلال عام 2004 تمت إعادة هيكلة البنك إدارياً ومالياً وتم تغيير اسمه ليصبح البنك التجاري الأردني بحلة جديدة وتطوير جذري، تم تأسيس شبكة فروع كبيرة تبلغ حالياً 36 فرعاً في المملكة الأردنية الهاشمية، يبلغ رأس المال المدفوع 120 مليون دينار وحقوق الملكية 149,540,601 دينار.

يوفر البنك خدمات مصرفية شاملة ومتكاملة في مجالات العمل المصرفي بوجهيه التجاري والاستثماري لقطاعات الشركات والتجزئة والمستثمرين حيث يتم تقديم المشورة والحلول الاستثمارية لهم بمهنية عالية وأسعار منافسة مع تدعيم هذه الخدمات بتقنيات متطورة وشبكات توزيع فعالة بالإضافة إلى

التزام من البنك ببذل أفضل جهد ممكن لتحقيق العوائد المناسبة لشركائه من المتعاملين معه وحفظ حقوق المساهمين والعاملين فيه.

منذ انطلاقة في عام 2004، حرص البنك التجاري الأردني على ممارسة دوره الاجتماعي بشكل فعال حيث يساهم في العديد من مبادرات المسؤولية المجتمعية وتقديم الدعم المادي والعيني للعديد من الأنشطة في مختلف المجالات. كما ويقوم البنك برعاية العديد من المؤتمرات والندوات والفعاليات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والرياضية، بالإضافة إلى التعاون مع العديد من المؤسسات التعليمية والاجتماعية.

ولقد حقق البنك سنة 2021 صافي ربح بمقدار 7,004,775 دينار أردني، وإجمالي أصول مقدراه 1,444,917,508 دينار أردني.

5. البنك الأردني الكويتي (JKB)

البنك الأردني الكويتي بنك أردني تأسس في عمان كاستثمار مشترك بين مستثمرين أردنيين وكويتيين ومستثمرين من الدول العربية الأخرى، ومنذ تأسيسه في الخامس والعشرين من أكتوبر من عام 1976، وهو يحرص على القيام بدور رائد و متميز في خدمة الاقتصاد الوطني عبر تقديمه لمجموعة شاملة ومتميزة من الخدمات والحلول المصرفية المنسجمة مع كافة احتياجات ومصالح العملاء والجمهور من خلال شبكة متميزة ومتكاملة من الفروع في الأردن وقبرص.

إن شعار " أكثر من بنك " يختصر مجموعة السياسات والأهداف الإستراتيجية التي وضعها مجلس الإدارة مع انطلاقة مرحلة التطوير والتغيير الشامل منتصف عام 1997، ويعكس هذا الشعار بمعانيه ومضامينه مدى التزام البنك بتحقيق نقلة نوعية في كافة مجالات العمل، تهدف لتوسيع وزيادة مجموعة الخدمات والمنتجات المقدمة لتشمل ما هو حديث ومستجد على الساحة المصرفية والتكنولوجية من وسائل ومبتكرات ذات صلة مباشرة بالعمل المصرفي أو مكمل له.

ويندرج تحت هذا المفهوم تقديم الخدمات الاستشارية الاستثمارية والقانونية والهندسة المالية وخدمات التأمين والوساطة المالية وغيرها مما تمارسه فعلا المؤسسات المالية العالمية، أي أن يتحول البنك في المحصلة النهائية إلى محطة واحدة توفر للعميل مجموعة خدمات متكاملة وشاملة تلبي كافة احتياجاته العملية الفردية والمؤسسية.

كما يحرص البنك على مصالح عملائه و يهتم و يساهم بتطوير أعمالهم وترويج منتجاتهم وخدماتهم، و يساهم في القضايا الإنسانية والاجتماعية و يدعم المؤسسات العلمية والتربوية في المجتمع

المحلي، ولقد حقق البنك سنة 2021 صافي ربح بمقدار 7,704,837 دينار أردني، وإجمالي أصول مقدراه 3005136701 دينار أردني.

6. سوسيتي جينيرال الأردن (SGJ)

بنك سوسيتي جينيرال - الأردن هو بنك عام مدرج في سوق عمان للأوراق المالية منذ يناير 2011. وهو يعمل في القطاع المصرفي برأس مال مكتتب 100 مليون دينار أردني، لديها فروع تعمل في جميع أنحاء الأردن، وتعمل في مجال البناء والهندسة والفنادق والمنتجات وخطوط الرحلات البحرية والخدمات العقارية والخدمات المصرفية الاستثمارية والوساطة المالية. يقع بنك سوسيتي جينيرال في عمان، وقد تم تأسيسه في 22 أبريل 1965.

وفي 2022 تم الاستحواذ على بنك سوسيتي جينيرال الأردن من قبل بنك كابيتال الأردن حيث أعلن كابيتال بنك عن الانتهاء من عملية دمج الأصول والمطلوبات التابعة لبنك سوسيتي جينيرال - الأردن، وذلك بموجب الاتفاقية التي تم توقيعها سابقاً بين الطرفين، وبعد حصولهما على الموافقات النهائية من الجهات التنظيمية والرقابية.

وتضمنت عملية الدمج نقل جميع المعلومات الخاصة بتفاصيل حسابات العملاء من الأفراد والشركات ومنتجاتهم المصرفية، وضم شبكة الفروع والصرافات الآلية التابعة لبنك سوسيتي جينيرال - الأردن والمنتشرة في أرجاء المملكة تحت العلامة التجارية لـ كابيتال بنك. وتم أيضاً انتقال أعمال مؤسسة سوسيتي جينيرال - الأردن للتأجير التمويلي لكابيتال بنك تحت مسمى كابيتال للتأجير التمويلي، بالإضافة إلى خدمات الوساطة المالية التي كان يوفرها بنك سوسيتي جينيرال - الأردن عبر مؤسسة سوسيتي جينيرال - الأردن للوساطة المالية، التي انتقلت بدورها إلى مؤسسة كابيتال للاستثمارات - الذراع الاستثماري لمجموعة كابيتال بنك. وستسهم عملية ضم مؤسسة التأجير التمويلي التابعة لبنك سوسيتي جينيرال - الأردن في تنويع أعمال المجموعة وإيراداتها وتوفير خدمات جديدة ذات قيمة مضافة لعملاء المجموعة، كما سيعمل دمج مؤسسة الوساطة المالية التابعة لسوسيتي جينيرال مع مؤسسة كابيتال للاستثمارات على دعم ربحية الذراع الاستثماري للمجموعة من خلال رفع الكفاءة التشغيلية.

المطلب الثالث: البنوك التجارية في السعودية وقطر والإمارات وعمان

من خلال هذا المطلب سنقوم بتقديم البنوك التجارية محل الدراسة المتواجدة في السعودية، قطر، الإمارات وسلطنة عمان.

أولاً: البنوك التجارية السعودية محل الدراسة

1. مصرف الإنماء (Alinma Bank)

تأسس مصرف الإنماء في عام 2006 بموجب مرسوم ملكي، ويبلغ رأس ماله 20 مليار ريال سعودي، ويتكون من 1.5 مليار سهم بقيمة اسمية 10 ريالات سعودية للسهم الواحد، والمساهمون الرئيسيون هم صندوق الاستثمارات العامة، والمؤسسة العامة للمعاشات، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. ويقوم المصرف بدور حيوي وبارز في الاقتصاد الوطني من خلال منظومة مصرفية متكاملة وفق أحدث الممارسات المصرفية العالمية بإشراف من البنك المركزي السعودي.

يقدم مصرف الإنماء خدماته للأفراد والشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حد سواء، من خلال منتجات وخدمات شاملة، تقدم من فريق علي التأهيل والتدريب لتوفير تجربة مصرفية فريدة تلبي احتياجات عملاء المصرف تشمل منتجات التمويل بأنواعها الشخصي والعقاري وتمويل السيارات، بالإضافة إلى خدمات الحسابات الجارية وخدمات المدفوعات والبطاقات ومنتجات الحماية والادخار وباقة متكاملة من الخدمات المصرفية للشركات.

يسعى مصرف الإنماء إلى تقديم تجربة مصرفية رقمية عصرية تتناسب مع متطلبات عملائه من مختلف الفئات، حيث يسعى باستمرار إلى مواكبة التقنيات وتقديم أحدث ما توصلت إليه الصناعة المصرفية التي تؤمن حصول عملائه على أفضل تجربة مصرفية تلبي تطلعاتهم واحتياجاتهم المالية والتي تشمل تقديم أفضل الخدمات الرقمية والتي تمكنهم من إجراء تعاملاتهم المصرفية بسرعة وأمان على مدار الساعة من خلال الخدمات الذاتية لإدارة الحسابات وأنظمة المدفوعات، والحصول على باقة متنوعة من الخدمات والمنتجات المصرفية المتعددة.

2. البنك العربي الوطني (ANB)

تأسس البنك العربي الوطني في عام 1979، هو مؤسسة مساهمة سعودية مدرجة، ويعد أحد أكبر البنوك في الشرق الأوسط، مقره الرئيسي في مدينة الرياض - المملكة العربية السعودية، وإدارته الإقليمية في جدة والخبر وشبكة فروع حول المملكة، بالإضافة إلى فرع دولي في لندن - المملكة المتحدة.

هو بنك تجاري عالمي يلبي الاحتياجات المتنوعة لعملائه من الشركات والأفراد. ولخدمة قاعدة عملاء كبيرة ومتنوعة تتجاوز 2 مليون عميل، يمتلك البنك شبكة توزيع واسعة النطاق تضم 256 مقرًا

منتشرة في جميع أنحاء المملكة. ويشمل ذلك ما يصل إلى 143 فرعاً، و 11 مركز مبيعات، و 86 مركزاً لتحويل الأموال (TeleMoney)، و 11 مراكز للشركات الصغيرة والمتوسطة، و 5 فروع للشركات. وإدراكاً للحاجة إلى خدمة العملاء بطريقة مريحة وفي الوقت المناسب، يمتلك البنك أيضاً أكثر من 1,220 جهاز صراف آلي و 24,200 نقطة بيع وتطبيقات مصرفية سهلة الاستخدام عبر الإنترنت والهاتف المحمول، ولمواكبة التحول الرقمي وخلق تجربة يبحث عنها العملاء حقاً، يقدم البنك العربي الوطني مجموعة واسعة من الحلول المالية ذاتية الخدمة من خلال أربعة فروع رقمية متكاملة.

3. بنك الرياض (Riyad Bank)

بنك الرياض هو أحد أكبر المؤسسات المالية العريقة في المملكة العربية السعودية والشرق الأوسط، بدأ نشاطه في العام 1957م، ويبلغ رأس المال 30 مليار ريال سعودي، يبلغ عدد الموظفين أكثر من 6,549 موظف.

يقدم بنك الرياض مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية والتقليدية لعملائه من الأفراد والشركات والمؤسسات الناشئة، و يحرص في ذلك على توظيف قاعدته الرأسمالية القوية وخبراته العريقة للقيام بدور متميز في مجال التمويل، وقد برز بنك الرياض كبنك رائد نظم وشارك في العديد من عمليات التمويل المشتركة لمختلف القطاعات العاملة في صناعات النفط والغاز والبتروكيماويات وعدد من أبرز مشاريع البنية التحتية في المملكة العربية السعودية.

يقدم بنك الرياض لعملائه منتجات وخدمات مصرفية وتمويلية متميزة ومبتكرة من خلال شبكة فروع تضم (338) فرعاً مرخصاً وأكثر من 2,223 جهاز صراف آلي وأكثر من 206,005 من أجهزة نقاط البيع، بالإضافة إلى قاعدة عملاء كبيرة بين المصارف السعودية.

يتواجد بنك الرياض خارج المملكة لتلبية احتياجات عملائه من خلال فرع لندن بالمملكة المتحدة ووكالة هيوستن بالولايات المتحدة ومكتب تمثيلي في سنغافورة، حيث يتم تقديم خدمات مصرفية ومالية متكاملة مصممة خصيصاً لخدمة مصالح عملائه وتلبية احتياجاتهم في أماكن تواجدهم.

يؤكد بنك الرياض تطلعات عملائه بتقديم خدمات إلكترونية متقدمة (إنترنت وتطبيقات للأجهزة الذكية للأفراد والشركات) ويحرص على تقديم أحدث التقنيات ليتمكن عملاؤه من تنفيذ عملياتهم المصرفية من أي مكان بسهولة ويسر وأمان.

تقوم الرياض المالية (الذراع الاستثماري لبنك الرياض) بدورها المتميز في الخدمات الاستشارية والاستثمارية وإدارة الصناديق وتقديم المشورة وأنشطة الاكتتابات الأولية، وقد حققت العديد من جوائز

الأداء الاستثماري "أفضل الصناديق أداءً" و "أفضل أمين حفظ" و "الصندوق الأكثر ابتكاراً في قطاعات الاستثمارات العقارية"، وتعتبر من أفضل الشركات في مجال إدارة الأصول في السوق السعودي.

4. البنك الأهلي السعودي (SNB)

يعتبر البنك الأهلي السعودي امتداداً لبنكين عريقين (البنك الأهلي التجاري ومجموعة سامبا المالية)، والبنك الأهلي التجاري من أعرق البنوك السعودية، وهو أول بنك سعودي النشأة، حيث بدأ نشاطه بموجب الأمر الملكي السامي في 20 من ربيع الثاني 1373هـ الموافق 26 ديسمبر 1953م، كشراكة عامة نتاجاً لدمج أكبر مصارف العملات بالمملكة. وقد أسس البنك هيئته الشرعية عام 1996م، وتحول في عام 1997م إلى مؤسسة مساهمة، وفي عام 1999م دخلت الحكومة السعودية ممثلة في صندوق الاستثمارات العامة مساهمةً بأغلبية ملكية البنك وتم تقسيم بقية الأسهم بين المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وعدد من المستثمرين السعوديين وكان عام 2014م واحداً من أهم المحطات في مسيرة البنك الأهلي، إذ شهد حدث مهم في تاريخ البنك بطرح 25% من أسهمه للاكتتاب العام. وبفضل عراقة امتدت لما يزيد عن ثمانية وستون عاماً نحو مواكبة مسيرة المملكة، يحتل البنك الأهلي اليوم موقعا ريادياً بين المؤسسات المالية بقاعدة عملاء تتجاوز 7.4 مليون عميل تلبى احتياجاتهم بتجربة آفاق جديدة عبر تسخير التقنيات الحديثة والخدمات المتميزة بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية.

البنك الأهلي السعودي هو أكبر مؤسسة مالية في المملكة العربية السعودية، وأحد أبرز القوى المالية الإقليمية، ويلعب دوراً رئيسياً في التحول الاقتصادي للمملكة بهدف إحداث نقلة نوعية في القطاع المصرفي السعودي ودعم تحقيق رؤية المملكة 2030، إذ تتوافق استراتيجيته مع الرؤية وبرامجها. وبفضل قدراته التمويلية الضخمة كأكبر ممول مؤسسي، يساهم البنك الأهلي السعودي في تلبية تطلعات وطموحات المشاريع المستقبلية الداعمة لرؤية المملكة 2030.

وقد وضع البنك رؤيته لكي يقدم مجموعة من الخدمات المالية والمصرفية الرائدة محلياً وإقليمياً ووضع أهدافاً إستراتيجية تمكنه من تحقيق هذه الرؤية فهو يسعى لأن يكون أفضل بنك في الدخل والأرباح، والأفضل في الخدمات الإلكترونية وخدمة العملاء، والخيار الأول للموظفين، وأفضل مقدم للخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة على مستوى العالم. وقد انعكست جهود البنك الحثيثة لتحقيق هذه الأهداف الإستراتيجية على نتائجه المتميزة على مدار ثمان سنوات متتالية.

ويساهم البنك في تقديم تجربة جديدة ونطاق أعمال أوسع وخدمات متميزة، مدعومة بأحدث التقنيات المتطورة وفقاً لأفضل المعايير والممارسات العالمية، ويتمتع البنك الأهلي السعودي بميزانية قوية ونموذج أعمال متوازن ذي مستوى عالمي وسيولة كبيرة تعزز من قدرته التنافسية على الصعيدين المحلي والإقليمي، وإمكانات أكبر لتسهيل التجارة وتعزيز التدفقات النقدية من وإلى المملكة عبر الأسواق الإقليمية والعالمية.

ويوفر البنك أفضل الحلول الرقمية لعملائه ومنتجات التملك السكني للمواطنين، ودعم المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، كما يسعى البنك ليكون الشريك الأكثر ثقة والداعم الأكبر للصفقات والمشاريع الضخمة في المملكة والمقدم الأكبر قاعدة منتجات مصرفية متوافقة مع الشريعة لجميع القطاعات. ويعتبر البنك الأهلي السعودي هو أكبر بنك في أعمال الخزينة ونشاطات الأسواق المالية، ويمتلك شركتي الأهلي المالية وسامبا للأصول وإدارة الاستثمار التي تشكل أكبر مدير للأصول ومقدم لخدمات الوساطة والمصرفية الاستثمارية في المملكة. ويحظى البنك الأهلي السعودي بتواجد قوي في الأسواق العالمية مستفيداً من انتشار فروعها في الشرق الأوسط وجنوب آسيا وتركيا، مما يخدم رؤية البنك الإستراتيجية للتوسع إقليمياً وعالمياً ليكون البنك رائداً في مجال الخدمات المالية.

ثانياً: البنوك التجارية القطرية محل الدراسة

1. البنك الأهلي القطري (ABQ)

تأسس في 1983 كمؤسسة مساهمة عامة بموجب المرسوم الأميري رقم 40، البنك الأهلي هو بنك استهلاكي وتجاري متنوع قادر على الجمع بين التراث الغني والخبرة العميقة مع النهج التكنولوجي الحديث الذي يطلبه العملاء اليوم. يقدم لعملائه أوسع نطاق من المنتجات والخدمات المصرفية ضمن قطاعات: الخدمات المصرفية للشركات، الخدمات المصرفية للأفراد والخاصة، الخدمات المصرفية الدولية، خدمات الخزينة والاستثمار، وخدمات الوساطة المالية.

البنك الأهلي عنصر رئيسي في المجتمع القطري، ويلتزم بالمسؤولية الاجتماعية تجاه هذا المجتمع. وعمالاً بهذا النهج، ووفق للسياسة العامة لمصرف قطر المركزي ونظام الحكومة لهيئة قطر للأسواق المالية المادة 39، كان البنك الأهلي نشطاً في المساهمة في رفاهية ورعاية المجتمع والناس والمحافظة على الموارد الطبيعية والبيئة.

في سنة 2021 بلغ صافي الأرباح 713 مليون ريال قطري، مقابل 680 مليون ريال قطري في العام 2020 ونمت القروض والسلف بنسبة 0.2% مقارنة بشهر ديسمبر 2020، لتصل إلى 33570

مليون ريال قطري، أما الاستثمارات فارتفعت بنسبة 22% مقارنة بشهر ديسمبر 2020، لتصل إلى 8,613 مليون ريال قطري.

2. بنك الدوحة (DOHA BANK)

بنك الدوحة هو أحد أكبر البنوك التجارية في دولة قطر تأسس في عام 1979، يقدم خدمات مصرفية للأفراد والشركات والمؤسسات على الصعيدين المحلي والدولي من خلال أربعة من مجموعات الأعمال وهي: مجموعة الخدمات المصرفية التجارية، ومجموعة الخدمات المصرفية للأفراد، ومجموعة الخدمات المصرفية الدولية، ومجموعة الخزينة والاستثمار.

ويمتلك بنك الدوحة فروعاً خارجية في كل من الكويت، والإمارات العربية المتحدة، والهند،

بالإضافة إلى مكاتب تمثيلية في كل من اليابان، والصين، وسنغافورة، وجنوب إفريقيا، وكوريا الجنوبية، وأستراليا، وتركيا، والمملكة المتحدة، وألمانيا، وبنغلاديش، ونيبال.

وقد حصل بنك الدوحة خلال عام 2022 على العديد من الجوائز تقديراً لإنجازاته على كافة

الأصعدة، ومن بينها جائزة "أفضل تطبيق محفظة رقمية في قطر" من مجلة جلوبال بيزنس ريفيو، وجائزة "العلامة التجارية المصرفية الأكثر ابتكاراً في قطر" وجائزة "أفضل بنك في مجال بطاقات الائتمان في قطر" من مجلة جلوبال براندز، وجائزة "البنك التجاري الأكثر مسؤولية اجتماعياً في قطر" من مجلة وورلد بيزنس أوت لوك.

وتقديراً لمبادراته الفعالة في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات مثل "برنامج المدارس البيئية"،

وسباق الدانة الأخضر للجري، وتنظيف الشواطئ، وغرس الأشجار، وغيرها من المبادرات، نال بنك

الدوحة جائزة "أفضل بنك في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات في قطر" من مجلة جلوبال براندز،

وجائزة "أفضل ممارسات في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات في القطاع المصرفي القطري" من

مجلة وورلد بيزنس أوت لوك.

3. البنك التجاري القطري (CBQ)

تم تأسيس البنك التجاري عام 1974 ليكون أول بنوك القطاع الخاص في الدولة، وقد أصبح البنك

التجاري اليوم واحد من المؤسسات المالية الرائدة في دولة قطر، وبات يتميز بسجل حافل بالإنجازات

والنجاحات منذ تأسيسه. ولا يزال البنك يلعب دوراً هاماً في دفع عجلة الابتكار والارتقاء بمعايير الخدمات

ضمن القطاع الخاص المصرفي في المنطقة، وذلك من خلال الاستثمار في التقنيات الحديثة والتركيز على

خدمة العملاء وإدارة البنك الحكيمة. وتشمل شبكة البنك 30 فرعاً، و173 ماكينة صراف آلي، بالإضافة

إلى 8 ماكينات لطباعة دفاتر الشيكات، كما أن البنك يملك الامتيازات الحصرية لـ "داينرز كلوب" في

قطر وتركيا. وفضلا عن كونه مدرجاً في بورصة قطر، كان البنك التجاري أول بنك قطري يدرج شهادات الإيداع الدولية والسندات في بورصة لندن ، بالإضافة إلى ذلك، تدرج سندات البنك التجاري الصادرة في بورصة إيرلندا وسويسرا.

وضمن إستراتيجية التوسع الجغرافي التي ينتهجها البنك التجاري، قام البنك بالاستحواذ على 100% من أسهم ألتزنايف بنك في تركيا، كما يقيم البنك شراكة إستراتيجية مع البنك الوطني العماني (ش.م.ع.ع) والبنك العربي المتحد (ش.م.ع.). وتعمل هذه الشراكات والتحالفات الإستراتيجية على تمكين البنك التجاري من تقديم خدمات متكاملة في المنطقة، بما في ذلك الخدمات المصرفية للشركات وأسواق رأس المال عبر الحدود، وخدمات التمويل التجاري للشركات والأفراد والقروض المجمعمة والمشاركة للأسواق التي يقيم البنك تحالفات فيها.

4. البنك الوطني القطري (QNB)

تأسس في عام 1964 كأول بنك مملوك لقطر، نمت مجموعة QNB بشكل مطرد لتصبح أكبر بنك في قطر وأكبر مؤسسة مالية في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا. ويأتي توسع الشبكة دعماً لرؤية المجموعة لتصبح بنكاً رائداً في الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب شرق آسيا. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل البنك على ترسيخ موطنه قدم له في الأسواق شديدة التنافسية، بما في ذلك هونغ كونغ، حيث افتتحت المجموعة مؤخراً أول فرع لها ، وتمتد أعمالها من خلال شركاتها التابعة والزميلة إلى أكثر من 31 دولة عبر ثلاث قارات، حيث تقدم مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات المتقدمة.

حافظت مجموعة QNB على مكانتها كأعلى بنك في قطر وأحد البنوك الأعلى تصنيفاً في العالم من وكالات التصنيف الائتماني الرائدة بما في ذلك ستاندرد أند بورز (A) وموديز (Aa3)، كما حصل البنك أيضاً على جائزة العديد من الجوائز من أهم المنشورات المالية العالمية المتخصصة ، كما لدى مجموعة QNB برنامج دعم مجتمعي نشط وترعى العديد من الفعاليات الاجتماعية والتعليمية والرياضية.

ثالثاً: البنوك التجارية الإماراتية محل الدراسة

1. البنك التجاري أبو ظبي (ADCB)

تأسس بنك أبو ظبي التجاري عام 1985، ويركز اهتمامه على دولة الإمارات العربية المتحدة حيث يساعد على تقديم مساهمة كبيرة في الاقتصاد والمجتمع الذي يخدمه.

يعتبر بنك أبو ظبي التجاري أحد البنوك الرائدة في دولة الإمارات وذلك من خلال تقديمه

لمجموعة متنوعة ومتكاملة من الخدمات المصرفية المتطورة والأنشطة المتميزة في مجالات عديدة منها،

الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات والأعمال المصرفية الخاصة والخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية التجارية وإدارة النقد والاستثمارات المصرفية والخدمات الاستشارية للشركات وصرف العملات الأجنبية ومشتقات الأوراق المالية وخدمات الصيرفة الإسلامية وتمويل المشاريع وإدارة العقارات والاستثمارات الإستراتيجية.

وتضم شبكة فروع البنك 48 فرعاً وأكثر من 446 جهاز صراف آلي منتشرة في جميع أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة ، وبتاريخ 1 ماي 2019، تمّ اكتمال عملية الاندماج بين كل من بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني، واستحوذ الكيان المُدمج على مصرف الهلال، الذي يواصل بدوره مزاولة نشاطه كوحدة منفصلة للخدمات المصرفية الإسلامية محتفظاً باسمه وعلامته التجارية الحاليين ضمن المجموعة. وقد ساهمت الصفقة في تعزيز مكانة بنك أبوظبي التجاري، ليصبح ثالث أكبر مؤسسة مصرفية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

2. بنك دبي التجاري (CBD)

تأسس بنك دبي التجاري في العام 1969 كمؤسسة مساهمة عامة وهو مدرج في سوق دبي المالي. ويتمثل النشاط الرئيسي للبنك في الخدمات المصرفية التجارية، حيث يوفر مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المصرفية التقليدية والإسلامية إلى عملائه من شركات، جهات تجارية وأفراد. يعد بنك دبي التجاري أحد البنوك الرائدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث يقدم خدمات مصرفية شخصية وخدمات مصرفية للأعمال مبتكرة ومصممة حسب الطلب، من خلال القنوات الرقمية الحديثة بما في ذلك الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والخدمات المصرفية عبر الإنترنت ومن خلال شبكة واسعة من الفروع وأجهزة الصراف الآلي. يعمل بنك دبي التجاري في دولة الإمارات العربية المتحدة منذ أكثر من 50 عاماً، ويدير المتطلبات المالية لبعض أكبر الشركات والشركات العاملة في الدولة، مما يدفع اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة.

على مر السنين، تحول البنك إلى مؤسسة مصرفية تقدمية وحديثة حائزة على العديد من الجوائز لمبادراتها الرقمية وبطاقات الائتمان والحسابات المصرفية وميزات وخدمات تطبيقات الهاتف المحمول.

3. بنك الشارقة (BOS)

تأسس بنك الشارقة عام 1973، كأول بنك تجاري في إمارة الشارقة والخامس على صعيد الدولة. لعب البنك منذ تأسيسه دوراً أساسياً في ترسيخ دور إمارة الشارقة من خلال تعزيز نموها الاقتصادي بشكل خاص ونمو دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل عام.

بنك الشارقة مؤسسة مالية مدرجة في سوق أبوظبي المالي ومقره الرئيسي في إمارة الشارقة ، ويمتاز البنك بحضور قوي في دولة الإمارات العربية المتحدة بالإضافة إلى لبنان من خلال بنك الإمارات ولبنان ش.م.ل. التابع له.

يقدم البنك العديد من الخدمات المتميزة للشركات والأفراد، بالإضافة إلى الخدمة المصرفية الخاصة وإدارة الثروات، وتشمل على سبيل المثال لا الحصر الصناعة والتجارة والتعليم وقطاع الخدمات وغيرها.

تعكس رحلة البنك على مدى العقود قدرته على ترسيخ إستراتيجية مستدامة هدفها الأساسي مواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية مما ساهم في تعزيز النمو الاقتصادي والعمراني للدولة التي غدت واحة استقرار ومركز جذب أساسي للاستثمارات العالمية في منطقة الشرق الأوسط. يطمح بنك الشارقة إلى الاستمرار في توفير الخدمات المالية المتميزة التي ترتبط بسمعته وسجله الحافل، والتي ترقى إلى شعاره "شريكك في التقدم".

4. بنك رأس الخيمة (RAK BANK)

يعد بنك رأس الخيمة الوطني، المعروف أيضاً باسم بنك رأس الخيمة الوطني (ش.م.ع)، أحد أقدم البنوك وأكثرها ديناميكية في دولة الإمارات العربية المتحدة. تأسس البنك عام 1976، وخضع لتحول كبير في عام 2001، مع تحول في التركيز من الخدمات المصرفية للشركات إلى الخدمات المصرفية الشخصية والتجارية.

بنك رأس الخيمة الوطني هو مؤسسة مساهمة عامة مقرها في إمارة رأس الخيمة في دولة الإمارات العربية المتحدة، البنك مملوك بنسبة 52.76% لحكومة رأس الخيمة ويتم تداول أسهمه علناً في سوق أبوظبي للأوراق المالية.

يقدم البنك اليوم مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية الشخصية والتجارية من خلال فروعها البالغ عددها 27 فرعاً ومحفظة الحلول المصرفية الإلكترونية، والتي تشمل الخدمات المصرفية الهاتفية والرقمية. كما يقدم خدمات مصرفية شخصية وتجارية متوافقة مع الشريعة الإسلامية من خلال وحدة الخدمات المصرفية الإسلامية التابعة له "راك الإسلامي".

5. البنك العربي المتحد (UAB)

لقد تأسس البنك العربي المتحد ش.م.ع في 21 يناير 1975 كمشروع مشترك بين مجموعة متنوعة من المستثمرين الإماراتيين والتكتل المالي الفرنسي العالمي "سويتيه جينرال"

يقدم البنك لعملائه خدمات مالية مصممة خصيصاً في قطاعي الخدمات البنكية للشركات وللأفراد. لقد أسس البنك نفسه بشكلٍ رئيسي كمقدمٍ لحلول رائدة لقاعدة تجارية وصناعية متكاملة عبر أرجاء الإمارات السبع. فمن خلال توفير مجموعة شاملة من الخدمات البنكية للشركات، وللأفراد، والتمويل التجاري، والخدمات البنكية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وخدمات الخزائنة أصبح البنك العربي المتحد هو أحد أفضل اختيار قطاعات العملاء المختلفة من كبريات الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة. علاوة على ذلك، فمع إطلاق برنامج "صدارة" للخدمات البنكية المتميزة، والخدمات المصرفية الإسلامية، وسع البنك من قاعدة عملائه في قطاع الأفراد، ويهدف البنك إلى تحقيق المزيد من التوسع في هذا المجال.

شكل البنك العربي المتحد رسمياً تحالف استراتيجي مع البنك التجاري القطري، فقد استحوذ البنك التجاري على حصة مقدارها % 40 في البنك العربي المتحد في ديسمبر 2007 فيما وصفه محللون استثماريون من مختلف أرجاء المنطقة على أنه توافق استراتيجي طبيعي، وكان ذلك في إطار واحدة من الاتفاقيات القليلة العابرة للحدود التي أبرمت في نطاق دول مجلس التعاون الخليجي بين بنكين محليين، والأولى من نوعها بين بنكين من دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة

شكل البنك التجاري في السابق تحالف مماثل مع البنك الوطني العماني، لتبدأ بذلك مرحلة للنمو القوي للبنوك الثلاثة عبر أرجاء المنطقة. في إطار بناء هيكل أكثر اتساقاً على نحو متزايد، يركز تحالف البنوك الثلاثة بقوة على تحقيق أفضل استخدام لأوجه التعاون المحتملة فيما بينهم، ويعمل على تطبيق أفضل الممارسات في هذا المجال، ويطور العروض المشتركة للخدمات والمنتجات.

رابعاً: البنوك التجارية العمانية محل الدراسة

1. بنك ظفار: (Dhofar bank)

تأسس البنك في شهر جانفي 1990 وكان يعرف باسم بنك ظفار العماني الفرنسي، وقد بدأ عملياته من خلال فرعين، أحدهما في مسقط والآخر في صلالة ، ويعد أحد أسرع البنوك نمواً في سلطنة عمان، مع حضور قوي في الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية للأفراد والخزينة وتمويل المشاريع. وصلت شبكة الفروع إلى 101 فرعاً مع شبكة واسعة تضم 164 من أجهزة الصراف الآلي و79 من أجهزة الإيداع النقدي والشيكات المنتشرة في جميع أنحاء البلاد ويعتبر بنك ظفار ثاني أكبر بنك من حيث القيمة السوقية في عمان.

أفصح البنك عن تحقيق صافي ربح بحوالي 25.12 مليون ريال عماني (ما يعادل 62.25 مليون دولار أمريكي) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021، كما بلغ إجمالي أصول البنك حوالي 4.44 مليار ريال عماني (ما يعادل 11.53 مليار دولار أمريكي) في ديسمبر 2021.

حظيت جهود البنك في تطوير المنتجات والحلول المبتكرة وتحسين تجربة العملاء بتقدير واسع النطاق من قبل العديد من المنظمات المحلية والدولية ذات السمعة الطيبة. وعلى الرغم من جميع التحديات الاقتصادية التي شكلها الوباء غير المسبوق، فقد عزز البنك صورة عالمته التجارية خلال سنة 2021. ويمكن تأكيد ذلك من خلال حقيقة أن بنك ظفار قد تم الإعلان عنه كأكثر العالَمات التجارية الموثوقة من قبل مجلة عمان الاقتصادية. علاوة على ذلك، حصل البنك أيضاً على جائزة أفضل بنك للأعمال والشركات في عمان من قبل مجلة وورد الاقتصادية، توجت مجلة مشتقات التمويل البنك بجائزتين، وهما أفضل بنك استثماري وأفضل بنك تجاري على التوالي. وفي الآونة الأخيرة، منحت آسيا موني money الشرق الأوسط بنك ظفار كأفضل بنك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأفضل بنك رقمي في القطاع المصرفي العماني.

2. بنك مسقط: (Muscat Bank)

تأسس البنك سنة 1982، يقع مقره الرئيسي في مسقط عمان، بنك مسقط هي المؤسسة المالية الرائدة في سلطنة عمان ذات النشاط الهائل ووجود قوي في الأعمال المصرفية للشركات وللأفراد والأعمال المصرفية الاستثمارية والخزانة بالإضافة إلى الأعمال المصرفية الخاصة وإدارة الأصول، ولدى البنك أكبر شبكة من الفروع والقنوات الإلكترونية في السلطنة، بالإضافة إلى أفرع دولية في المملكة العربية السعودية والكويت ومكاتب تمثيلية في دبي وإيران وسنغافورة ولدى البنك دور كبير بمسار تقدم البلاد في جميع المجالات ومن ضمنها، المشاركة والمبادرة في مشاريع التنمية التي تهدف إلى دعم الاقتصاد الوطني. كما أننا حريصين على التزامنا تجاه شعبنا الكريم من خلال برامج الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات في مختلف القطاعات. حقق البنك ربحا صافيا قدره 189.63 مليون ريال عماني، ومع أصول تزيد قيمتها عن 20 مليار دولار أمريكي، يعد بنك مسقط المزود الرائد للخدمات المالية.

3. البنك الوطني العماني: (ONB)

تأسس البنك الوطني العماني في العام 1973 ليصبح أول بنك محلي بسلطنة عمان، ويحفل سجل البنك بتاريخ ثري من الخدمات التي قدمها للشركات العمانية المحلية وتعزيزه للاقتصاد العماني بشكل

عام، تم تسجيل البنك الوطني العُماني (ش.م.ع.ع.) برأس مالي أولي يقدر بـ 500 ألف ريال وبدأ أعماله من خلال فرعين عام 1973. وكان من بين أصحاب الأسهم الرئيسيين للبنك مؤسسة WJ Towell & Co وبنك أوف أمريكا بنسبة 51% و 39% من الأسهم لكل منهما على التوالي. وفي عام 1987، استحوذ البنك الدولي للائتمان والتجارة (لوكسمبورغ) ش.م (BCCI) على 39% من حصة بنك أوف أمريكا. وفي عام 1991، حين تم تعليق عمليات بنك لوكسمبورغ، أُعيدت رسملة البنك من قبل الحكومة العُمانية. في عام 2003، استحوذت مجموعة سهيل بهوان على 35% من حصة البنك عبر إصدار أسهم رأس مال خاصة. وفي عام 2005، وزعت مجموعة سهيل بهوان وبعض حاملي الأسهم الثانويين جزءاً من حصصهم على البنك التجاري القطري الذي يملك حالياً 34.9% من أسهم رأس المال المصدر للبنك. يقدم البنك حلاً مالياً متطورة صُممت بحيث تتماشى مع احتياجات الأفراد والشركات. وبالنظر إلى طبيعة الأعمال المصرفية والتجارية عالمياً نستطيع أن نقدم كافة المتطلبات المالية داخل سلطنة عُمان وخارجها، بحيث نؤكد أننا نتمتع بالخبرة والتكنولوجيا اللازمة التي تجعلنا شركاء موثوق بهم في التعاملات المالية للعملاء، وعلاوة على إدارة الأعمال المصرفية الشخصية التي تقدم حسابات وقروض وتأمين وفرص استثمارية، يقدم البنك أيضاً مجموعة خدمات مصرفية تجارية تناسب الشركات وأيضاً إدارة لأعمال الاستثمار المصرفي.

قدم البنك خدماته للعملاء من خلال 61 فرعاً و 173 جهازاً للصرف الآلي وأجهزة لإيداع النقد والشيكات موزعة على امتداد السلطنة، بالإضافة إلى ثلاثة فروع خارجية أحدها في مصر والاثنتين الأخرين في كل من دبي وأبوظبي بالإمارات العربية المتحدة، سجل البنك صافي أرباح في عام 2021 بلغ 30.3 مليون ريال عماني مقارنة بـ 18.1 مليون ريال عماني خلال العام الماضي بزيادة بنسبة 66.8% خلال عام 2021م.

4. بنك عمان العربي (OAB)

تأسس بنك عمان العربي في عام 1984 بعد استحوازه على فروع البنك العربي في سلطنة عمان، وفي العام 1992 توسعت عمليات البنك من خلال الاستحواذ على فروع البنك العماني الأوروبي الذي تم دمجها مع البنك في العام 1994، يشغل البنك اليوم شبكة واسعة تضم 62 فرعاً، بالإضافة إلى شبكة ممتدة من أجهزة الصرف الآلي تضم 141 جهازاً تنتشر في كافة أنحاء السلطنة، كما يوفر بنك عمان العربي مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية عبر تطبيقه المتطور للهاتف النقال، حيث يمكن للعملاء فتح حسابات جديدة إلى جانب الحصول على العديد من الخدمات الأخرى مباشرة من هواتفهم المحمولة.

سجل البنك صافي ربح قدره 7.1 مليون ريال عماني للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021، كما بلغ إجمالي أصول المجموعة 3.4 مليار ريال عماني.

5. بنك صحار الدولي: (Sohar International Bank)

وهو بنك عماني تأسس سنة 2007، يقدم للعملاء عدداً متنوعاً من الخدمات المصرفية وغير المصرفية وذلك في العديد من القطاعات الواعدة بالنمو أهمها كلا من قطاع العقارات وقطاع السياحة والصناعة وقطاع التعليم، ويحاول البنك منذ تأسيسه إلى الارتقاء بالخدمات التي يقدمها ليصبح بنكا دولياً متميزاً. وبمجرد تغيير الهوية التجارية إلى صحار الدولي في العام 2018 تمت إعادة صياغة الأهداف المستقبلية، لتصبح مؤسسة خدمية عمانية الطابع عالمية الريادة، تساعد الزبائن والمجتمع والناس على الازدهار والنمو.

يعمل صحار الدولي بهدف مساعدة الناس من خلال تقديم خدمات مصرفية سريعة الاستجابة لعالمهم المتغير باستمرار، مما يكمل احتياجاتهم والنمو والازدهار مع تقديم الخدمات الدولية. كما يسعى البنك إلى إعادة تعريف الخدمات المصرفية في سلطنة عمان من خلال التطورات التحويلية التي تتمحور حول مبادئ المزيد من السرعة، مما يجعل كل شيء بسيطاً وسريعاً؛ بقيمة أعلى، مما يضمن الملائمة والاتصال بالعملاء.

ارتفع صافي الربح للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م بنسبة 41.6% حيث بلغ 28.30 مليون ريال عماني، كما شهد البنك نمواً في إجمالي الأصول بنسبة 14.5% ليصل إلى 4.134 مليون ريال عماني في 31 ديسمبر 2021 مدفوعة بشكل رئيسي بزيادة الاستثمار في الأوراق المالية.

المبحث الثاني: تحليل مؤشرات الأداء للبنوك التجارية محل الدراسة خلال الفترة (2015-2021)

من خلال هذا المبحث سنقوم بتحليل مؤشرات أداء البنوك التجارية قيد الدراسة خلال الفترة

(2015-2021)، وذلك للاعتماد عليها في تحليل نتائج الدراسة القياسية لتقييم أداء البنوك التجارية لدول

شمال إفريقيا والشرق الأوسط المتضمنة في محل الدراسة.

المطلب الأول: تحليل مؤشرات الأداء للبنوك الجزائرية محل الدراسة

سنقوم من خلال هذا المطلب بتحليل مؤشرات الأداء والنسب المالية للبنوك التجارية الجزائرية

محل الدراسة.

أولا: تحليل معدل العائد على الأصول

يمثل الشكل متوسط معدل العائد على الأصول لمجموعة من البنوك التجارية النشطة في الجزائر

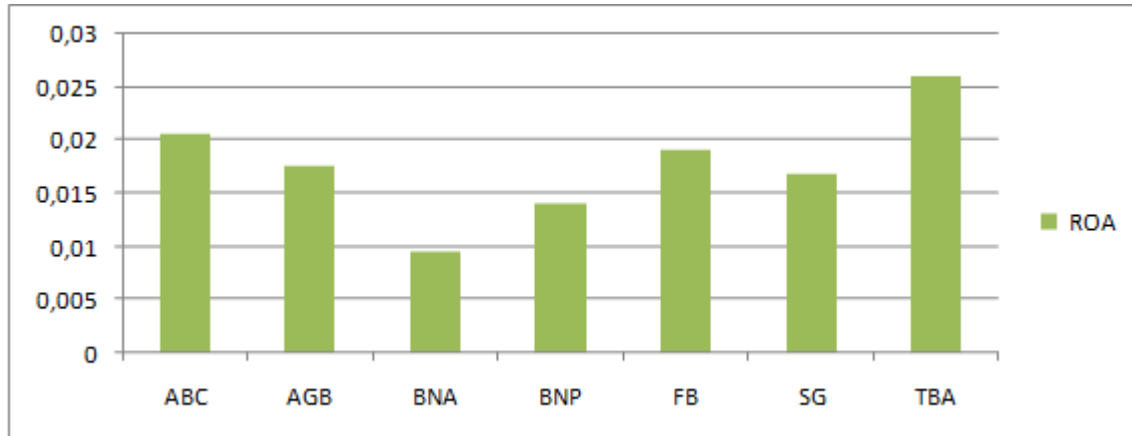
خلال الفترة 2015-2021، حيث نلاحظ أن هذه النسبة كانت متباينة بين البنوك محل الدراسة كما أن

أعلى متوسط معدل عائد على الأصول كان من نصيب بنك ترست بقيمة 2.5%، وأدنى متوسط كان للبنك

الوطني الجزائري بقيمة 0.9%، وفي المجمل يمكن القول أن البنوك النشطة في القطاع المصرفي

الجزائري تحقق معدل عائد على الأصول جيد ويفسر ذلك بالاستغلال الجيد لمصادر التمويل المتوفرة في

تحقيق أداء جيد وكفاءتها في توليد الأرباح.

شكل 6: متوسط معدل العائد على الأصول في مجموعة من البنوك النشطة في الجزائر

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك محل الدراسة لدولة الجزائر.

ثانيا: تحليل معدل العائد على حقوق الملكية

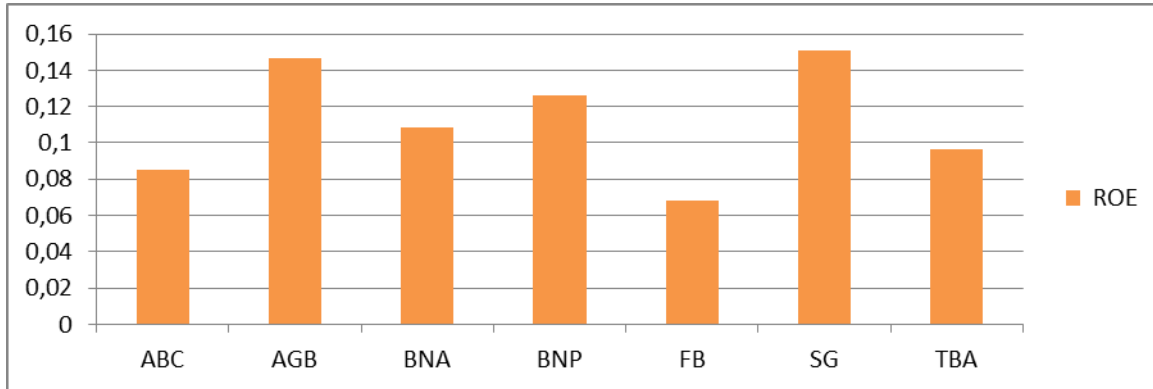
يمثل الشكل متوسط معدل العائد على حقوق الملكية لمجموعة من البنوك التجارية النشطة في

الجزائر خلال الفترة 2015-2021، حيث نلاحظ أن هذه النسبة كانت متفاوتة بين البنوك محل الدراسة

كما أن أعلى متوسط معدل عائد على حقوق الملكية كان من نصيب بنك سوسيتي جينيرال بقيمة 15%،

وأدنى متوسط كان لفرنسا بنك بقيمة 6.8%، وفي المجمل يمكن القول أن البنوك النشطة في القطاع المصرفي الجزائري تحقق معدل عائد على حقوق الملكية مقبول ويفسر ذلك بتحقيق عائد أفضل للمساهمين نتيجة استثماراتهم في البنوك التجارية ومن ثم تحقيق أداء جيد مما قد يجلب مستثمرين جدد للبنوك.

شكل 7: متوسط معدل العائد على حقوق الملكية في مجموعة من البنوك التجارية النشطة في الجزائر

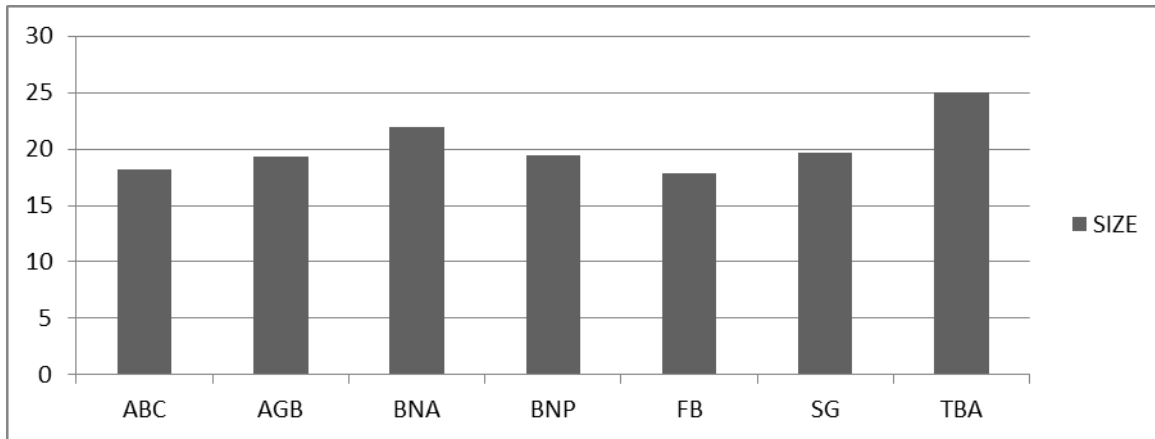


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك محل الدراسة لدولة الجزائر.

ثالثا: تحليل حجم البنك

يمثل الشكل متوسط حجم البنك ممثلا باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول لمجموعة من البنوك التجارية النشطة في الجزائر خلال الفترة 2015-2021، حيث نلاحظ أن هذه النسبة كانت متفاوتة بين البنوك محل الدراسة كما أن أعلى متوسط لحجم البنك كان من نصيب بنك ترست بقيمة 25.02%، وأدنى متوسط كان لفرنسا بنك بقيمة 17.80%، وفي المجمل يمكن القول أن لهذه النسبة أهمية بالغة حيث تفسر بقدرة البنوك التجارية على النمو والتنويع ومن ثم الاستثمار في مشاريع ذات عوائد مرتفعة، كما أن حجم البنوك التجارية يقلل من تكلفة ووقت معالجة المعلومات المجمعة وهو ما يؤثر إيجابيا على أداء البنوك التجارية.

شكل 8: متوسط حجم البنك في مجموعة من البنوك التجارية النشطة في الجزائر

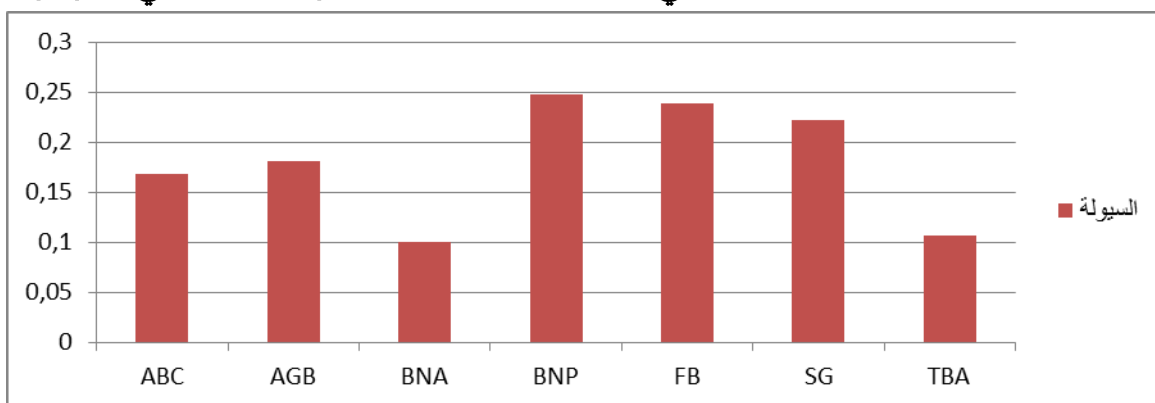


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك محل الدراسة لدولة الجزائر.

رابعاً: تحليل نسبة السيولة

يمثل الشكل متوسط نسبة السيولة لمجموعة من البنوك التجارية النشطة في الجزائر خلال الفترة 2015-2021، حيث نلاحظ أن هذه النسبة كانت متفاوتة بين البنوك محل الدراسة كما أن أعلى متوسط نسبة سيولة كان من نصيب بنك بي أن بي بقيمة 0.247، وأدنى متوسط نسبة السيولة كان للبنك الوطني الجزائري بقيمة 0.099، إن ارتفاع هذه النسبة يعني أن للبنوك التجارية القدرة على مواجهة مخاطر السيولة وأن البنوك تتجه لاستثمار جزء كبير من أموالها في أصول تتسم بقابلية تحويلها في المدى القصير إلى نقدية، إلا أن زيادة هذه النسبة بشكل كبير ينعكس سلباً على أداء البنوك وذلك لتوفر أرصدة نقدية عاطلة بدون تشغيل لدى البنوك مما يقلل من ربحيتها، أي أن زيادة هذه النسبة لا تعني كفاءة البنوك التجارية في إدارة سيولتها بل تعني كفاءة البنوك في مواجهة الأزمات.

شكل 9: متوسط نسبة السيولة في مجموعة من البنوك التجارية النشطة في الجزائر

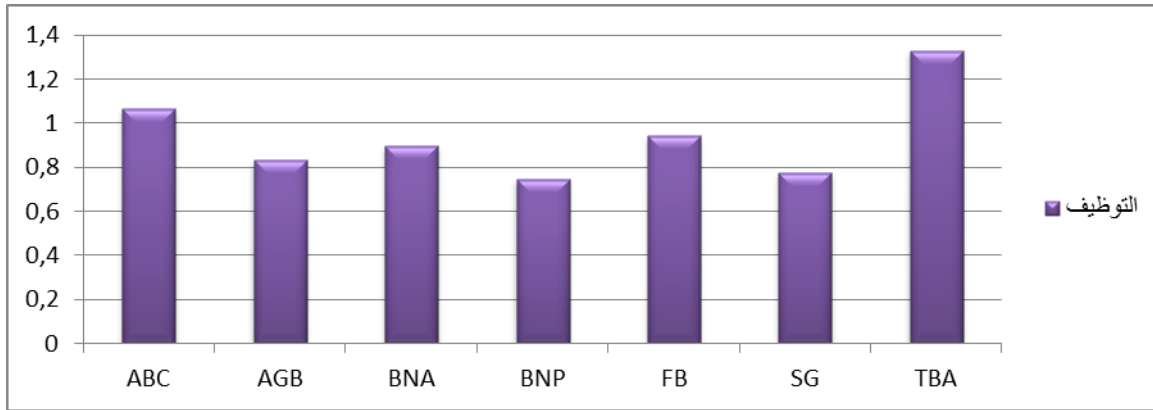


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك محل الدراسة لدولة الجزائر.

خامسا: تحليل نسبة التوظيف

يمثل الشكل متوسط نسبة التوظيف لمجموعة من البنوك التجارية النشطة في الجزائر خلال الفترة 2015-2021، حيث نلاحظ أن هذه النسبة كانت متفاوتة بين البنوك محل الدراسة كما أن أعلى متوسط نسبة توظيف كان من نصيب بنك ترست بقيمة 1.328 حيث فاق معدل توظيف الودائع في شكل قروض 100%، وأدنى متوسط نسبة كان لبنك بي أن بي بقيمة 0.746 أي بنسبة 74.6% فقط، ويمكن القول أن البنوك النشطة في القطاع المصرفي الجزائري لها كفاءة في توظيف ما تم جمعه من موارد متمثلة في الودائع في شكل قروض تدر الأرباح ومن ثم تحقيق أداء جيد.

شكل 10: متوسط نسبة التوظيف في مجموعة من البنوك التجارية النشطة في الجزائر

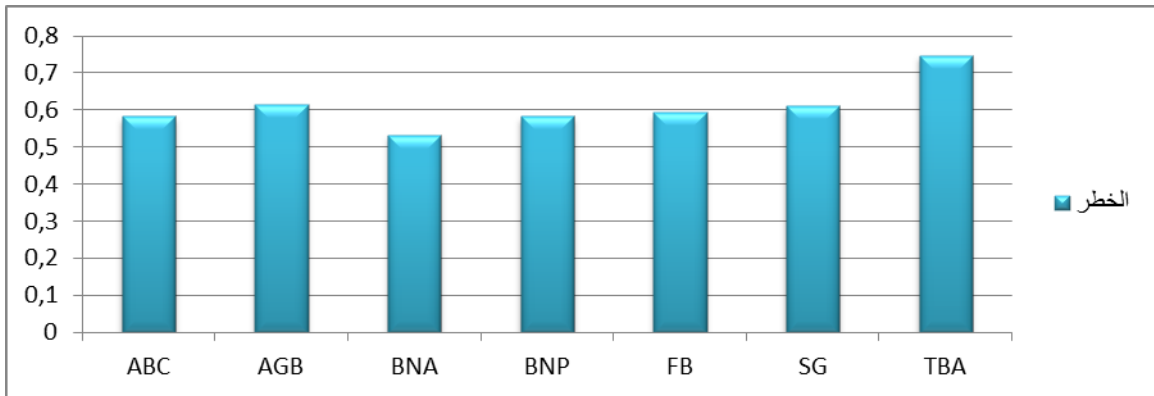


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك محل الدراسة لدولة الجزائر.

سادسا: تحليل نسبة الخطر

يمثل الشكل متوسط نسبة الخطر لمجموعة من البنوك التجارية النشطة في الجزائر خلال الفترة 2015-2021، حيث نلاحظ أن هذه النسبة كانت متفاوتة بين البنوك محل الدراسة حيث أن أعلى متوسط نسبة خطر كان من نصيب بنك ترست بقيمة 0.747، وأدنى متوسط كان للبنك الوطني الجزائري بقيمة 0.532، هذه النسبة تفسر مقدار الأصول المرتبطة بالقروض حيث كلما ارتفعت هذه النسبة زادت احتمالية تعرض البنوك التجارية لتعثر القروض والتخلف عن سدادها، والتعرض المتزايد لخطر الائتمان ينعكس سلبا على أداء البنوك التجارية.

شكل 11: متوسط نسبة الخطر في مجموعة من البنوك التجارية النشطة في الجزائر

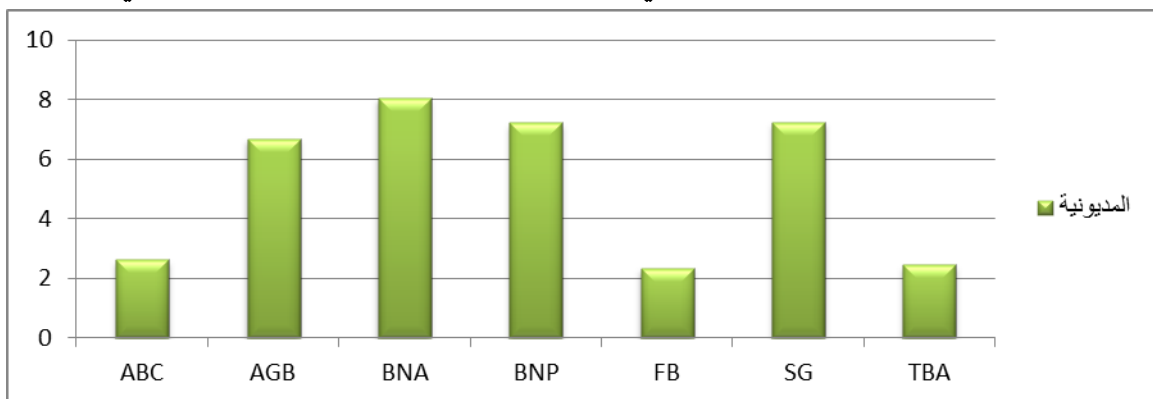


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك محل الدراسة لدولة الجزائر.

سابعاً: تحليل نسبة المديونية

يمثل الشكل متوسط نسبة المديونية لمجموعة من البنوك التجارية النشطة في الجزائر خلال الفترة 2015-2021، حيث نلاحظ أن هذه النسبة كانت متفاوتة بين البنوك محل الدراسة كما أن أعلى متوسط نسبة مديونية كان من نصيب البنك الوطني الجزائري بقيمة 8.06، وأدنى متوسط كان لفرنسا بنك بقيمة 2.33، وهذه النسبة تشير إلى حجم الديون وحقوق الملكية التي تستخدمها البنوك في تمويل أصولها، ففي حالة البنوك التجارية النشطة في الجزائر وبما أن البنك الوطني الجزائري له أعلى نسبة مديونية نقول أن استخدامه للديون في التمويل أكبر من استخدام موارده الذاتية المتمثلة في حقوق الملكية والعكس في حالة فرنسا بنك فهو يستخدم موارده الذاتية في تمويل أصوله ومن ثم فإن لفرنسا بنك القدرة على مقابلة التزاماته طويلة الأجل.

شكل 12: متوسط نسبة المديونية في مجموعة من البنوك التجارية النشطة في الجزائر

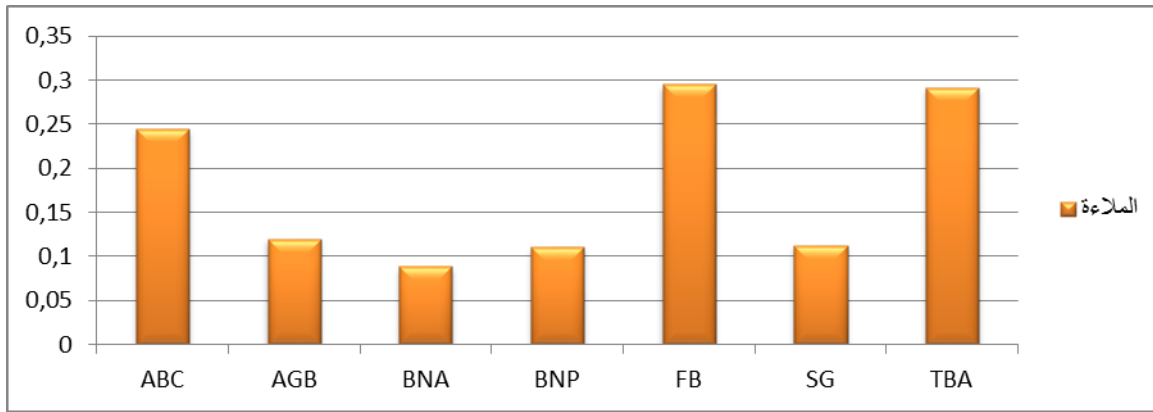


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك محل الدراسة لدولة الجزائر.

ثامنا: تحليل نسبة الملاءة

يمثل الشكل متوسط نسبة الملاءة لمجموعة من البنوك التجارية النشطة في الجزائر خلال الفترة 2015-2021، حيث نلاحظ أن هذه النسبة كانت متفاوتة بين البنوك محل الدراسة كما أن أعلى متوسط نسبة ملاءة كان من نصيب فرنسا بنك بقيمة 0.294، وأدنى متوسط كان للبنك الوطني الجزائري بقيمة 0.088 أي أن حقوق الملكية للبنك الوطني الجزائري تغطي نسبة 8.8% فقط من مجموع أصوله، وتفسر هذه النسبة مدى اعتماد البنوك على أموالها الذاتية متمثلة في حقوق الملكية في تمويل أصولها من خلال احتجاز الاحتياطات والأرباح المدورة فضلا عن مواجهة المخاطر المحتملة من استخدام الأموال، ارتفاع هذه النسبة يعني حماية أكبر لأموال المودعين مما يزيد من ثقتهم للبنوك التجارية.

شكل 13: متوسط نسبة الملاءة في مجموعة من البنوك التجارية النشطة في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك محل الدراسة لدولة الجزائر.

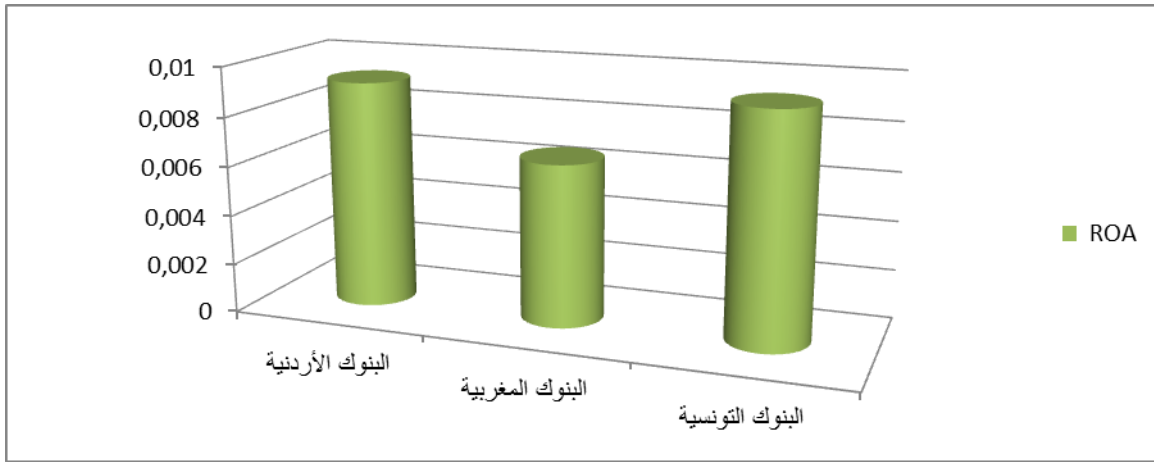
المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الأداء للبنوك التجارية التونسية والمغربية والأردنية

سنقوم من خلال هذا المطلب بتحليل مؤشرات الأداء والنسب المالية للبنوك التونسية والمغربية والأردنية محل الدراسة.

أولا: تحليل معدل العائد على الأصول

يمثل الشكل متوسط معدل العائد على الأصول لمجموعة من البنوك التجارية التونسية والمغربية والأردنية خلال الفترة 2015-2021، حيث نلاحظ أن هذه النسبة كانت متباينة بين بنوك الدول محل الدراسة حيث أن متوسط معدل عائد على الأصول للبنوك الأردنية والتونسية كان متقارب بشكل كبير بقيمة 0.9%، أما البنوك المغربية فكانت بقيمة 0.6%

شكل 14: متوسط العائد على الأصول في مجموعة البنوك التجارية التونسية والمغربية والأردنية

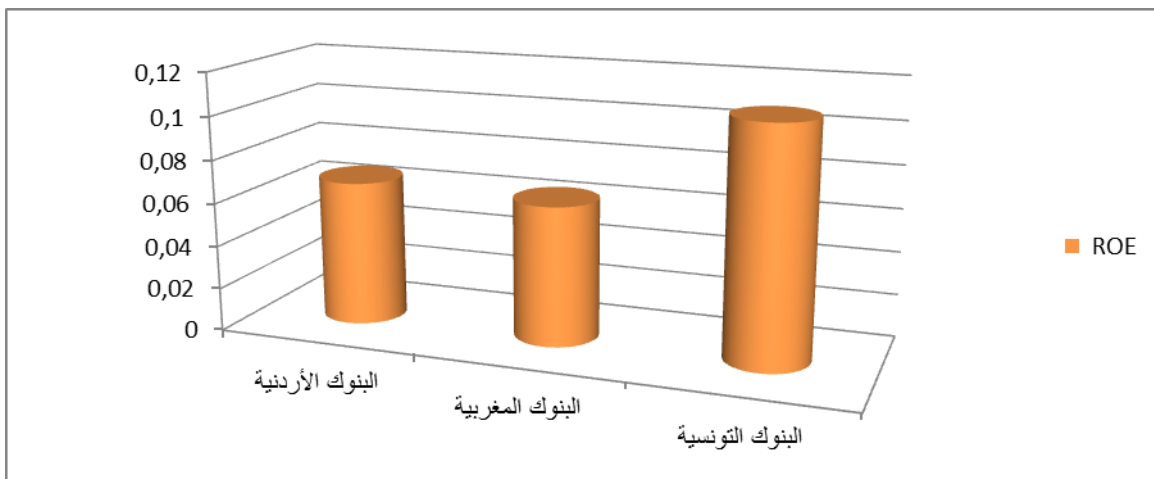


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك محل الدراسة لدولة تونس والمغرب والأردن

ثانياً: تحليل معدل العائد على حقوق الملكية

يمثل الشكل متوسط معدل العائد على حقوق الملكية لمجموعة من البنوك التجارية التونسية والمغربية والأردنية خلال الفترة 2015-2021، حيث نلاحظ أن هذه النسبة كانت متفاوتة بين البنوك محل الدراسة كما أن أعلى متوسط معدل عائد على حقوق الملكية كان من نصيب البنوك التونسية بقيمة 10.8%، تليها البنوك الأردنية بقيمة 6.7% ثم البنوك المغربية بقيمة 6.4%

شكل 15: متوسط معدل العائد على حقوق الملكية في مجموعة من البنوك التجارية التونسية والمغربية والأردنية

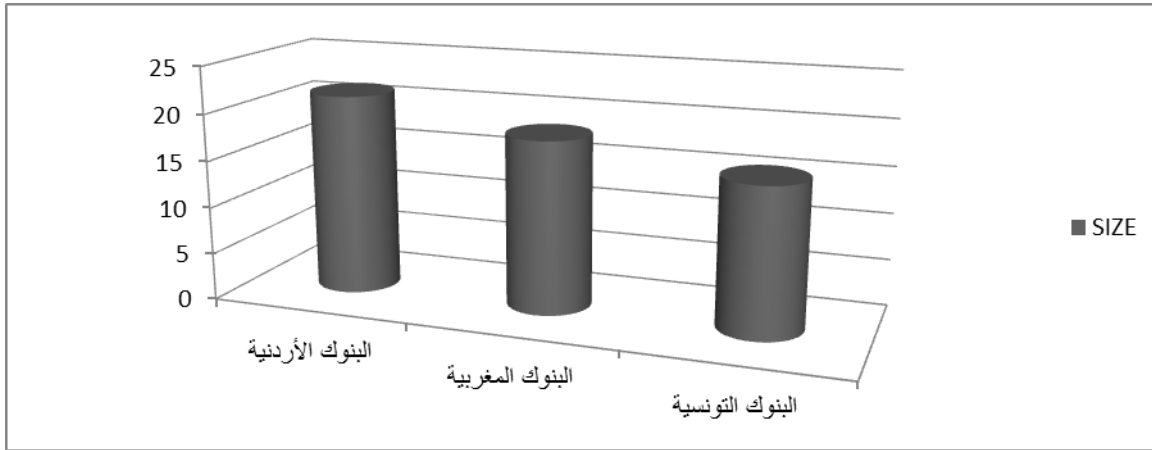


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك محل الدراسة لدولة تونس والمغرب والأردن

ثالثاً: تحليل حجم البنك

يمثل الشكل متوسط حجم البنك ممثلاً باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول لمجموعة من البنوك التجارية التونسية والمغربية والأردنية خلال الفترة 2015-2021، حيث نلاحظ أن هذه النسبة كانت متفاوتة بين البنوك محل الدراسة كما أن أعلى متوسط لحجم البنك كان من نصيب البنوك الأردنية بقيمة 21.44 حيث يمكن القول أن للبنوك الأردنية القدرة على النمو والتنوع ومن ثم الاستثمار في مشاريع ذات عوائد مرتفعة، تلتها البنوك المغربية بقيمة 18.36، ثم البنوك التونسية بقيمة 15.69.

شكل 16: متوسط حجم البنك في مجموعة من البنوك التجارية التونسية والمغربية والأردنية

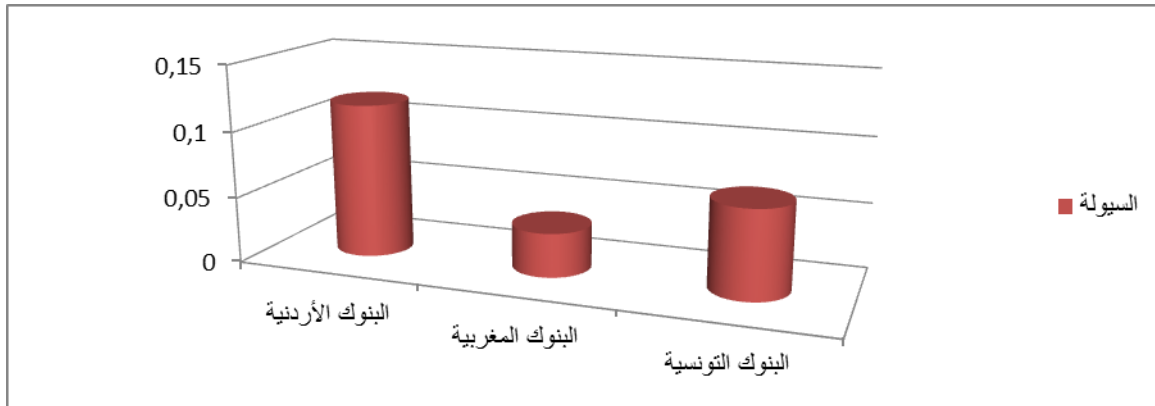


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك محل الدراسة لدولة تونس والمغرب والأردن.

رابعاً: تحليل نسبة السيولة

يمثل الشكل متوسط نسبة السيولة لمجموعة من البنوك التجارية التونسية والمغربية والأردنية خلال الفترة 2015-2021، حيث نلاحظ أن هذه النسبة كانت متفاوتة بين البنوك محل الدراسة حيث أن أعلى متوسط نسبة سيولة كان من نصيب البنوك الأردنية بقيمة 0.117، تلتها البنوك التونسية بقيمة 0.066، ثم البنوك المغربية بقيمة 0.033 أي أن للبنوك الأردنية الكفاءة في مواجهة الأزمات والوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

شكل 17: متوسط نسبة السيولة في مجموعة من البنوك التجارية التونسية والمغربية والأردنية

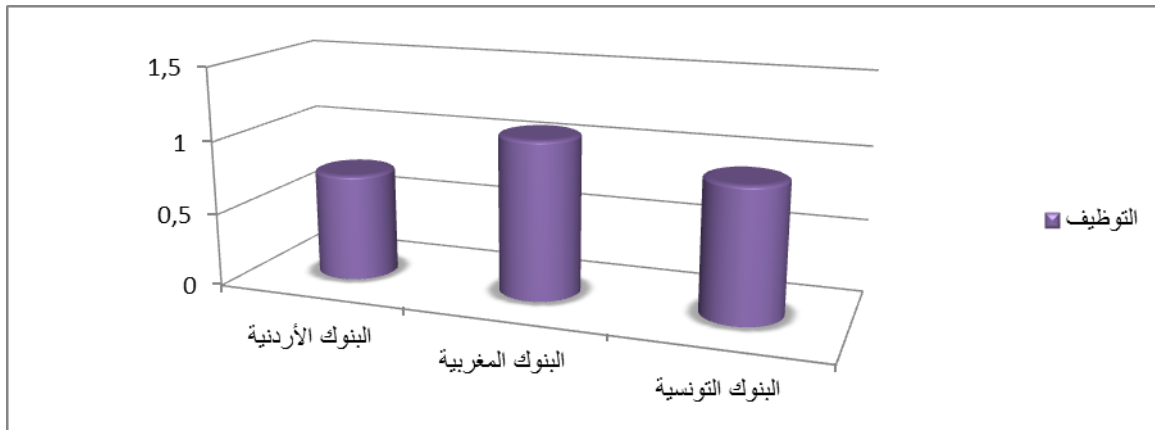


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك محل الدراسة لدولة تونس والمغرب والأردن

خامسا: تحليل نسبة التوظيف

يمثل الشكل متوسط نسبة التوظيف لمجموعة من البنوك التجارية التونسية والمغربية والأردنية خلال الفترة 2015-2021، حيث نلاحظ أن هذه النسبة كانت متفاوتة بين البنوك محل الدراسة كما أن أعلى متوسط نسبة توظيف كان من نصيب البنوك المغربية بقيمة 1.08 حيث فاق معدل توظيف الودائع في شكل قروض 100%، تليها البنوك التونسية بقيمة 0.906، ثم البنوك الأردنية بقيمة 0.733 أي بنسبة 73.3% فقط.

شكل 18: متوسط نسبة التوظيف في مجموعة من البنوك التجارية التونسية والمغربية والأردنية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك محل الدراسة لدولة تونس والمغرب

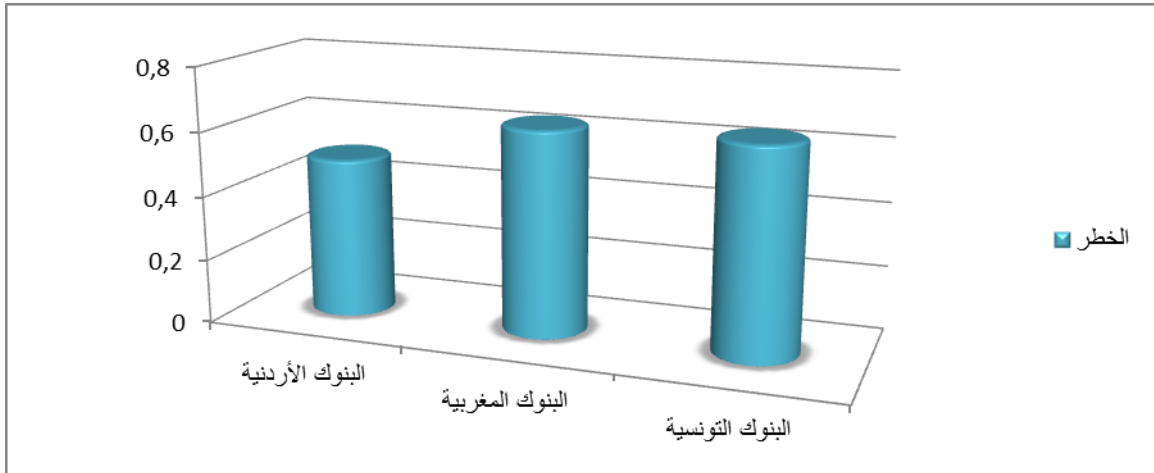
والأردن

سادسا: تحليل نسبة الخطر

يمثل الشكل متوسط نسبة الخطر لمجموعة من البنوك التجارية التونسية والمغربية والأردنية خلال الفترة 2015-2021، حيث نلاحظ أن هذه النسبة كانت متفاوتة بين البنوك محل الدراسة حيث أن أعلى

متوسط نسبة الخطر كان من نصيب البنوك التونسية بقيمة 0.644، وبشكل متقارب مع البنوك المغربية بقيمة 0.639 ثم البنوك الأردنية بقيمة 0.500، حيث كلما ارتفعت هذه النسبة زادت احتمالية تعرض البنوك التجارية لتعثر القروض والتخلف عن سدادها.

شكل 19: متوسط نسبة الخطر في مجموعة من البنوك التجارية التونسية والمغربية والأردنية

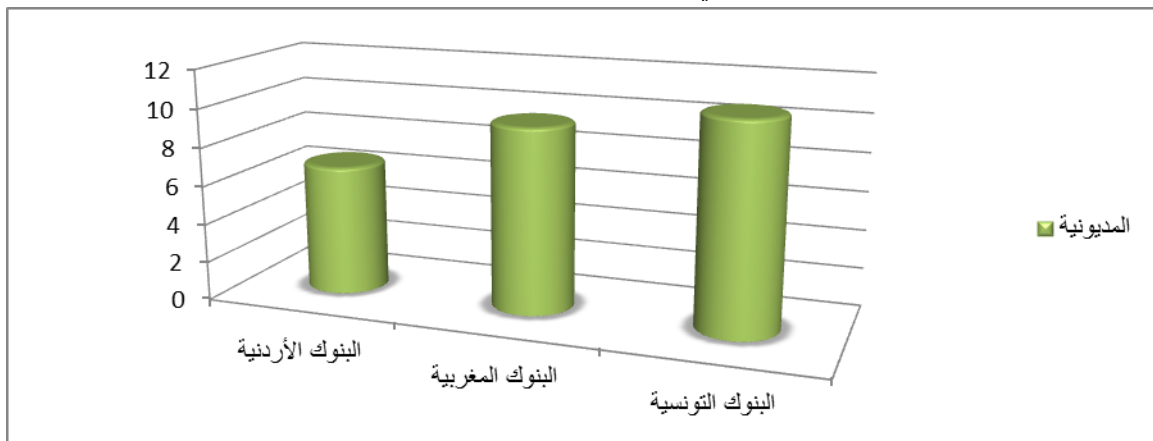


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك محل الدراسة لدولة تونس والمغرب والأردن

سابعاً: تحليل نسبة المديونية

يمثل الشكل متوسط نسبة المديونية لمجموعة من البنوك التجارية التونسية والمغربية والأردنية خلال الفترة 2015-2021، حيث نلاحظ أن هذه النسبة كانت متفاوتة بين البنوك محل الدراسة كما سجلت البنوك التونسية أعلى متوسط نسبة مديونية بقيمة 10.71، تلتها البنوك المغربية بقيمة 9.57، ثم البنوك الأردنية بقيمة 6.74، وبالتالي في هذه الحالة نقول أن البنوك التونسية استخدمتها للديون في التمويل أكبر من استخدام مواردها الذاتية المتمثلة في حقوق الملكية.

شكل 20: متوسط نسبة المديونية في مجموعة من البنوك التجارية التونسية والمغربية والأردنية

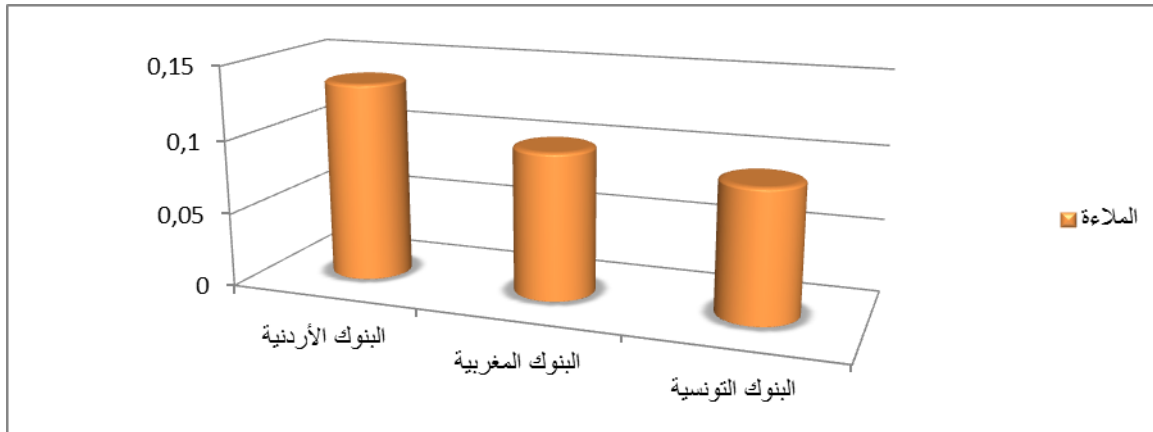


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك محل الدراسة لدولة تونس والمغرب والأردن.

ثامنا: تحليل نسبة الملاءة

يمثل الشكل متوسط نسبة الملاءة لمجموعة من البنوك التجارية التونسية والمغربية والأردنية خلال الفترة 2015-2021، حيث نلاحظ أن هذه النسبة كانت متفاوتة بين البنوك محل الدراسة كما أن أعلى متوسط نسبة ملاءة كان من نصيب البنوك الأردنية بقيمة 0.135، تلتها البنوك المغربية بقيمة 0.099، ثم البنوك التونسية بقيمة 0.088 أي أن حقوق الملكية للبنوك المغربية والتونسية على التوالي تغطي نسبة 9.9% و 8.8% فقط من مجموع أصولها ، وهو ما ينقص من ثقة المودعين في بنوك هذه الدول.

شكل 21: متوسط نسبة الملاءة في مجموعة من البنوك التجارية التونسية والمغربية والأردنية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك محل الدراسة لدولة تونس والمغرب والأردن.

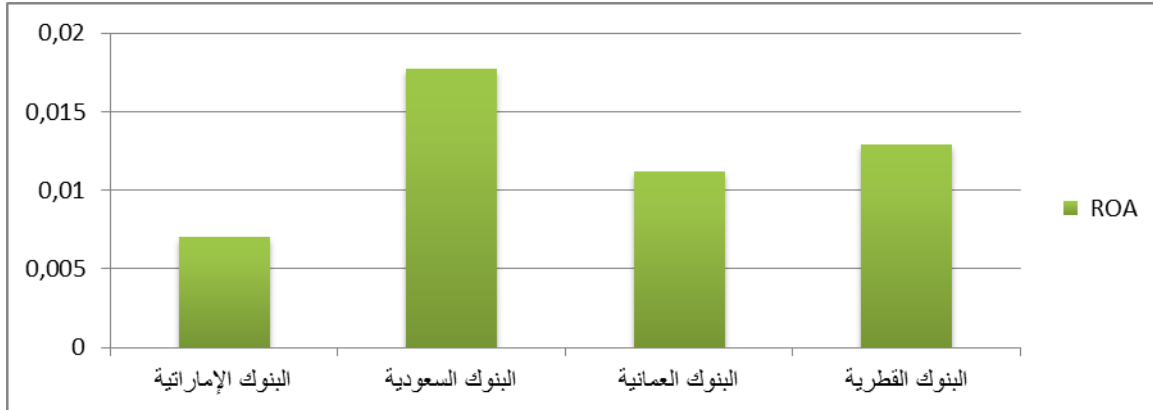
المطلب الثالث: تحليل مؤشرات الأداء للبنوك التجارية القطرية والإماراتية والسعودية والعمانية

سنقوم من خلال هذا المطلب بتحليل مؤشرات الأداء والنسب المالية للبنوك القطرية والإماراتية والسعودية والعمانية محل الدراسة.

أولاً: تحليل معدل العائد على الأصول

يمثل الشكل متوسط معدل العائد على الأصول لمجموعة من البنوك التجارية القطرية والإماراتية والسعودية والعمانية خلال الفترة 2015-2021، حيث نلاحظ أن هذه النسبة كانت متباينة بين بنوك الدول محل الدراسة حيث أن أعلى متوسط معدل عائد على الأصول كان للبنوك السعودية بقيمة 1.7%، تلتها البنوك القطرية بقيمة 1.2%، ثم البنوك العمانية بقيمة 1.1%، وأخيراً البنوك الإماراتية بقيمة 0.7%.

شكل 22: متوسط معدل العائد على الأصول في مجموعة من البنوك التجارية القطرية والإماراتية والسعودية والعمانية

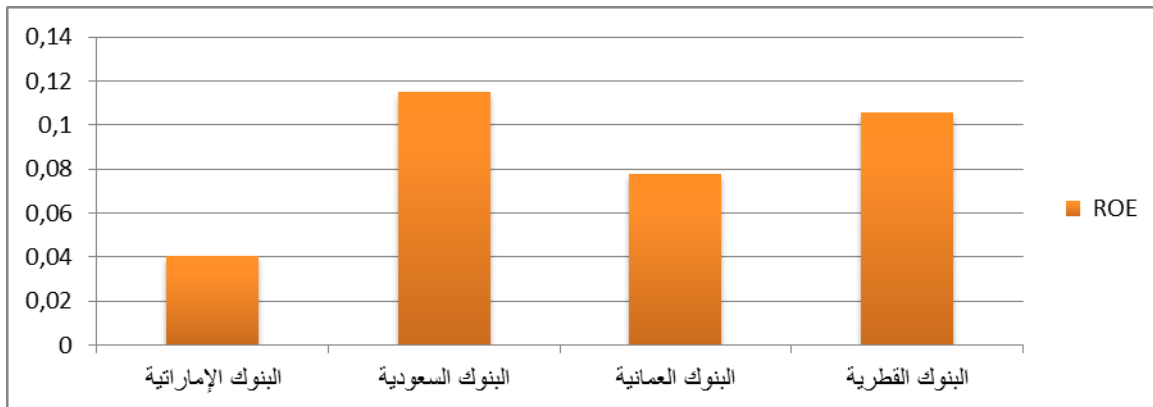


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك محل الدراسة لدولة الإمارات، السعودية، قطر وعمان.

ثانياً: تحليل معدل العائد على حقوق الملكية

يمثل الشكل متوسط معدل العائد على حقوق الملكية لمجموعة من البنوك التجارية القطرية والإماراتية والسعودية والعمانية خلال الفترة 2015-2021، حيث نلاحظ أن هذه النسبة كانت متفاوتة بين البنوك محل الدراسة كما أن أعلى متوسط معدل عائد على حقوق الملكية كان من نصيب البنوك السعودية بقيمة 11.5%، تليها البنوك القطرية بقيمة 10.5% ثم البنوك العمانية بقيمة 7.7%، ثم البنوك الإماراتية بقيمة 4%.

شكل 23: متوسط معدل العائد على حقوق الملكية في مجموعة من البنوك التجارية القطرية والإماراتية والسعودية والعمانية

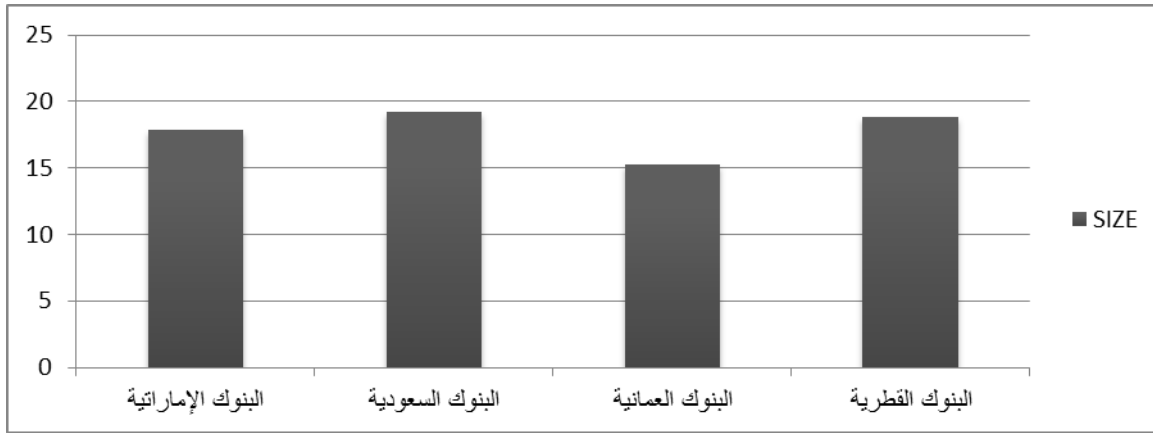


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك محل الدراسة لدولة الإمارات، السعودية، قطر وعمان.

ثالثاً: تحليل حجم البنك

يمثل الشكل متوسط حجم البنك ممثلاً باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول لمجموعة من البنوك التجارية القطرية والإماراتية والسعودية والعمانية خلال الفترة 2015-2021، حيث نلاحظ أن هذه النسبة كانت متفاوتة بين البنوك محل الدراسة كما أن أعلى متوسط لحجم البنك كان من نصيب البنوك السعودية بقيمة 19.26، تلتها البنوك القطرية بقيمة 18.80، ثم البنوك الإماراتية بقيمة 15.24، وفي الأخير البنوك العمانية بقيمة 15.24.

شكل 24: متوسط حجم البنك في مجموعة من البنوك التجارية القطرية والإماراتية والسعودية والعمانية

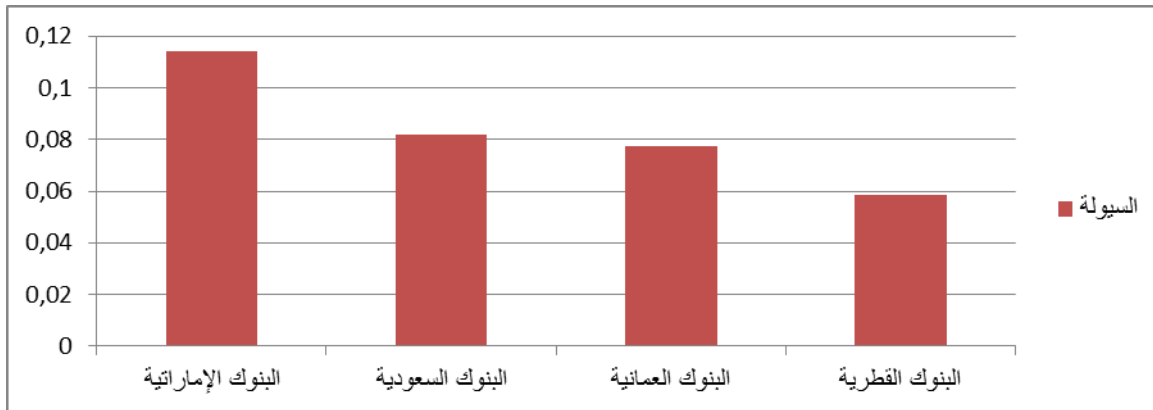


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك محل الدراسة لدولة الإمارات، السعودية، قطر وعمان.

رابعاً: تحليل نسبة السيولة

يمثل الشكل متوسط نسبة السيولة لمجموعة من البنوك التجارية القطرية والإماراتية والسعودية والعمانية خلال الفترة 2015-2021، حيث نلاحظ أن هذه النسبة كانت متفاوتة بين البنوك محل الدراسة حيث أن أعلى متوسط نسبة سيولة كان من نصيب البنوك الإماراتية بقيمة 0.114، تلتها البنوك السعودية بقيمة 0.082، ثم البنوك العمانية بقيمة 0.077، ثم البنوك الإماراتية بقيمة 0.058 أي أن للبنوك الإماراتية الكفاءة في مواجهة الأزمات والوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

شكل 25: متوسط نسبة السيولة في مجموعة من البنوك التجارية القطرية والإماراتية والسعودية والعمانية

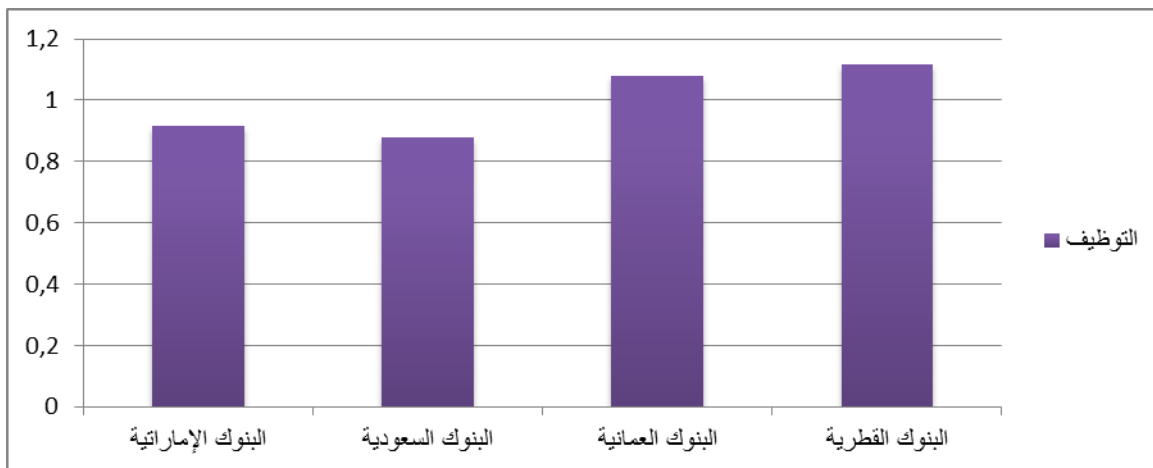


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك محل الدراسة لدولة الإمارات، السعودية، قطر وعمان.

خامسا: تحليل نسبة التوظيف

يمثل الشكل متوسط نسبة التوظيف لمجموعة من البنوك التجارية القطرية والإماراتية والسعودية والعمانية خلال الفترة 2015-2021، حيث نلاحظ أن هذه النسبة كانت متفاوتة بين البنوك محل الدراسة كما أن متوسط نسبة التوظيف للبنوك القطرية والعمانية كان متقارب بقيمة 1.11 و 1.07 على التوالي حيث أن في هذه البنوك فاق معدل توظيف الودائع في شكل قروض 100%، تليها البنوك الإماراتية بقيمة 0.915، ثم البنوك السعودية بقيمة 0.879 أي بنسبة 87.9% فقط.

شكل 26: متوسط نسبة التوظيف في مجموعة من البنوك التجارية القطرية والإماراتية والسعودية والعمانية



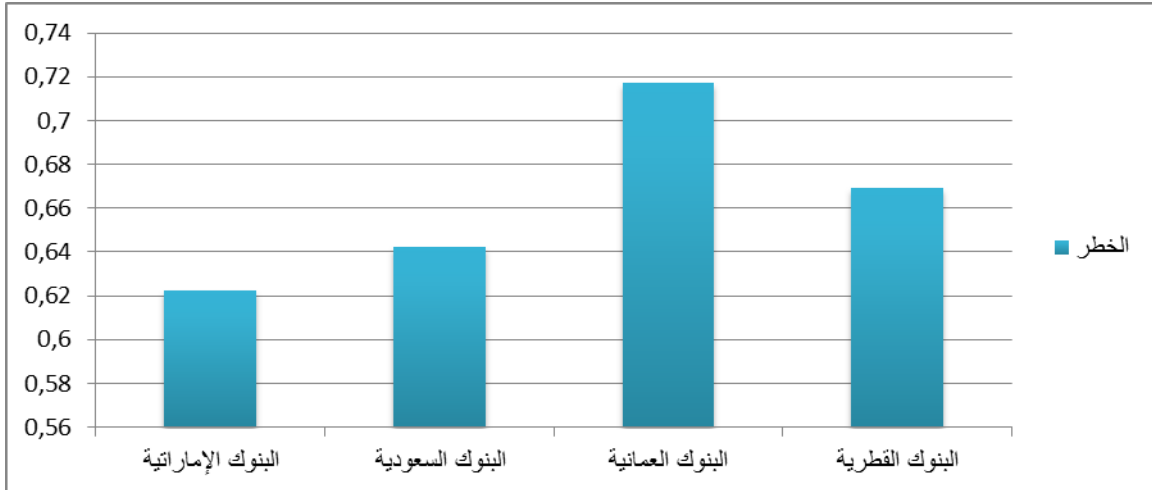
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك محل الدراسة لدولة الإمارات، السعودية، قطر وعمان.

سادسا: تحليل نسبة الخطر

يمثل الشكل متوسط نسبة الخطر لمجموعة من البنوك التجارية القطرية والإماراتية والسعودية والعمانية خلال الفترة 2015-2021، حيث نلاحظ أن هذه النسبة كانت متفاوتة بين البنوك محل الدراسة

حيث أن أعلى متوسط نسبة الخطر كان من نصيب البنوك العمانية بقيمة 0.717، ثم البنوك القطرية بقيمة 0.668، تليها البنوك السعودية بقيمة 0.642، ثم البنوك الإماراتية بقيمة 0.668، حيث كلما ارتفعت هذه النسبة زادت احتمالية تعرض البنوك التجارية لتعثر القروض والتخلف عن سدادها.

شكل 27: متوسط نسبة الخطر في مجموعة من البنوك التجارية القطرية والإماراتية والسعودية والعمانية

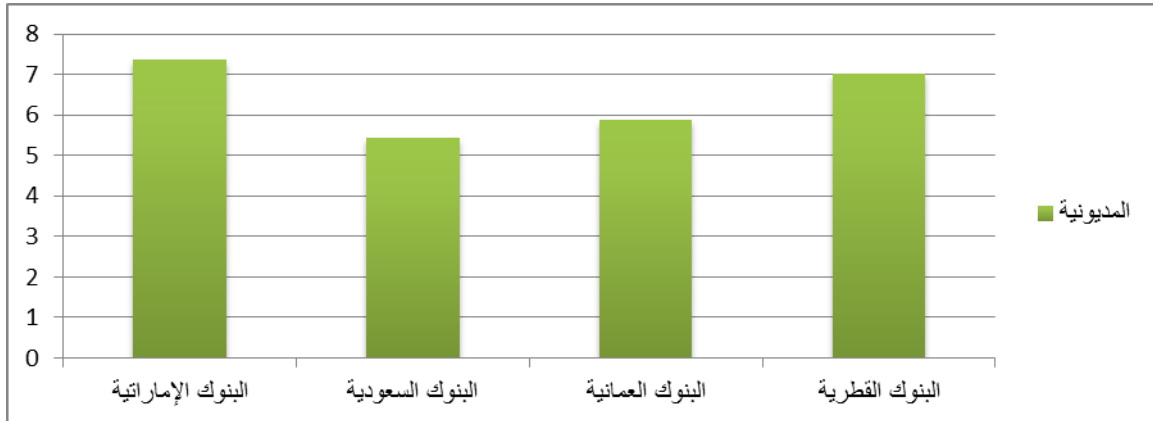


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك محل الدراسة لدولة الإمارات، السعودية، قطر وعمان.

سابعاً: تحليل نسبة المديونية

يمثل الشكل متوسط نسبة المديونية لمجموعة من البنوك التجارية القطرية والإماراتية والسعودية والعمانية خلال الفترة 2015-2021، حيث نلاحظ أن هذه النسبة كانت متفاوتة بين البنوك محل الدراسة كما سجلت البنوك الإماراتية أعلى متوسط نسبة مديونية بقيمة 7.38، وبشكل متقارب تلتها البنوك القطرية بنسبة 7.00، ثم تلتها البنوك العمانية بقيمة 5.88، ثم البنوك السعودية بقيمة 5.44، وبالتالي في هذه الحالة نقول أن البنوك الإماراتية استخدمها للديون في التمويل أكبر من استخدام مواردها الذاتية المتمثلة في حقوق الملكية والعكس بالنسبة للبنوك السعودية فهي تعتمد على حقوق الملكية في تمويلاتها.

شكل 28: متوسط نسبة المديونية في مجموعة من البنوك التجارية القطرية والإماراتية والسعودية والعمانية

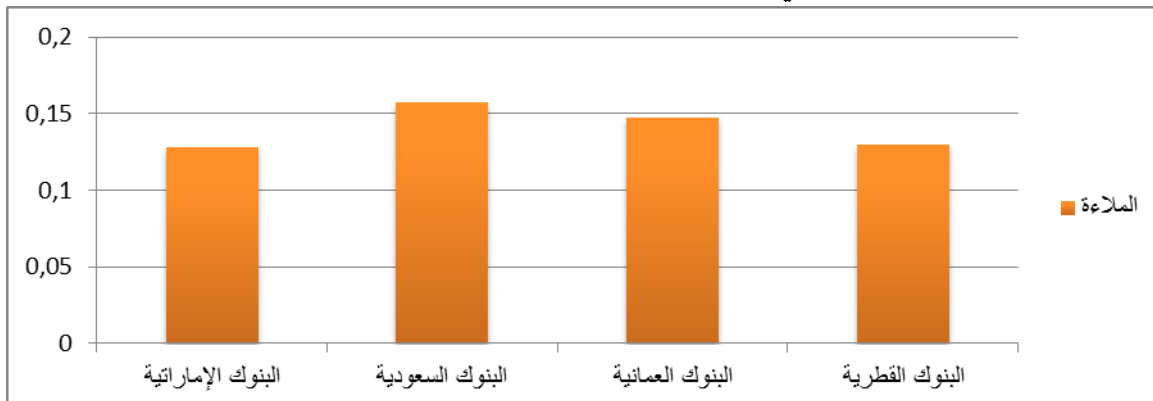


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك محل الدراسة لدولة الإمارات، السعودية، قطر وعمان.

ثامنا: تحليل نسبة الملاءة

يمثل الشكل متوسط نسبة الملاءة لمجموعة من البنوك التجارية القطرية والإماراتية والسعودية والعمانية خلال الفترة 2015-2021، حيث نلاحظ أن هذه النسبة كانت متفاوتة بين البنوك محل الدراسة كما أن أعلى متوسط نسبة ملاءة كان من نصيب البنوك السعودية بقيمة 0.157، تلتها البنوك العمانية بقيمة 0.147، ثم يشكل متقارب البنوك القطرية بقيمة 0.129 والبنوك الإماراتية بقيمة 0.127 أي أن للبنوك التجارية في هذه الدول الكفاءة في تغطية أصولها انطلاقاً من حقوق الملكية وهو ما يزيد من ثقة المودعين في بنوك هذه الدول.

شكل 29: متوسط نسبة الملاءة في مجموعة من البنوك التجارية القطرية والإماراتية والسعودية والعمانية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك محل الدراسة لدولة الإمارات، السعودية، قطر وعمان.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية لتقييم أداء البنوك التجارية محل الدراسة خلال الفترة (2015-2021)

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى عرض أهم المحاور ذات الخلفية النظرية لبيانات البانل (Panel data)، وكذا تحليل نتائج النماذج الأكثر ملائمة للدراسة، حيث تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، إذ يتمحور المطلب الأول حول الجانب النظري لبيانات البانل وأهميتها، بالإضافة إلى النماذج الأساسية لتحليل بيانات البانل وأهم الاختبارات الإحصائية التي يتم الاعتماد عليها من أجل تحديد النموذج الملائم، في حين تطرقنا في المطلب الثاني والثالث لتحديد نموذج الدراسة الملائم لمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية على التوالي وذلك من خلال تقدير وتحليل نتائج الدراسة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Stata 15.0).

المطلب الأول: تقديم المنهج القياسي المتبع في الدراسة القياسية

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى الجانب النظري للمنهج القياسي المتبع في الدراسة المتمثل في بيانات البانل (Panel Data)، وذلك بتحديد المفهوم والأهمية وكذا التطرق للنماذج الساكنة والديناميكية المتعلقة بهذا النوع من البيانات.

أولاً: عرض المنهج القياسي**1. مفهوم وأهمية بيانات البانل**

يطلق على نموذج بيانات البانل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، وتعني مجموعة من البيانات يتم تكرارها في مجموعة من الأفراد خلال فترات زمنية، وتجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية في الوقت نفسه، لذلك تصف البيانات المقطعية سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية (الشركات، العائلات، الدول، البنوك) في فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلاسل الزمنية سلوك مفردة واحدة في فترة زمنية محددة.¹

تسمح بيانات البانل بالتحكم في عدم التجانس الفردي، واستغلال أكبر قدر من التباين لتقدير أكثر كفاءة، ودراسة ديناميكيات التعديل، وتحديد التأثيرات التي لا يمكن اكتشافها من بيانات المقطع العرضي، وتحسين دقة القياس (البيانات الجزئية بدلاً من البيانات المجمع)، واستخدام بُعد واحد للاستدلال عن الآخر (كما في السلاسل الزمنية للبانل). ومن وجهة نظر النمذجة الإحصائية، تعالج تقنيات بيانات البانل

¹ - إفتخار محمد الرفيعي و صادق ناطق قدوري، قياس وتحليل تأثير مصادر التمويل غير الوداعية في ربحية عينة من المصارف التجارية الخاصة في العراق مجلة كلية الكوت الجامعية، العدد 01، المجلد 06، 2021، ص 19

قضية واسعة واحدة: عدم التجانس غير الملحوظ، وذلك بهدف التحكم في المتغيرات غير الملحوظة التي قد تكون محيزة للتقدير.¹

عندما تكون المشاهدات المقطعية مقاسة لنفس الفترات الزمنية عندئذ يطلق على البيانات الطولية بأنها بيانات طولية متزنة Balanced Panel Data ، ولو فرضنا بان واحدة من هذه العوائل قد تم تسجيل مشاهداتها المقطعية لسنتين فقط وباقي العوائل لثلاث سنوات عندئذ يطلق على هذه البيانات بالبيانات الطولية غير المتزنة² Unbalanced Panel Data .

2. أهمية بيانات البائل

إن التقدير حسب بيانات البائل له مزايا مهمة ويعطي نتائج أكثر دقة، وذلك لأنها تأخذ بعين الاعتبار المعلومات ذات البعد الزمني في السلاسل الزمنية، وكذا البعد المقطعي في الوحدات المختلفة، ومنه يمكن القول أن معطيات البائل تتمتع ببعد مضاعف بعد زمني وبعد فردي، هذا ما جعل دراستها الميدانية أكثر فعالية ونشاط في الاقتصاد القياسي، وعلى هذا الأساس فإنها تكتسب أهمية بالغة نوجزها في النقاط التالية:

- القدرة على التحكم في التباين الفردي الذي قد يظهر في حالة البيانات الزمنية أو المقطعية ويؤدي إلى نتائج متحيزة؛
- تتميز بيانات البائل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل، وهذا ما يؤثر إيجابيا على دقة المقدرات؛
- تعتبر معطيات البائل الإطار الملائم لتطور تقنيات التقدير والنتائج النظرية؛
- إن استخدام معطيات البائل سيجب لنا التخفيف من مشكلة التعدد الخطي Multicollinearity ؛
- نماذج البائل تسمح بدراسة مشاكل يستحيل دراستها باستخدام البيانات العرضية أو السلاسل الزمنية، بحيث تساعد في منع ظهور مشكلة انعدام ثبات تباين حد الخطأ Heteroscedasticity الشائعة الظهور عند استخدام بيانات المقطع العرضي في تقدير النماذج القياسية، فبخلاف السلاسل الزمنية للاقتصاد الكلي فإن نماذج البائل تجعل من الممكن تحليل السلوك عند مستوى الوحدات الفردية مع ضبط انعدام التجانس بينها، لأن كل واحد من المصادر الهامة لانعدام ثبات التجانس لبيانات المقطع العرضي هو حذف معلومات ثابتة نسبيا من الوحدات الفردية، ومن هنا تظهر أهمية استخدام بيانات البائل بأنها

¹ -Yves Croissant and Giovanni Millo, **Panel data econometrics with R**, JohnWiley & Sons, UK, 2019, pp 22.

² - زكريا يحيى الجمال، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 21،

تأخذ بعين الاعتبار ما يسمى "بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ" الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية، حيث يضع نموذج البائل في الاعتبار الاختلافات أو الآثار الفردية الخاصة بكل بعد مقطعي، ولكنها تكون ثابتة في الأجل القصير أو على الأقل خلال فترة الدراسة، كما يمكن الأخذ بالحسبان الآثار الزمنية المشتركة بين المقاطع والتي تتغير عبر الزمن؛¹

- الأخذ بعين الاعتبار تأثير الخصائص غير المشاهدة للأفراد على سلوكياتهم مثل: تأثير الخصائص الاجتماعية، السياسة أو الدينية للبلدان على الأداء الاقتصادي، أي أن معطيات البائل ببعدها الثنائي تأخذ بعين الاعتبار تصرفات أو سلوكيات الأفراد عبر الزمن؛
- يسمح هذا النوع من المعطيات للباحث بدراسة الاختلافات والفوارق في السلوك بين الأفراد، بحيث أن البعد المضاعف الذي تتمتع به بيانات البائل يمكن ترجمته على أنه بعد مضاعف للمعلومة المتوفرة أكثر من تلك المقطعية أو الزمنية وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية².

3. النموذج العام لبيانات البائل

يختلف انحدار بيانات البائل عن السلاسل الزمنية العادية أو انحدار المقطع العرضي من حيث أنه يحتوي على رمز مزدوج في متغيراته³، حيث تعرف بيانات السلاسل الزمنية المقطعية على أنها عمليات رصد مقطعية تقاس في فترات زمنية محددة تشمل المشاهدات المقطعية مثل الدول، المحافظات، المؤسسات، وما إلى ذلك⁴، ويمكن التعبير عن نموذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية في الصيغة الآتية⁵:

¹ - جرودي رنده، أثر مخاطر السوق على الأداء المالي للمصارف الإسلامية وآليات إدارتها وفق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ولجنة بازل أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2019-2020، ص 191-192.

² - شهيناز بدراوي، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الاقتصاد النقدي والمالي، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2014-2015، ص 202.

³ - Badi H. Baltagi, *Econometric Analysis of Panel Data*, Third edition, John Wiley & Sons Ltd, England, 2005, PP26

⁴ - إفتخار محمد الرفيعي و صادق ناطق قدوري، مرجع سابق ص 19.

⁵ - عبد الجبار عقون، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول الخليج العربي أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة- الجزائر، 2019-2020، ص 205.

$$y_{it} = \alpha_{it} + \sum_{k=1}^k \beta_{kit} X_{kit} + u_{it} \dots (01)$$

حيث أن:

i: تشير إلى الوحدة المقطعية بحيث: $i=1,2, \dots, N$

t: تشير على الوحدة الزمنية بحيث: $t=1,2, \dots, T$

Y_{it} : يمثل المتغير التابع

X_{kit} : يمثل المتغير المستقل أو المفسر ذو الرتبة K

α_{it}, β_{kit} : معاملات النموذج

U_{it} : يمثل الخطأ العشوائي.

4. النماذج الأساسية لتحليل بيانات البانل

يهتم تحليل بيانات البانل بدراسة نوعين من النماذج تتمثل في كل من نماذج البانل الساكنة ونماذج البانل الديناميكية، حيث يمكن توضيح نماذج البانل الساكنة التي تنقسم إلى ثلاثة نماذج أساسية تتمثل في نماذج البانل الساكنة:

إذا كان الأثر الفردي a_i هو نفسه من أجل جميع الوحدات المقطعية فإن النموذج هو نموذج

الانحدار التجميعي.

أ. نموذج الانحدار التجميعي (Pooled OLS regression)

يعد هذا النموذج من أبسط نماذج البيانات الطولية حيث تكون فيه جميع المعاملات $\beta_0(i)$ و β_j ثابتة

لجميع الفترات الزمنية، بإعادة كتابة النموذج في المعادلة (01) نحصل على نموذج الانحدار التجميعي

بالصيغة التالية:

$$y_{it} = \beta_0 + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \dots (02)$$

حيث:

$I = 1, 2, \dots, N$

$t = 1, 2, \dots, T$

حيث أن: $E[\varepsilon_{it}] = 0$ ، و $Var[\varepsilon_{it}] = \delta_\varepsilon^2$

ويتم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS حيث تستخدم في تقدير معلمات النموذج في المعادلة (02) بعد أن ترتب القيم الخاصة بمتغير الاستجابة والمتغير التوضيحي بدءاً من أول مجموعة بيانات مقطعية وهكذا وبحجم مشاهدات مقداره $(N \times T)$.¹ الأثر الفردي a_i والذي يفترض أن يكون ثابتاً عبر الزمن t وخاص بكل وحدة مقطعية i ، فإذا كانت هي نفسها عبر جميع الوحدات المقطعية فإن النموذج يعامل كنموذج انحدار كلاسيكي مدمج (نموذج الانحدار المدمج) بطريقة المربعات الصغرى، أما في حال اختلاف الأثر الفردي عبر الوحدات، فإن النموذج يتفرع إلى نموذجين أساسيين، هما نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية²، بالشكل التالي:

ب. نموذج التأثيرات الثابتة:

يعمل نموذج التأثيرات الثابتة على معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حده من خلال جعل معلمة القطع α مختلفة من مجموعة لأخرى، مع بقاء معاملات الميل β_i ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية، وعليه نجد النموذج يأخذ الصيغة التالية:

$$y_{it} = \beta_{0(i)} + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \dots (03)$$

حيث:

$$i = 1, 2, \dots, n$$

$$t = 1, 2, \dots, T$$

حيث أن: $E[\varepsilon_{it}] = 0$ ، و $Var[\varepsilon_{it}] = \delta_\varepsilon^2$

X_{it} و Y_{it} : المشاهدات الخاصة بكل وحدة مقطعية a_i خلال الفترة الزمنية t .

ε_{it} : تمثل بقية المتغيرات المهملة في النموذج التي تتغير بين الوحدات المقطعية وثابتة عبر الزمن.

ويقصد بمصطلح التأثيرات الثابتة بأن المعلمة β_0 لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال

الزمن وإنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية.³

¹ ريسان عبد الإمام زعلان وآخرون، استعمال أسلوب **panel data** لقياس أثر بعض العوامل على الأمان المصرفي، فيجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 35، المجلد 09، 2020، ص 321.

² سميرة بنت سعيد المالكي، العلاقة بين حجم المؤسسة الصناعية والتقدم في المملكة العربية السعودية رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، 2013، ص 77.

³ عماد الدين إبراهيم علي، استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية **panel data** في تحديد أهم عوامل النمو الاقتصادي في الدول العربية المجلة العربية للإدارة، العدد 02، المجلد 43، جوان 2023، ص 169

هناك طريقة بديلة لتقدير نموذج التأثيرات الثابتة باستخدام المربعات الصغرى لـ y_i على $x_i t$ ومجموعة كاملة من المتغيرات الوهمية، واحد لكل فرد في العينة.¹

ويطلق على نموذج التأثيرات الثابتة في هذه الحالة اسم نموذج المربعات الصغرى ذات المتغيرات الوهمية (LSDV Model) ويتم إعادة صياغة المعادلة (03) بالشكل التالي:

$$y_{it} = \alpha_1 + \sum_{d=2}^n \alpha_d D_d + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(i,t)} + \varepsilon_{i,t} \dots (04)$$

حيث:

$$i = 1, 2, \dots, n$$

$$t = 1, 2, \dots, T$$

حيث يمثل:

$\alpha_1 + \sum_{d=2}^n \alpha_d D_d$ ، التغير في المجاميع المقطعية لمعلمة القطع β_0 ليصبح النموذج كالتالي:

$$y_{it} = \sum_{d=2}^n \alpha_d D_d + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(i,t)} + \varepsilon_{i,t} \dots (04)$$

حيث:

$$i = 1, 2, \dots, n$$

$$t = 1, 2, \dots, T$$

ت. نموذج التأثيرات العشوائية:

في نموذج التأثيرات الثابتة يكون حد الخطأ ε_{it} يتوزع طبيعياً بوسط مقداره صفر، وتباين مساوي إلى δ_ε^2 ، لكي تكون معاملات نموذج التأثيرات الثابتة صحيحة وغير متحيزة عادة ما يفرض بأن تباين الخطأ ثابت (متجانس) لجميع المشاهدات المقطعية وليس هناك أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من مجاميع المشاهدات المقطعية في فترة زمنية محددة، ويعد نموذج التأثيرات العشوائية نموذجاً ملائماً في حالة وجود خلل في أحد هذه الفروض المذكورة آنفاً في نموذج التأثيرات الثابتة، حيث أن نموذج التأثيرات العشوائية سوف يعامل معامل القطع β_0 كمتغير عشوائي له معدل مقداره μ أي:

$$\beta_{0(i)} = \mu + \nu_i \dots (05)$$

حيث: $i = 1, 2, \dots, n$

¹ - BRUCE E. HANSEN, **ECONOMETRICS**, Department of Economics, University of Wisconsin, USA, 2020, pp 599.

بتعويض المعادلة (05) في المعادلة (03) نتحصل على صيغة نموذج التأثيرات العشوائية بالشكل

التالي:

$$y_{it} = \mu + \nu_i + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \dots (06)$$

حيث:

$$i = 1, 2, \dots, n$$

$$t = 1, 2, \dots, T$$

حيث أن:

V_i : يمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية i

ε_{it} : حد الخطأ العشوائي

يطلق على نموذج التأثيرات العشوائية أحيانا نموذج مكونات الخطأ (Error Components Model) بسبب أن النموذج في المعادلة (06) يضم مركبين للخطأ ε_{it} و V_i ، وأن نموذج التأثيرات العشوائية يملك الخواص التالية:

$$Var(V_i) = \sigma_v^2$$

$$E(V_i) = 0$$

$$var(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2$$

$$E(\varepsilon_{it}) = 0$$

ليكن لدينا حد الخطأ المركب الآتي:

$$W_{i,t} = V_i + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

$$E(W_{i,t}) = 0$$

$$Var(W_{i,t}) = \sigma_v^2 + \sigma_\varepsilon^2$$

تفضل طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في تقدير معاملات نموذج التأثيرات العشوائية كونها تعطي مقدرات غير كفؤة ولها أخطاء قياسية غير صحيحة، مما يؤثر في اختبار المعلمات كون التباين المشترك بين W_{is} و W_{it} لا يساوي الصفر بمعنى:

$$COV(W_{it}, W_{is}) = \sigma_v^2 \neq 0, t \neq s \dots (07)$$

لغرض تقدير معاملات نموذج التأثيرات العشوائية بشكل صحيح عادة ما تستخدم طريقة المربعات الصغرى المعممة¹ (Generalized Least Squares (GLS)).

5. الاختبارات الإحصائية لتحديد النموذج المناسب

بعد أن يتم إيجاد النماذج الثلاثة السابقة سنقوم بتحديد النموذج الأكثر ملاءمة من بينها إذ سنجري اختبارين وعلى مرحلتين من خلال اختبارين إحصائيين.

أ. اختبار إحصائية فيشر (Fisher) المقيدة:

تتضمن المرحلة الأولى المقارنة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة أيهما أفضل، فإذا ما دلت نتيجة الاختبار الأول إلى أن النموذج التجميعي أكثر ملاءمة للبيانات نتوقف عند هذه المرحلة ونعد النموذج التجميعي هو الأكثر ملاءمة، أما إذا أشارت النتائج لأفضلية أو ملاءمة نموذج التأثيرات الثابتة على النموذج التجميعي فأنا سننتقل للمرحلة الثانية أو إلى الاختبار الثاني وهو التفضيل أو المقارنة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية . وسيتم تطبيق المرحلة الأولى أو الاختبار الأول من التقييم بين النماذج باستخدام اختبار F المقيد حيث تعطى الصيغة العامة لهذا الاختبار كما يلي:

$$F(N - 1, NT - N - K) = \frac{(R_{FEM}^2 - R_{PM}^2)/(N - 1)}{(1 - R_{FEM}^2)/(NT - N - K)}$$

حيث أن:

N: عدد المقاطع؛

T: طول المدة الزمنية؛

K: تمثل عدد المتغيرات المستقلة؛

R_{FEM} : تمثل معامل التحديد لنموذج التأثيرات الثابتة؛

R_{PM} : تمثل معامل التحديد لنموذج الانحدار التجميعي.

مع العلم أن الفرضيتان الإحصائيتان تكون بالصياغة التالية:

H_0 : نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الملائم؛

H_1 : نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم.

عند مقارنة قيمة F المحسوبة مع قيمة F الجدولية بمستوى معنوية 0.05 فإذا كانت النتيجة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، فأنا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي أن النموذج

¹ - ريسان عبد الإمام زعلان وآخرون، مرجع سابق ص 322.

الأفضل هو نموذج التأثيرات الثابتة والعكس صحيح، فإذا ما تم رفض فرضية العدم فإنه يتم تطبيق المرحلة الثانية أو الاختبار الثاني للتفضيل بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، وذلك باستخدام اختبار هوسمان.¹

ب. اختبار Hausman:

إن الاختبار المتخصص لإمكانية الاختيار بين التأثير العشوائي بدلاً من التأثير الثابت والذي طوره Hausman في عام 1978 يتم استخدامه لاختبار استقلالية التأثير العشوائي مع المتغيرات المستقلة، وهذا الاختبار مبني على أساس انه تحت الافتراض الصفري بعدم وجود ارتباط للأثر الفردي بالمتغيرات المستقلة، وبناء على قيمة χ^2 نقوم برفض أو قبول الفرضية الصفرية.

H_0 : نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم؛

H_1 : نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم.

وتعطى الصيغة العامة لاختبار هوسمان (H) بالشكل التالي:

$$H = (\hat{\beta}_{FEM} - \hat{\beta}_{REM}) [var(\hat{\beta}_{FEM}) - var(\hat{\beta}_{REM})]^{-1} (\hat{\beta}_{FEM} - \hat{\beta}_{REM}) \sim \chi^2 (K)$$

$\hat{\beta}_{FEM}$: مقدرات نموذج التأثيرات الثابتة؛

$\hat{\beta}_{REM}$: مقدرات نموذج التأثيرات العشوائية؛

$Var(\hat{\beta}_{FEM})$: متجه التباين لمعاملات نموذج التأثيرات الثابتة؛

$Var(\hat{\beta}_{REM})$: متجه التباين لمعاملات نموذج التأثيرات العشوائية.

إذا كانت قيمة إحصائية هوسمان أكبر من القيمة الجدولية لإحصائية كاي مربع، بمعنى أن قيمة P-Value غير معنوية أي أكبر من مستوى المعنوية 5%، فإننا نقبل الفرضية الصفرية وبالتالي فإن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم، وفي حالة العكس فإننا نرفض الفرضية الصفرية وبالتالي فإن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم.²

¹ محمد عبد فهد ونعيم صباح جراح، قياس أثر هيكل رأس المال في المخاطر الائتمانية لعينة من المصارف التجارية الخاصة مجلة دراسات إدارية، العدد 34، المجلد 17، 2022، ص 236-237.

² حسن سالم الذنبيات، العوامل المؤثرة في أسعار أسهم الشركات المدرجة في بورصة عمان دراسة تطبيقية على قطاع البنوك- رسالة مقدمة لمتطلبات الحصول على الماجستير في اقتصاديات المال والأعمال، كلية إدارة الأعمال، جامعة مؤتة، الأردن، 2014، ص 32.

6. اختبارات تشخيص المشاكل القياسية (تشخيص البواقي):

يوجد اختبارين ذو أهمية في تشخيص احتمال وجود المشاكل القياسية نذكرها بالشكل التالي¹:

أ. اختبار عدم ثبات التباين:

قد تكون تكون عملية الخطأ متجانسة داخل وحدات المقطع العرضي، إلا أنه قد يختلف تباينها عبر الوحدات: وهذه الحالة تعرف باسم التغايرية الجماعية، إحصائية والد المعدلة للتغاير الجماعي في بقايا نموذج الانحدار ذو التأثير الثابت، حيث تنص الفرضية الصفرية على:

$$\delta^2 = \delta_i^2 \text{ for } i = 1, \dots, n. \text{ Let } \delta_i^2 = T_i^{-1} \sum_{t=1}^{T_i} \varepsilon_{it}^2$$

يكون مقدرًا لتباين الخطأ لوحدة المقطع العرضي، بناءً على T_i البواقي ε_{it} متاح لتلك الوحدة، ثم

حدد:

$$V_i = T_i^{-1} (T_i - 1)^{-1} \sum_{t=1}^{T_i} (\varepsilon_{it}^2 - \delta_i^2)^2$$

باعتباره التباين المقدر ل δ_i^2 إحصائيات اختبار Wald المعدلة، المعرفة على أنها:

$$W = \sum_{i=1}^n (\varepsilon_{it}^2 - \delta_i^2)^2 / V_i$$

تبين مناقشة Green لمضاعف لاغرانج ونسبة الاحتمالية وإحصاءات اختبار Wald القياسية إلى

أن هذه الإحصائيات حساسة لافتراض الحالة الطبيعية للأخطاء، حيث تعمل إحصائية والد المعدلة المحسوبة هنا حينما يتم انتهاك افتراض الحالة الطبيعية على الأقل من حيث التقارب، وإذا كان الاختبار مهماً ($p < 0.05$)، فهنا يتم قبول أن بقايا نموذج التأثير الثابت غير متجانسة عبر الوحدات.

ب. اختبار الارتباط التسلسلي:

يحدث هذا الارتباط عندما ترتبط مصطلحات الخطأ من فترات زمنية مختلفة (أو ملاحظات المقطع العرضي)، فنقول أن مصطلح الخطأ مرتبط تسلسلياً، والذي يحدث في حالة دراسة السلاسل الزمنية عندما تنتقل الأخطاء المرتبطة بفترة زمنية معينة إلى فترات زمنية مستقبلية، وتوجد عدة أنواع لهذا الارتباط منها الارتباط التسلسلي من الدرجة الأولى، وذلك حين ترتبط الأخطاء في فترة زمنية واحدة ارتباطاً مباشراً بالأخطاء في الفترة الزمنية التالية. مع الارتباط التسلسلي الإيجابي، ترتبط الأخطاء في

¹ إيمان بن التومي، أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مانجمنت واقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، 2020-2021، ص 153-155.

فترة زمنية واحدة بشكل إيجابي مع الأخطاء في الفترة الزمنية التالية. لا يؤثر الارتباط التسلسلي، على عدم التحيز أو الاتساق لمقدرات OLS ، ولكنه يؤثر على كفاءته؛ مع وجود ارتباط تسلسلي موجب، ستكون تقديرات OLS للأخطاء المعيارية أصغر من الأخطاء المعيارية الحقيقية وسيؤدي هذا إلى استنتاج مفاده أن تقديرات المعلمات أكثر دقة مما هي عليه بالفعل وسيكون هناك ميل لرفض الفرضية الصفرية بينما لا ينبغي رفضها.

ونظراً لأن الارتباط التسلسلي في نماذج البائل الخطية ينحاز إلى الأخطاء القياسية ويؤدي إلى أن تكون النتائج أقل كفاءة، يعد اختبار (Wooldridge) 2002 أحد الاختبارات التي يتم الاعتماد عليها في النماذج أحادية الاتجاه ذات التأثير العشوائي أو الثابت أمراً جذاباً وذلك لسهولة تنفيذه في ظل الظروف العامة.

يحسب (Drukker) (2003) إحصائية الاختبار بالاعتماد على الخطأ القياسي المصحح (PCSE) المحدد على أنه:

$$WD_n = (\theta + 0.5)^2 / \delta_\theta^2$$

H0: لا يوجد ارتباط تلقائي من الدرجة الأولى.

تشير θ إلى مقدر المربعات الصغرى في الانحدار:

$$\Delta \varepsilon_{it} = \theta \Delta \varepsilon_{it-1} + e_{it}$$

$\delta\theta^2$ هو مقدر PCSE للخطأ المعياري.

وإذا كان الاختبار مهماً ($p < 0.05$)، فإننا نقبل وجود ارتباط تسلسلي من الدرجة الأولى.

7. نماذج البائل الديناميكي

تقدم نماذج البائل الديناميكية الكثير من الإيجابيات حيث تسمح في الوقت نفسه بتقدير التأثيرات على المدى القصير والطويل. النماذج الديناميكية على بيانات البائل تتطلب ضرورة الأخذ بالاعتبار أهمية وقوة عدم تجانس الفردي غير الملاحظ. ويتم التمييز بين النموذج الديناميكي بمركبات الخطأ ونموذج التأثيرات الثابتة. ويكون من الأهمية الإشارة إلى أن النماذج الديناميكية تستند بشكل أساسي إلى نماذج الانحدار الذاتي، أي الأخذ بعين الاعتبار إبطاء أو تأخير المتغيرة الداخلية وبإدخالها في النموذج، إلا أنه حسب خصائص الأبعاد الفردية والزمنية، فإن الارتباط بين بعض المتغيرات الداخلة في الانحدار بشكل خاص المتغيرة المبطة وحد الخطأ يؤدي إلى تغير والتأثير القوي على خصائص الإحصائية للمقدرات المستخدمة (التحيز وعدم التقارب)، ونتيجة لذلك هناك طرق تقدير بديلة تأخذ بعين الاعتبار هذه

الخصوصيات وتستخدم للحصول على مقدرات متقاربة للمعاملات. في هذا الإطار، ومن أجل تقدير هذا النوع من النماذج نستعمل ما يسمى بطريقة العزوم المعممة حيث أن هذه الطريقة تجمع ما بين طريقة المربعات الصغرى شبة

المعممة والطريقة التي تأخذ بالمتغيرات المساعدة.¹

وتكتب الصيغة العامة لهذا النموذج على النحو الآتي:

$$Y_{it} = \alpha Y_{it-1} + \sum_{k=1}^k \beta_k X_{kit} + \mu_{it}$$

مع العلم أن:

μ_{it} : خطأ عشوائي مركب يقيس الآثار الثابتة وغير الملاحظة التي تتعلق بالبلد i

ويوجد نوعين من النماذج الديناميكية تتمثل في:

أ. نموذج الانحدار الذاتي ذات مركبات الخطأ

تتميز نماذج الانحدار الذاتي ذات مركبات الخطأ بوجود بين المتغيرات التفسيرية الإندارية

المتغيرة الداخلية المبطأة وعند وجود تأخير واحد على المتغيرة الداخلية، يأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$Y_{it} = \phi Y_{i,t-1} + \sum_{j=1}^k b_j X_{j,i,t} + \varepsilon_{it}$$

مع:

$$i = 1, 2, \dots, N$$

$$t = 1, 2, \dots, T$$

بحيث:

$$\varepsilon_{i,t} = \alpha_{it} + \mu_{it}$$

$\alpha_i \sim i.i.D(0, \sigma_\alpha^2)$ ، $\mu_{i,t} \sim i.i.D(0, \sigma_\mu^2)$ ، التباينات المشتركة بين الأخطاء α_i و $\mu_{(i,t)}$ تكون

معدومة.

يتضح من الصياغة أن المتغيرة المبطأة $Y_{i,t-1}$ تكون مرتبطة مع حد الخطأ $\varepsilon_{(i,t)}$. بحيث إذا تم

كتابة النموذج في الفترة $t-1$ ، نحصل على المتغيرة $Y_{i,t-1}$ التي تتوقف على الأثر الخاص الفردي α_i . حسب

¹ محمد جبوري، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان- الجزائر،

خصائص الأبعاد الفردية والزمنية، هذا الارتباط يجعل من المقدرات المعتادة (MCQG, MCG, MCO, Between, within) غير فعالة، من الناحية العملية في حالة البعد الزمني المحدود والذي يشكل أغلب الحالات، ويكون من الضروري استخدام طريقة التقدير المتقاربة المتمثلة في طريقة المتغيرات المساعدة أو

طريقة العزوم المعممة GMM.¹

ب. نموذج الانحدار الذاتي ذات التأثيرات الثابتة

يأخذ نموذج الانحدار الذاتي ذات التأثيرات الثابتة للنموذج الديناميكي الصيغة التالية:²

$$y_{it} = \alpha_i + \delta y_{i,t-1} + \sum_{k=1}^k \beta_k x_{k,it} + \varepsilon_{it} \quad \varepsilon_{it} \sim i, i, D(0, \delta_\varepsilon^2)$$

مع:

$$i = 1, 2, \dots, N$$

$$t = 1, 2, \dots, T$$

يتم تقدير النموذج الديناميكي للتأثيرات الثابتة باستخدام المقدر within وذلك حسب طريقة Frisch-Waugh-Lovell، ففي هذه الحالة يتم التعبير عن متغيرات بالانحراف عن المتوسطات وبالتالي يكتب النموذج الديناميكي للآثار الثابتة بالصيغة الرياضية التالية:

$$y_{it} - y_{i,t-1} = \delta(y_{i,t-1} - y_{i,t-2}) + \sum_{k=1}^k (x_{k,it} - x_{k,it-1})\beta_k + \varepsilon_{it} - \varepsilon_{i,t-1}$$

إن وجود الارتباط بين حد الخطأ العشوائي والفروق الأولى لقيم المتغير التابع المؤخر لا يسمح بتقدير النموذج السابق بطريقة المربعات الصغرى العادية، لأن استخدام هذه الطريقة تؤدي إلى مقدرات غير متقاربة، ومن أجل القضاء على هذا المشكل طرح كل من استعمال التأخير الثاني أو التأخير الثالث للمتغير التابع كمتغيرات مساعدة تكون مرتبطة، لكن لا ترتبط مع $\varepsilon_{(i,t)} - \varepsilon_{(i,t-1)}$ ويكون هذا المقدر متقارب إلا أنه غير فعال لأنه لا يأخذ بنية الأخطار بعين الاعتبار، ولهذا الغرض فمن الضروري استعمال طريقة العزوم المعممة، حيث اقترح Arellano and Bond 1991 طريقة الفروض العامة للعزوم The Generalized Method of Moments (GMM) من أجل تقدير نموذج البائل الديناميكي ذو الأثر الثابت، حيث تهتم هذه الطريقة بالتخلص من الأثر الفردي غير المشاهد μ_i في عملية التقدير مباشرة من

¹ - محمد جبوري مرجع سابق ص 337-338.

² - فرح بن سالم، مرجع سابق ص 166-167.

خلال أخذ الفروقات الأولى، وفي هذا السياق يتم الأخذ بعين الاعتبار مصفوفة التباين والتباين المشترك للأخطاء التي يتم الحصول عليها من الفروق الأولى.

ويتم كتابة الصيغة التالية من أجل التعرف على مصدر الأدوات الإضافية:

$$dY_{it} = \lambda dY_{i,t-1} + \sum_{j=1}^k b_j dX_{ji,t} + d\mu_{i,t}$$

ثانياً: توصيف حدود ومتغيرات الدراسة القياسية

1. الحدود المكانية للدراسة:

تقوم دراستنا على تقييم أداء مجموعة من البنوك التجارية المتواجدة في دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وعلى هذا الأساس قمنا باستخدام عينة تتكون من 41 بنكا تتوزع على 8 دول وذلك حسب توفر البيانات الإحصائية المتعلقة بمتغيرات الدراسة في هذه البنوك التي تتوزع على مجموعة من الدول تتمثل في:

– دول شمال إفريقيا: الجزائر، تونس، المغرب.

– دول الشرق الأوسط: الأردن، قطر، سلطنة عمان، الإمارات، المملكة العربية السعودية.

2. الحدود الزمانية للدراسة:

تغطي دراستنا القياسية الفترة الزمنية الممتدة من 2015 إلى غاية 2021، وهذا على أساس توفر البيانات لجميع المتغيرات في جميع البنوك التجارية محل الدراسة.

3. متغيرات الدراسة:

تم الحصول على معطيات الدراسة من خلال الاعتماد على التقارير المالية السنوية المجمعة من المواقع الإلكترونية لكل بنك من البنوك التجارية محل الدراسة ومن ثم حساب النسب المالية التي تم اختيارها وذلك خلال الفترة (2015-2021)، ويمكن عرض متغيرات الدراسة على النحو الآتي:

أ. المتغيرات التابعة:

تتمثل المتغيرات التابعة في نسب الربحية التي تتمثل في كل من العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE)، بحيث أن:

1. معدل العائد على الأصول: يقيس ربحية المؤسسة فيما يتعلق بإجمالي أصولها أي الربح المحقق

من كل دينار من الأصول، تشير هذه النسبة إلى مدى جودة أداء المؤسسة من خلال مقارنة الربح

(صافي الدخل) الذي تولده بإجمالي رأس المال الذي استثمرته في الأصول. كلما ارتفع العائد، زادت إنتاجية وكفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، وتقاس هذه النسبة كما يلي:

$$ROA = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأصول}}$$

2. معدل العائد على حقوق الملكية: هو مقياس أداء داخلي لقيمة المساهم أي الربح المحقق من كل دينار مستثمر من قبل المساهمين ، وهو إلى حد بعيد المقياس الأكثر شيوعاً للأداء ، وتقاس كما يلي:

$$ROE = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{حقوق الملكية}}$$

ب. المتغيرات المستقلة:

تتمثل المتغيرات المستقلة في حجم البنك، نسبة السيولة، نسبة التوظيف، نسبة الخطر، نسبة المديونية ونسبة الملاءة، حيث تم حساب هذه النسب المالية بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك التجارية محل الدراسة، كما يمكن تحديد طريقة حسابها كما يلي:

حجم البنك: اللوغاريتم الطبيعي لأصول البنك

نسبة السيولة: النقدية/الأصول

نسبة التوظيف: القروض/الودائع

نسبة الخطر: القروض/الأصول

المديونية: الديون/حقوق الملكية

الملاءة: حقوق الملكية/الأصول

وسيتم معالجة بيانات الدراسة التي تحصلنا عليها بالاعتماد على البرنامج الإحصائي STATA من

أجل تقدير معاملات نماذج الدراسة وذلك من خلال الاعتماد على نماذج البانل الساكن في التقدير.

4. نماذج الدراسة حسب مؤشرات أداء البنوك التجارية

بما أن دراستنا تتضمن متغيرين تابعين (العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية) سيتم

تقدير نموذجين قياسيين بشكل منفصل، حيث يهدف كل نموذج إلى تقييم أداء البنوك التجارية محل

الدراسة وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 13: تقسيم نماذج الدراسة وفقا لمؤشرات تقييم الأداء

النموذج القياسي	الوصف	النموذج
البازل الساكن	أثر المتغيرات المستقلة على العائد على الأصول	الأول
البازل الساكن	أثر المتغيرات المستقلة على العائد على الحقوق الملكية	الثاني

المصدر: من إعداد الطالبة.

5. الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة

قبل تحديد النموذج القياسي الملائم لبيانات الدراسة، سنقوم بعرض البيانات المرتبطة بالمتغيرات المعتمد عليها في دراستنا، وذلك من خلال تحليل العديد من الأساليب الإحصائية حيث يوضح الجدول الموالي بعض الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة، وتتمثل في كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعينة البنوك التجارية.

جدول 14: الخصائص الإحصائية لنموذج الدراسة

. summarize roa roe size liq ldr risk debt cap

Variable	Obs	Mean	Std. Dev.	Min	Max
roa	287	.0115037	.0083401	-.0449383	.0362561
roe	287	.0869286	.0702448	-.4587661	.2418482
size	287	18.35427	2.350579	13.02753	25.65352
liq	287	.095958	.0635892	.0091288	.3323313
ldr	287	.9528387	.1935912	.4708142	1.697372
risk	287	.6286921	.10191	.3053694	.8268439
debt	287	7.283518	2.938048	.1647848	22.77974
cap	287	.1341012	.0539133	.0420526	.4469504

المصدر: مخرجات برنامج Stata 15.0

من خلال معطيات الجدول رقم (14) يتضح أن قيمة متوسط ROA كانت 0.011 وتشتت قيم السلسلة الخاصة بمعدل العائد على الأصول بانحراف معياري قدره 0.008، حيث سجلت أدنى قيمة -0.044 في البنك العربي المتحد UAB في دولة الإمارات سنة 2020، وسجلت أعلى قيمة 0.036 في بنك ترست في الجزائر لسنة 2021.

كما نلاحظ أن قيمة متوسط ROE كانت 0.086 وانحراف معياري 0.07، حيث سجلت أدنى قيمة -0.458 في البنك العربي المتحد UAB في دولة الإمارات سنة 2020، وسجلت أعلى قيمة 0.241 في بنك التجاري في تونس لسنة 2019.

من خلال ما سبق نلاحظ أن معدل العائد على الأصول أقل مخاطرة أو تقلبا مقارنة بالنسبة لتقلبات معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك محل الدراسة خلال الفترة (2015-2021)، وذلك بالاعتماد على معدل الانحراف المعياري والذي بلغ 0.008 بالنسبة لمعدل العائد على الأصول وهو أقل

من متوسط الانحراف المعياري للعائد على حقوق الملكية والذي بلغ 0.07، ويعود ذلك إلى أن التقلبات في معدل العائد على الأصول كانت أقل من التقلبات في معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية محل الدراسة.

نلاحظ أن قيمة متوسط الحجم كانت 18.35 وانحراف معياري قدره 2.35، كما أن متوسط قيمة نسبة السيولة بلغت 0.095 والانحراف المعياري 0.06، كما بلغت قيمة المتوسط لنسبة التوظيف 0.952 وهي نسبة جيدة لعينة دراستنا بانحراف معياري قدره 0.19.

كما نلاحظ أن قيمة متوسط الخطر كانت 0.628 وانحراف معياري قدره 0.10، كما أن متوسط قيمة نسبة الوديونية بلغت 7.28 والانحراف المعياري 2.93، وبلغت قيمة المتوسط لنسبة الهلاعة 0.134 وهي نسبة جيدة لعينة دراستنا بانحراف معياري قدره 0.053.

المطلب الثاني: تحديد نموذج الدراسة القياسي الملائم لنسبة العائد على الأصول

بعد التطرق لماهية نماذج البانل سيتم من خلال هذا المطلب تحديد النموذج القياسي المناسب لدراسة تقييم أداء البنوك التجارية محل الدراسة بالنسبة للعائد على الأصول.

أولاً: الشكل التحليلي للمودج

من أجل معرفة تأثير المتغيرات المستقلة على أداء البنوك التجارية محل الدراسة الممثلة بالعائد على الأصول، تم الاعتماد في الدراسة القياسية على نماذج البانل (Panel data Models)، إذ يُأخذ نموذج الدراسة الصيغة الرياضية التالية:

$$ROA_{it} = \alpha_0 + \beta_{it}SIZE_{it} + \beta_{it}LIQ_{it} + \beta_{it}LDR_{it} + \beta_{it}RISK_{it} + \beta_{it}DEBT_{it} + \beta_{it}CAP_{it} + \sum \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

ROA_{it}: معدل العائد على الأصول ويمثل المتغير التابع في النموذج الأول للدراسة؛
α₀: تمثل الثابت؛

β_{it}: يمثل المعامل الخاص بالخصائص المرتبط بالبنك i للفترة t؛

SIZE_{it}: حجم البنك؛

LIQ_{it}: نسبة سيولة البنك؛

LDR_{it}: نسبة التوظيف في البنك؛

RISK_{it}: نسبة الخطر في البنك؛

DEBT_{it}: نسبة المديونية في البنك؛

CAPit: نسبة الملاءة في البنك؛

εit: يمثل المتغير العشوائي، حيث يرمز i إلى البنك، و t للفترة الزمنية.

ثانياً: تقدير نماذج البائل الساكنة لنموذج العائد على الأصول ROA

1. تقديم بيانات البائل الساكن لنموذج العائد على الأصول ROA:

يوضح الجدول الموالي المعلومات العامة المتعلقة بنموذج العائد على الأصول ونوع بيانات البائل

الساكن وفقاً لبنية قاعدة بيانات الدراسة:

جدول 15: التعريف بنموذج العائد على الأصول

```
. xtset id year, yearly
      panel variable: id (strongly balanced)
      time variable: year, 2015 to 2021
      delta: 1 year
```

المصدر: مخرجات برنامج Stata 15.0

نلاحظ من خلال الجدول أن بيانات البائل الساكن متوازنة، مما يبين أن كل بنك من البنوك

التجارية محل الدراسة تتوفر على بيانات جميع السنوات، حيث: $N = n \times T = 287$, $n = 41$, $T = 7$

يشير الجدول أيضاً إلى متغيرات النموذج حيث أن:

– **Bank**: تشير إلى الوحدات المقطعية (cross section units) وهي في دراستنا تمثل البنوك

التجارية محل الدراسة، حيث سيتم الإشارة إلى كل بنك برقم خاص بها في النموذج حيث ستظهر في

النموذج بالصيغة الآتية: bank_1, bank_2, ..., Bank_41

– **1_year**: تشير إلى فترة الدراسة بمعنى بيانات سنوية للفترة الممتدة من سنة 2015 إلى غاية سنة

2021.

2. تقدير النماذج الساكنة لنموذج العائد على الأصول ROA:

من أجل تقدير نموذج الدراسة بإمكاننا الاعتماد على منهجية بيانات السلاسل الزمنية المقطعية

وذلك من خلال تطبيق نماذج البائل الساكنة المتمثلة في: نموذج الانحدار التجميعي (Pooled

Regression Model)، نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effect Model)، نموذج التأثيرات العشوائية

(Random Effect Model).

أ. نموذج الانحدار التجميعي (PRM)

وفي هذا النموذج نقوم بتجميع الملاحظات التي بلغت 287 ملاحظة معاً وذلك من أجل استخدام

انحدار OLS، مع إهمال المقاطع العرضية وكذا طبيعة السلاسل الزمنية للبيانات، وذلك من خلال دمج

البنوك التجارية محل الدراسة التي تتمثل في 41 بنكا من خلال تجميع البيانات، وذلك مع افتراض أن كل البنوك متماثلة من حيث البيانات ونفني عدم التجانس.

جدول 16: نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي للمتغير التابع ROA

. reg roa size liq ldr risk debt cap

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	287
Model	.00571687	6	.000952812	F(6, 280)	=	18.82
Residual	.014176401	280	.00005063	Prob > F	=	0.0000
				R-squared	=	0.2874
				Adj R-squared	=	0.2721
Total	.019893271	286	.000069557	Root MSE	=	.00712

roa	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
size	.0008141	.0001941	4.19	0.000	.0004319 .0011962
liq	.0216814	.0082873	2.62	0.009	.0053681 .0379948
ldr	.0018992	.0027634	0.69	0.492	-.0035404 .0073388
risk	.0212074	.0047874	4.43	0.000	.0117836 .0306312
debt	-.0005589	.0002548	-2.19	0.029	-.0010606 -.0000573
cap	.0233549	.0147069	1.59	0.113	-.0055953 .0523051
_cons	-.0197219	.0064336	-3.07	0.002	-.0323863 -.0070576

المصدر: مخرجات برنامج Stata 15.0

$$ROA = -0.0197 + 0.0008 SIZE + 0.0216 LIQ + 0.0018 LDR + 0.0212 RISK - 0.0005 DEBT + 0.0233 CAP$$

يبين الجدول رقم (16)، نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي، حيث نلاحظ أن متغير ال حجم والسيولة والخطر ذو علاقة طردية مع مؤشر العائد على الأصول ودال إحصائيا، متغير ال توظيف ذو علاقة طردية مع مؤشر العائد على الأصول وغير دال إحصائيا، متغير ال مديونية ذو علاقة عكسية مع مؤشر العائد على الأصول وغير دال إحصائيا، متغير ال ملاءة ذو علاقة طردية مع مؤشر العائد على الأصول وغير دال إحصائيا، كما نلاحظ أن معامل التحديد R^2 يساوي 28.74% ولكن ذلك يعتبر معقولا من الناحية الاقتصادية وذلك دلالة على وجود متغيرات أخرى تؤثر على أداء البنوك التجارية معبر عنها بمعدل العائد على الأصول.

وبما أن نموذج الانحدار التجميعي يستند على افتراض أن معامل الميل للمتغير الخارجي متماثلة

بالنسبة لجميع الأفراد، وهذا ما يشير إلى محدودية نتائج هذا النموذج، وبالتالي فإن نموذج الإنحدار

التجميعي من المحتمل أنه لا يعكس الصورة الحقيقية للعلاقة الموجودة بين المتغيرات المستقلة ومعدل

العائد على الأصول، وبناء على ما سبق يجب إيجاد نموذج من شأنه مراعاة طبيعة بيانات البائل الساكن

وهو ما سنتطرق له في النماذج اللاحقة.

ب. نموذج التأثيرات الثابتة (Least Squares Dummy Variables LSDV)

يراعي نموذج التأثيرات الثابتة خصوصية النسب المالية لكل بنك تجاري، إلا أنه يفترض أيضا أن كل معاملات الانحدار ثابتة.

تمثلت نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) فيما يلي:

جدول 17: نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة للمتغير التابع ROA

```
. xtreg roa size liq ldr risk debt cap, fe
```

Fixed-effects (within) regression		Number of obs = 287	
Group variable: id		Number of groups = 41	
R-sq:		Obs per group:	
within = 0.0475		min = 7	
between = 0.0241		avg = 7.0	
overall = 0.0114		max = 7	
corr(u_i, Xb) = -0.7353		F(6,240) = 1.99	Prob > F = 0.0672

roa	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
size	-.0024717	.0019086	-1.30	0.197	-.0062315 .0012881
liq	.0146344	.0103214	1.42	0.158	-.0056976 .0349665
ldr	-.006443	.005816	-1.11	0.269	-.0178999 .0050139
risk	.0258435	.0111535	2.32	0.021	.0038722 .0478149
debt	-.0003143	.000269	-1.17	0.244	-.0008441 .0002155
cap	.0016412	.0210368	0.08	0.938	-.0397991 .0430815
_cons	.0474267	.0373635	1.27	0.206	-.0261756 .121029
sigma_u	.01025883				
sigma_e	.00505511				
rho	.80462878	(fraction of variance due to u_i)			

F test that all u_i=0: F(40, 240) = 7.87 Prob > F = 0.0000

المصدر: مخرجات برنامج Stata 15.0

تتمثل معادلة النموذج المقدر لمعدل العائد على الأصول وفقا لنموذج التأثيرات الثابتة كما يلي:

$$ROA = 0.047 - 0.002 SIZE + 0.014 LIQ - 0.006 LDR + 0.025 RISK - 0.0003 DEBT + 0.001 CAP$$

لا يظهر هذا النوع من نموذج التأثيرات الثابتة الاختلاف الموجود بين البنوك التجارية محل الدراسة، ولذلك سنقوم باستخدام طريقة المتغيرات الوهمية (D)، وذلك بهدف الاعتماد على أسلوب جيد لفهم نموذج التأثيرات الثابتة، وتوضيح الميزات الخاصة التي قد تميز كل بنك تجاري، وبالتالي السماح للتأثير الثابت بالتفريق بين البنوك التجارية، وعلى هذا الأساس فإننا نقدر نموذج LSDV، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (18).

جدول 18: تقدير نموذج التأثيرات الثابتة بطريقة المتغيرات الوهمية (LSDV)

. xi: regress roa size liq ldr risk debt cap i.bank
i.banks _Ibanks_1-41 (_Ibanks_1 for banks==ABC-A omitted)

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	287
Model	.013760285	46	.000299137	F(46, 240)	=	11.71
Residual	.006132986	240	.000025554	Prob > F	=	0.0000
				R-squared	=	0.6917
				Adj R-squared	=	0.6326
Total	.019893271	286	.000069557	Root MSE	=	.00506

roa	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
size	-.0024717	.0019086	-1.30	0.197	-.0062315 .0012881
liq	.0146344	.0103214	1.42	0.158	-.0056976 .0349665
ldr	-.006443	.005816	-1.11	0.269	-.0178999 .0050139
risk	.0258435	.0111535	2.32	0.021	.0038722 .0478149
debt	-.0003143	.000269	-1.17	0.244	-.0008441 .0002155
cap	.0016412	.0210368	0.08	0.938	-.0397991 .0430815
_Ibanks_2	-.0235392	.0106684	-2.21	0.028	-.0445549 -.0025234
_Ibanks_3	-.000794	.0037854	-0.21	0.834	-.0082508 .0066628
_Ibanks_4	-.0013415	.003635	-0.37	0.712	-.0085021 .005819
_Ibanks_5	-.0052998	.0039124	-1.35	0.177	-.0130069 .0024073
_Ibanks_6	-.0038817	.0033688	-1.15	0.250	-.0105178 .0027544
_Ibanks_7	-.0034824	.0035189	-0.99	0.323	-.0104144 .0034496
_Ibanks_8	-.0222329	.0078625	-2.83	0.005	-.0377212 -.0067446
_Ibanks_9	-.0225019	.0068929	-3.26	0.001	-.0360802 -.0089236
_Ibanks_10	-.0095992	.0065197	-1.47	0.142	-.0224423 .0032439
_Ibanks_11	.0031804	.0061307	0.52	0.604	-.0088964 .0152572
_Ibanks_12	-.0078574	.0056308	-1.40	0.164	-.0189495 .0032348
_Ibanks_13	.0013059	.0068449	0.19	0.849	-.0121779 .0147897
_Ibanks_14	-.014438	.0059196	-2.44	0.015	-.0260991 -.002777
_Ibanks_15	-.0052064	.0039078	-1.33	0.184	-.0129044 .0024917
_Ibanks_16	-.0130298	.0037014	-3.52	0.001	-.0203212 -.0057384
_Ibanks_17	.0045728	.0069976	0.65	0.514	-.0092118 .0183573
_Ibanks_18	-.0214676	.0042477	-5.05	0.000	-.029835 -.0131001
_Ibanks_19	-.0147382	.0040645	-3.63	0.000	-.0227449 -.0067314
_Ibanks_20	-.0065726	.0033203	-1.98	0.049	-.0131133 -.0000318
_Ibanks_21	.0015004	.006703	0.22	0.823	-.0117039 .0147047
_Ibanks_22	-.0156834	.0041709	-3.76	0.000	-.0238996 -.0074672
_Ibanks_23	-.0187607	.0069547	-2.70	0.007	-.0324608 -.0050607
_Ibanks_24	-.0084254	.0032553	-2.59	0.010	-.0148379 -.0020128
_Ibanks_25	-.0047592	.0031261	-1.52	0.129	-.0109174 .001399
_Ibanks_26	-.0057967	.0057817	-1.00	0.317	-.017186 .0055926
_Ibanks_27	-.0015841	.0071168	-0.22	0.824	-.0156035 .0124353
_Ibanks_28	-.0092645	.0052824	-1.75	0.081	-.0196704 .0011413
_Ibanks_29	-.0181393	.0071677	-2.53	0.012	-.0322589 -.0040197
_Ibanks_30	-.0068032	.0033031	-2.06	0.041	-.01331 -.0002964
_Ibanks_31	.001	.005093	0.20	0.844	-.0090327 .0110328
_Ibanks_32	-.0036328	.0033902	-1.07	0.285	-.0103112 .0030456
_Ibanks_33	-.0011902	.0036206	-0.33	0.743	-.0083224 .005942
_Ibanks_34	-.001734	.0041073	-0.42	0.673	-.009825 .0063569
_Ibanks_35	-.0042092	.0061192	-0.69	0.492	-.0162633 .0078449
_Ibanks_36	-.0125025	.0035605	-3.51	0.001	-.0195162 -.0054887
_Ibanks_37	.0060194	.0044754	1.34	0.180	-.0027967 .0148354
_Ibanks_38	-.0193241	.0077756	-2.49	0.014	-.0346412 -.004007
_Ibanks_39	-.0169399	.0061802	-2.74	0.007	-.0291144 -.0047655
_Ibanks_40	.0205194	.0139311	1.47	0.142	-.0069235 .0479623
_Ibanks_41	-.0364501	.0049622	-7.35	0.000	-.0462251 -.0266752
_cons	.0553067	.0379376	1.46	0.146	-.0194264 .1300399

المصدر: مخرجات برنامج Stata 15.0

تجدر الإشارة على أننا استخدمنا 40 متغيراً وهمياً (bank2 إلى bank41)، لتمثيل الواحد وأربعون بنكاً لتجنب الارتباط الخطي المتعدد المثالي، مع الأخذ بالفرد الأول كمرجع أو بنك مرجعي (bank1 = ABC Algeria : ABC-A) وذلك بهدف إظهار مدى اختلاف معامل التقاطع لكل بنك عن البنك التجاري المرجعي، كما تجدر الإشارة إلى أنه يمكن اختيار أي بنك تجاري كبنك مرجعي. وتظهر نتائج هذا النموذج كما يلي:

$$\begin{aligned}
ROA = & 0.05 - 0.002 SIZE + 0.014 LIQ - 0.006 LDR + 0.025 RISK - 0.0003 DEBT \\
& + 0.001 CAP - 0.02 bank2 - 0.0007 bank3 - 0.001 bank4 - 0.005 bank5 \\
& - 0.003 bank6 - 0.003 bank7 - 0.02 bank8 - 0.02 bank9 - 0.009 bank10 \\
& + 0.003 bank11 - 0.007 bank12 + 0.001 bank13 - 0.01 bank14 \\
& - 0.005 bank15 - 0.01 bank16 + 0.004 bank17 - 0.02 bank18 \\
& - 0.01 bank19 - 0.006 bank20 + 0.001 bank21 - 0.01 bank22 \\
& - 0.01 bank23 - 0.008 bank24 - 0.004 bank25 - 0.005 bank26 \\
& - 0.001 bank27 - 0.01 bank28 - 0.009 bank29 - 0.006 bank30 \\
& + 0.001 bank31 - 0.003 bank32 - 0.001 bank33 - 0.001 bank34 \\
& - 0.004 bank35 - 0.01 bank36 + 0.006 bank37 - 0.01 bank38 \\
& - 0.01 bank39 + 0.02 bank40 - 0.03 bank41
\end{aligned}$$

من خلال مقارنة نتائج انحدار هذا النموذج الموضحة في الجدول رقم (18) مع نتائج نموذج التأثيرات الثابتة، نلاحظ أن معاملات الانحدار للمتغيرات المفسرة هي نفسها، أما بالنسبة معاملات الأثر الثابت لكل البنوك فنلاحظ أنها مختلفة إحصائياً، وهذا ما يشير إلى أن نسب المتغيرات المستقلة للبنوك التجارية غير متجانسة ولها تأثير على أداء البنوك التجارية المتواجدة في دول شمال إفريقيا ودول الشرق الأوسط، ولكن تجدر الإشارة إلى أن لكل بنك شكل وحجم تأثير مختلف، وتختلف جميعها على البنك المرجعي.

أما بالنسبة للقدرة التفسيرية للنموذج فقد قدرت ب: 69.17% بمعنى أن التغيرات الحاصلة في معدل العائد على الأصول تفسرها المتغيرات المستقلة، حيث أن هذه الزيادة في معامل التحديد نتجت عن إدخال المتغيرات الوهمية.

بالإضافة إلى ذلك فإن عدم تجانس المقطع العرضي (bank) معنوي وواضح، وبالتالي يكون لكل بنك قيمة الثابت الخاص به، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (18)، يرجع هذا الاختلاف وعدم التجانس إلى أسباب وخصائص عديدة تميز كل بنك عن بنك، ويمكن أن نذكر منها:

- اختلاف الحجم من بنك لآخر؛
- عدم التجانس في طرق توظيف الأموال من بنك لآخر؛
- اختلاف مصادر الأموال من بنك لآخر؛
- عدم تجانس حجم القروض من بنك لآخر؛
- مدى حرص الإدارة البنكية لكل البنوك في العمل على المحافظة على معدلات مرتفعة من الملاءة؛
- اختلاف الأنظمة الاقتصادية لدول هذه البنوك.

كما أن $Rho = 0.804$ ، وهذا يعني أن 80.4% من التباين يرجع إلى الاختلاف بين البنوك، بالإضافة إلى ذلك بلغ معامل التحديد 69.17%، وهذا يعني أن 69.17% من التغيرات في العائد على الأصول تفسره معادلة نموذج التأثيرات الثابتة، كما كان $Adj R^2$ قريباً نسبياً من R^2 وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة مرتبطة بشكل نسبي بمعدل العائد على الأصول. $Dof = 287$ وهذا يدل على أنه لا توجد خسارة في درجة الحرية حيث أنه لدينا 287 ملاحظة.

ت. تقدير نموذج التأثيرات العشوائية:

تتمثل نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية في الجدول الموالي:

جدول 19: نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية للمتغير التابع ROA

```
. xtreg roa size liq ldr risk debt cap, re
```

Random-effects GLS regression		Number of obs	=	287
Group variable: id		Number of groups	=	41
R-sq:		Obs per group:		
within	= 0.0308	min	=	7
between	= 0.3917	avg	=	7.0
overall	= 0.2728	max	=	7
corr(u_i, X) = 0 (assumed)		Wald chi2(6)	=	29.73
		Prob > chi2	=	0.0000

roa	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]
size	.0008145	.0003813	2.14	0.033	.0000672 .0015618
liq	.0164433	.0090815	1.81	0.070	-.0013561 .0342427
ldr	-.0028167	.004002	-0.70	0.482	-.0106604 .005027
risk	.0245901	.0074918	3.28	0.001	.0099064 .0392737
debt	-.0003995	.0002508	-1.59	0.111	-.000891 .0000921
cap	.0209584	.0160987	1.30	0.193	-.0105945 .0525113
_cons	-.0176999	.0095539	-1.85	0.064	-.0364253 .0010255
sigma_u	.00537607				
sigma_e	.00505511				
rho	.53074056	(fraction of variance due to u_i)			

المصدر: مخرجات برنامج Stata 15.0

$$ROA = -0.017 + 0.0008 SIZE + 0.016 LIQ - 0.002 LDR + 0.024 RISK - 0.0003 DEBT + 0.02 CAP$$

من خلال الجدول (19) رقم نلاحظ:

- أن القيمة المتوسطة لمكون الخطأ العشوائي والقيمة المتوسطة لتقاطع وحدات المقطع العرضي بالكامل (41 بنك)، هي قيمة التقاطع المشتركة (-0.01769).

3. المفاضلة بين النماذج الساكنة لنموذج العائد على الأصول ROA

من أجل المفاضلة بين النماذج الثلاثة الموضحة سابقاً، سوف نعتمد على مجموعة من الاختبارات وذلك كما يلي:

أ. المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة

المفاضلة بين كل من نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة موضحة في الجدول رقم (20) من خلال نتائج اختبار فيشر، حيث يتم الإقرار بالنموذج الأنسب للدراسة عن طريق نتائج F-statistics، حيث تنص فرضيات هذا النموذج على:

H0: النموذج الملائم والأنسب هو النموذج التجميعي؛

H1: النموذج الملائم والأنسب هو نموذج التأثيرات الثابتة.

وعلى هذا الأساس نلاحظ من خلال نتائج الجدول رقم (20) أن قيمة إحصائية اختبار فيشر أقل من 5% بمستوى معنوية (0.000)، وعليه يمكننا رفض الفرضية ال صفرية وقبول الفرضية البديلة، والإقرار بوجود اختلافات جوهرية بين بنوك محل الدراسة، ونستنتج أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم مبدئياً.

جدول 20: نتائج اختبار فيشر

Effects test	Statistic	d.f	Prob
Cross section F	7.87	(40, 240)	(0.000)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (01)

ب. المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية

بهدف المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية نقوم بإجراء اختبار Breusch-pagan، حيث تتمثل فرضيات هذا النموذج في:

H0: النموذج الملائم والأنسب هو نموذج الانحدار التجميعي؛

H1: النموذج الملائم والأنسب هو نموذج التأثيرات العشوائية.

تتضح نتائج هذا الاختبار في الجدول الموالي:

جدول 21: نتائج اختبار Breusch-Pagan

Effects test	Chibar2(01)	Prob
Cross section	193.12	(0.000)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (02)

من خلال الجدول رقم (21) نلاحظ أن الاحتمال أقل من 5% وعلى هذا الأساس نقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أن النموذج الملائم هو نموذج التأثيرات العشوائية وليس نموذج الانحدار التجميعي.

ت. اختبار المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية (Hausman test):

يتم القيام باختبار هوسمان (Hausman test) من أجل المفاضلة بين كل من نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، إذ تتمثل فرضيات هذا الاختبار في:

H0: نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم؛

H1: نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم.

حيث يبين الجدول الموالي رقم (22)، أن احتمال الإحصائية المحسوبة لاختبار هوسمان أكبر من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي يمكننا قبول الفرضية الصفرية والقول بأن النموذج الملائم لبيانات محل الدراسة هو نموذج التأثيرات العشوائية.

جدول 22: نتائج اختبار هوسمان

Test : H0 : difference in coefficients not systematic	
Chi2(7)	7.18
Prob>Chi2	(0.3044)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (03)

وعلى هذا الأساس، بالإمكان صياغة معادلة النموذج الملائم بالشكل التالي:

$$ROA = -0.017 + 0.0008 SIZE + 0.016 LIQ - 0.002 LDR + 0.024 RISK - 0.0003 DEBT + 0.02 CAP$$

ثالثاً: دراسة المشاكل القياسية الخاصة بنموذج العائد على الأصول ROA

بعد اختيار نموذج التأثيرات العشوائية REM كالنموذج الأكثر ملائمة من بين كل من نموذج التأثيرات المجموعة والثابتة، توجد العديد من الاختبارات التي يتم الاعتماد عليها في تشخيص مدى نجاح النموذج في شرح الظاهرة المدروسة، وذلك لما يترتب عنه من احتمال وجود بعض المشاكل القياسية أهمها مشكلة عدم ثبات التباين ومشكلة الارتباط الذاتي.

1. اختبار عدم ثبات التباين (اختبار والد المعدل):

يبين اختبار عدم ثبات التباين عدم تجانس في الأخطاء في البنوك التجارية محل الدراسة وعبر

الوحدات الزمنية، حيث تنص فرضيات هذا الاختبار على ما يلي:

H0: $\delta_i^2 = \delta^2$ ، وجود تباين ثابت لكافة أفراد العينة، وجود تجانس؛

$H_1: \delta_i^2 \neq \delta^2$ ، لا يوجد تباين ثابت لكافة أفراد العينة، عدم وجود تجانس.

وتمثلت نتائج هذا الاختبار فيما يلي:

جدول 23: نتائج اختبار عدم ثبات التباين Modified Wald

```
. xttest3

Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity
in fixed effect regression model

H0: sigma(i)^2 = sigma^2 for all i

chi2 (41) = 28544.02
Prob>chi2 = 0.0000
```

المصدر: مخرجات برنامج Stata 15.0

من خلال ما يوضحه الجدول رقم (23) نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لاختبار والد المعدل صغير

أقل من 5% وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية، وعليه فإن بواقي نموذج التأثيرات العشوائية غير

متجانسة بين البنوك التجارية، وعليه نستنتج أن نموذج الدراسة يحتوي على مشكلة عدم ثبات التباين.

2. اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

يعد الارتباط الذاتي أحد المشاكل التي تؤدي إلى غياب الدقة في القياس في نماذج البانل، حيث أن

هذا الارتباط يؤدي إلى ظهور نتائج أقل كفاءة، وعليه يجب التحقق من احتمال وجود ارتباط تسلسلي

لنموذج ROA وذلك من خلال الاعتماد على اختبار Wooldridge 2002، وتمثل فرضيات هذا

الاختبار فيما يلي:

$H_0: \rho = 0$ ، لا يوجد ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى بين الأخطاء؛

H_1 : يوجد ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى بين الأخطاء.

جدول 24: نتائج اختبار الارتباط الذاتي

```
. xtserial roa size liq ldr risk debt cap

Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
F( 1, 40) = 10.816
Prob > F = 0.0021
```

المصدر: مخرجات برنامج Stata 15.0

من خلال ما يبينه الجدول رقم (24)، نلاحظ أن القيمة الاحتمالية أصغر من 5%، وهذا ما يعني

أن النموذج المقدر يحتوي على مشكلة ارتباط ذاتي بين الأخطاء المقدر، وعليه يمكن القول أن نموذج

التأثيرات العشوائية يعاني من مشكلة.

على هذا الأساس، وبهدف القضاء على مشكلة عدم ثبات التباين ومشكلة الارتباط الذاتي بين

الأخطاء، سنقوم بإعادة تقدير النموذج وذلك باستخدام نموذج (Panel corrected standard errors)،

وذلك من أجل الحصول على النموذج الملائم بعد التخلص من المشاكل القياسية، ويمكن تقدير النموذج المصحح بالشكل الموالي:

جدول 25: نموذج البائل المصحح

```
. xtpcse roa size liq ldr risk debt cap
```

Linear regression, correlated panels corrected standard errors (PCSEs)

Group variable:	id	Number of obs	=	287	
Time variable:	year	Number of groups	=	41	
Panels:	correlated (balanced)	Obs per group:			
Autocorrelation:	no autocorrelation	min =		7	
		avg =		7	
		max =		7	
Estimated covariances	=	861	R-squared	=	0.2874
Estimated autocorrelations	=	0	Wald chi2 (6)	=	252.25
Estimated coefficients	=	7	Prob > chi2	=	0.0000

roa	Panel-corrected				
	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]
size	.0008141	.0001274	6.39	0.000	.0005643 .0010638
liq	.0216814	.0060182	3.60	0.000	.0098859 .033477
ldr	.0018992	.0017499	1.09	0.278	-.0015306 .005329
risk	.0212074	.0024878	8.52	0.000	.0163315 .0260833
debt	-.0005589	.0002537	-2.20	0.028	-.0010562 -.0000617
cap	.0233549	.0112735	2.07	0.038	.0012593 .0454504
_cons	-.0197219	.0053539	-3.68	0.000	-.0302155 -.0092284

المصدر: مخرجات برنامج Stata 15.0

بناءً على نتائج نموذج البائل المصحح في الجدول رقم (25)، فإنه يمكن إعادة صياغة معادلة النموذج المقدر بالشكل الآتي:

$$ROA = -0.019 + 0.0008 SIZE + 0.021 LIQ + 0.001 LDR + 0.021 RISK - 0.0005 DEBT + 0.023 CAP$$

نلاحظ من خلال نتائج هذا الانحدار أن المتغيرات المستقلة المتمثلة في الحجم، السيولة الخطر، الملاءة لها تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على أداء البنوك التجارية ممثلاً بمعدل العائد على الأصول خلال الفترة (2015-2021)، بينما متغير التوظيف فه و ذو علاقة طردية بدون دلالة إحصائية، أما متغير المديونية فهو ذو علاقة عكسية ذو دلالة إحصائية، كما نلاحظ ارتفاع في القدرة التفسيرية للنموذج بعد التصحيح حيث قدرت ب: 28.74%.

المطلب الثالث: تحديد نموذج الدراسة والتي الملائم للعائد على حقوق الملكية

سنقوم من خلال هذا المطلب بتحديد أنسب نموذج قياسي لدراسة أثر المتغيرات المستقلة محل

الدراسة على أداء البنوك التجارية ممثلاً بمعدل العائد على حقوق الملكية.

أولاً: الشكل التحليلي لنموذج أثر المتغيرات المستقلة على معدل العائد على حقوق الملكية

من أجل معرفة تأثير المتغيرات المستقلة على أداء البنوك التجارية محل الدراسة الممثلة بالعائد على حقوق الملكية، حيث تم الاعتماد في الدراسة القياسية على نماذج البانل (Panel data Models)، إذ يُأخذ نموذج الدراسة الصيغة الرياضية التالية:

$$ROE_{it} = \alpha_0 + \beta_{it}SIZE_{it} + \beta_{it}LIQ_{it} + \beta_{it}LDR_{it} + \beta_{it}RISK_{it} + \beta_{it}DEBT_{it} + \beta_{it}CAP_{it} + \sum \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

ROE_{it}: معدل العائد على حقوق الملكية وبمثل المتغير التابع في النموذج الثاني للدراسة

α₀: تمثل الثابت؛

β_{it}: يمثل المعامل الخاص بالخصائص المرتبط بالبنك *i* للفترة *t*؛

SIZE_{it}: حجم البنك؛

LIQ_{it}: نسبة سيولة البنك؛

LDR_{it}: نسبة التوظيف في البنك؛

RISK_{it}: نسبة الخطر في البنك؛

DEBT_{it}: نسبة المديونية في البنك؛

CAP_{it}: نسبة الملاءة في البنك؛

ε_{it}: يمثل المتغير العشوائي، حيث يرمز *i* إلى البنك، و *t* للفترة الزمنية.

ثانياً: تقدير نماذج البانل الساكنة لنموذج العائد على حقوق الملكية ROE

1. تقديم بيانات البانل الساكن لنموذج العائد على حقوق الملكية ROE:

يوضح الجدول الموالي المعلومات العامة المتعلقة بنموذج العائد على حقوق الملكية ونوع بيانات

البانل الساكن وفقاً لبنية قاعدة بيانات الدراسة:

جدول 26: التعريف بنموذج العائد على حقوق الملكية

```
. xtset id year, yearly
panel variable: id (strongly balanced)
time variable: year, 2015 to 2021
delta: 1 year
```

المصدر: مخرجات برنامج Stata 15.0

نلاحظ من خلال الجدول أن بيانات البائل الساكن متوازنة، مما يبين أن كل بنك من البنوك

التجارية محل الدراسة تتوفر على بيانات جميع السنوات، حيث: $N = n \times T = 287$, $n = 41$, $T = 7$. يشير الجدول أيضا إلى متغيرات النموذج حيث أن:

– **Bank**: تشير إلى الوحدات المقطعية (cross section units) وهي في دراستنا تمثل البنوك التجارية محل الدراسة، حيث سيتم الإشارة إلى كل بنك برقم خاص بها في النموذج حيث ستظهر في النموذج بالصيغة الآتية: bank_1, bank_2, ..., Bank_41

– **1_year**: تشير إلى فترة الدراسة بمعنى بيانات سنوية للفترة الممتدة من سنة 2015 إلى غاية سنة 2021.

2. تقدير النماذج الساكنة لنموذج العائد على حقوق الملكية ROE

سيتم الاعتماد على منهجية بيانات السلاسل الزمنية المقطعية من أجل تقدير نموذج الدراسة وذلك من خلال تطبيق نماذج البائل الساكنة المتمثلة في: نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة، نموذج التأثيرات العشوائية.

أ. نموذج الانحدار التجميعي (PRM)

وفي النموذج التالي سوف نقوم بتجميع الملاحظات التي بلغت 287 ملاحظة معا وذلك من أجل استخدام انحدار OLS، مع إهمال المقاطع العرضية وكذا طبيعة السلاسل الزمنية للبيانات، وذلك من خلال دمج البنوك التجارية محل الدراسة التي تتمثل في 41 بنكا من خلال تجميع البيانات، وذلك مع افتراض أن كل البنوك متماثلة من حيث البيانات.

جدول 27: نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي للمتغير التابع ROE

. reg roe size liq ldr risk debt cap

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	287
Model	.121187127	6	.020197855	F(6, 280)	=	4.38
Residual	1.2900323	280	.004607258	Prob > F	=	0.0003
				R-squared	=	0.0859
				Adj R-squared	=	0.0663
Total	1.41121943	286	.004934334	Root MSE	=	.06788

roe	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
size	.0060356	.0018518	3.26	0.001	.0023903 .0096808
liq	.199561	.0790554	2.52	0.012	.0439426 .3551794
ldr	.0142947	.0263606	0.54	0.588	-.0375954 .0661848
risk	.1713646	.0456682	3.75	0.000	.081468 .2612612
debt	-.0029089	.0024311	-1.20	0.232	-.0076944 .0018766
cap	-.3331614	.1402941	-2.37	0.018	-.6093264 -.0569963
_cons	-.098491	.061372	-1.60	0.110	-.2193001 .0223181

المصدر: مخرجات برنامج Stata 15.0

وتتمثل معادلة هذا النموذج كالاتي:

$$ROE = -0.0984 + 0.006 SIZE + 0.199 LIQ + 0.014 LDR + 0.171 RISK - 0.002 DEBT - 0.333 CAP$$

يبين الجدول رقم (27)، نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي، حيث نلاحظ أن المتغير ات المستقلة المتمثلة في الحجم والسيولة والخطر ذو علاقة طردية مع مؤشر العائد على حقوق الملكية ودال إحصائيا، ومتغير التوظيف ذو علاقة طردية غير دال إحصائيا، كما أن متغير المديونية ذو علاقة عكسية وغير دال إحصائيا، ومتغير الملاءة ذو علاقة عكسية بدلالة إحصائية، كما نلاحظ أن معامل التحديد R^2 يساوي 8.59% ولكن ذلك يعتبر معقولا من الناحية الاقتصادية وهذا راجع لوجود متغيرات أخرى تؤثر على أداء البنوك التجارية معبر عنه بمعدل العائد على حقوق الملكية.

ب. نموذج التأثيرات الثابتة (Least Squares Dummy Variables LSDV)

– تقدير نموذج التأثيرات الثابتة:

يستند نموذج التأثيرات الثابتة على مراعاة خصوصية المتغيرات المستقلة لكل بنك، حيث أنه يفترض أيضا أن كل معاملات الانحدار ثابتة.

وتمثلت نتائج نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) فيما يلي:

جدول 28: نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة للمتغير التابع ROE

```
. xtreg roe size liq ldr risk debt cap, fe
```

roe	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
size	-.0245671	.01747	-1.41	0.161	-.0589812 .0098471
liq	.1181048	.0944742	1.25	0.212	-.0679998 .3042093
ldr	-.0320623	.053235	-0.60	0.548	-.1369297 .0728051
risk	.1323696	.1020911	1.30	0.196	-.0687394 .3334786
debt	-.0009639	.0024618	-0.39	0.696	-.0058133 .0038856
cap	-.2989965	.1925548	-1.55	0.122	-.6783098 .0803167
_cons	.5209526	.3419974	1.52	0.129	-.1527472 1.194652
sigma_u	.09057481				
sigma_e	.04627063				
rho	.79303824	(fraction of variance due to u_i)			

Fixed-effects (within) regression
Group variable: id
Number of obs = 287
Number of groups = 41
R-sq: within = 0.0343 between = 0.0113 overall = 0.0048
Obs per group: min = 7 avg = 7.0 max = 7
corr(u_i, Xb) = -0.7825
F(6,240) = 1.42
Prob > F = 0.2073
F test that all u_i=0: F(40, 240) = 9.06 Prob > F = 0.0000

المصدر: مخرجات برنامج Stata 15.0

تتمثل معادلة النموذج المقدر لمعدل العائد على الأصول وفقا لنموذج التأثيرات الثابتة كما يلي:

$$ROE = 0.52 - 0.024 SIZE + 0.118 LIQ - 0.032 LDR + 0.132 RISK - 0.0009 DEBT - 0.298 CAP$$

سنقوم باستخدام طريقة المتغيرات الوهمية، بهدف الاعتماد على أسلوب جيد لفهم نموذج التأثيرات الثابتة، وتوضيح الخصائص الخاصة التي قد تميز كل بنك تجاري على حدى، واستنادا لذلك فإننا نقدر نموذج LSDV، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (29).

حيث تجد الإشارة على أننا استخدمنا 40 متغيرا وهميا (bank2 إلى bank41)، مع الأخذ بالفرد الأول كمرجع أو بنك تجاري مرجعي (bank1 = ABC Algeria) وذلك بهدف إظهار مدى اختلاف معامل التقاطع لكل بنك تجاري عن البنك المرجعي، كما تجدر الإشارة إلى أنه يمكن اختيار أي بنك كبنك مرجعي.

وتظهر نتائج هذا النموذج كما يلي:

$$\begin{aligned}
 ROE = & 15.12 - 0.024 SIZE + 0.118 LIQ - 0.032 LDR + 0.132 RISK - 0.0009 DEBT \\
 & - 0.298 CAP - 0.18 bank2 + 0.03 bank3 + 0.04 bank4 - 0.009 bank5 \\
 & - 0.002 bank6 + 0.01 bank7 - 0.14 bank8 - 0.16 bank9 + 0.16bank10 \\
 & + 0.04 bank11 + 0.01 bank12 + 0.08 bank13 - 0.06 bank14 + 0.01 bank15 \\
 & - 0.06 bank16 + 0.07 bank17 - 0.16 bank18 - 0.07 bank19 \\
 & - 0.009 bank20 + 0.06 bank21 - 0.07 bank22 - 0.12 bank23 \\
 & - 0.03 bank24 - 0.02 bank25 + 0.004 bank26 + 0.03 bank27 \\
 & - 0.05 bank28 - 0.11 bank29 - 0.01 bank30 + 0.09 bank31 \\
 & - 0.008 bank32 + 0.02 bank33 + 0.04 bank34 + 0.01 bank35 \\
 & - 0.05 bank36 + 0.08 bank37 - 0.12 bank38 - 0.09 bank39 + 0.18 bank40 \\
 & - 0.28 bank41
 \end{aligned}$$

من خلال مقارنة نتائج انحدار هذا النموذج الموضحة في الجدول رقم (29) مع نتائج نموذج التأثيرات الثابتة، نلاحظ أن معامل الانحدار للمتغير المفسر هي نفسها، أما بالنسبة معاملات الأثر الثابت لكل البنوك فنلاحظ أنها مختلفة إحصائيا وهذا ما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة للبنوك غير متجانسة ولها تأثير على أداء البنوك التجارية المتواجدة في دول شمال إفريقيا ودول الشرق الأوسط، ولكن تجدر الإشارة إلى أن لكل بنك تجاري شكل وحجم تأثير مختلف، وتختلف جميعها على البنك المرجعي.

أما بالنسبة للقدرة التفسيرية للنموذج فقد قدرت ب: 63.95% بمعنى أن 63% من التغيرات الحاصلة في معدل العائد على حقوق الملكية تفسرها المتغيرات المستقلة للدراسة، حيث نتجت هذه الزيادة في معامل التحديد عن إدخال المتغيرات الوهمية.

بالإضافة إلى ذلك فإن عدم تجانس المقطع العرضي (bank) معنوي وواضح، وبالتالي يكون لكل بنك قيمة الثابت الخاص به، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (29)، يرجع هذا الاختلاف وعدم التجانس إلى أسباب وخصائص عديدة تميز كل بنك عن بنك.

كما أن $Rho = 0.793$ ، وهذا يعني أن 79% من التباين يرجع إلى الاختلاف بين البنوك، كما أن $Adj R^2$ 56.61% قريب من R^2 وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة مرتبطة بشكل كبير بمعدل العائد على حقوق الملكية.

$Dof = 287$ وهذا يدل على أنه لا توجد خسارة في درجة الحرية حيث أنه لدينا 287 ملاحظة.

جدول 29: تقدير نموذج التأثيرات الثابتة بطريقة المتغيرات الوهمية (LSDV)

```
. xi:regress roe size liq ldr risk debt cap i.bank
i.banks      _Ibanks_1-41      (_Ibanks_1 for banks==ABC-A omitted)
```

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	287
Model	.897386314	46	.019508398	F(46, 240)	=	9.11
Residual	.513833117	240	.002140971	Prob > F	=	0.0000
				R-squared	=	0.6359
				Adj R-squared	=	0.5661
Total	1.41121943	286	.004934334	Root MSE	=	.04627

roe	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
size	-.0245671	.01747	-1.41	0.161	-.0589812 .0098471
liq	.1181048	.0944742	1.25	0.212	-.0679998 .3042093
ldr	-.0320623	.053235	-0.60	0.548	-.1369297 .0728051
risk	.1323696	.1020911	1.30	0.196	-.0687394 .3334786
debt	-.0009639	.0024618	-0.39	0.696	-.0058133 .0038856
cap	-.2989965	.1925548	-1.55	0.122	-.6783098 .0803167
_Ibanks_2	-.1872565	.0976508	-1.92	0.056	-.3796185 .0051055
_Ibanks_3	.0397608	.0346484	1.15	0.252	-.028493 .1080147
_Ibanks_4	.0422269	.0332718	1.27	0.206	-.0233151 .1077689
_Ibanks_5	-.0095036	.0358116	-0.27	0.791	-.0800487 .0610415
_Ibanks_6	-.0025362	.0308351	-0.08	0.935	-.0632781 .0582057
_Ibanks_7	.0111945	.0322098	0.35	0.728	-.0522555 .0746444
_Ibanks_8	-.1412996	.0719673	-1.96	0.051	-.2830679 .0004687
_Ibanks_9	-.163115	.0630925	-2.59	0.010	-.2874008 -.0388293
_Ibanks_10	.0167787	.0596764	0.28	0.779	-.1007776 .134335
_Ibanks_11	.0480939	.0561156	0.86	0.392	-.062448 .1586358
_Ibanks_12	.0199512	.0515403	0.39	0.699	-.0815778 .1214803
_Ibanks_13	.0820183	.0626532	1.31	0.192	-.0414022 .2054387
_Ibanks_14	-.0605359	.0541838	-1.12	0.265	-.1672725 .0462006
_Ibanks_15	.0155263	.0357695	0.43	0.665	-.0549358 .0859885
_Ibanks_16	-.062254	.0338798	-1.84	0.067	-.1289937 .0044858
_Ibanks_17	.0756016	.0640507	1.18	0.239	-.0505717 .2017749
_Ibanks_18	-.1607344	.0388798	-4.13	0.000	-.2373236 -.0841452
_Ibanks_19	-.0768424	.0372038	-2.07	0.040	-.1501301 -.0035546
_Ibanks_20	-.0098315	.0303918	-0.32	0.747	-.0697003 .0500372
_Ibanks_21	.0616274	.0613545	1.00	0.316	-.0592346 .1824895
_Ibanks_22	-.0781983	.0381771	-2.05	0.042	-.1534033 -.0029933
_Ibanks_23	-.1213139	.0636582	-1.91	0.058	-.246714 .0040863
_Ibanks_24	-.0318462	.0297962	-1.07	0.286	-.0905418 .0268493
_Ibanks_25	-.0250646	.0286144	-0.88	0.382	-.0814319 .0313027
_Ibanks_26	.0044166	.0529211	0.08	0.934	-.0998325 .1086657
_Ibanks_27	.0396625	.065142	0.61	0.543	-.0886606 .1679856
_Ibanks_28	-.0538425	.0483513	-1.11	0.267	-.1490897 .0414046
_Ibanks_29	-.1189407	.0656074	-1.81	0.071	-.2481805 .0102991
_Ibanks_30	-.0181864	.0302342	-0.60	0.548	-.0777447 .041372
_Ibanks_31	.0955608	.0466177	2.05	0.041	.0037287 .1873928
_Ibanks_32	-.0081199	.0310316	-0.26	0.794	-.0692489 .0530092
_Ibanks_33	.0238849	.03314	0.72	0.472	-.0413975 .0891673
_Ibanks_34	.0475258	.0375949	1.26	0.207	-.0265322 .1215839
_Ibanks_35	.0170044	.0560101	0.30	0.762	-.0933299 .1273386
_Ibanks_36	-.0510273	.0325897	-1.57	0.119	-.1152256 .0131711
_Ibanks_37	.0859285	.0409644	2.10	0.037	.0052328 .1666242
_Ibanks_38	-.1264222	.0711718	-1.78	0.077	-.2666233 .013779
_Ibanks_39	-.0944869	.0565693	-1.67	0.096	-.2059227 .0169488
_Ibanks_40	.187222	.1275151	1.47	0.143	-.0639696 .4384136
_Ibanks_41	-.2891845	.0454198	-6.37	0.000	-.3786568 -.1997122
_cons	.5447711	.347252	1.57	0.118	-.1392798 1.228822

المصدر: مخرجات برنامج Stata 15.0

ت. تقدير نموذج التأثيرات العشوائية:

تتمثل نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية في الجدول الموالي:

جدول 30: نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية للمتغير التابع ROE

```
. xtreg roe size liq ldr risk debt cap, re
```

Random-effects GLS regression	Number of obs	=	287
Group variable: id	Number of groups	=	41
R-sq:	Obs per group:		
within = 0.0220	min =		7
between = 0.1103	avg =		7.0
overall = 0.0761	max =		7
corr(u_i, X) = 0 (assumed)	Wald chi2(6)	=	9.67
	Prob > chi2	=	0.1395

roe	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]
size	.0043901	.0037254	1.18	0.239	-.0029115 .0116917
liq	.1276423	.083956	1.52	0.128	-.0369084 .2921931
ldr	-.0231153	.0377656	-0.61	0.540	-.0971346 .0509039
risk	.1548746	.0709244	2.18	0.029	.0158654 .2938838
debt	-.0013839	.0023047	-0.60	0.548	-.0059009 .0031332
cap	-.1946565	.1491137	-1.31	0.192	-.4869139 .0976009
_cons	-.0450575	.0916013	-0.49	0.623	-.2245927 .1344778
sigma_u	.05364413				
sigma_e	.04627063				
rho	.57339814	(fraction of variance due to u_i)			

المصدر: مخرجات برنامج Stata 15.0

$$ROE = -0.045 + 0.004 SIZE + 0.127 LIQ - 0.023 LDR + 0.154 RISK - 0.001 DEBT - 0.194 CAP$$

من خلال الجدول نلاحظ:

– أن القيمة المتوسطة لمكون الخطأ العشوائي والقيمة المتوسطة لتقاطع وحدات المقطع العرضي بالكامل (41 بنك)، u_i هي قيمة التقاطع المشتركة (-0.045).

3. المفاضلة بين النماذج الساكنة لنموذج العائد على حقوق الملكية ROE:

من أجل المفاضلة بين النماذج الثلاثة الموضحة سابقا، سوف نعلم على مجموعة من الاختبارات وذلك كما يلي:

أ. المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة

من أجل المفاضلة بين كل من نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة الموضحة سابقا نقوم بإجراء اختبار فيشر، حيث يتم الإقرار بالنموذج الأنسب للدراسة عن طريق نتائج F-statistics، حيث تنص فرضيات هذا النموذج على:

H0: النموذج الملائم هو النموذج التجميعي؛

H1: النموذج الملائم هو نموذج التأثيرات الثابتة.

من خلال نتائج الجدول رقم (31) بلغت قيمة إحصائية اختبار فيشر 8.63 بمستوى معنوية (0.00)، وعلى هذا الأساس نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، و نقر بوجود اختلافات جوهرية بين البنوك التجارية محل الدراسة، ونستنتج أن هناك أثر فردي بين البنوك ، ومنه فإن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم مبدئياً.

جدول 31: نتائج اختبار فيشر

Effects test	Statistic	d.f	Prob
Cross section F	9.06	(40, 240)	(0.000)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (04)

ب. المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية

من أجل المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية نقوم بإجراء اختبار Breusch-pagan، حيث تتمثل فرضيات هذا النموذج في:

H0: النموذج الملائم هو نموذج الانحدار التجميعي؛

H1: النموذج الملائم هو نموذج التأثيرات العشوائية.

تتضح نتائج هذا الاختبار في الجدول الموالي:

جدول 32: نتائج اختبار Breusch-Pagan

Effects test	Chibar2(01)	Prob
Cross section	235.01	(0.000)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (05)

من خلال الجدول رقم (20) نلاحظ أن الاحتمال أقل من 5% وعلى هذا الأساس نقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أن النموذج الملائم هو نموذج التأثيرات العشوائية.

ت. اختبار المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية (Hausman test):

بغرض تحديد نوعية الأثر الفردي وذلك بعد إجراء كل من اختبار فيشر واختبار Breusch-Pagan، فإننا سنعتمد على اختبار هوسمان (Hausman test) وذلك من أجل المفاضلة بين كل من نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، وتنص فرضيات هذا الاختبار على:

H0: نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم؛

H1: نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم.

حيث يبين الجدول الموالي رقم (33) أن احتمال الإحصائية المحسوبة لاختبار هوسمان أكبر من مستوى المعنوية 5%، وهو ما يعني قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة، بمعنى أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الأنسب.

جدول 33: نتائج اختبار هوسمان

Test : H0 : difference in coefficients not systematic	
Chi2(7)	4.32
Prob>Chi2	(0.6332)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (06)

وعلى هذا الأساس، بالإمكان صياغة معادلة النموذج الملائم بالشكل التالي:

$$ROE = -0.045 + 0.004 SIZE + 0.127 LIQ - 0.023 LDR + 0.154 RISK - 0.001 DEBT - 0.194 CAP$$

ثالثاً: دراسة المشاكل القياسية الخاصة بنموذج العائد على حقوق الملكية ROE

بعد اختيار نموذج التأثيرات العشوائية النموذج الأكثر ملائمة، سنقوم بالاختبارات التي يتم الاعتماد عليها في تشخيص مدى نجاح النموذج في شرح دراستنا، وذلك لما يترتب عنه من احتمال وجود بعض المشاكل القياسية أهمها مشكلة عدم ثبات التباين ومشكلة الارتباط الذاتي.

1. اختبار عدم ثبات التباين (اختبار والد المعدل):

يبين اختبار عدم ثبات التباين عدم تجانس في الأخطاء عبر بنوك العينة المدروسة وعبر الوحدات الزمنية، حيث تنص فرضيات هذا الاختبار على ما يلي:

$$H_0: \sigma_i^2 = \sigma^2, \text{ وجود تباين ثابت لكافة أفراد العينة، وجود تجانس؛}$$

$$H_1: \sigma_i^2 \neq \sigma^2, \text{ لا يوجد تباين ثابت لكافة أفراد العينة، عدم وجود تجانس.}$$

وتمثلت نتائج هذا الاختبار فيما يلي:

جدول 34: نتائج اختبار عدم ثبات التباين

```
. xttest3

Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity
in fixed effect regression model

H0: sigma(i)^2 = sigma^2 for all i

chi2 (41) = 20504.92
Prob>chi2 = 0.0000
```

المصدر: مخرجات برنامج Stata 15.0

من خلال ما يوضحه الجدول رقم (34) نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لاختبار والد المعدل أقل من 5% وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وعليه فإن بواقي نموذج التأثيرات الثابتة غير متجانسة بين البنوك، وعلى هذا الأساس توجد مشكل عدم ثبات التباين في هذا النموذج.

2. اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

يعد الارتباط الذاتي أحد المشاكل التي تؤدي إلى غياب الدقة في قياس معاملات العلاقات الاقتصادية عند استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، حيث أن هذا الارتباط يؤدي إلى ظهور نتائج أقل كفاءة، وعليه يجب التحقق من احتمال وجود ارتباط تسلسلي لنموذج ROE وذلك من خلال الاعتماد على اختبار Wooldridge 2002، وتتمثل فرضيات هذا الاختبار فيما يلي:

$H_0: \rho = 0$ ، لا يوجد ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى بين الأخطاء؛

H_1 : يوجد ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى بين الأخطاء.

جدول 35: نتائج اختبار الارتباط الذاتي

```
. xtserial roe size liq ldr risk debt cap
```

```
Wooldridge test for autocorrelation in panel data
```

```
H0: no first-order autocorrelation
```

```
F( 1, 40) = 3.670
```

```
Prob > F = 0.0626
```

المصدر: مخرجات برنامج Stata 15.0

من خلال الجدول رقم (35)، نلاحظ أن القيمة الاحتمالية أكبر تماماً من 5%، وهذا ما يعني أن النموذج المقدر لا يحتوي على مشكلة ارتباط ذاتي بين الأخطاء المقدر، وعليه يمكن القول أن نموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

وعلى هذا الأساس، وبهدف القضاء على مشكلة عدم ثبات التباين، سنقوم بإعادة تقدير النموذج وذلك باستخدام نموذج (Panels corrected standard errors)، حتى يتم التخلص من مشكلة عدم ثبات التباين، ويمكن تقدير النموذج المصحح بالشكل الموالي:

جدول 36: نموذج البائل المصحح

```
. xtpcse roe size liq ldr risk debt cap
```

Linear regression, correlated panels corrected standard errors (PCSEs)

Group variable:	id	Number of obs	=	287	
Time variable:	year	Number of groups	=	41	
Panels:	correlated (balanced)	Obs per group:			
Autocorrelation:	no autocorrelation	min	=	7	
		avg	=	7	
		max	=	7	
Estimated covariances	=	861	R-squared	=	0.0859
Estimated autocorrelations	=	0	Wald chi2(6)	=	147.99
Estimated coefficients	=	7	Prob > chi2	=	0.0000

roe	Panel-corrected				
	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]
size	.0060356	.0009801	6.16	0.000	.0041147 .0079565
liq	.199561	.0634211	3.15	0.002	.075258 .323864
ldr	.0142947	.0156457	0.91	0.361	-.0163704 .0449598
risk	.1713646	.0200829	8.53	0.000	.1320029 .2107263
debt	-.0029089	.0026643	-1.09	0.275	-.0081308 .002313
cap	-.3331614	.1045361	-3.19	0.001	-.5380485 -.1282743
_cons	-.098491	.0473559	-2.08	0.038	-.1913069 -.0056751

المصدر: مخرجات برنامج Stata 15.0

بناء على نتائج نموذج البائل المصحح في الجدول رقم (36)، فإنه يمكن إعادة صياغة معادلة النموذج المقدر بالشكل الآتي:

$$ROE = -0.098 + 0.006 SIZE + 0.199 LIQ + 0.014 LDR + 0.174 RISK - 0.002 DEBT - 0.333 CAP$$

نلاحظ من خلال نتائج هذا الانحدار أن المتغيرات المستقلة المتمثلة في الحجم، السيولة والخطر لها تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على أداء البنوك ممثلة بمعدل العائد على حقوق الملكية خلال الفترة (2015-2021)، ومتغير التوظيف ذو علاقة طردية غير إحصائية، ومتغير المديونية ذو علاقة عكسية غير إحصائية، كما أن متغير الملاءة ذو علاقة عكسية بدلالة إحصائية، كما نلاحظ ارتفاع في القدرة التفسيرية للنموذج بعد التصحيح حيث قدرت ب: 8.59%.

المطلب الرابع: مناقشة النتائج

من خلال هذا المطلب سيتم مناقشة نتائج الدراسة القياسية لتقييم أداء البنوك التجارية محل الدراسة خلال الفترة (2015-2021).

أولاً: نموذج العائد على الأصول

بعد القيام بالدراسة القياسية تم اختيار نموذج التأثيرات العشوائية REM كأفضل نموذج من بين كل من نموذج التأثيرات المجمع ونموذج التأثيرات الثابتة، ونتيجة لوجود مشاكل قياسية في الدراسة، تم

القياس بتقدير نموذج البائل المصحح من أجل التخلص منها، وذلك من خلال استخدام معدل العائد على الأصول كمتغير تابع للتعبير عن أداء البنوك التجارية محل الدراسة، وذلك حسب المعادلة التالية:

$$ROA = -0.019 + 0.0008 SIZE + 0.021 LIQ + 0.001 LDR + 0.021 RISK - 0.0005 DEBT + 0.023 CAP$$

ويمكننا تحليل ومناقشة نتائج هذا النموذج كما يلي:

توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% للمتغير المستقل المتمثل في الحجم على معدل العائد على الأصول ، وبالتالي نستنتج وجود علاقة طردية بين متغير الحجم وأداء البنوك التجارية محل الدراسة ممثلاً في معدل العائد على الأصول، حيث أن زيادة معدل الحجم بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة معدل العائد على الأصول بنسبة (0.08%)، وتفسر هذه النتيجة أن حجم البنك يحسن من أداء البنوك التجارية وذلك من خلال زيادة حجم أصول البنوك وتنويع استثماراتها وتمويلاتها واستغلال موجوداتها أحسن استغلال وتوظيفها بشكل فعال.

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% للمتغير المستقل المتمثل في السيولة على معدل العائد على الأصول ، وبالتالي نستنتج وجود علاقة طردية بين متغير السيولة وأداء البنوك التجارية محل الدراسة ممثلاً في معدل العائد على الأصول، حيث أن زيادة معدل السيولة بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة معدل العائد على الأصول بنسبة (2.1%)، إلا أن هذه النسبة يجب أن تبقى في معدلات طبيعية فارتفاعها بشكل كبير يعني وجود أرصدة عاطلة ونقصها من جهة أخرى قد يؤدي إلى تعرض البنوك التجارية إلى مخاطر السحب والتمويل حيث أن عدم كفاية السيولة يعتبر سبباً رئيسياً في فشل العديد من البنوك، كما أن الأصول غير السائلة تكلف تصفيتها مرتفعة مما قد يؤدي إلى التأثير على توليد أرباح البنوك وبالتالي التأثير سلباً على أدائه.

كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% للمتغير المستقل المتمثل في الخطر على معدل العائد على الأصول ، وبالتالي نستنتج وجود علاقة طردية بين متغير الخطر وأداء البنوك التجارية محل الدراسة ممثلاً في معدل العائد على الأصول، حيث أن زيادة معدل الخطر بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة معدل العائد على الأصول بنسبة (2.1%)، وهو ما يعكس توسع البنوك محل الدراسة في توظيف أموالها في شكل قروض التي تدر أرباحاً، وبالتالي زيادة المخاطر الائتمانية لها.

توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% للمتغير المستقل المتمثل في الملاءة على معدل العائد على الأصول ، وبالتالي نستنتج وجود علاقة طردية بين

متغير الملاءة وأداء البنوك التجارية محل الدراسة ممثلاً في معدل العائد على الأصول، حيث أن زيادة معدل الملاءة بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة معدل العائد على الأصول بنسبة (2.3%)، أي أن الارتفاع في نسبة الملاءة سيؤدي إلى تحسين أداء البنوك التجارية، وهذا لكون حقوق الملكية مصدر تمويل داخلي انطلاقاً من الأرباح المحتجزة أو رفع رأس المال ومن ثم استخدامها لتحقيق عوائد.

بينما متغير التوظيف فهو ذو علاقة طردية بدون دلالة إحصائية وبهذا يمكن القول أنه لا يوجد تأثير مباشر لنسبة التوظيف على أداء البنوك التجارية محل الدراسة ممثلاً في العائد على الأصول، أما متغير المديونية فهو ذو علاقة عكسية ذو دلالة إحصائية، وبالتالي نستنتج وجود علاقة عكسية بين متغير المديونية وأداء البنوك التجارية محل الدراسة ممثلاً في معدل العائد على الأصول، حيث أن زيادة معدل المديونية بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الأصول بنسبة (0.05%)، حيث يمكن القول أن للبنوك التجارية محل الدراسة القدرة من خلال رأس المال على امتصاص الصدمات المالية في حالة تخلف الدائنين عن سداد قروضهم أو انخفاض قيمة الأصول، حيث يوفر رأس المال درعاً ضد خسائر القروض تلك.

ثانياً: نموذج العائد على حقوق الملكية

توصلنا إلى أن نموذج التأثيرات العشوائية هو أنسب نموذج لبيانات الدراسة خلال الفترة 2015-2021 بالاعتماد على معدل العائد على حقوق الملكية كمؤشر على أداء البنوك التجارية محل الدراسة، إلا أنه وبعد تشخيص وجود مشكلة عدم ثبات التباين، تم تقدير نموذج البائل المصحح من أجل التخلص من هذه المشكلة القياسية، حيث تمثلت نتائج هذا النموذج فيما يلي:

$$ROE = -0.098 + 0.006 SIZE + 0.199 LIQ + 0.014 LDR + 0.174 RISK - 0.002 DEBT - 0.333 CAP$$

ويمكننا تحليل ومناقشة نتائج هذا النموذج كما يلي:

توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% للمتغير المستقل المتمثل في الحجم على معدل العائد على حقوق الملكية، وبالتالي نستنتج وجود علاقة طردية بين متغير الحجم وأداء البنوك التجارية محل الدراسة ممثلاً في معدل العائد على حقوق الملكية، حيث أن زيادة معدل الحجم بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة معدل العائد على حقوق الملكية بنسبة (0.6%).

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% للمتغير المستقل المتمثل في السيولة على معدل العائد على حقوق الملكية، وبالتالي نستنتج وجود علاقة طردية بين متغير السيولة وأداء البنوك التجارية محل الدراسة ممثلاً في معدل العائد على حقوق الملكية، حيث أن

زيادة معدل السيولة بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة معدل العائد على حقوق الملكية بنسبة (19.9%)، حيث يمكن القول أن البنوك التجارية تقيس سيولتها لمعرفة مدى كفاية أصولها النقدية السريعة وذلك لتكون قادرة على سداد التزاماتها تجاه الغير في مواعيد استحقاقها، فارتفاع معدل السيولة يؤدي لارتفاع معدل حقوق الملكية.

كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% للمتغير المستقل المتمثل في الخطر على معدل العائد على حقوق الملكية، وبالتالي نستنتج وجود علاقة طردية بين متغير الخطر وأداء البنوك التجارية محل الدراسة ممثلاً في معدل العائد على حقوق الملكية، حيث أن زيادة معدل الخطر بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة معدل العائد على حقوق الملكية بنسبة (17.1%).

بينما متغير التوظيف فه و ذو علاقة طردية بدون دلالة إحصائية، أما متغير المديونية فهو ذو علاقة عكسية بدون دلالة إحصائية، وبالتالي يمكن القول أن كلا من نسبة التوظيف والمديونية لم يكن لهما تأثير مباشر على أداء البنوك التجارية محل الدراسة ممثلاً بالعائد على حقوق الملكية.

توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% للمتغير المستقل المتمثل في الملاءة على معدل العائد على حقوق الملكية، وبالتالي نستنتج وجود علاقة عكسية بين متغير الملاءة وأداء البنوك التجارية محل الدراسة ممثلاً في معدل العائد على حقوق الملكية، حيث أن زيادة معدل الملاءة بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على حقوق الملكية بنسبة (33.3%).

خلاصة الفصل:

تطرقنا من خلال هذا الفصل، للتعريف بالبنوك التجارية محل الدراسة لكل من دول شمال إفريقيا المتمثلة في الجزائر، تونس والمغرب ودول الشرق الأوسط المتمثلة في الأردن، المملكة العربية السعودية، قطر، الإمارات وعمان وذلك من خلال عرض نبذة عنها، من ثم عرض وتحليل متغيرات الدراسة للبنوك التجارية والمتمثلة في معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية كمتغيرات تابعة أما المتغيرات المستقلة فهي الحجم، نسبة السيولة، نسبة التوظيف، نسبة الخطر، نسبة المديونية ونسبة الملاءة، ثم تطرقنا في الدراسة القياسية لتقييم أداء البنوك التجارية محل الدراسة انطلاقاً من النسب المالية المذكورة وذلك خلال الفترة (2015-2021).

كما هدفت الدراسة القياسية إلى تقييم أداء البنوك التجارية ممثلاً بكل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية وذلك من خلال الاعتماد على نماذج البائل الساكن الثلاثة: نموذج الانحدار التجميعي PRM، نموذج التأثيرات الثابتة FEM، نموذج التأثيرات العشوائية REM، حيث توصلنا من خلال الاعتماد على اختبارات المفاضلة التي قمنا بها بين النماذج إلى إيجاد وتحديد نموذج التأثيرات العشوائية كنموذج ملائم في حالة الاعتماد على ROA كمتغير تابع، وأيضاً في حال الاعتماد على ROE كمتغير تابع، إلا أن النموذجين كانا يعانين من مشاكل قياسية مما أدى إلى تقدير نموذج البائل المصحح لكل من نموذج العائد على الأصول ونموذج العائد على حقوق الملكية.

وتوصلت الدراسة القياسية إلى وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% للمتغير المستقل المتمثل في الحجم، السيولة، الخطر والملاءة على معدل العائد على الأصول، بينما متغير التوظيف فهو ذو علاقة طردية بدون دلالة إحصائية، ومتغير المديونية فهو ذو علاقة عكسية ذو دلالة إحصائية.

أما في يخص معدل العائد على حقوق الملكية، توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% للمتغيرات المستقلة المتمثلة في الحجم، السيولة والخطر، بينما متغير التوظيف فهو ذو علاقة طردية بدون دلالة إحصائية، أما متغير المديونية فهو ذو علاقة عكسية بدون دلالة إحصائية، كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% للمتغير المستقل المتمثل في الملاءة على معدل العائد على حقوق الملكية.

خاتمة

يعد الأداء مؤشرا يعكس المركز المالي للبنوك التجارية في القطاع المصرفي ومدى كفاءة هذه البنوك في إدارة مواردها واستغلالها بشكل أمثل لتحقيق وتوليد الأرباح مع تخفيض التكاليف، ومن أجل الوصول إلى هذه الغاية تتجلى أهمية التحليل المالي انطلاقا من النسب المالية كأداة تسمح باتخاذ القرارات المختلفة وذلك من خلال تحليل القوائم المالية المختلفة للبنوك التجارية ومن ثم بناءا على النتائج المتوصل لها يتم رسم الخطط المالية للبنك التجاري.

يعتبر تقييم الأداء المالي للبنك التجاري أمرا بالغ الأهمية لاستمراره داخل بيئة يعرف عنها التنافسية، حيث أنه يساعد القائمين على شؤون البنك وصناع القرار داخله على تحليل وتشخيص وضعيته ومعرفة نقاط القوة وكذا تصحيح مختلف الانحرافات الممكنة الوقوع، كما يحدد إلى أي مدى تم تحقيق أهداف البنك المسطرة وكذا تحدي مستوياته.

في هذه الدراسة تم الاعتماد على كل من معدل العائد على الأصول ROA ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE كنسب مالية تعبر على أداء البنوك التجارية محل الدراسة، في حين تم الاعتماد على بعض النسب المالية للتعبير عن مؤشرات التحليل المالي والتي تتمثل في الحجم، نسبة السيولة، نسبة التوظيف، نسبة الخطر، نسبة المديونية ونسبة الملاءة، أي أن الفصل التطبيقي تم تقسيمه إلى نموذجين، يتمثل النموذج الأول في تقييم أداء البنوك التجارية ممثلا بمعدل العائد على الأصول، بينما تناول النموذج الثاني تقييم أداء البنوك التجارية ممثلا بمعدل العائد على حقوق الملكية.

وبعد القيام بكل من الدراسة النظرية والتطبيقية من خلال نماذج البائل الساكنة، تم التوصل إلى جملة من النتائج وتتمثل فيما يلي:

أولاً: النتائج النظرية

- حققت البنوك التجارية محل الدراسة مستوى أداء جيد وفق مؤشرات التحليل المالي ومنه نقبل الفرضية الأولى؛

- يهد التحليل المالي عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما بهدف الحصول منها على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات وتقييم أداء المنشآت في الماضي والحاضر، وتشخيص أية مشكلة موجودة (مالية و/أو تشغيلية)، وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل؛
- التحليل المالي بالنسب هو التحليل الذي يعكس الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام نسب، وتمثل هذه النسب العلاقة بين قيمتين هامتين في الهيكل المالي للمؤسسة في الأجل القريب، وتكون المقارنة عادة في شكل مقارنة داخلية (نتائج المؤسسة أو تغيراتها خلال أزمنة الفترات السابقة)، أو خارجية مع عدة

مؤسسات أخرى مشابهة، وهناك عدد كبير من النسب الممكنة الاستخدام لذلك يمكن الاقتصار على الأهم منها، ومقارنة النسبة مع نسبة نموذجية، ومن جهة أخرى لا يمكن الحكم على نسبة منفصلة عن النسب الأخرى؛

- النسب المالية هي تعبير حسابي بين قيمة بند معين وقيمة بند آخر من البنود التي تشملها القوائم المالية، ويسمح التحليل باستخدام النسب المالية بقياس العلاقة بين مبلغين منفردين وتكون عملية التحليل مفيدة إذا توافرت علاقة منطقية بين العوامل المختارة في النسبة وهي تقوم على دراسة العلاقة بين عناصر القوائم المالية بعضها في شكل نسبة مئوية أو عدد من المرات (معدل الدوران)؛
- الأداء هو انعكاس لقدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها من أجل تحقيق مخرجات ومستويات جيدة من خلال تفاعلات بين عناصرها لتأدية العمليات والأنشطة المختلفة وذلك بكفاءة وفاعلية تؤدي لتحقيق الأهداف المرجوة؛
- تقييم الأداء هو جميع العمليات والدراسات التي ترمي لتحديد مستوى العلاقة التي تربط بين الموارد المتاحة وكفاءة استخدامها في المؤسسة مع دراسة تطور هذه العلاقة خلال فترات زمنية متتابعة أو فترة زمنية محددة عن طريق إجراء المقارنات بين المستهدف والمحقق من الأهداف بالاستناد إلى مقاييس ومعايير معينة؛
- يتمثل هيكل مؤشرات النسب المالية لتقييم أداء البنوك التجارية في كل من نسب السيولة، نسب الربحية، نسب المديونية، نسب التوظيف، نسب الملاءة؛
- تتمثل نماذج تقييم الأداء في تحليل دويون، تحليل القيمة المضافة، نموذج CAMELS ونموذج بطاقة الأداء المتوازن؛

ثانياً: النتائج التطبيقية

- بالنسبة للبنوك النشطة في الجزائر فقد حقق بنك ترست أعلى متوسط معدل عائد وأعلى متوسط حجم وأعلى متوسط نسبة توظيف وأعلى متوسط نسبة خطر، وحقق بنك سوسييتي جينيرال أعلى متوسط عائد على حقوق الملكية، وحقق بنك بي أن بي أعلى متوسط نسبة سيولة، كما حقق البنك الوطني الجزائري أعلى متوسط نسبة مديونية، وحقق فرنسا بنك أعلى متوسط نسبة ملاءة؛
- كان متوسط معدل عائد على الأصول للبنوك الأردنية والتونسية متقارب بشكل كبير بقيمة 0.9%، أما البنوك المغربية فكانت بقيمة 0.6%؛

- كان متوسط معدل عائد على الأصول للبنوك الأردنية والتونسية متقارب بشكل كبير بقيمة 0.9%، أما البنوك المغربية فكانت بقيمة 0.6%؛
- بالنسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية فقد كان متفاوتا بين البنوك التونسية والمغربية والأردنية، حيث أن أعلى متوسط معدل عائد على حقوق الملكية كان من نصيب البنوك التونسية بقيمة 10.8%، تليها البنوك الأردنية بقيمة 6.7% ثم البنوك المغربية بقيمة 6.4%؛
- كما أن أعلى متوسط نسبة ملاءة كان من نصيب البنوك الأردنية بقيمة 0.135، تلتها البنوك المغربية بقيمة 0.099، ثم البنوك التونسية بقيمة 0.088 أي أن حقوق الملكية للبنوك المغربية والتونسية على التوالي تغطي نسبة 9.9% و 8.8% فقط من مجموع أصولها، وهو ما ينقص من ثقة المودعين في بنوك هذه الدول؛
- كان معدل العائد على الأصول متباينا بين البنوك التجارية السعودية، الإمارات، قطر وعمان حيث أن أعلى متوسط كان للبنوك السعودية بقيمة 1.7%، تلتها البنوك القطرية بقيمة 1.2%، ثم البنوك العمانية بقيمة 1.1%، وأخيرا البنوك الإماراتية بقيمة 0.7%؛
- وفي بنوك نفس الدول كان أعلى متوسط معدل عائد على حقوق الملكية من نصيب البنوك السعودية بقيمة 11.5%، تليها البنوك القطرية بقيمة 10.5% ثم البنوك العمانية بقيمة 7.7%، ثم البنوك الإماراتية بقيمة 4%؛
- كما أن أعلى متوسط نسبة ملاءة كان من نصيب البنوك السعودية بقيمة 0.157، تلتها البنوك العمانية بقيمة 0.147، ثم بشكل متقارب البنوك القطرية بقيمة 0.129 والبنوك الإماراتية بقيمة 0.127 أي أن للبنوك التجارية في هذه الدول الكفاءة في تغطية أصولها انطلاقا من حقوق الملكية وهو ما يزيد من ثقة المودعين في بنوك هذه الدول؛
- وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% للمتغير المستقل المتمثل في الحجم على معدل العائد على الأصول، وتفسر هذه النتيجة أن حجم البنك يحسن من أدائه وذلك من خلال زيادة حجم أصول البنوك التجارية وتنويع استثماراتها وتمويلاتها واستغلال موجوداتها أحسن استغلال وتوظيفها بشكل فعال، ومنه نقبل الفرضية الثانية؛
- وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% للمتغير المستقل المتمثل في السيولة على معدل العائد على الأصول، إلا أن هذه النسبة يجب أن تبقى في معدلات طبيعية فارتفاعها بشكل

كبير يعني وجود أرصدة عاطلة ونقصها من جهة أخرى قد يؤدي إلى تعرض البنوك إلى مخاطر السحب، ومنه نقبل الفرضية الثالثة؛

- وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% للمتغير المستقل المتمثل في الخطر على معدل العائد على الأصول ، وهو ما يعكس توسع البنوك محل الدراسة في توظيف أموالها في شكل قروض التي تدر أرباحا، وبالتالي زيادة المخاطر الائتمانية لها، ومنه نقبل الفرضية الخامسة؛
- وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% للمتغير المستقل المتمثل في الملاءة على معدل العائد على الأصول ، وهذا لكون حقوق الملكية مصدر تمويل داخلي انطلاقا من الأرباح المحتجزة أو رفع رأس المال ومن ثم استخدامها لتحقيق عوائد، وبالتالي نقبل الفرضية السابعة؛
- بالنسبة لمتغير التوظيف فهو ذو علاقة طردية بدون دلالة إحصائية وبهذا يمكن القول أنه لا يوجد تأثير مباشر لنسبة التوظيف على أداء البنوك التجارية محل الدراسة ممثلا في العائد على الأصول، ومنه نرفض الفرضية الرابعة؛
- أما متغير المديونية فهو ذو علاقة عكسية ذو دلالة إحصائية، وبالتالي نستنتج وجود علاقة عكسية بين متغير المديونية وأداء البنوك التجارية محل الدراسة ممثلا في معدل العائد على الأصول، حيث يمكن القول أن للبنوك محل الدراسة القدرة من خلال رأس المال على امتصاص الصدمات المالية في حالة تخلف الدائنين عن سداد قروضهم أو انخفاض قيمة الأصول، حيث يوفر رأس المال درعاً ضد خسائر القروض تلك، ومنه نرفض الفرضية السادسة؛
- وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% للمتغير المستقل المتمثل في الحجم على معدل العائد على حقوق الملكية، وبالتالي نستنتج وجود علاقة طردية بين متغير الحجم وأداء البنوك التجارية، ومنه نقبل الفرضية الثانية؛
- وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% للمتغير المستقل المتمثل في السيولة على معدل العائد على حقوق الملكية، حيث يمكن القول أن البنوك التجارية تقيس سيولتها لمعرفة مدى كفاية أصولها النقدية السريعة وذلك لتكون قادرة على سداد التزاماتها اتجاه الغير في مواعيد استحقاقها، فارتفاع معدل السيولة يؤدي لارتفاع معدل حقوق الملكية، ومنه نقبل الفرضية الثالثة؛
- وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% للمتغير المستقل المتمثل في الخطر على معدل العائد على حقوق الملكية، ومنه نقبل الفرضية الخامسة؛

- بينما متغير التوظيف فه و ذو علاقة طردية بدون دلالة إحصائية، أما متغير المديونية فهو ذو علاقة عكسية بدون دلالة إحصائية، وبالتالي يمكن القول أن كل من نسبة التوظيف والمديونية لم يكن لهما تأثير مباشر على أداء البنوك التجارية محل الدراسة ممثلاً بالعائد على حقوق الملكية، ومنه نرفض الفرضيتين الرابعة والسادسة؛
- كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% للمتغير المستقل المتمثل في الملاءة على معدل العائد على حقوق الملكية ، وبالتالي نستنتج وجود علاقة عكسية بين متغير الملاءة وأداء البنوك التجارية محل الدراسة ممثلاً في معدل العائد على حقوق الملكية، ومنه نرفض الفرضية السابعة.

الاقتراحات:

- على ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج حول تقييم أداء البنوك التجارية محل الدراسة، يمكن تقديم الاقتراحات الآتية:
- ضرورة التركيز على أداء البنوك التجارية والقطاع المصرفي لكونه أحد أهم عناصر النظام المالي وبالتالي له دور هام في دفع النمو الاقتصادي في بلد معين؛
- العمل على تطوير وتدريب المحللين الماليين للبنوك التجارية في مجال إجراء دراسات تقييم الأداء من خلال معرفتهم لتحليل المؤشرات المالية من أجل تحقيق نتائج سليمة؛
- على البنوك التجارية وخاصة النشطة في القطاع المصرفي الجزائري أن تلتزم بالإفصاح والشفافية فيما يتعلق بالبيانات والقوائم المالية وذلك لتحقيق نتائج كفوة فيما يخص تقييمها؛
- على البنوك التجارية أن تعمل على توسيع حجم أصولها لما له من تأثير إيجابي على توليدها للأرباح؛
- على البنوك التجارية أن تستخدم وتوظف مواردها بالشكل الأمثل في استثمارات وتمويلات بهدف توليد الأرباح بتكاليف قليلة ولتحقيق نسبة توظيف جيدة؛
- على البنوك التجارية أن تلتزم بتحقيق نسب ملاءة جيدة كونها مصدر ثقة للمودعين لحماية أموالهم؛
- على البنوك التجارية أن تتوسع في توظيف أموالها في شكل قروض والتي بدورها تدر أرباحاً من جهة، ومقابلة المخاطر الائتمانية لها من جهة أخرى؛
- على البنوك التجارية أن توازن بين نسب السيولة ونسب الربحية من خلال توظيف أموالها في أصول مدرة للأرباح من جهة ومواجهة السحوبات من جهة أخرى وذلك لتحقيق أداء جيد.

آفاق الدراسة:

- من خلال دراستنا لأثر معيار كفاية رأس المال تبعا لمقررات لجنة بازل في ربحية بعض البنوك من دولة الجزائر ودول الشرق الأوسط، ونظرا لأهمية هذا الموضوع يمكن إجراء دراسات مستقبلية تشكل استمرارا للدراسة الحالية مثل:
- دراسة مقارنة لتقييم الأداء المالي للبنوك التقليدية والإسلامية باستخدام مجموعة من النسب المالية؛
 - دراسة تقييم أداء البنوك التجارية محل الدراسة بأساليب أخرى من أجل ضبط النتائج؛
 - تقييم أداء البنوك التجارية محل الدراسة بأحد نماذج التقييم مثل CAMELS.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ - الكتب:

1. أحلام بو عبدلي، سياسات إدارة البنوك التجارية ومؤشراتها الجان للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2015.
2. أيمن الشنطي وآخرون، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان-الأردن، 2010.
3. جمال الدين مرسي وأحمد عبد الله اللحح، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، 2006.
4. حسن سمير عشيح، التحليل الإئتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك مكتبة المجتمع العربي، عمان-الأردن، 2010.
5. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2000. حسن
6. خالد وهيب الراوي، إدارة العمليات المصرفية دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2001.
7. خليل الشماع وخالد أمين عبد الله، التحليل المالي للمصارف اتحاد المصارف العربية، عمان-الأردن، 1990.
8. خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة دار هومة، الجزائر، 2013.
9. دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة الطبعة الثانية، دار المسيرة، عمان-الأردن، 2018.
10. دريد كامل آل شبيب، إدارة العمليات المصرفية دار المسيرة، عمان-الأردن، 2015.
11. زياد رمضان ومحفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2006.
12. سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الإئتمان: يوان المطبوعات الجامعية، 2015.
13. شوقي بورقية، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2013.
14. صافي فلوح وآخرون، تحليل القوائم المالية منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2008-2009.

15. عبد الحليم كراجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان-الأردن، 2006.
16. عبد الرزاق بن حبيب وخديجة خالدي، أساسيات العمل المصرفي ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.
17. عبد السلام لفته سعيد، إدارة المصارف الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2013.
18. عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية- مصر، 2002.
19. عبد القادر بحيح، الشامل لتقنيات أعمال البنوكدار الخلدونية الطبعة الثانية، الجزائر، 2017.
20. عليان الشريف وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2007.
21. عمر علي كامل الدوري، تقييم الأداء المصرفي دار الدكتور للعلوم، بغداد- العراق، 2013.
22. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي Financial inc، رام الله- فلسكين، 2008.
23. مجدي الجعبري، التحليل المالي المتقدم دار الحكمة للنشر والطباعة والتوزيع، مصر، 2014.
24. مجموعة خبراء، الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط والوقابة المؤسسة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة-مصر، 2013.
25. مجيد الكرخي، تقويم الأداء دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2014.
26. محمد ابراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية-مصر، 2008.
27. محمد الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء لندنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية- مصر، 2007.
28. محمد الصيرفي، إدارة المال وتحليل هيكله دار الفكر الجامعي، الاسكندرية-مصر، 2006.
29. محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان-الأردن، 2013.
30. محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2015.
31. محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2011.
32. محمد قاسم خصاونة، أساسيات الإدارة المالية دار الفكر، عمان-الأردن، 2011.

33. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2010.
34. محمود عزت اللحام ومصطفى يوسف كافي، إدارة المصارف دار الإعصار العلمي، عمان-الأردن، 2017.
35. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي مكتبة المجتمع العربي ودار أجنادين للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2006.
36. منير ابراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية المكتب العربي الحديث، الطبعة الثالثة، الاسكندرية-مصر، 1996.
37. منير إبراهيم هندي، حوكمة الشركات: مدخل في التحليل المالي وتقييم الأداء، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية-مصر، 2015.
38. منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان-الأردن، 2005.
39. نصر حمود مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجاوية صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2009.
40. نعمة عباس الخفاجي وإحسان محمد ضمير ياغي، استخدام بطاقة الأداء المتوازن في قياس أداء المصارف التجارية الطبعة العربية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2014.
41. نهال فريد مصطفى، الإدارة المالية دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية-مصر، 2003.
42. خالد أمين عبد الله، إدارة المخاطر الإئتمانية دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2016.
43. هشام جبر، إدارة المصارف، المؤسسة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة-مصر، 2008.
44. هشام حريز وآخرون، دور البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد وتقييم أدائها من حيث العائد والمخاطرة مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية-مصر، 2014.
45. وائل رفعت خليل وإبراهيم جابر السيد، التحليل المالي وإدارة المخاطر المالية دار التعليم الجامعي، الإسكندرية-مصر.
46. وائل رفعت خليل، أساسيات الإدارة المالية دار التعليم الجامعي، الإسكندرية-مصر، 2017.
47. وجدي حامد حجازي، تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية دار التعليم الجامعي، الاسكندرية-مصر، 2011.

48. وليد ناجي الحيايلى، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، إثراء للنظر والتوزيع، عمان-الأردن، 2009.
- ج- الأطروحات والرسائل
1. أسامة خالد أبو الرب، أثر التحليل الائتماني في قرار منح التسهيلات المصرفية في البنوك الكويتية مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المالية والتمويل، كلية الإدارة والاقتصاد الدراسات العليا، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2016.
 2. إسرائ نايف محمد نور، استخدام بطاقة قياس الأداء المتوازن لتحسين أداء دوائر ضريبة الدخل في محافظات شمال الضفة الغربية رسالة ماجستير في المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين، 2017.
 3. أفراح حمد النيل الطيب، دور التحليل المالي في تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف التجارية رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2010.
 4. أمينة بن جدو، بناء نموذج لتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة بنكية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج- الجزائر، 2021-2022.
 5. أمينة حمادة، أثر هيكل رأس المال على الأداء المالي للمؤسسة أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2017-2018.
 6. إيمان بن التومي، أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مانجمنت واقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، 2020-2021.
 7. باصور رضوان، دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات حالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2018.
 8. بانه وليد الناصر، تقييم الأداء المالي للمصارف الخاصة في سورية باستخدام مؤشرات CAEL، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، سورية، 2012.

9. بنية حيزية، دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تطوير عملية تقييم الأداء المالي دراسة حالة مجمع صيدال، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد التطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، المدينة-الجزائر، 2017.
10. بهية مصباح محمود صباح، العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين دراسة تحليلية مذكرة مقدمة لنيل ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة- فلسطين، 2008.
11. ثورة عزات أبو مارية، تكاملية بطاقة الأداء المتوازن وإدارة الجودة الشاملة وأثرها في تحقيق الميزة التنافسية رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليل، فلسطين، 2017-2018.
12. جرودي رنده، أثر مخاطر السوق على الأداء المالي للمصارف الإسلامية وآليات إدارتها وفق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ولجنة بازل ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2019-2020.
13. جليلة بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة وإتخاذ القرارات- دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات- مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2008-2009.
14. جهاد حمدي إسماعيل مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة- فلسطين، 2010.
15. حسن سالم الذنبيات، العوامل المؤثرة في أسعار أسهم الشركات المدرجة في بورصة عمان- دراسة تطبيقية على قطاع البنوك- رسالة مقدمة لمتطلبات الحصول على الماجستير في اقتصاديات المال والأعمال، كلية إدارة الأعمال، جامعة مؤتة، الأردن، 2014.

16. حسن سليمان محمد أبو عودة، مدى قدرة النسب المالية على تحسين نوعية المعلومات للشركات الخدمية المدرجة في بورصة فلسطين، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة-فلسطين، 2017.
17. حليلة خليل الجرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المشورة في القوائم المالية للتعويض بأسعار الأسهم، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة-فلسطين، 2008.
18. حمزة عقبي، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة-الجزائر، 2016-2017.
19. حياة بوزقراري، دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة-الجزائر، 2010-2011.
20. زاهر صبحي بشناق، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة-فلسطين، 2011.
21. زينب رمضان، إمكانية تحسين الأداء المالي للبنوك العمومية الجزائرية أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2018-2019.
22. سامر محمد حسن، مقارنة الأداء المالي للمصارف التقليدية والإسلامية باستخدام أدوات التحليل المالي، رسالة ماجستير إدارة الأعمال التخصصي، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2019.
23. سليمان بن بوزيد، استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة-الجزائر، 2016-2017.
24. سميرة بنت سعيد المالكي، العلاقة بين حجم المؤسسة الصناعية والتقدم في المملكة العربية السعودية رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، 2013.

25. سيف الدين قحايرية، التمويل بالسندات وأثره على الأداء المالي للمؤسسة دراسة حالة سونلغاز- الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تنمية ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة- الجزائر، 2015-2016.
26. شهيناز بدرأوي، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الاقتصاد النقدي والمالي، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2014-2015.
27. شيماء يونس كاظم، أثر السيولة النقدية في مستوى أداء المصارف لأطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم المحاسبية، جامعة سانت كليمنت العالمية، العراق، 2014.
28. الطاهر جغدير، أثر الإدخال البورصي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية مذكورة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، 2016-2017.
29. عائشة بوقليمينة، العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية والبنوك الإسلامية أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط- الجزائر، 2017-2018.
30. عبد الجبار عقون، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول الخليج العربي أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة- الجزائر، 2019-2020.
31. عبد النور زاية، محاسبة التكاليف وتحسين الأداء المالي للمؤسسة مذكورة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة- الجزائر، 2017-2018.
32. علي خلف عبد الله، التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الإنحرافات رسالة لنيل شهادة ماجستير في التحليل المالي، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الإدارة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كوبنهاجن، 2008.

33. عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتعويض بالتعويضات لنيل شهادة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، قسم المحاسبة، الجامعة الإسلامية، غزة- فلسطين، 2008.
34. عمار أمين أحمد سعيد، دور أبعاد بطاقة الأداء المتوازن في كفاءة وفاعلية الأداء الاستراتيجي للبنوك التجارية في اليمن، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية الدراسات العليا، جامعة الجزيرة، الجمهورية اليمنية، 2019.
35. عمر بوجميلة، تقييم الأداء المالي وتحليل محددات الربحية في البنوك الإسلامية رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، 2013-2014.
36. عوني عبد الفتاح أبو نواس، مدى تطبيق المقاييس المالية وغير المالية المستخدمة في بطاقة قياس الأداء المتوازن لدى البنوك التجارية الأردنية رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة، الأردن، 2011.
37. فرح بن سالم، أثر كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل على ربحية البنوك التجارية وروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعرييج- الجزائر، 2021-2022.
38. فضيل لحسن، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التحليل المالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة ومالية، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف- الجزائر.
39. محمد الصالح فروم، الحوكمة والأداء المالي للمؤسسات دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات العمومية الاقتصادية بولاية سكيكدة، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة- الجزائر، 2016-2017.
40. محمد إيفي، أساليب تدنية مخاطر التعثر المصرفي في الدول النامية مع دراسة حالة الجوائز أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف- الجزائر، 2013/2014.

41. محمد أمين سالم ثابت، أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة- فلسطين، 2017.
42. محمد بوهالي، أثر القرارات المالية على الأداء المالي للمؤسسة أطروحة دكتوراه علوم، تخصص مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2017-2018.
43. محمد جبوري، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان- الجزائر، 2012-2013.
44. محمد رمزي جودي، أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة - الجزائر، 2014-2015.
45. محمد محمود الجشي، استخدام أدوات التحليل المالي لتقييم أداء المصارف الإسلامية والتقليدية في سورية رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الأسواق المالية، كلية الاقتصاد، قسم المصارف والتأمين، جامعة دمشق، سوريا، 2015.
46. مصطفى العثماني، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تفعيل الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2014-2015.
47. معاوية عوض الغزاوي، البعد المالي لبطاقة الأداء المتوازن ومعوقات تطبيقه في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد والأعمال، جامعة جدارا، الأردن، 2015.
48. معتصم أيمن محمود الطو، مدة استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية الفلسطينية رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة-فلسطين، 2016.
49. نادية سعودي، مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص بنوك مالية ومحاسبة، كلية

- العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة- الجزائر، 2017-2018.
50. نبيل قبلي، دور مبادئ الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص محاسبة مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف- الجزائر، 2017.
51. هدى مؤيد حاتم السعدون، استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقويم الأداء الاستراتيجي في جامعة القادسية رسالة ماجستير في علوم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، 2017.
52. وسام رمضان الشنطي، دور محاسبة الموارد البشرية في رفع كفاءة الأداء المالي، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة- فلسطين، 2015-2016.
53. وهيب حسن يس قدور، المشكلات المرتبطة باستخدام وتطبيق أدوات التحليل المالي في المصارف السودانية أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه الفلسفة في المحاسبة والتمويل، كلية الاقتصاد والتنمية الريفية، قسم المحاسبة والتمويل، جامعة الجزيرة، السودان، 2014.
54. اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، فرع إدارة أعمال، جامعة الحاج لخضر، باتنة-الجزائر، 2008-2009.

ج- المقالات:

1. إفتخار محمد الرفيعي وصادق ناطق قدوري، قياس وتحليل تأثير مصادر التمويل غير الودائعية في ربحية عينة من المصارف التجارية الخاصة في العراق مجلة كلية الكوت الجامعية، العدد 01، المجلد 06، 2021.
2. أماني عزوزة، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية خلال الفترة 2008-2013، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 01، العدد 04، جوان 2017.
3. أمينة بن جدو ومسعود ميهوب، تقييم كفاءة وفعالية الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 08، العدد 02، 2021.

4. إيناس عياد وعبد الناصر براني، كفاءة نظام التقييم المصرفي الأمريكي (camels) في تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية- دراسة تطبيقية على بنك البركة الجزائري- مقال في مجلة المعيار، المجلد 25، العدد 59، الجزائر، 2021.
5. حسابو أحمد حسابو وعلى عبد الله دومة، مدى إستخدام بطاقة الأداء المتوازن في الأداء التنظيمي للبنوك التجارية مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 8، العدد 2، 2021.
6. رواء أحمد يوسف، تأثي البنود خارج الميزانية على كفاية رأس المال دراسة تطبيقية في المصرف الأهلي العراقي للفترة 2008- 2017، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 03، العدد 03، 2019.
7. ريسان عبد الإمام زعلان وآخرون، استعمال أسلوب panel data لقياس أثر بعض العوامل على الأمان المصرفي مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 35، المجلد 09، 2020.
8. زكريا يحيى الجمال، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية المقجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 21، 2012.
9. سامية جديني وجمال الدين سحنون، تقييم وتحليل الأداء المالي للبنوك الإسلامية ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 16
10. سعدية حمو وآخرون، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية في الجزائر، دراسة حالة بنك البركة الإسلامي الجزائري، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، 2019.
11. سلطان جاسم النصراوي ومرضى جابر حمادي، تقييم الأداء المالي لمصرف التنمية والتمويل العراقي، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 33، المجلد 09، 2020
12. سميرة فوزي شهاب، تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية دراسة تطبيقية على مصرف إيلاف الإسلامي في العراق، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 15، العدد 45، 2019.
13. شريفة جعدي ومحمد الخطيب نمر، تقييم أداء البنوك التجارية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 01، العدد 06، 2019.
14. الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء مجلة الباحث، عدد 07، 2010.
15. الطيب بولحية وعمر بوجميعة، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 14، 2016.

16. عبد السلام حسين البرعصي وآخرون، تقييم أداء القطاع المصرفي الليبي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية مقال في مجلة جامعة بنغازي العلمية، مجلد 31، العدد 02، ليبيا، 2018
17. عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف، تنظيم وإدارة البنوك، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية-مصر، 2000.
18. عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة الدار الجامعية، مصر، 2000.
19. عصام محمد الطويل وعبد الرحمن محمد رشوان، أثر تقييم الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين مجلة العلوم التجارية والبيئية المجلد 1، العدد 1، 2022
20. عماد الدين إبراهيم علي، استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية panel data في تحديد أهم عوامل النمو الاقتصادي في الدول العربية المجلة العربية للإدارة، العدد 02، المجلد 43، جوان 2023.
21. لارا برهان صابر وزاكي حسين قادر، تقييم الأداء المالي لعينة من البنوك العاملة في كردستان خلال الفترة 2011-2020، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 59، 2022.
22. ماهر موسى درغام ونهلة محمد الفراء، العلاقة بين تطبيق أبعاد بطاقة الأداء المتوازن وتعزيز الميزة التنافسية للبنوك مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 26، العدد 2، 2018.
23. محمد خير شخاترة وإبراهيم عيادة، تقييم أداء المصارف الإسلامية الأردنية باستخدام النسب المالية، مجلة جامعة الإسلامية الاقتصادية والإدارية، العدد 03، المجلد 28، 2020.
24. محمد عبد فهد و نعيم صباح جراح، قياس أثر هيكل رأس المال في المخاطر الائتمانية لعينة من المصارف التجارية الخاصة مجلة دراسات إدارية، العدد 34، المجلد 17، 2022.
25. محمد فوزي شعوبي وإلهام التجاني، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 17، 2015.
26. محمد محمود مرسي وآخرون، الأداء المالي للبنوك التجارية المصرية في ظل معايير لجنة بازل دراسة تحليلية، مجلة البحوث الإدارية والمالية والكمية، المجلد 02، العدد 03، سبتمبر 2022.

27. محمود عبد الفتاح رضوان، تقييم أداء المؤسسات في ظل معايير الأداء المتوازن المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة - مصر، 2013.
28. مخلد حمزة جدوع ومحمد عبد الواحد جياس، تقييم الأداء المالي باستخدام بعض مؤشرات الربحية والسوق مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد 39، 2016.
29. معتصم فضل عبد الرحيم عبد الحميد و فتح الرحمن الحسن منصور، بطاقة الأداء المتوازن ودورها في تقويم الأداء بالصندوق القومي للمعاشات مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 16، العدد 2، 2015.
30. موراد تهتان وزين الدين شروقي، العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 01، 2014.
31. نعمان محصول وسراح موصو، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 03، العدد 02، ديسمبر 2019.
32. هنادي صكر مكطوف، تقييم الأداء المصرفي على وفق نموذج CAMEL، مجلة علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 26، العدد 117، 2020.
33. وسام شالور وحكيم ملياني، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية المطبقة لمعايير المحاسبة الإسلامية مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 01، 2019.
34. يحيى سعدي وتوفيق غفصي، تقييم أداء البنوك العمومية الجزائرية باستخدام النسب المالية مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 09، 2013.

ه - التعليمات

- التعليمات 09-05 الصادرة بتاريخ 18 أكتوبر 2009 والتي تتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

A- Books:

1. Anojan Vickneswaran, **Interpretation on Financial Statements**, chapter, 2020.
2. Badi H. Baltagi, **Econometric Analysis of Panel Data**, Third edition, John Wiley & Sons Ltd , England , 2005.
3. BRUCE E. HANSEN, **ECONOMETRICS**, Department of Economics, University of Wisconsin, USA, 2020.
4. FREDERIC S. MISHKIN, APOSTOLOS SERLETIS, **Economics of Money, Banking, and Financial Markets**, Pearson Education, FOURTH EDITION, Canada, 2011.
5. K. R.SUBRAMANYAM, JOHN J. WILD, **FINANCIAL STATEMENT ANALYSIS**, The McGraw-Hill Companies, 10th ed, USA, 2009.

6. Lyn M. Fraser, Aileen Ormiston, **UNDERSTANDING FINANCIAL STATEMENTS**, Pearson Education, Tenth edition, USA, 2013.
7. NCERT, **Financial Statements of a Company**, 2021, INDIA.
8. SP Kothari, **Financial Statement Analysis**, MITSloan Management, USA, 2004.
9. Thomas R. Robinson and others, **International financial statement analysis**, John Wiley & Sons, USA, 2009.
10. Yves Croissant and Giovanni Millo, **Panel data econometrics with R**, John Wiley & Sons, UK, 2019.

B- Theses and master:

1. Atawi, I. (2015). **The quality of banking services and its impact on the performance of banks: a field study. PhD thesis** . Faculty of Economics, Commercial and Management Sciences, Sidi Bel Abbas - Algeria: University of Jilali El Yabes.
2. Romalin Nagan, **A COMPARATIVE ANALYSIS OF ECONOMIC VALUE ADDED (EVA®) BY SOUTH AFRICAN BANKING AND RETAIL COMPANIES LISTED ON THE JOHANNESBURG SECURITIES EXCHANGE**, A research project submitted to the Gordon Institute of Business Science, University of Pretoria, in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Business Administration, University of Pretoria, South Africa, 2008

C- Articles:

1. Abdul-Naser I. Nour, **The Effect of Applying Balanced Scorecard on Earnings Quality among Banks Listed on the Palestine Exchange**, Cihan University-Erbil Journal of Humanities and Social Sciences, vol 6, No 1, 2022.
2. Ali Abdulhassan Abbas and others, **Use of CAMELS Standard in the Assessment of Iraqi Commercial Banks**, International Journal of Multicultural and Multireligious Understanding, vol 6, No 3, 2019.
3. Ammar Daher Bashatweh and Emad Yousif Ahmedpp, **Financial Performance Evaluation of the commercial banks in Jordan: Based on the CAMELS Framework**, International Journal of Advanced Science and Technology, vol 29, No 05, 2020.
4. B.Sudha & T.Priyanka, **ECONOMIC VALUE ADDED ANALYSIS: AN OVERVIEW**, International Journal of Research in Engineering, IT and Social Sciences, 2018.
5. Chitra Gunshekhar Gounder & M.Venkateshwarlu, **Shareholder Value Creation: An Empirical Analysis of Indian Banking Sector**, Accounting and Finance Research, vol 6, No 1, 2017.
6. D. K. Malhotra, Raymond Poteau, & Rahul Sing, **EVALUATING THE PERFORMANCE OF COMMERCIAL BANKS IN INDIA**, Asia Pacific Journal of Finance and Banking Research, Vol 5, No 5, 2011.
7. Dwi Wahyu Saputra and others, **Determination Analysis of Conventional Commercial Banks on Stock Returns with EVA as a Moderating Variable**, JBTI, Vol 13, No 3, 2022.
8. Funda Gazi and others, **The Assessment of Internal Indicators on The Balanced Scorecard Measures of Sustainability**, Sustainability, No 14, 2022.

9. Hawaldar, I. T., Lokesha, Abhaya Kumar, K., Pinto, P., & M. Sison, S, **Performance Analysis of Commercial Banks in the Kingdom of Bahrain (2001-2015)**. *International Journal of Economics and Financial Issues*, VOL0 7, No 03, 2017.
10. Junyi He and others, **Analysis of the Investment Value of Chinese Digital Banking—on DuPont Analysis** , CSIEDE, ACSR 103, 2022.
11. Kazushi Kan and Taro Ohno, **Merger of Major Banks from the EVA Standpoint**, Public Policy Review, Policy Research Institute, Ministry of Finance, Vol.8, No5, Japan, 2012.
12. Khalid Fauzi Aziz, **Eva-Based Analysis of the Experience of Pt. Bank Pan Indonesia Tbk and Pt. Bank Bukopin Tbk for the Period of 2017-2021 in Indonesia**, IJMRA, Volume 5 Issue 11, 2022.
13. Kwadwo Boateng, **Credit Risk Management and Performance of Banks in Ghana: the ‘Camels’ Rating Model Approach**, International Journal of Business and Management Invention, vol 8, No 2, 2019.
14. Kyriazopoulos Georgios and others, **DU PONT ANALYSIS OF THE WORLD SYSTEMIC BANKS**, International Conference ABSRC, Rome- Italy, October 2–4, 2013.
15. Lia Ira Sahara, **THE ANALYSIS OF FINANCIAL PERFORMANCE USING ECONOMIC VALUE ADDED (EVA) AND MARKET VALUE ADDED (MVA) METHODS AND ITS INFLUENCE ON STOCK RETURN OF TRANSPORTATION COMPANY LISTED IN INDONESIA STOCK EXCHANGE**, Scientific Journal of Reflection: Economic, Accounting, Management and Bussines, Vol 1, No 3, 2018.
16. M Geyser & IE Liebenberg, **CREATING A NEW VALUATION TOOL FOR SOUTH AFRICAN AGRICULTURAL CO-OPERATIVES** , Agrekon, Vol 42, No 2 , 2003.
17. Magoma A and others, **FINANCIAL PERFORMANCE OF LISTED COMMERCIAL BANKS IN TANZANIA: A CAMEL MODEL APPROACH**, African Journal of Applied Research, Vol 8, No 1, 2022.
18. Manuel Gruber and Stefan Kavan, **DuPont reloaded: the profitability of the Austrian banking sector and the impact of the COVID-19 pandemic**, FINANCIAL STABILITY REPORT, No 44,2022.
19. Mishelle Doorasamy, **Using DuPont analysis to assess the financial performance of the top 3 JSE listed companies in the food industry**, Investment Management and Financial Innovations,13(2), 2016, pp 29.
20. Mohamed Sayed Abou Elseoud , Mohamed Yassin & Mahmood Asad Moh'd Ali, **Using a panel data approach to determining the key factors of Islamic banks' profitability in Bahrain**, Cogent Business & Management, 7:1, 2020.
21. Mohammad Mizanur Rahman, **Financial Performance Analysis of Scheduled Commercial Banks in Bangladesh**, *Universal Journal of Accounting and Finance*, vol 4, No 5, 2016.
22. Mohammad Nader Turshan & Naser Abdel Karim, **The Effect of Adopting Balanced Scorecard (BSC) as Strategic Planning Tool on Financial Performance of Banks Operating in Palestine**, Asian Social Science, Vol 16, No 1, 2020.

23. Muhabie Mekonnen Mengistu, **Evaluation of Financial Performance of the Banking Sectors in Ethiopia: The Case of Zemen Bank**, European Journal of Business and Management, vol 7, No 25, 2015.
24. Naveen S, Kwadwo Boateng, Y. Nagaraju, **ASSESSING FINANCIAL PERFORMANCE OF MERGED BANKS IN INDIA USING THE DUPONT MODEL “CONTEMPORARY TRENDS IN MANAGEMENT RESEARCH**, shodh sanchar bulletin, vol 10, issue 38, 2020.
25. Nguyen Kim Quoc Trung, **Determinants of bank performance in Vietnamese commercial banks: an application of the camels model**, Cogent Business & Management, vol 8, No 1, 2021.
26. Oluwatoyin Esther Akinbowale and others, **The use of the Balanced Scorecard as a strategic management tool to mitigate cyberfraud in the South African banking industry**, Heliyon, No 8, 2022.
27. Osama Abdulsalam Jothr and others, **CAMELS Model and its Impact on the Evaluation of Banking Performance A LITERATURE REVIEW**, Administration and Economics Journal, No 129, 2021, PP 537-538.
28. Pejman Ebrahimi and others; **Financial Performance of Iranian Banks from 2013 to 2019: A Panel Data Approach**, J. Risk Financial Manag, volume 14, Issue 257, 2021.
29. Qiaopeng Ma and Xi Wang, **Performance Evaluation of Industrial and Commercial bank of China based on DuPont Analysis**, Mathematical Sciences and Computing, vol 09, No 1, 2023
30. Raed Abueid, **The Reality of Applying BSC Approach and the Obstacles to Its Application in Islamic Banks in Palestine**, International Journal of Islamic Banking and Finance Research, Vol 4, No 1, 2020.
31. Rawan Abuzarqa and Tibor Tarnóczypp, **Performance evaluation using the CAMELS model: A comparative study of local commercial banks in Qatar and Kuwait, Banks and Bank Systems**, vol 16, No 3, 2021.
32. Ritesh Patel and Dharmesh Shah, **MERGERS AND ACQUISITIONS-THE GAME OF PROFIT AND LOSS: A STUDY OF INDIAN BANKING SECTOR**, Journal of Arts, Science & Commerce, vol , issue 03, 2016.
33. Sapto Jumono and others, **Profit Structure of Indonesian Banking Industry (An Empirical Study Based on Du Pont Model)**, Journal of Emerging Issues in Economics, Finance and Banking, Vol 5, Issue 2, 2016, pp 1950.
34. Sarit Biswas and Mousumi Bhattacharya, **FINANCIAL PERFORMANCE ANALYSIS OF “NEW GENERATION PRIVATE SECTOR BANKS”: A CAMEL MODEL APPROACH IN INDIAN CONTEXT**, Journal of Commerce & Accounting Research, vol 9, No 4, 2020.
35. Satria Adhitama and Muhammad Abdul Muis, **ANALYSIS OF FINANCIAL PERFORMANCE USING ECONOMIC VALUE ADDED (EVA) AND MARKET VALUE ADDED (MVA) APPROACH OF STATE-OWNED BANKS (BUMN) LISTED ON INDONESIA STOCK EXCHANGE, DIJMS**, Volume 3, Issue 1, 2021.
36. SENAN AMER, **The Role of Using CAMELS Model in Analyzing the Factors Affecting the Performance of The Jordanian Commercial Banks (2014-2019)**, Review of Business & Management, vol 17, No 2, 2021.

37. Sevgi SÜMERLİ SARIGÜL and Ahmet COŞKUN, **BALANCED SCORECARD (BSC) AS A STRATEGIC PERFORMANCE MANAGEMENT TOOL: APPLICATION IN A MULTINATIONAL BANK**, Research Studies Anatolia Journal, vol 4, No 2, 2021.
38. SOGUNRO A. B, **MANAGING BANK RISKS IN NIGERIA: ANALYSIS OF PERFORMANCE OF DOMESTIC SYSTEMICALLY IMPORTANT BANKS (D-SIB) USING THE CAMELS MODEL**, UNILAG JOURNAL OF BUSINESS, vol 7, No 1, 2021
39. Yesim Helhel, **Evaluating The Performance of the Commercial Banks In Georgia**, Research Journal of Finance and Accounting, vol 05, No 22, 2014.

D- Conferences:

- Ende, Financial Performance Analysis Using Economic Value Added (EVA), IOP Conference Series: Materials Science and Engineering, 2017.

E- Reports :

- European Central Bank, **BEYOND ROE – HOW TO MEASURE BANK PERFORMANCE**, Appendix to the report on EU banking structures, Frankfurt - Germany, 2010..

ثالثا: المواقع الإلكترونية

1. corporate finance institute, **Financial Ratios** eBook, 2022, PP 6, on the site <https://corporatefinanceinstitute.com/assets/CFI-Financial-Ratios-Cheat-Sheet-eBook.pdf> 23/04/2022
2. pwc, **Basic understanding of a company's financial statements**, 2020, pp 04, on the site <https://www.pwc.com/jm/en/research-publications/pdf/basic-understanding-of-a-companys-financials.pdf> 25/12/2022.

قائمة الملاحق

ملحق 1: نتائج اختبار فيشر لنموذج العائد على الأصول

```
. xtreg roa size liq ldr risk debt cap, fe

Fixed-effects (within) regression      Number of obs   =      287
Group variable: id                    Number of groups =      41

R-sq:                                Obs per group:
    within = 0.0475                    min           =       7
    between = 0.0241                   avg           =      7.0
    overall  = 0.0114                   max           =       7

corr(u_i, Xb) = -0.7353                F(6,240)       =      1.99
                                         Prob > F       =      0.0672
```

	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
size	-.0024717	.0019086	-1.30	0.197	-.0062315	.0012881
liq	.0146344	.0103214	1.42	0.158	-.0056976	.0349665
ldr	-.006443	.005816	-1.11	0.269	-.0178999	.0050139
risk	.0258435	.0111535	2.32	0.021	.0038722	.0478149
debt	-.0003143	.000269	-1.17	0.244	-.0008441	.0002155
cap	.0016412	.0210368	0.08	0.938	-.0397991	.0430815
_cons	.0474267	.0373635	1.27	0.206	-.0261756	.121029
sigma_u	.01025883					
sigma_e	.00505511					
rho	.80462878	(fraction of variance due to u_i)				

F test that all u_i=0: F(40, 240) = 7.87 Prob > F = 0.0000

ملحق 2: اختبار breush-pagan لنموذج العائد على الأصول

```
. xttest0

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects
```

roa[id,t] = Xb + u[id] + e[id,t]

Estimated results:

	Var	sd = sqrt(Var)
roa	.0000696	.0083401
e	.0000256	.0050551
u	.0000289	.0053761

Test: Var(u) = 0

chibar2(01) = 193.12
Prob > chibar2 = 0.0000

ملحق 3: اختبار هوسمان لنموذج العائد على الأصول

```
. hausman fe
```

	Coefficients			
	(b) fe	(B) re	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
size	-.0024717	.0008145	-.0032862	.0018701
liq	.0146344	.0164433	-.0018088	.0049048
ldr	-.006443	-.0028167	-.0036263	.0042202
risk	.0258435	.0245901	.0012535	.0082628
debt	-.0003143	-.0003995	.0000851	.0000972
cap	.0016412	.0209584	-.0193173	.0135417

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(6) = (b-B)' [(V_b-V_B)^(-1)] (b-B)
= 7.18
Prob>chi2 = 0.3044

ملحق 4: نتائج اختبار فيشر لنموذج العائد على حقوق الملكية

```
. xtreg roe size liq ldr risk debt cap, fe

Fixed-effects (within) regression      Number of obs   =      287
Group variable: id                    Number of groups =      41

R-sq:                                  Obs per group:
    within = 0.0343                      min =          7
    between = 0.0113                     avg =         7.0
    overall = 0.0048                      max =          7

F(6,240) = 1.42
corr(u_i, Xb) = -0.7825                  Prob > F = 0.2073
```

	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
roe						
size	-.0245671	.01747	-1.41	0.161	-.0589812	.0098471
liq	.1181048	.0944742	1.25	0.212	-.0679998	.3042093
ldr	-.0320623	.053235	-0.60	0.548	-.1369297	.0728051
risk	.1323696	.1020911	1.30	0.196	-.0687394	.3334786
debt	-.0009639	.0024618	-0.39	0.696	-.0058133	.0038856
cap	-.2989965	.1925548	-1.55	0.122	-.6783098	.0803167
_cons	.5209526	.3419974	1.52	0.129	-.1527472	1.194652
sigma_u	.09057481					
sigma_e	.04627063					
rho	.79303824	(fraction of variance due to u_i)				

F test that all u_i=0: F(40, 240) = 9.06 Prob > F = 0.0000

ملحق 5: اختبار breusch-pagan لنموذج العائد على حقوق الملكية

```
. xttest0

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

roe[id,t] = Xb + u[id] + e[id,t]

Estimated results:
-----+-----+-----
          |          Var          | sd = sqrt(Var)
-----+-----+-----
    roe   | .0049343              | .0702448
     e    | .002141               | .0462706
     u    | .0028777              | .0536441

Test:   Var(u) = 0
        chibar2(01) = 235.01
        Prob > chibar2 = 0.0000
```

ملحق 6: اختبار هوسمان لنموذج العائد على حقوق الملكية

```
. hausman fe

----- Coefficients -----
          (b)          (B)          (b-B)          sqrt(diag(V_b-V_B))
          fe          re          Difference          S.E.
-----+-----+-----+-----+-----
    size  | -.0245671          .0043901          -.0289572          .0170682
     liq  | .1181048          .1276423          -.0095375          .0433217
     ldr  | -.0320623         -.0231153          -.008947           .0375196
     risk | .1323696          .1548746          -.022505           .0734325
     debt | -.0009639         -.0013839          .00042             .0008654
     cap  | -.2989965         -.1946565          -.10434            .1218297

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

Test:   Ho: difference in coefficients not systematic

        chi2(6) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
          = 4.32
        Prob>chi2 = 0.6332
```